وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية



المجلة السياسية والدولية

BAGHDAD NO. 10 2008

عرض مؤتمر
العراق والعرب
الرأي المتبادل
والمصير المشترك

السنة الثالثة ـ العدد العاشر ـ ٢٠٠٨



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسة -الجامعة المستنصرية

السنة الثالثة | العدد العاشر | ٢٠٠٨

ISSN = 1991-8984

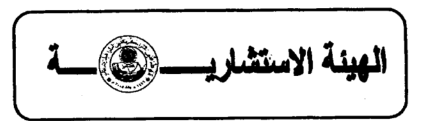
رقم الايداع

في المكتبة الوطنية

٨١٠ في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية



قواعد النشر

ترحب المجلة السياسية والدولية والتي تصدرها كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية بإسهامات الكتاب والمفكرين من الكليات في الجامعات العراقية والعربية والمتخصصة بالقضايا السياسية والعلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع السياسي والحضاري والنهضوي العربي وتحيطكم علماً بشروط النشر فيها:

١. ان تعالج القضايا باسلوب علمي موثق.
٢. ان يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع باسلوب اكاديمي، يتضمن الكتب والمجلات.
٣. معيار النشر هو الموضوعية والدقة ودرجة التوثيق.
٤. ترسل البحوث بنسختين مع قرص مرن.
٥. ان لا يزيد حجم الدراسة او البحث عن اربع عشرة صفحة A4.
٦. يشترط ان لا تكون البحوث او الدراسات قد نشرت في مجلات اخرى.
٧. تخضع البحوث او الدراسات المرسلة الى التحكيم العلمي من جانب الهيئة الاستشارية في المجلة.
٨. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.
٩. لا تدفع المجلة او الكلية أي مكافات مالية عما تقبله من النشر فيها وبعد النشر اسهاماً معنوياً من الكاتب.

أن الآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة او الكلية

الاشتراك في المجلة تراجع كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

بغداد- باب المعظم – صندوق بريد ٤٦١٥٩

هاتف ٤١٤٠٨٥١ ، ٤١٤٠٨٥٢ ، ٠٧٩٠١٩٢٣١٥٢

البريد الالكتروني : E-mail : Psc_Mustainsiriyah@yahoo.com

E-mail: politicalcollege@yahoo.com

الافتتاحية

يصدر العدد العاشر من المجلة السياسية والدولية وهو يحمل باقة من البحوث والدراسات الأكاديمية التي نجد من الاهمية بمكان أن تلعب دورا مؤثرا في توجهات صانعي السياسة على المستوى العام والخاص ، في وقت عقدت فيه كليتنا مؤتمرها العلمي السنوي الثاني الموسوم : العراق والعرب، الرأي المتبادل والمصير المشترك، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والسياسيين وعدد من الباحثين، واكد الباحثون من خلال المؤتمر ضرورة تعزيز علاقات حسن الجوار بين العراق ومحيطه العربي وبيان ضرورة الحضور الدبلوماسي العربي في العراق، مثلما ناقش المؤتمرون الاتفاقيات الامنية للعراق مع الدول الكبرى وآثارها على العلاقات العراقية العربية، فضلا عن محاور متعددة جرى مناقشتها بتعمق مثل تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي وتعزيز العلاقات الثقافية والتنموية وصياغة خطاب اعلام عقلاني أزاء القضايا المشتركة. ويتضمن العدد عرضا لاهم محاور المؤتمر وتوصياته على ان يتضمن العدد المقبل ملفا بأهم بحوث ودراسات المؤتمر.

وفي الحقيقة عكست توصيات المؤتمر الهم الاكاديمي في انتاج دراسات اكاديمية رصينة تهتم بمستقبل العلاقات العراقية العربية، على نحو نتمنى ان يجعل من هذه التوصيات واحدة من مرتكزات التفكير العام فى الدولة، ويجعل من نشاطات علمية من هذا القبيل، أثر ملموس من خلال المؤتمرات العلمية التى تقوم بها كليتنا والكليات المماثلة لها في جامعات العراق و الجماعات البحثية التى تتشكل فى إطارمراكز بحوثها و المطبوعات التى يتم إصدارها والنشرات المختلفة الصادرة عنها، وهو ما

يؤدي في رأينا الى احتمال كبير لخلق تيار عام يتقبل أو يؤمن بأهمية أن يسبق البحث والتفكير والتحليل والتقييم وطرح البدائل اتخاذ أي قرارات أو اتباع أي سياسات سواء على مستوى الدولة او المجتمع.

والله الموفق........

المشرف العام

الأستاذ الدكتور

ناظم عبد الواحد الجاسور

عميد كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية
الجامعة المستنصرية



المجلة
السياسية
والدولية



2008

ISSN
1991-8984



اسم المادة	رقم الصفحة

السياسة الدفاعية والعسكرية الاوروبية بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل

الاستاذ المساعد الدكتور
نوار محمد ربيع الخيري(*)

المقدمة:

من الطبيعي أن يمر كل مشروع أو تجربة بمراحل وخطوات ويخضع لإشكاليات ومتغيرات وعوامل تدفعه أحياناً إلى الأمام وتكبحه أحياناً أخرى إلى الخلف وتؤخر مسيرته ، فتجربة الاتحاد الأوربي ومنذ بداياتها المبكرة كانت ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المنهكة للدول الأوربية فقد ركزت جل اهتمامها على الجانب الاقتصادي لكي تنهض بأوضاعها الاقتصادية فقطعت بذلك أشواطاً بعيدة وحققت تميزاً في هذا الجانب ، وقد قابل ذلك التفوق الاقتصادي ليس عدم اهتمام أو عدم تحرك وإنما ضعف وتعثر في بقية الجوانب ولاسيما الأمنية الدفاعية والعسكرية بسبب التركيز على الجوانب الاقتصادية من ناحية ولوجود من يقدم الحماية الدفاعية والعسكرية لأوربا وهو حلف شمال الأطلسي من ناحية أخرى، إلا إن الرغبة الأوربية في أن يكون المشروع الأوربي متكاملاً في كل الميادين، وبعد التغيرات الجذرية الحاصلة في المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تيقنت الدول الأوربية إلى ضرورة السعي والعمل على تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية والمضي في طريق الاستقلالي الدفاعي والعسكري، فخطت خطوات نظرية وعملية في هذا الاتجاه. ولبحث وتحليل تلك السياسة الدفاعية والعسكرية والجهود الأوربية في هذا الإطار يمكن وضع فرية لذلك تقوم على إن دول الاتحاد الأوربي تسعى لأن تكون لها سياسة دفاعية وعسكرية مستقلة إذ إنها أفلحت في بعض الجوانب وأخفقت أو جوبهت بعقبات وعراقيل داخلية ذاتية وخارجية دولية حدت من حركتها وقللت من اندفاعها في جوانب أخرى. فما هي إذن جوانب النجاح ومواضع الفشل والإخفاق فيها، وماهو الشكل أو الحالة التي آلت إليها تلك السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية، وهو ما سيحاول البحث الإجابة عليه من خلال المحاور الآتية: المحور الأول ويوضح الخطوات والمراحل الاولى لنشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية، أما المحور الثاني فيطرح الدوافع الأوربية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوربي، ويأتي المحور الثالث ليعزز تلك السياسة بالتطبيقات الايجابية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية، أما المحور الرابع فيبين الوجه الثاني من تلك السياسة من خلال إظهار محدودية وضعف التحرك الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل، ويضع المحور الخامس الشكل التوازني الدفاعي والعسكري الأوربي مع حلف شمال الأطلسي ويوضح المحور السادس الأفق المستقبلي لتلك السياسة، هذا فضلاً عن المقدمة وخاتمة البحث الموضحة للاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

(*)كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

أولاً: الخطوات والمراحل الاولى لنشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء الدول الأوربية بترتيب أوضاعها المضطربة في كل الميادين ومن بينها الميدان الدفاعي والعسكري لضمان أمنها واستقرارهافكان أن أبرمت كل من فرنسا وبريطانيا علـى معاهـدة دنكـرك في٤آذار ١٩٤٧ كتعزيز للقوة الأوربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ولتوجه أساساً كتحالف أوربي ضد ألمانيا واحتماليـة عدوانها على الدول الأوربية أو خوف الدول الأوربية من هكذا احتمال. ولكن لم تبق المعاهدة على تلـك الـشاكلة إذ تـم تطويرها وتوسيعها في ١٧ آذار ١٩٤٨ لتكون معاهدة بروكسل التي وقعت عليها كل من إنكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ والتي بموجبها أنشئ اتحاد غرب أوربا كمنظمة أمنية تقدم المعونات العسكرية للطرف الذي يقع عليه اعتداء مسلح ، فبذلك مثّلت معاهدة بروكسل واتحاد غربُ أوربا أساس ومنطلق الترتيبات الدفاعية والأوربية بعد الحرب العالمية الثانية[1]. علماً بأن حلف بروكسل أو اتحاد غرب أوربا الذي أنشئ من قبل الدول الأوربية في ظل الظروف التي عاشـتها أوربا بعد الحرب العالمية الثانية لم ينشأ من دون طلب وضغط ن قبل للولايات المتحدة الأمريكية لمـد وتوسـيع عمليـة التنسيق والتكامل الأوربي ليشمل الشؤون الدفاعية[2].

وهكذا يكون اتحاد أوربا الغربية قد مثّل ومنذ نهايات عقد الأربعينات من القرن العشرين اولى الخطوات فـي مسار التنسيق الدفاعي والعسكري الأوربي[3].

فسارت الترتيبات الدفاعية والعسكرية الأوربية بشكل جيد ومقبول باستثناء ألمانيا الغربية التي كانت خارجـة عن ترتيبات الدفاع الغربي، ولكن استمرار الوضع بهذا الشكل سيكون غير مقبول، فعادت الـدول الأوربيـــة للتفكيـر بإدخال ألمانيا في التحالف الدفاعــي الغربي على أن لا يثيــر ذلك فرنسا ولا يقلق الدول الموقعة على ميثاق بروكــسل، فقدمت فرنسا اقتراح إنشاء جيش أوربي غربي أو منظمة للدفاع الأوربي أو كما سميت الجماعة الأوربية للـدفاع فبـدأت مفاوضاتها في ١٥ شباط ١٩٥١ في باريس وتقوم على اندماج القوى الوطنية الأوربية وتكون خاضـعة لقيـادة موحـدة وسلطة اتحادية لإصدار القرارات الهامة، فوجد ذلك الاقتراح القبول حتى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التـي رأت فيه خياراً أفضل من تسليح ألمانيا في إطار منظمة الأطلسي، وانتهت المفاوضات بالتوقيع فـي ٢٧ أيـار ١٩٥٢ علـى الاتفاقية المنشئة للجماعة وتم الترحيب بفكرة إنشاء الجيش الأوربي، ويتولى البرلمان الأوربي ومحكمـة العـدل الدوليـة مراقبة وضبط سلوكه سياسياً وقانونياًويشرف على تسليحه جهاز فني وإداري تقوده المفوضية الأوربية[4]. ومـن جانبهـا كانت القيادة السياسية والعسكرية في ألمانيا بقيادة أديناور في ذلك الوقـت قد آزرت ورحبـت بفكرة إنـشـاء الجـيش الأوربي إذ رأى السياسيون الألمان بأن مشاركة ألمانية في الدفاع الأوربي سيعطيهم صوتاً أقوى في شؤون الدفـاع عـن الجمهورية الفدرالية الألمانية تجاه للهجوم من الشرق ويجعلهم أقل تعويلاً على القـوى الأجنبيـة لتأميـن ذلك الدفـاع ،

---

[1] د.حسن نافعة ، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ،الطبعة الاولى ، حزيران / يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٤٣٥ . وكذلك انظر ، عامر علي راضي العلاق ، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوربي دراسة في العلاقات التركية الأوربية ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، تموز ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣- ١٤.

[2] د. حسن نافعة ، نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٦ .

[3] د. محمد مصطفى كمال– د. فؤاد نهرا،صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية– الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان،الطبعة الاولى ، آب/اغسطس٢٠٠١، ص.١٤٠.

[4] روي مكريدس، السياسة الخارجية الفرنسية، من كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف: روي مكريدس ، ترجمة: د.حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ، الطبعةالثانية ، ١٩٦٦ ، ص ص١٣٧-١٣٨. وكذلك انظر، د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٧.

على الرغم من إن الرأي العام ومـن خلال الاستفتاءات أوضح معارضة عامة وشعبية للمشروع أكثر من مناصرته[5]. إلا إن هذه الفكرة الفرنسية لم تكن مقبولة بشكل مطلق إذ ما أن أعلن عن تكوين الجـيش الأوربـي الموحـد حتـى ثـارت احتجاجات الأحزاب الفرنسية بين مدافع عن المشروع ومعارض له خوفاً من قضية تسليح ألمانيا واعتبارها تَحَدٍ للـسيادة الفرنسية، و خوف من إدخال فرنسا وأوربا في حرب جديدة. ومن الطبيعي أن يكون هذا الموقف مندفع بذكريات ألمانيـا النازية وماضيها الأليم بالنسبة للأوربيين والذي بقي حياً في ذاكرتهم، وهكذا رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية التـصديق على إنشاء الجماعة الأوربية للدفاع فذهبت المبادرة أدراج الرياح[6].

إلا إن هذا الرفض الفرنسي لم يكن ليعني النهاية لقضية الدفاع الأوربي إذ قابله تحرك فرنسي في اتجاه آخـر وهو توسيع معاهدة بروكسل لتضم ألمانيا وإيطاليا إلى جانب الدول الأعضاء الآخرين، وبذلك ظهر اتحاد غـرب أوربـا كمنظمة أوربية أمنية جديدة في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٤[7]. ولعل التعمق في فهم وتحليل نوايا الـدول الأعـضاء يظهـر التغيير الحاصل في التوجهات والأهداف التي قامت المنظمة على أساسها في السابق، فبعد أن كان الخوف الأوربي مـن احتمال عودة ألمانيا إلى سياساتها العدوانية زال خطر إعادة تسليحها بعد تقديمها كل الضمانات للحلفاء في هـذا المجـال. أما فيما يتعلق بنشاطات واختصاصات اتحاد غرب أوربا ومن خلال نص معاهدة بروكسل كان واجبه الدفاع عن أية دولة عضو إذا تعرضت للعدوان على أراضيها وإمكانية التدخل في حال حصول تهديد للسلم والأمن الدوليين ،كمـا وأعطتـه المعاهدة ومنذ البداية مهمة تشكيل قيادات مشتركة ومهمة تنميط الأسلحة (standardization). أما مؤسسات اتحاد غرب أوربا فقد أشتمل على المجلس وهو الهيئة المركزية وتمثل فيه الدول الأعضاء ويتخذ القرارات الحاسمة ويأخـذ صـفتين مجلس وزاري لوزراء الخارجية والدفاع ومجلس الممثلين الدائميين الذي يجتمع اسبوعياً. وقد أشتمل الاتحاد أيضاً علـى لجان العمل الدائمة وهي لجنة عمل المجلس ولجنة العمل الخاص ولجنة العمل السياسية ولجنة المتوسط ولجنـة الفـضاء ولجان أخرى، كما وأشتمل على غرفة التخطيط والمجلس التمثيلي[8].

إن التتبع الدقيق والمفصل لهذه المراحل والخطوات الأوربية في الميدان الدفاعي والعسكري يبين إن كل ذلـك كان يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية تهيئ الأرضية الملائمة لإنشاء تحالف أمني واسع يمتد على جانبي الأطلسي، بمعنـى أن يكون تحت قيادة أمريكية لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية تضمن الموافقة الأوربيـة علـى ذلـك، ولكنهـا تـرى بضرورة وجود هامش من التنسيق الأوربي الدفاعي والعسكري، فكل تلك الخطوات والتحركات الأوربية السالفة الـذكر كانت منطلقاً لتأسيس حلف شمال الأطلسي[9]. إذ إن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد أصدر في ١١ حزيران ١٩٤٨ قراراً يجيز للولايات المتحدة الأمريكية عقد تحالفات مع دول خارج القارة الأمريكية وبذلك حصل انقلاب أو تغيير جذري فـي الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية[10]. فبدأت مشاورات إنشاء حلف شمال الأطلسي بعد التوقيع على ميثاق بروكسل

---

5 كارل دويتش- لويس ادنجر، السياسة الخارجية للجمهورية الفدرالية الألمانية، من كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف: روي مكريدس، ترجمة: د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ٢٢٥.

6 روي مكريدس، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨. وكذلك انظر، د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

7 د. حسن نافعة ، نفس المصدر أعلاه ، ص ٤٣٧ .

8 د. محمد مصطفى كمال - د. فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية - الأوربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان، الطبعة الاولى، آب / أغسطس ٢٠٠١ ، ص ص ١٤٠ - ١٤١.

9 د. حسن نافعة، نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٧ .

10 د. أدونيس العكرة، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية أمثولات من الحرب الباردة، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان، الطبعة الاولى، أغسطس ١٩٨١، ص٥٩.

بين الدول الأوربية الأعضاء في الميثاق والولايات ا لمتحدة الأمريكية وكندا فتم التوقيع على الاتفاقية المؤسسة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في ٤ نيسان ١٩٤٩[11]. فكانت البداية لعمل الحلف أمنياً وعسكرياً ودفاعياً. إذن فعلى الرغم من إن اتحاد غرب أوربا كان المنظمة الدفاعية الأوربية الاولى فمعاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩ سحبت مهمة تنسيق السياسة الدفاعية وأكدت على التضامن الأمريكي- الأوربي فبذلك حققت الولايات المتحدة الأمريكية هدفها في أن تتصدر الدفاع الأمني والعسكري الأطلسي الأوربي والأمريكي من خلال حلول حلف شمال الأطلسي محل اتحاد غرب أوربا ،أي أن يكون الحلف بالدرجة الاولى والاتحاد يأتي من بعده في العمليات الدفاعية والعسكرية[12]. وهنا يظهر إن الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت لتظهر أهدافها الحقيقية في تصدر الأمن والدفاع الأطلسي، أي إنها أنهت المرحلة التي أظهرت فيها لأوربا بأنها قد أعطتها المجال في السياسة الدفاعية والعسكرية لأوربا وكأنها قد أعطتها مكانتها وهيبتها إلا إنها كانت متقصدة في ذلك لإلهائها في مرحلة كانت تعدها الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الإعداد والتهيئة لإنشاء حلف شمال الأطلسي.

فأضحى اتحاد غرب أوربا ولاسيما بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية مفرغ من مهماته واختصاصاته التي انحصرت فقط في مراقبة حظر التسلح المفروض على ألمانيا بامتلاكه صلاحية رفع ذلك الحظر تدريجياً، وكذلك مهمة تنميط الأسلحة وايجاد أنماط مشتركة لنماذج الأسلحة بين الدول الأعضاء والذي أخذ تلك المهمة حلف الناتو فيما بعد، وبذلك انحسر وركد دور اتحاد غرب أوربا بشكل كبير إلا إنه في ثمانينات القرن العشرين أعيد تحريك دوره بفعل القانون الأوربي الموحد الذي أكد على ضرورة ايجاد تعاون أوربي في القضايا الدفاعية، وكذلك زوال أسباب الحرب الباردة بشكل تدريجي نتيجة قمة ريكيافيك واتفاقيات ستارت (start) لنزع السلاح، فكان أن تحرك اتحاد غرب أوربا حتى باتجاه توسيع عضويته فانضمت إليه كل من اسبانيا والبرتغال[13]. وقد جاءت معاهدة ماسترخت في ٧ شباط ١٩٩٢ لترسخ وتعمق الدور العسكري لاتحاد غرب أوربا من خلال تأكيدها على انه يمثل الذراع العسكري للاتحاد الأوربي ولحلف شمال الأطلسي وهذا يوضح بقاء الارتباط الأوربي بالصيغة الأطلسية حتى ذلك الحين ، ولكن مع ذلك استمرت الدول الأوربية ولاسيما ألمانيا وفرنسا في بالمضي في تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية فقامتا بتكوين الفيلق الأوربي وتحت قيادة اتحاد غرب أوربا مع عدم تقاطعه مع حلف شمال الأطلسي أو بديلاً عنه[14]. فأضحى اتحاد غرب أوربا يمثل الجناح العسكري للاتحاد الأوربي الذي كان من أهم أهدافه بناء سياسة أمن ودفاع عسكرية أوربية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمات الأمنية ، ونتيجة لذلك عمل اتحاد غرب أوربا على تطوير وتوسيع دوره ونطاق عمله العسكري من خلال إنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات في عام ١٩٩٦ للقيام بالعمليات العسكرية في أوربا من دون مشاركة أمريكية ولكن أيضاً بالاعتماد على المعدات العسكرية لحلف شمال الأطلسي الموجودة في أوربا ز وكذلك توسيع نطاق عضويته ليشمل جميع الدول الأوربية ولكن في ضوء معايير تتضمن أعضاء أصليون وأعضاء مشاركون وأعضاء مراقبون وشركاء منضمون[15]. فنتيجة لكل ذلك هل رفع تطور مسار اتحاد غرب أوربا من مكانته كمنظمة تساهم في استقرار وبناء أمن أوربا[16].

---

[11] د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧.
[12] د. محمد مصطفى كمال – د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢.
[13] نفس المصدر أعلاه، ص ص ١٤٢ – ١٤٣.
[14] عامر علي راضي العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
[15] الاعضاء:

- الأعضاء الأصليون هم الدول التسع المشار إليهم والذين هم أعضاء في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي.

ثانياً: الدوافع الأوربية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوربي:

عادةً ما يؤدي اختلاف الأزمان والظروف والأحداث إلى تغيير في سياسات واستراتيجيات وربما أحياناً تكون قد عدت ثوابت ويجري تغييرها بشكل مختلف تماماً، وعند تطبيق ذلك على أوربا نجد انه هناك الكثير من الدوافع والأسباب التي دفعت باتجاه العمل لاستحداث قوات دفاع عسكرية وأمنية أوربية خاصة والتفكير بأهمية إنشاء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتغير الأوضاع الدولية وخاصة المتعلقة بأوربا وأمنها وجدت أن انعكاسات تلك الأوضاع عليها يدفعها إلى التفكير بضرورة الانفصال والانسلاخ عن السياسة الأمريكية وسيطرتها عليها والبدء بالابتعاد عن المظلة الأمريكية، فما كان يغضب ويزعج أوربا هي نظرة الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها السياسية وتعاملها مع أوربا ككتلة أو كقوة غير مكتملة النضوج عسكرياً، فوصل الرفض الأوربي لذلك إلى حد تحذير الأمريكان من الاستمرار في تلك المعاملة التي إذا ما استمرت ستزيد المواقف الأوربية المعارضة للسياسة الأطلسية المؤسسية متمثلة في حلف شمال الأطلسي. فأدركت إن الضغوط الأمريكية عليها في زيادة الإنفاق العسكري في حلف شمال الأطلسي لن يحقق الرغبة الأوربية الاستقلالية في امتلاك قدرات عسكرية خاصة بها تتعامل بها مع المشكلات والأزمات التي تمثل تهديد للاتحاد الأوربي بشكل يمكنها من أن تكون هي صاحبة القرارات في تحريك واستخدام القوات العسكرية وليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية[17].

وإذا عدنا إلى تاريخ سابق نجد إن الرغبة الاستقلالية الأوربية موجودة منذ وقت بعيد في أذهان القادة والساسة الأوربيين، وعدم التطابق مع السياسة الأمريكية والأطلسية بشكل مطلق والإحساس الأوربي بوجود رأي سياسي وعسكري مستقل. وقد تجلى ذلك في إدراك أوربا ومنذ تأسيسها للجماعة الأوربية للفحم والصلب بأن توحدها السياسي والاقتصادي والمالي لا يستقيم بدون التوحد العسكري والدفاعي الأوربي البعيد والمستقل عن القرارات الأطلسية والأمريكية لتتوفر بالتالي إمكانية الحديث عن هوية أوربية[18]. وقد تجسدت تلك الأفكار في حركة الاختلافات والتباينات الأوربية عن السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينات وعلى امتداد عقد الستينات من القرن العشرين فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي وحتى في الجانب الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى التباين في المصالح بين ضفتي الأطلسي والأهم من ذلك انه رسخ من مكامن الخلل والضعف في تماسك ووحدة التحالف في بعض الأمور أو القضايا[19]. إذن فرغبة أوربا في استقلالها الدفاعي عن أمريكا لم تولد مع نهاية الحرب الباردة وإنما تعود وتمتد إلى تواريخ سابقة إذ ارتكزت تلك السياسة الدفاعية الأوربية على عدة أسس أهمها: مقاومة السيطرة الأمريكية عليها ، واستحداث منظومة دفاعية جديدة للتعامل مع التهديدات الروسية بالتكامل مع المنظومة الأطلسية ، وتهيئة أرضية

- الأعضاء المشاركون وهم: ايسلندا، النرويج، تركيا نوهم أعضاء في حلف شمال الأطلسي وليسوا أعضاء في الاتحاد الأوربي .
- الأعضاء المراقبون وهم: فنلندا ن السويد، النمسا، سويسرا، ايرلندا، وهم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي وأصبحوا أعضاء في الاتحاد الأوربي الشركاء المنضمون ويمثلون دول وسط وشرق أوربا وهم : بلغاريا، بولندا، هنغاريا، ودول البلطيق وسلوفينيا والتشيك وسلوفاكيا ورومانيا ، انظر ، عامر علي راضي العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ .

[16] نفس المصدر أعلاه ، ص ١٦ .

[17] عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨.

[18] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧ ، ص ١٢٦ .

[19] د. نادية محمود محمد مصطفى ، أوربا والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٩٣.

اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية أوربية للبنية العسكرية وتكون على أعلى مستوى[20]. وعليه فلم تعد أوربا تتصور بقاءها تابعة ومعتمدة على الحماية الأمريكية لاسيما بعد التطور الملحوظ في قدراتها الذاتية العسكرية والدفاعية والتي تجد إنها تشجعها على القيام بدور عسكري مستقل فنرى إن فرنسا سارت قدماً في مساعي البناء العسكري الأوربي المستقل مستندة على قوتها النووية المستقلة[21]. ويمكن القول إن الرغبة الفرنسية في القيادة والاستقلالية كانت تقريباً هي ذاتها حتى منذ السنوات الاولى لتأسيس حلف شمال الأطلسي والسنوات التالية لذلك وتجسدت وتأكدت تلك الرؤية نتيجة اتساع وعمق الخلاف الأمريكي – الفرنسي وخروج فرنسا من حلف شمال الأطلسي فجسدت هذه الخطوة الجهود الأوربية والفرنسية الهادفة إلى أوربية الناتو في مرحلة القطبية الثنائية[22]. كما ويظهر ذلك الاندفاع الأوربي في دور بعض الدول الأوربية في علاقاتها الدولية في إعادة بناء قوتها العسكرية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، حيث تقوم ألمانيا على سبيل المثال في بناء قوتها العسكرية الضاربة ذات الثقل الواضح إقليمياً ودولياً . وهذا يوضح توجه السياسات الأوربية لخدمة المصالح والأهداف الاستراتيجية والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا[23]. كما وتشكل فرنسا والمملكة المتحدة معاً حوالي ٣٧% من الإنفاق العسكري الأوربي وتشكل كل منهما ٥% من الإنفاق العالمي ، ولكليهما برامج لتحديث معدات أساسية وتسعيان لزيادة الإنفاق العسكري . وفي اتجاه دفاعي آخر نلاحظ إن فرنسا ومنذ عام ٢٠٠٢ تتجه من الخدمة الإلزامية إلى هدف تشكيل قوة محترفة كلياً لمواجهة التهديدات الجديدة وتتمكن من المشاركة في عمليات عسكرية أوربية خارج أوربا وقيادة تلك العمليات[24].

وما أن غاب وتلاشى الخطر المضاد المتمثل بالاتحاد السوفيتي وبدأت التساؤلات تطرح حول أهمية وجدوى بقاء حلف شمال الأطلسي من عدمه وبدأت دول الاتحاد الأوربي ومن خلال المفوضية الأوربية بإعداد المشاريع المفصحة عن الهوية الأمنية والعسكرية الأوربية المستقلة والتي طرحتها وعبرت عنها معاهدة ماسترخت[25]. التي أعطت للقضايا الأمنية والدفاعية اهتماماً كبيراً ودوراً متزايداً في التنسيق السياسي أي ضَمَّنَتها في السياسة الخارجية المشتركة التي سميت حينها بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتجسد ذلك في المادة ي٤-١ من المعاهدة ونصها (تضم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد الأوربي بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي في اليوم المناسب إلى تشكيل بنية دفاعية مشتركة). ويظهر ذلك إن معاهدة ماسترخت لم تكتف فقط بالإعلانات والمبادرات الدبلوماسية المشتركة بل تعد السياسة الدفاعية المشتركة جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوربية الجديدة أي إنها لم تقف عند حد إعلان تلك السياسة وتوجهاتها الجديدة بل اهتمت كذلك بالتطبيق العملي لها وبتحديد الجهاز الذي سيتولى مسؤولية ومهمة ذلك العمل والتي أناطتها باتحاد أوربا الغربية ويتضح ذلك من المقطع الثاني من المادة ذاتها بنصها على اشتراك اتحاد أوربا الغربية في القرار وعلى دوره في تطبيق قرارات المجلس ونص المادة هو (يطلب الاتحاد الأوربي من اتحاد أوربا الغربية الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الإعداد للقرارات التي اتخذها

---

[20] كمال شديد، السياسة الدفاعية الأوربية وأثرها على الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ابريل ٢٠٠٤، (انترنيت).

[21] د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

[22] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٥ – ٨٦.

[23] د. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، شباط / فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٨٢ .

[24] بيتر ستالينهايم – داميان بروشارت–ووبي اوميتوغن – كتالينا بيرلومو ، الإنفاق العسكري، من كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الاولى، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٤٦٦ –٤٦٧.

[25] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

الاتحاد الأوربي والتي لها آثار فيما يتعلق بالقضايا الدفاعية ويعتمد المجلس الوزاري بالاتفاق مع مؤسسات اتحاد أوربا الغربية الخطوات العملية الضرورية)[26]. وبالفعل استجاب وتفاعل اتحاد غرب أوربا مع التعديل الجذري الذي وضعته معاهدة ماسترخت فكان قرار المجلس في بيترسبرغ ٦ / ١٩٩٢ أن أنشأ وحدات عسكرية أوربية مشتركة تقوم على دمج فصائل متنوعة من كل سلاح لدى كل من الجيوش الأوربية المشتركة فيه كما وتضم أحدث الأجهزة العسكرية وكان إنشاؤها على أساس أن تكون معدة للتدخل في الأزمات الإقليمية والدولية إذن فقد تم إنشاء نواة تلك القوة الأوربية الأرضية المشتركة (EUROFOR) من فصائل جيش فرنسا وألمانيا ثم التحقت بها بقية الدول الأوربية الواحدة تلو الأخرى، إلا إنها لم تكن قادرة على الانتقال السريع إلى مناطق أو بؤر التوتر حتى في محيطها الإقليمي وخاصة المتوسطي. ولتلافي ذلك ومن أجل المضي قدماً في المشروع الأوربي اندفع وزراء الدفاع الأوربيين وأيضاً في نطاق منظمة اتحاد غرب أوربا إلى تكوين قوة أخرى هي القوة الأوربية البحرية المشتركة (EUROMARFOR) في ١٩٩٥/٥ تضم فرنسا وايطاليا واسبانيا تسعى للتدخل السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى مناطق التوتر ويكون مقرها أو تولجدها في البحر المتوسط. وقد استمرت تلك الجهود الدفاعية والعسكرية الأوربية إذ قرر المجلس الأوربي في ١٩٩٩/١٠ في هلسنكي تجهيز قوة مسلحة أوربية للتدخل السريع لعام ٢٠٠٣ تختص بالتدخل في الأزمات الدولية والإقليمية ويتعين على تلك القوة الأوربية جمع مالا يقل عن خمسين ألف جندي لهم القدرة على الانتشار في مدة شهرين والبقاء في بؤرة الأزمة لمدة سنة وبشكل أوربي مستقل تماماً. من ذلك يمكن القول إن المشروع الأوربي للتنسيق الدفاعي حقق تقدماً واضحاً في خطواته المنتظمة، فما حققته معاهدة ماسترخت من إعادة الثقل والوزن العسكري والدفاعي لإتحاد غرب أوربا وأشركته في مؤسسات الاتحاد الأوربي لإظهار امتلاكه للتنسيق العسكري المستقل أكملته معاهدة أمستردام بإقرارها وبشكل رسمي بدمجه – أي اتحاد غرب أوربا– في إطار مؤسسات الاتحاد الأوربي، وسينتج عن ذلك في المحصلة إلى التكامل والاندماج بين الصناعات العسكرية الأوربية المشتركة وبين للتنسيق العسكري الأوربي[27]. أي سيتم التنسيق والتكامل بين الجانب أو الميدان العملي (التصنيعي) وبين الميدان العملياتي (التطبيقي). فقيام ما يسمى بالهوية الأمنية والدفاعية الأوربية يعد بمثابة البداية لقيام ما أطلق عليه (السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية المشتركة) التي مهدت الطريق لعقد قمة سانت مالو ١٩٩٨ بين فرنسا وبريطانيا والتي شكلت نقطة تحول في السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية من خلال الإعلان المشترك الصادر عن هذه القمة وتضمن عدة نقاط هي: حاجة الاتحاد الأوربي للعب دور كامل على الساحة العالمية ، ووجوب أن يكون للاتحاد الأوربي القدرة على العمل المستقل المدعوم بقوة عسكرية فلعلة وأدوات تسمح باستخدام هذه القوة للاستجابة للأزمات الدولية ، وأن يكون للاتحاد الأوربي هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف والتخطيط الاستراتيجي لاتخاذ القرار والقيام بالعمل العسكري ، فهنا ستحتاج أوربا إلى قوات عسكرية قوية لها رد فعل سريع على المخاطر الجديدة من خلال صناعة وتكنولوجية دفاعية أوربية قوية وتنافسية[28]. كما وإن توسيع عضوية الاتحاد الأوربي وانضمام أطراف هم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي سيعني إن هؤلاء الأعضاء الجدد لن يسري عليهم نص المادة الخامسة(*) من معاهدة حلف شمال الأطلسي في الدفاع المشترك في

---

[26] د. محمد مصطفى كمال – د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

[27] د. محمد مصطفى كمال – د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٥ – ١٤٦ وص ٢٥٦.

[28] محمد أحمد مطاوع، اتجاهات تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية ، مجلة السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٤، (انترنيت).

(*) نصت المادة الخامسة من (معاهدة حلف شمال الأطلسي): على إن أي هجوم على أي من أعضائه في أوربا وشمالي أميركا يعتبر اعتداء على جميع الأعضاء. روي مكريدس، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

حالة توسيع الاتحاد الأوربي ،وهنا ستنشأ بالضرورة خلافات أوربية عندما يصل الأمر إلى العمليات العسكرية فالأوربيون بسبب حرصهم على ضرورة الأمن والدفاع الأوربي سيطالبون بدورهم الواضح والمستقل في عمليات حفظ السلام في الأماكن التي تقع خارج نطاق المادة الخامسة[29]. فقضية الادارة السياسية والقابلية العسكرية الأوربية تبقى من القضايا التي يؤكد عليها الأوربيون ويطرحونها في أغلب المناسبات في أن يكون لهم دور أكبر وأكثر استقلالية في صناعة القرار وتنفيذ المهمات العسكرية في البيئة الأمنية وذلك يتم من خلال عمليات تحت قيادة وإمرة أوربية مستقلة ويتم تنفيذها بشكل عملي وتطبيقي من خلال تولي الأوربيين لمسؤوليات ومهمات عسكرية أوربية لاسيما بعد دخول أعضاء جدد في عضوية الاتحاد الأوربي فأضحت الحاجة لديهم عملية وملحة لدور أوربي في إطار كيان أمن ودفاع أوربي مستقل[30]. ويتضح من مسار السياسة الأوربية وطبقاً لوجهة النظر الأوربية أن الاتحاد الأوربي يسير بخطى محسوبة وغير متسرعة إذ إنهم – أي الأوربيون- انتظروا عشر سنوات بعد انهيار جدار برلين أي حتى قرارات هلسنكي في كانون الأول ١٩٩٩ ليطالبوا بتحمل المسؤولية العسكرية للمرة الاولى في تاريخهم[31].

فإذا ما استمرت الدول الأوربية ولاسيما ألمانيا وفرنسا بعملها في إنشاء قواتها البرية وحتى البحرية التقليدية وبقوة وإرادة أوربية كافية وتحت الإشراف الأوربي الخاص والمستقل وبشكل متحد ومع وجود قوة استراتيجية رادعة لديها فإنها عندما تحقق ذلك ستشعر بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الأمريكية الموجودة في أراضيها بل كذلك الاستغناء عن المظلة الأمريكية[32]. أي إن الدول الأوربية ترى إن الوزن الأوربي وقياسه ودرجة نجاحه سيعتمد على مدى قدرة أوربا على القيام بدور عالمي مستقل عن التحالف الغربي الأطلسي لاسيما عندما يكون هناك رغبة وطموح أوربي في الاستقلالية والذي سيكون بالضرورة غير متطابق مع المصالح الأمريكية الأطلسية بشكل كامل لاسيما وإن أوربا قد تمكنت من تحقيق تطورات وإنجازات ليست بالقليلة[33]. وكل ذلك بالطبع سيحتاج إلى إرادة أوربية غير عادية لتحقيقه والوصول إلى هذه المرحلة ، فهل تملك أوربا تلك الإرادة وتلك القوة العسكرية والدفاعية؟.

ثالثاً: التطبيقات العملية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية المستقلة والمشتركة:

ما بدأت الحروب والصراعات العسكرية التي نتجت عن انفصال وتفكك الجمهوريات اليوغسلافية أضحت قضية الدفاع العسكري والسياسة الخارجية الموحدة من الضرورات والحاجات الملحة أمام الدول الأوربية أي إن الاتحاد الأوربي لم يعد يرى فيها ترفاً أو اموراً ثانوية[34]. فبهدف ظهور سياسته الدفاعية والعسكرية بشكلها الفاعل والمستقل ونتيجة للأحداث الدولية التي مرَت بالاتحاد الأوربي والتي أحس خلالها بعجزه عن أداء دور عسكري ودفاعي مستقل ومنها أزمة وحرب كوسوفو التي تولى إدارتها وقيادتها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،فقد أدرك الاتحاد الأوربي ضرورة التحرك الفعلي والعملي في هذا الجانب فقام بإنشاء دائرة متخصصة بشؤون السياسة الخارجية

---

[29] د.كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي التوسع نحو الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس – الجماهيرية العظمى ، طبع نشر توزيع مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ص ١٩٨.

[30] د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره ، ص .

[31] اليسون ج. ك بيلز، مقدمة–علم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤ .

[32] جورج ليختهم، أوربا الجديدة حاضرها ومستقبلها، ترجمة: محمود حسن إبراهيم، ١٩٦٦، ص ٣٧ .

[33] د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١ .

[34] هيثم الكيلاني،التطورات العالمية التطورات العسكرية،من كتاب:حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي العاشر،الوثائق القرارات البيانات، نيسان/ابريل ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الاولى، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٦١– ١٦٢ .

والأمن أوكلت إدارتها إلى خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي.إذن فقد كانت الحرب في البلقان الكاشف والمفصح لمدى وكيفية سيادة الأوربيين على أمن القارة الأوربية وظهور الأصوات القلقة من السيطرة الأمريكية–على الرغم من ضعف تأثيرها–والداعية إلى إنشاء جيش أوربي موحد وتوحيد الصناعات العسكرية الأوربية وإنتاج الأسلحة المناسبة للتدخل السريع[٣٥]. بل وإنشاء قوات للتدخل السريع والتي تم تأسيسها بالفعل كما ذكرنا آنفاً.إذ إن التدخل السريع في حالات إدارة الأزمات وصنع السلام يعد واحداً من أبعاد العمليات العسكرية لقوات التدخل السريع وحفظ السلام الأوربية والتي أوكلت إمرة العمليات فيها أساساً وبشكل مؤسسي إلى اتحاد غرب أوربا[٣٦]. الذي مثّل الرادع العسكري للاتحاد الأوربي فحتى قبل إنشاء قوات التدخل السريع الأوربية لعب اتحاد غرب أوربا على الصعيد العملي والتطبيقي دوراً في أزمة الخليج من خلال تنسيق أساطيل الدول الأعضاء من أجل فرض الحظر على العراق وكذلك كان الإطار الثاني للتنسيق بين الجيوش الأوربية الموجودة في الخليج العربي وذلك لمرافقته لمؤسسات حلف شمال الأطلسي[٣٧].

فكانت الجهود الأوربية الرامية نحو إعادة تحديد دور ومكانة الاتحاد الأوربي لبناء مظهر استراتيجي الفرصة السانحة لتفعيل سياسته الخارجية والأمنية المشتركة الذي يطمح إلى تحقيقها لاسيما وإن المبادرات المشتركة المتفق عليها والمطروحة من قبل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة الخاصة بالأمن والدفاع الأوربي تقدم الوعود والطموحات الأوربية بتعزيز جديد وتطوير مستمر لهذه المشاريع[٣٨]. لاسيما وإن الاتحاد الأوربي يسير باتجاه تجاوز العقبات والموانع التي تقف في طريق إيجاد سياسة الأمن والدفاع الأوربي، فقد تمكن الاتحاد الأوربي من إثبات قدراته العملياتية كنجاحه في قيادته في أول عملية عسكرية له بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٣ وهي عملية كونكورديا في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ، ولم يقف الاتحاد الأوربي عند تلك العملية بل كانت المنطلق لعمليات لاحقة حيث تبعتها وفي أيار – حزيران ٢٠٠٣ عملية ارتيمس التي قرر فيها إرسال قوة حفظ سلام إلى الكونغو بقيادة فرنسية وبقوة ١٤٠٠ عنصر أي باستقلال أوربي كامل – مقارنة بكونكورديا التي أسندت بدعم أطلسي – فكانت عملية ارتيمس أول اختبار وأول تطبيق عسكري فعلي أوربي مستقل لقوة أوربية تنتشر خارج أوربا وتستجيب بشكل سريع وفعال لطلب الأمم المتحدة من أجل تقديم العون في الأزمات . كما وقام الاتحاد الأوربي بإطلاق مهمة شرطة في البوسنة والهرسك في ١ كانون الأول ٢٠٠٣ ، ووافق على مهمة أخرى للشرطة وهي عملية بروكسيما وبدأت أعمالها في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣ في مقدونيا استكمالاً لعملية كونكورديا العسكرية ، ومع بدء واستمرار الاتحاد الأوربي بالتطبيق العملي للعمليات العسكرية بقي يطور قدراته العسكرية والدفاعية إذ اتفق وزراء الاتحاد الأوربي على وجوب انتقال مجلس الشراكة الأوربية الأطلسية إلى إنشاء عشر مجموعات من المشاريع تعمل على ملء الفجوات في القدرات العسكرية بشكل تدريجي ، كما وأعلن عن إنشاء وكالة أوربية للقدرات وعمليات التسلح[٣٩]. إذ إن السياسة الدفاعية الأوربية تغطي مجالات واسعة تظهر في التصنيع الحربي

---

[35] د .حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٩ .
[36] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٧ .
[37] د . محمد مصطفى كمال – د . فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .
[38] بال دانواي ،- وزدزسلولاتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو- الأطلسية ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، ٢٠٠٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .
[39] بال دانواي ،- وزدزسلولاتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو- الأطلسية ، الكتاب السنوي ، ٢٠٠٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٩ – ١٣١ .

كمجموعة التسليح لغرب أوربا والعمل الجماعي في مشاريع تصنيع مشتركة مثل الطائرة النفاثة الأوربية (يـورو فـايتر) وطائرة النقل الاستراتيجي (إيه ٤٠٠) وغيرها من المشاريع[40]. كما تم الاتفاق على إنشاء خلية تخطيط عسكرية للاتحـاد الأوربي بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا[41].

ومن خلال سير العمليات العسكرية الأوربية يمكن ملاحظة إن العمليات بـدأت تأخـذ أبعـاداً أكثـر عمقـاً وتخصصية واستقلالية حيث توضح موافقة واستعداد حلف شمال الأطلسي مع الاتحاد الأوربي لتسليم مهمة قوة الاستقرار (S- FOR) إلى الاتحاد الأوربي في نهاية عام ٢٠٠٤ والتي تعد المهمة العسكرية الأصعب بالنسبة للأوربيين[42]. وجـاء بعدها انطلاق عملية ألثيا (ALTHEA) التي يسعى خلالها الاتحاد الأوربي إلى منع وردع الاعتداءات ودعـم ومـساندة عملية بناء السلام والأنشطة المدنية التي يجريها إلا إن هذه العملية كانت مسندة بموجودات الناتو واستشاراته. أما مـدنياً فقد أطلق الاتحاد الأوربي القاعدة القانونية لمهمة(EUJST-THEMIS) في جورجيا في ١٦ تموز ٢٠٠٤ ، وقـد قـام بتخطيط مهمة أخرى للشرطة في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في بدايات عام ٢٠٠٥[43]. والجدير بالـذكر إن الاتحاد الأوربي قد صاغ سياسته الجديدة الخاصة بأفريقيا والتي تهدف إلى إنشاء برنامج تدريبي طويل الأجل واسـع الأغراض في أفريقيا[44]. فإرسال الاتحاد الأوربي لممثلين عنه إلى مناطق وبؤر الصراع والتـوتر كأفغانـستان ومنطقـة البحيرات العظمى بأفريقيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا وكوسوفو والشرق الأوسط وجنوب القوقـاز والـسودان يعزز الرؤية الأوربية بتركيز وتأكيد نظرتها إلى مناطق الصراع والسعي لإنجاحها وتأكيد الدور الأوربـي[45]. فإرسـال الممثلين الأوربيين إذن مثّل خطوة عملية مستقلة عن الجانب الأمريكـي – الأطلـسي . فكلمـا زادت درجـة الانـدفاع الاستقلالي الأوربي فإن هذا يعني توفر ورسوخ الإرادة الأوربية بالعمل الاستقلالي والتي يقابلها وينـتج عنهـا تطـوير وتوسيع في القدرات والإمكانات العسكرية الأوربية التي تنفذ العمليات العسكرية داخل وخارج أوربـا بـشكل مـشترك وموحد متجاوزة الخصوصيات القومية والخلافات السياسية ، بمعنى تحقيق إنفاق دفاعي كبير وفاعل للتغلب على جوانـب الخلل الموجودة وتطوير جانب التعاون التسليحي وتنفيذ استراتيجية الأمن الأوربي عسكرياً بأي شكل ، فقد خطط الاتحـاد الأوربي عام٢٠٠٤ وعلى المدى المستقبلي للهدف الرئيسي لعام ٢٠١٠ التي يرمي فيه إلـى تقويـة نوعيـة للإمكانـات الدفاعية وإدارة الأزمات من خلال إمكانية التبادل العملياتي وتضمين جوانب مدنية ومدنية – عسكرية، وإمكانية الانتـشار والاستمرار لتتمكن دول الاتحاد الأوربي في عام ٢٠١٠ من الرد بعمل سريع وحاسم ، إلى جانب القيام بعمليـات نـزع سلاح مشتركة وتقديم دعم لدول ثالثة في قتالها ضد الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن حسب ما تقتضيه اسـتراتيجية الأمـن الأوربية. وفي جانب دفاعي آخر ركز الاتحاد الأوربي أيضاً على مجموعة القتال التابعـة لوكالـة الـدفاع الأوربيـة، ومجموعة القتال التابعة للاتحاد الأوربي التي يسعى من خلالها إلى تحسين إمكاناته العسكرية، وتـرى الـدول الأوربيـة

---

[40] د . محمد قدري سعيد ، السياسة الدفاعية الأوربية رؤية من الجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٢ ، (انترنيت) .

[41] محمد أحمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره .

[42] بال دانواي- وزدزسلولاتشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو-الأطلسية، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

[43] بال دانواي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن والمؤسسات الأورو– أطلسية ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ١٤٨ – ١٤٩ .

[44] بال دونـاي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، من كتـاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ١٢٣ .

[45] نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٣ .

خاصة فرنسا والمملكة المتحدة اللتان بفكرة المجموعات القتالية بأن مجموعات القتال تلك الصغيرة الحجم والعالية الحركية والمرونة ستبشر بالتعاون المنظم في القضايا الدفاعية[46]. ولا تقتصر القوة الدفاعية الأوربية على الميدان الأرضي وإنما في ميدان الفضاء إذ تتولى وكالة الفضاء الأوربية وهي وكالة دولية حكومية أسست عام ١٩٧٥ وتضم سبعة عشر عضواً مسؤولية تنسيق برنامج الفضاء الأوربي الرسمي وهي وكالة مستقلة عن الاتحاد الأوربي بالرغم من إن كليهما وقّع اتفاق إطار للتعاون[47]. إلا إنه لا توجد هيئة واحدة تتولى السياسة الفضائية الأوربية إذ يوجد عدد من المؤسسات والبرامج والمشاريع التي تشارك فيها معظم أو كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وهذه المؤسسات والمشاريع هي: المنظمة الأوربية لاستغلال الأقمار الاصطناعية لرصد الأحوال الجوية ، ومركز الاتحاد الأوربي للأقمار الصناعية وبرنامج غاليليو وهو من برامج الفضاء الجماعية الأوربية المتعلقة بالأمن، كما ويوجد عدد من المرافق الفضائية الرادارية الأوربية ، فالمساعي الأوربية في مجال استخدام الفضاء لأغراض عسكرية ينم عن مغزى كبير ومطامع أوربية مستقبلية في إطار تكامل الموجودات العسكرية الأوربية الذي لا يزال في مراحله الاولى ولكن الواضحة والراسخة[48]. حيث يجري تطوير تصورات للعمل الجماعي في مجال الأنظمة العسكرية الفضائية مثل أقمار التجسس والاستطلاع والاتصالات والإنذار المبكر[49].

أما في مجال إدارة الأزمات وهي الإدارة العملية والرئيسة لسياسة الأمن والدفاع الأوربية والتي تشهد نمواً مطرداً على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد حجم التنوع إذ نرى تنفيذ الاتحاد الأوربي لإحدى عشر عملية ومهمة لإدارة الأزمات في عام ٢٠٠٥ وكانت معظمها عمليات مدنية ، أما إدارة الأزمات العسكرية وبشكل عن موارد حلف شمال الأطلسي فقد جرى أيضاً في عام ٢٠٠٥ ثلاث مناورات تدريبية ، وفي نيسان ٢٠٠٥ قام الاتحاد الأوربي بدراسة التعاون مع الأمم المتحدة (EST-05) في مثل تلك العمليات، وبين أيلول وتشرين الأول نشر بعثة عسكرية مدنية استجابة للصراع العرقي في منطقة الصحراء ، وبين تشرين الثاني وكانون الأول اختبر الخطط العسكرية الخاصة بعملية (MILEX-05) ، كما وبدأت وحدة التخطيط العسكري المدني بالاتحاد الأوربي عملها في ربيع عام ٢٠٠٥ . فكانت تلك التحركات الأوربية تؤسس هامش من القلق الأمريكي من القدرات الدفاعية الأوربي المطورة ، كما إن أي نجاح فعال يحققه الاتحاد الأوربي في أزمة دبلوماسية من الممكن أن يهدد محاولات حلف شمال الأطلسي لاستعادة دوره كمركز مختص ومسيطر على المسائل الأطلسية الرئيسة خاصة وإن الاتحاد الأوربي قد أخذ بعض مهام السلام الأوربية من حلف شمال الأطلسي ، ويسعى للمطالبة بمتابعة مشتركة لعمليات نزع السلاح ومحاربة الإرهاب،مع وجود الدعوات إلى منح الاتحاد الأوربي المزيد من الخيارات الأمنية إلى جانب الخيارات العسكرية ومزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرة حلف شمال الأطلسي[50]. وما يعزز ويثبت هذه التطورات الأوربية هو التغيير الحاصل في مثلث العلاقات الأمريكية– الأطلسية– الأوربية المتجه نحو الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ذلك

[46] نفس المصدر السابق ، ص ١٤٩ – ١٥١ .
[47] تريزا هيتشنز – توماس فالاسيك ، البعد الأمني للجهود الجماعية الأوربية في الفضاء ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٨٤٩ .
[48] نفس المصدر السابق ، ص ص ٨٤٩ – ٨٦٧ .
[49] محمد قدري سعيد ، مصدر سبق ذكره .
[50] بال دوناي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٧ – ١٢٤ .

الاتجاه وذلك الحوار الذي تلوح فيه احتمالية الاعتراف الأمريكي بالدور الأوربي المتنامي في تأمين أمور أمنية،كما ويشير كذلك إلى التضاؤل البارز أو الإقلال من صنع سياسات حلف شمال الأطلسي ، بمعنى إنه مثلما التعاون الأوربي الأمريكي الأطلسي موجود فإن الانشقاقات والخلافات فيما بينهم قائمة أيضاً ، وقد كانت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والتباينات التي حصلت بين الطرف الأمريكي والطرف الأوربي والتي كانت أحد العوامل المهمة والرئيسة لنضوج وتحرك الأمن الأوربي[51]. ولكن على حساب غزو واحتلال دولة أخرى وبدون إعارة أية أهمية لذلك إذ إن كل ما يهم الاتحاد الأوربي تحرر الأمن الأوربي والمضي في توجهاته الاستقلالية المتمثلة بالمساعي والمبادرات والخطوات العملية الرامية إلى إظهار مزيد من الدور الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل ، فالمصلحة الخاصة هي الدافع والمحرك لأي عمل أو تحرك بدون الالتفات أو النظر إلى مصالح الآخرين .

من كل ذلك يتبين إن الاتحاد الأوربي وخاصةً بعد غزو واحتلال العراق قد قطع أشواطاً ليست بالقليلة وقام بمجهودات غير عادية خاصة في الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٤لاستعادة وحدته وتبني عقيدته الاستراتيجية المستقلة الخاصة والتخطيط لمجموعة فريدة وجديدة من وحدات الرد العسكري السريع من مصادره الخاصة والقيام بتدخلات عسكرية أوربية لأول مرة بدون تدخل أو مساعدة أمريكية أطلسية[52].

رابعاً: محدودية وضعف التحرك الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل:

بعد أن أطلقت دول الاتحاد الأوربي مشروع سياسة الأمن والدفاع الأوربية نجد إن ذلك البعد الأمني والدفاعي الأوربي ومراحل بناءه لا يزال في مراحله الاولى، فبينما تحتاج أوربا للكثير من النقاط والمسائل في الجانب الأمني نراها تتحرك بحذر وبخطى متأنية إزاء المسؤوليات المشتركة المطلوبة في هذا المجال (الأمني)، إذ إن تجربة الاتحاد الأوربي لا تزال محدودة ومعرضة لظروف ومتغيرات سياسية داخلية وخارجية[53]، تعمل أحياناً على الحد من حركته بمعنى إن سياسة الاتحاد الأوربي في قضايا الدفاع لم تستطع حتى الآن أن ترسم لنفسها مسالك واتجاهات واضحة ومعتمدة ومتفق عليها تكون لها المنطلق لوضعها بشكل قطب رئيسي منافس على الصعيد العالمي[54]. إذن فالضعف ومحدودية التحرك الأوربي ناشئ عن خوف وقلق داخلي بيني – أي بين الدول الأوربية نفسها– وخوف وقلق خارجي هو القلق الأمريكي – الأطلسي ، فكيف تجسد ذلك الضعف والعجز الأوربي ؟

فعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت الدول الأوربية قد أصابها الدمار الشديد فتراجع دورها الإقليمي والدولي لانشغالها بإصلاح أوضاعها فنتج عن ذلك أن أدركت الدول الأوربية ونتيجة لأوضاعها تلك أنه من الصعب اعتمادها على ذاتها في بناء أمنها فلجأت إلى الاعتماد على قوة خارجية تدافع عنها وتستكمل منظومتها الأمنية والتي تجسدت في تلك المرحلة بنظام القطبية الثنائية أي بالتوجه للاعتماد على أحد القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أي انقسام الدول الأوربية إلى فريقين شرقي وغربي[55]. إذن ففي ظروف الحرب الباردة تلك

---

[51] نفس المصدر أعلاه ، ص ١١٦ .
[52] أليسون جي . كي . بايلز ، الأمن العالمي في علم ٢٠٠٥ ودروس العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٢٣) ، كانون الثاني – يناير ٢٠٠٦ ، السنة الثامنة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص ٣١ .
[53] بال دانواي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن والمؤسسات الأورو– أطلسية ، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ .
[54] عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .
[55] نجوان عبد المعبود الأشول ، تطور العلاقات الأوربي الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوربي: ملاحظات أولية ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٤ ، (انترنيت) .

وتحديداً في فترة الخمسينات من القرن العشرين نلاحظ إن مشروع الجماعة الدفاعية الأوربية المطروح من قبل فرنسا عام ١٩٥٤ لم يرَ النور مما جعل طرح المسألة الدفاعية يدور في حلقة مفرغة من النقاشات[٥٦]. فاندماج دول الاتحاد الأوربي ووحدته وسياساته في كافة المجالات تتأثر وتعتمد على متغيرات نابعة من تجربة الاتحاد الأوربي ذاته ، فتنظيمه وتعزيز سياساته يتوقف على مدى الاتفاق في الأهداف والتوجهات والرؤى البينية الأوربية والتي تتباين بين دولة عضو وأخرى هذا على صعيد التحديات الداخلية أما على صعيد التحديات الخارجية فلقد أثرت تلك التحديات على درجة التفاؤل حول شكل ومستقبل البناء الأوربي وكان من أهمها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والتي أوجدت وعكست مرة أخرى انقسامات داخلية بين الدول الأوربية ما بين دول ذات توجهات وميول أطلسية أمريكية وأخرى ذات توجهات وميول استقلالية[٥٧]. فمثلاً نجد الدبلوماسية البريطانية قد اعتبرت اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي والتزامها بالدفاع عن أوربا الغربية نصراً لها فوصف أحد الدبلوماسيين البريطانيين حلف الأطلسي (بأنه في وجه من وجوهه أوج لتطور السياسة البريطانية على مدى نصف قرن)[٥٨]، وعلى العكس من ذلك بالطبع تقف السياسة الفرنسية[٥٩]. أي إن درجة تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوربية كانت تصطدم بمعارضة بعض الدول التي وجدت في ارتباطها بحلف شمال الأطلسي لأكثر أمناً وضماناً وحماية لها انتماءاتها الأوربية المستقلة ، مما أدى إلى تحجيم منظمة اتحاد غرب أوربا التي كان من المفروض أن تكون هي المسؤولة عن تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوربية بسبب تفوق قوة وإدارة حلف شمال الأطلسي عليه[٦٠]. إذ إن اتحاد غرب أوربا لم يكتسب منذ البداية أهمية كبيرة في الحفاظ على الأمن الأوربي لوجود حلف شمال الأطلسي الذي كان له الدور الأول قبل وبعد الحرب الباردة كمنظمة أساسية في الدفاع عن الدول الأوربية بالرغم من محاولات اتحاد غرب أوربا في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية الأوربية[٦١]. والذي أنشئ كمنظومة تنسيق دفاعي سبقت حتى حلف شمال الأطلسي إلا إن الاتحاد لعب دوراً هامشياً في ميدان تنسيق السياسات الدفاعية.[٣] فبذلك يبدو إن اتحاد غرب أوربا وكأنه منظمة أطلسية التكوين والتوجه منذ البداية ولا يمتلك الصلاحيات والسلطات فيفصح عن ضعفه كمنظمة وبالتالي سيضعف من سياسة الدفاع الأوربية[٦٢]. ولم يقتصر ضعف التحرك الأوربي على القصور في دور اتحاد غرب أوربا بل إن السياسة الدفاعية الأوربية عرقلتها قضية الاختلاف والتباين في التوجهات الفرنسية والبريطانية حول خطوطها الرئيسية ، فبينما تجد فرنسا إن ظهور سياسة دفاعية وأمنية أوربية سيدعم ويحسن التحالف عبر الأطلسي بشكل أكثر توازن وقوة ترى بريطانيا إنه في حال أظهرت أوربا قدرة جادة على إدارة شؤونها الدفاعية والأمنية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح في عزلة وربما قد ينهار الناتو[٦٣].

وعليه نجد تعدد وتجمع العديد من العقبات والعراقيل الكابحة لتكوين سياسة دفاعية أوربية وتشكيل قوة عسكرية أوربية بل إن فكرة تشكيل تلك القوة العسكرية بالرغم من قدمها فإنها لم تزل في بدايات تكوينها نتيجة المشكلات

---

[56] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .
[57] د. نادية محمود محمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦١ ــ ٢٦٣ .
[58] ليون أبشتاين ، السياسة الخارجية البريطانية ، من كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، إشراف : روي مكريدس ، ترجمة : د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ــ لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ ، ص١١٤ .
[59] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .
[60] م.م صبيح بشير عذاب ، الاتحاد الأوربي وأثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، العدد ٩٠ ، ص ٢٢ .
[61] د. محمد مصطفى كمال ــ د. فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .
[62] د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٣ .
[63] محمد أحمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره .

والاختلافات التي يعانيها الاتحاد الأوربي ولاسيما في الشؤون الأمنية إلى جانب المتغيرات الدولية المؤثرة منذ بدايات التسعينات وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي ووجود قوة ودور حلف شمال الأطلسي ، واتجاه الدول الأوربية نحو تقليص ميزانياتها الدفاعية في حين إن أمر تشكيل القوة العسكرية الأوربية يستلزم تحديد الوسائل العسكرية والتسليحية لهذه القوة الجديدة وتوحيد وتكامل خطط التصنيع العسكرية وتحديد مصادر التمويل ونسبه بين الدول[٦٤]. حيث حذر أمين عام حلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر في عام ٢٠٠٥ الحلفاء الأوربيين من استمرار الاتجاه التنازلي العام في ميزانياتهم الدفاعية وحضهم على إنفاق المزيد على تحويل قدرات دفاعية إقليمية قديمة إلى قوات أكثر حركية وأسهل انتشاراً ، كما واقترح عليهم وجوب زيادة الدول الأعضاء لعدد الأنشطة العملياتية الممولة بشكل مشترك لتقاسم أعباء التكاليف بشكل أفضل وعدم ثني أي عضو عن المساهمة بجنود على أساس الكلفة الاقتصادية[٦٥]. وكل ذلك يعود إلى أن مسألة عدم كفاية القدرات العسكرية مستمرة في تعقب وكذلك تعثر سياسة الدفاع والأمن الأوربي كونها لم تحرز تقدماً ملموساً في توفير متطلبات القدرات الحالية لتصل إلى (الهدف الأسمى بحلول عام ٢٠١٠) بسبب استمرار تطبيق دول الاتحاد الأوربي لميزانيات متقشفة واستمرار إتباع كل دولة لأولوياتها الوطنية الداخلية ، وإلى جانب مسألة التمويل هذه فهناك أيضاً تحدي آخر يتمثل في مسألة الرغبة الدبلوماسية للدول الأوربية الأعضاء المشاركة في أن تطبق بشكل مثالي عمليات التعاون الدفاعية والعسكرية الأوربية[٦٦]. وعليه فقد تعرض التعاون السياسي الأوربي إلى انتقادات معاهدة ماسترخت عام ١٩٩٢ كونه أوجد دبلوماسية تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة[٦٧].

وعلى الصعيد التطبيقي نلحظ محدودية التحرك الأوربي من خلال النتائج التي وصل إليها فهذا المجال ففي حرب الخليج ظل الاتحاد الأوربي يعتمد على التنسيق العسكري الذي قدمه له حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٦٨]، في الوقت الذي كان يطمح إلى دور أكبر يحقق استقلاليته الدفاعية بدون الاهتمام بعلاقاته الدولية أي علاقاته مع العراق . أما العمليات في كوسوفو فقد أوضحت هي أيضاً حقيقة ومدى الاستعداد الأوربي للنهوض بالدور العسكري والدفاعي والأمني أثناء الأزمات إذ تعثر الأوربيون في أداء مهماتهم إذ أظهرت تلك العمليات إن القوات الأوربية ليست جميعها على مستوى واحد من الجاهزية والكفاءة والامكانيات لمواجهة التحديات وللقيام بالمهمات العملياتية ولذلك استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من العمليات على مستوى منظومات الأسلحة الجوية المتطورة ، فاتضحت بذلك حالة عدم التوازن بين أدوار الدول الأعضاء الأمر الذي يبعث على الخلاف في العلاقات الأطلسية فبينما كان من الممكن أن يتغلب الأوربيون على الجوانب المؤسساتية والتنظيمية من أجل الخروج بكيان أمني ودفاعي أوربي إلا إن مسألة الفجوة في القدرات كما يتطلبها الواقع الأمني الجديد لم يبدو إن الأوربيين قادرين على ردمها مما يبقي حالة عدم التوازن قائمة[٦٩]. كما إن قصور اتحاد غرب أوربا في تلبية الالتزامات العسكرية لعمليات الأمن سوف يدفع بالأوربيين إلى الاستنجاد بالولايات المتحدة الأمريكية[٧٠]. إذن فقد أدركت أوربا وحتى منذ حالة أزمة

---

[64] هيثم الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .
[65] بيتر ستالينهايم-داميان بروشارت-رويبي اوميتوغن – كتالينا بيردومو ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٤ .
[66] بال دوناي – وزبزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٤ – ١٢٦ .
[67] د. محمد مصطفى كمال – د. فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .
[68] نفس المصدر أعلاه ، ص ١٣٩ .
[69] د.كاظم هاشم نعمة،مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٨ و ص ص ٣٠٩ – ٣١٠.
[70] نفس المصدر أعلاه ، ص ٢٠٩ .

البوسنة والهرسك عام ١٩٩١ وكذلك حالة كوسوفو عام ١٩٩٩ إنها ستظل عاجزة تماماً عن التحرك العسكري الإقليمي المستقل مالم تمتلك القدرات العسكرية المستقلة الخاصة بها ويكون قرار تحريكها واستخدامها أوربياً خالصاً وهو ما يحتاج إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة تحدد الإطار العام للمهام المختلفة والهياكل الواضحة[71]. وهنا نلاحظ إنها – أي الدول الأوربية – قد وضعت أمامها العجز التام أمام إمكانية التحرك مع إنها تعرف وتدرك الأسباب وراء ذلك العجز ولا تقدم بإرادة كاملة على التغلب عليه ، إذ نجد الاستمرار في عدم التجانس الأوربي في مسألة الأمن والدفاع فبينما لا يحبذ البريطانيون أي مشروع يضعف الصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ويخشون تزايد الضغوط الداخلية الأمريكية على الإدارة الأمريكية لتقليص وجودها العسكري في أوربا والعودة إلى التشديد على ضرورة تحمل الأوربيين أعباء الدفاع وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ، نرى إن فرنسا من أكثر الدول الأوربية المتحمسة لقيام كيان لأمن ودفاع أوربي كونها قوة نووية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل قوتها هذه عامل ردع في الأمن الأوربي ، كما ترى إن غياب التهديد السوفيتي وتناقص الاهتمام الأمريكي بالأمن الأوربي ربما يفضي إلى شل حركة أوربا في مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها ، كما إنها تريد أن يكون تكاملها الاقتصادي والسياسي متبوع ومكمل بتكامل أمني ودفاعي وعسكري مستقل[72]. وكل ذلك سيرسخ ويزيد من عدم الاتفاق السياسي والأمني والدفاعي الأوربي البيني ، إذ إنه حتى لو كان هناك قدر أو هامش من التوجه الأوربي نحو سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوربي فإنه في حقيقته توجه محدود جداً وغير ذي أثر في ضوء الاختلافات الأوربية وعليه سيكون هناك غياب واضح وجلي لأدوات الفعل الخارجي الجماعي ولاسيما العسكري المستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية[73].

إذن وعلى الرغم من استقرارية البيئة الأمنية الأوربية الجديدة إلا إن مهمات مواجهة التحديات وإدارة الأزمات وحفظ السلام كانت ولا تزال من الأمور المقلقة لأوربا هذا إلى جانب عدم اتساق وملائمة القابليات الأوربية مع التطور الحاصل والثورة في الشؤون العسكرية من حيث التنظيم والتقانة[74]. كل ذلك يبقي الضعف ومحدودية التحرك الأوربي الدفاعي والعسكري قائماً إلى أمد غير معلوم إذا ما بقيت الأوضاع والآراء الأوربية على حالها .

بعد التعرف على الوضعية التي تبقي أوربا في ضعف ومحدودية دفاعية وعسكرية ربما يطرح التساؤل الذي يقول كيف حقق الاتحاد الأوربي لكل تلك التطبيقات العملية التي ذكرناها آنفاً مع وجود والدوافع التي تدفعه إلى تحقيق كل ذلك؟ إن كل تلك الدوافع والتطبيقات العملية الدفاعية والعسكرية الأوربية لم تكن إلا بدايات ومحاولات أحياناً تكون مستقلة وأحياناً أخرى تكون مدعومة من حلف الناتو مدفوعة بالطموحات والرغبة الأوربية لتحقيق ذلك ومصطدمة بالخلافات الأوربية والقدرات المحدودة، فريثما تحقق تلك الرغبات والطموحات الأوربية وما بين تلك الدوافع من جهة والعقبات والعراقيل من جهة أخرى تقف السياسة الدفاعية الأوربية عند مستوى التوازن الدفاعي والعسكري مع حلف شمال الأطلسي وهو ما سنعرج عليه في المحور التالي.

خامساً: التوازن الدفاعي والعسكري الأوربي مع حلف شمال الأطلسي:

لم تتمكن الدعوات الأوربية المطالبة بالاستقلال الأمني والدفاعي من المضي في تنفيذ خططها وسياساتها ودعواتها وذلك لمواجهتها بقوة التهديد السوفيتي تجاهها خلال مرحلة الحرب الباردة مما أدى إلى غلبة ورجحان رؤية

---

[71] نجوان عبد المعبود الأشول ، مصدر سبق ذكره .
[72] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠٢ – ٣٠٣ .
[73] د. عمرو حمزاوي ، الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ، إسلام اون لاين . نت ، (انترنيت) .
[74] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

الدعوات التي تطالب ببقاء واستمرار العلاقة الخاصة والمميزة بين أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي على رؤية الدعوات المطالبة بأن تكون التجربة التكاملية الأوربية متكاملة في كل الميادين والأطر بحيث تشمل الإطار الأمني الدفاعي والعسكري المستقل وأن يكون ممثلاً على الصعيد المؤسسي ، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وغياب ذلك التهديد للأمن الأوربي وتوسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق وبداية حصول تغيير في معادلة الأمن الأوربي بعد التطورات التكاملية السياسية والاقتصادية والمالية التي حققها[٧٥]، لم يتمكن الاتحاد الأوربي أيضاً من أن يكون حر وطليق في تنفيذ سياساته الأمنية الدفاعية والعسكرية وذلك بسبب التطورات التي أدخلها حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة والتي جعلت الحلف بدوره القديم والحديث ملتقى للسياسات الدفاعية للدول الأعضاء في الدفاع عن دولهم ومنطقتهم الإقليمية والدفاع عن مصالحهم إقليمياً وعالمياً[٧٦].

وإذا عدنا إلى الجانب الأوربي ذاته نجد إنه ومن جهته لم يبلور مدركات أمنية دفاعية وعسكرية أوربية مستقلة وبالشكل الذي يمكن معه الحديث عن سياسة دفاعية وعسكرية أوربية وأمن أوربي مستقل إلا في العقد الأخير من القرن العشرين وبشكل أولي وابتدائي ونسبي لا يعول عليه بالرغم من محاولاتها القديمة والمبكرة ، إذ كانت تعول على المظلة الأمنية والدفاعية والعسكرية الأمريكية للحفاظ على أمنها الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الأمن الأطلسي المشترك بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩[٧٧]. إذ إن الرؤية الأمريكية تجد أن أوربا لا هي في حاجة إلى ولا هي تستطيع مواجهة تكاليف قوات ذرية خاصة بها – وحتى بالنسبة للقوات التقليدية وليس فقط الذرية – لاسيما وإن تلك الرؤية لا تزال هي المتغلبة إلى حد الآن[٧٨]. حتى إن بيان أوتاوا حول العلاقات الأطلسية في ١٩ حزيران ١٩٧٤ كان بمثابة ميثاق أطلسي جديد يؤكد تفوق الدور الأمريكي ، حيث أقر بضرورة التزام الحلفاء بالتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس حول سياسات التحالف المباشرة فقط ولكن حول مناطق أخرى من العالم أيضاً[٧٩]. إذ مارست الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة محكمة على شؤون التحالف الغربي في مرحلة الحرب الباردة وبعد أن انتهت وشرعت الدول الأوربية نحو بناء تكاملها الاقتصادي وتوجيه سياساتها الخارجية بشكل أكثر استقلال وفاعلية في المواقف الدولية نجد إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع كثيراً حركة التكامل الأوربي من أجل أن لا تتحول إلى قوة دولية مؤثرة وكأنها لا تسمح لأوربا بالاستقلال عن الإدارة الأمريكية[٨٠]. وبعد المسار التطوري الذي سار به الاتحاد الأوربي وتحقيقه لدور إقليمي وعالمي وتمتعه بشئ من الاستقلالية عن السياسة الأمريكية قررت الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية إن الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة تقوم على أساس منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والإبقاء على الوضع الجديد الذي يضمن لأمريكا مكانة مميزة ،

---

[75] د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٥ .
[76] د. جهاد عودة ، الأسس العسكرية لتوجهات حلف ((الناتو)) إزاء الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ٢٠٠٥ ، (انترنيت) .
[77] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .
[78] جورج ليختهم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .
[79] د. نادية محمود محمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .
[80] م.د. عامر كامل أحمد ، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها على البيئة الأوربية ، دراسات دولية ، العددان الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون ، أيلول – كانون الأول ٢٠٠٦ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ص ١٧٨.

وإن العلاقات الأمريكية الأوربية هي علاقات غير متكافئة تمارس من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من السيطرة على أوربا[81].

وإلى جانب غلبة وتفوق الجانب الدفاعي والعسكري الأطلسي والأمريكي على نظيره الأوربي فإننا إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية التوازن والشراكة وليس فقط التفوق نجد إن هذا التوازن متفق عليه إلى حد ما من قبل الطرفين ففي قمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في روما في ٨ – ٩ تشرين الثاني ١٩٩١ وبعدها بقليل في قمة ماسترخت للاتحاد الأوربي ما بين ٩ – ١١ كانون الأول ١٩٩١ للإتفاق على الخطوات النهائية لإعلان الوحدة الأوربية نجد إن كلاهما قد توصلتا إلى تحديد الأسس التي يرتكز عليها الإطار الأمني لأوربا من خلال وجود واستمرارية رابط التعاون بين الأجهزة العسكرية لدول الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي بشكل تكميلي من أجل النهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق إمكاناتها لتتفق ومتطلبات النظام الدولي الجديد كما يرى الطرفان[82]، وجاءت وثيقة واشنطن الاحتفالية بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي لتكرس الشئ ذاته إذ حددت المهمات الجديدة للحلف وأكدت على الشراكة الأورو – أطلسية في إدارة الأزمات حتى إن خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي ومنسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي عدَّ ذلك هو الأساس والمرتكز لأهمية تطور الهوية الأوربية للأمن والدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي، إذن فما وضعته قمة واشنطن لحلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٩٩ من نص واضح وصريح قد تحول إلى مبدأ ملزم وهو بناء هوية أوربية للدفاع والأمن داخل الناتو، فكل العمليات كالحق في التدخل خارج المناطق المحددة له وكل العمليات العسكرية الأوربية في البلقان أو في أفريقيا يقع ضمن هذا الإطار والمهمات الجديدة ومن خلال استخدام ما يوفره الناتو من إمكانيات عسكرية ولوجستية . وتأسيساً على ما تم إقراره جاءت قمة كولون الألمانية في حزيران ١٩٩٩ وقمة هلسنكي الفنلندية في كانون الأول ١٩٩٩ لتضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية المشتركة ، إذ تم تعيين منسق أعلى للسياسة الخارجية والأمنية وإنشاء اللجنة السياسية والأمنية وإنشاء اللجنة العسكرية الأوربية وإنشاء المجموعة العسكرية الأوربية[83]. فكل ذلك يعني إن الهوية الأوربية الدفاعية والعسكرية المستقلة استقلالاً تاماً لا تزال غير مكتملة وغير ناضجة نظراً لما يحيط بها من محاور خلافية وصراعات واقعية وتباينات في الرؤى الدفاعية والعسكرية الأوربية وأحياناً سكوت أوربي حول بعض القضايا والتقاط من منطق الانتظار وعدم بدء أي طرف في الكلام أو التصرف فيكون هو المسؤول عن حدوث توتر أو أزمة وهو ما خبره وتعلمه الأوربيون بعد الكثير من المواجهات التي خسرها من بادر بالتصعيد أو تفجير موقف خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية[84].

لقد وجد هذا التوازن الدفاعي والعسكري الأطلسي – الأوربي قبولاً وترحيباً واهتماماً من جانب الدول الأوربية نفسها أي إنها لم تكن رافضة لمبدأ وآلية الناتو الجديدة ، و يتضح ذلك من خلال دعوة فرنسا إلى الهياكل العسكرية لحلف شمال الأطلسي والاتجاه المتوازن نحو تحويل اتحاد غرب أوربا إلى الأداة العسكرية للاتحاد الأوربي ، إي لم تجعل الدول الأوربية من اتحاد غرب أوربا حلفاً دفاعياً وعسكرياً أوربياً مستقلاً بل جعلته جزءاً من الاتحاد الأوربي ، وإحداث انسجام وتنسيق متكاملين بين اتحاد غرب أوربا وحلف الناتو بتقسيم العمل والمسؤوليات والصلاحيات بينهما وتقود فرنسا والدول المتوسطية هذا التيار أي إدارة الدفاع الأوربي في حلف شمال الأطلسي . أما ألمانيا فقد أكدت

---

81 د. علي الحاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩.
82 د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدرسبق ذكره ، ص ١٢٥ .
83 نفس المصدر أعلاه ، ص ص ١٢٧ – ١٢٩ .
84 د. عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره .

في الكثير من الأحيان إن حلف الناتو والوجود الأمريكي في أوربا شرطان لا غنى عنهما للحفاظ على الاستقرار والأمن في أوربا هذا على جانب دور مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي والأمم المتحدة ، إذن فقد تلاقت الرؤى الألمانية والفرنسية حول ضرورة الأمن الجماعي المشترك مع الاحتفاظ بمكانة ودور حلف شمال الأطلسي بل والأكثر من ذلك إن الدول الأوربية الأخرى كهولندا وبريطانيا لم ترض بذلك فقط وذلك لتطابق واتفاق طروحاتها بشكل أكبر مع السياسة الأمريكية، إذ تجد بريطانيا إن حلف شمال الأطلسي يمثل الإطار الأمني والعسكري للأمن الأوربي وإن الفيلق الأوربي لا يمكن أن يكون بديلاً عن أمريكا وحلف شمال الأطلسي[85]. فنظراً لعدم اتفاق الدول الأوربية على إيجاد صيغة لسياسة دفاعية وعسكرية أوربية مستقلة فإن الرؤية الأمريكية تصف البيئة الأمنية والدفاعية الأوربية والدولية الجديدة بأنها تستدعي تعزيز دور الأوربيين في قضايا الدفاع ولكن يجب أن يبقى كل هذا في إطار حلف شمال الأطلسي ، بالرغم من الاعتراض الفرنسي الطموح على الرؤية الأمريكية على أمل إمكانية الوصول إلى أوربة الدفاع الأوربي بدل تركه أطلسياً تاماً أو أن يترك إلى احتمالات إعادة الهوية القومية كل حسب تقديراته الأمنية ، ولطن أمام التعثر الأوربي فإن فرنسا أعربت عن استعدادها لأوربة قدراتها النووية بجعلها ذراع للردع الأوربي إلى جانب استعدادها للعودة والمشاركة في عمليات الناتو في الميدان الأوربي[86]. بمعنى أمام محدودية القدرات العسكرية الأوربية وعدم تمكن الجهود الأوربية في إصلاحها وتحسينها لم يكن أمامهم سوى القبول بدور محدود ومباشر بالأمن أوربياً وبدور أكبر في عمليات حلف الناتو مثل الحضور في هيكل القيادة الأطلسية قادة من قيادات اتحاد غرب أوربا في منصب القائد العام للقوات الأطلسية أو يتناوب على قيادة الجناح الجنوبي لحلف الناتو قائد من الولايات المتحدة الأمريكية وآخر من اتحاد غرب أوربا[87].

فيبدو إن الدول الأوربية لاتحمل أية خلافات فيما بينها حول كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي لهم وإن ما يوجد من خلافات هي خلافات طبيعية تظهر نتيجة لتشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينهم[88]. إذ يدرك الطرفان – الأوربي والأمريكي- إن مصالحهما الدفاعية العليا تستدعي رعاية العلاقات بينهما ، فدولياً لا تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها بمفردها رغم قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، مقابل ذلك يعترف الأوربيون بعدم قدرتهم على حل النزاعات والأزمات القائمة في أنحاء مختلفة من العالم بشكل فردي ودون التعاون مع الجانب الأمريكي الأطلسي[89]، مما يقوي ويبقي علاقاتهما وارتباطاتهما قائمة ومستمرة ، فكل ذلك يؤكد الدور القيادي الأمريكي لحلف الناتو والوجود العسكري الأمريكي في أوربا كونها عاجزة عن حل أزمة معقدة كأزمة كوسوفو بدون معاونة قيادات وقوات حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية[90]. وهذا ما أظهرته التطبيقات العملية لإدارة الأزمات بقيادة أوربية والتي لم تحقق مبتغاها .

فالأمريكيون وفي إطار الأطلسي يبذلون الجهود للحيلولة دون انفصال الأمن الدفاعي الأوربي عن حلف شمال الأطلسي الذي يسيطرون على قيادته وطاقاته[91]. إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أوربا موحدة ولكنها لن تقبل

---

85 د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدرسبق ذكره، ص ص ٨٥ ــ ٩٥ .
86 د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ .
87 نفس المصدر أعلاه ، ص ١٩٢ .
88 نجوان عبد المعبود الأشول ، مصدر سبق ذكره .
89 رائدة شبيب، بوش يعقد على أوربا " زواج مصلحة "، إسلام اون لاين . نت،(انترنيت) .
90 هيثم الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .
91 أحمد عبد الفتاح ، داموس العسكري : التمرد الأوربي الأمني على واشنطن ، إسلام اون لاين . نت ، (انترنيت) .

بإطار مستقل عن إرادتها وبدون المظلة الأطلسية[92]. وبذلك ستتحقق في علاقات الأمن الأطلسية حالة من العلاقة المتوازنة داخل حلف شمال الأطلسي وستكون المواقف الأمريكية والأوربية مطمئنة للجميع[93].

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أي استقلالية عسكرية أوربية لاسيما إذا كانت تلك السياسة العسكرية الأوربية المستقلة قد قامت بعمل عسكري دفاعي موازي لمهام حلف شمال الأطلسي لأن ذلك سيعني التقليل من قيمته أطلسياً والتهديد بانتهائه مستقبلاً ، واتضح ذلك عندما أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في زيارته لأوربا في كانون الأول ٢٠٠٣ (بأن أمريكا لا تسمح لأوربا القيام بأعمال تحسينات عسكرية كمنظومتها الدفاعية وإن عليهم بالمقابل تولي مهمة أفغانستان كاملة من خلال حلف شمال الأطلسي)[94]. وواقعياً جاءت الحرب على أفغانستان وحتى الغزو الأمريكي المحتل للعراق لتكشف عن الحدود الفعلية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية والدرجة التي تتمكن أوربا فيها من التعبير فيها عن هويتها المستقبلية[95]. ونتيجة لذلك استمر التعاون بين الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي وتخطيطهما الدفاعي ليضع حدد للمماحكة حول تخطيط الاتحاد الأوربي العسكري المستقل[96]، على الأقل في الوقت الحالي إذ لولا هذا التعاون أو لو كانت الوضعية بينهما غير تعاونية فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتأخر عن استخدام أية أساليب لعرقلة جهود الأوربيين الاستقلالية حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية أو أية شروط تفرضها على أوربا لمنعها وردها عن تلك التوجهات لأنها لن تتخلى بسهولة عن سلطة وسيطرة وقوة تمتعت بها لأكثر من خمسين سنة كما إنها – أي الولايات المتحدة الأمريكية – لديها من الإمكانات والقدرات التي تؤهلها للاستفادة من اهتمامات الدول الأوربية وجذبها إليها[97]. أي إن المشاركة والتوازن العسكري والدفاعي هو الغالب في المرحلة الحالية إذ يؤكد المسؤولون الأوربيون أنفسهم بأن الاتحاد الأوربي لن يتدخل إلا في الحالات التي لا ترغب واشنطن التدخل فيها وعندما تتطلب المصالح الأوربية الحيوية ذلك ، فهذا يعني وجود اتفاق على ضرورة التنسيق بين السياسة الأمنية الدفاعية والعسكرية الأوربية وحلف الناتو[98].

حتى إن مسودة الدستور الأوربي شددت على بناء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية ليس خارج تحالف الناتو– الولايات المتحدة الأمريكية بل إن أي جهد أوربي لإنشاء خلية تخطيط عسكري أوربية مستقاة ضمن هيئة الاتحاد الأوربي العسكري لن يقلل من دور حلف شمال الأطلسي باعتباره المنظمة الرئيسية التي توفر الأمن لأوربا[99]. فمساعي الاتحاد الأوربي الحالية لامتلاك سياسة دفاعية وقوات مستقلة عن حلف شمال الأطلسي تنبئ بأن أوربا تحتاج إلى وقت طويل لكي تحقق ذلك[100]. وليس فقط الوقت بل هناك الكثير من العوامل والنقاط التي عليها تحقيقها واجتيازها للوصول إلى الهدف الأوربي الاستقلالي مستقبلاً .

---

92 عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .
93 د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .
94 كمال شديد ، مصدر سبق ذكره .
95 د . ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .
96 بال دانواي–وزدزسلولاتشكوفسك، الأمن والمؤسسات الأورو– أطلسية، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .
97 عصام عز الدين ، (قراءة وعرض) كتاب : أمريكا جعلت من أوربا محطة انطلاق إلى العالم ، (انترنيت) .
98 نجوان عبد المعبود الأشول ، مصدر سبق ذكره .
99 د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .
100 نجوان عبد المعبود الأشول ، مصدر سبق ذكره .

سادساً: السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية وأفق المستقبل:

في الواقع إن السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية ورغم كل التحولات الأمنية أوربياً لا تزال مفتوحة وواسعة ومتشابكة ومتداخلة وغير محددة بإطار أو مستوى متفق عليه إذ تتسع للعديد من الدوائر والمستويات ذات الأطر المؤسسية الخاصة والمختلفة عن بعضها وفيما بينها الأمر الذي ينتج عنه مشاعر ورؤى متباينة تتجاذب دوائر صنع السياسات الخاصة بالأمن الأوربي تتراوح بين طموحات الاستقلال وبين الإحساس بالعجز عن تحقيقه[101]. بمعنى ستكون أوربا أمام وضعية عدم الاستقرار الأوربي على حالة معينة وبشكل موحد ، وهنا يحاول الرأي الأوربي الوحدوي ومن خلال استخلاص واستنباط الدروس والعبر من تجارب الفشل وكذلك النجاح الأوربية التبرير والإقناع والاقتناع بأن التكامل العسكري والسياسي بين دول تحمل إرثاً كبيراً من الصراعات والحروب يعد قفزة متسرعة نحو المجهول وإن خطوة كهذه لابد أن تشكل المرحلة أو الحلقة الأخيرة في مسار طويل ومعقد لعملية بناء متدرج ينطلق من القاعدة ليصل إلى القمة ، فدول الاتحاد الأوربي ترى إنه في هذه المرحلة وضمن هذا المستوى الدفاعي والعسكري الأوربي تكون المنظومة الأطلسية أكثر مدعاة لثقة أوربا وطمأنينتها مما لو كانت في منظومة عسكرية أمنية أوربية قليلة الرصانة وحديثة الاستقلال[102]. وما يعزز تلك الرؤية الأوربية بعدم سهولة وسلاسة تحقيق السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية وكونها تحتاج إلى جهود مضنية ووقت ليس بالقصير للوصول إلى هدفها قول خافيير سولانا (تعلمنا بمشقة في أوربا أن السلام والأمن المستدامين يتطلبان تعاوناً وتكاملاً إقليميين ، فإدارة الأزمات ليس كإقامة وتحقيق الأمن)[103].

فلما كانت فكرة إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب أو وضع قطاع الفحم تحت سلطة أوربية مشتركة تستهدف تحقيق هدفين هما : التغلب على عقد الأمن الفرنسية تجاه ألمانيا عن طريق وضع القطاع الذي يغذي الصناعات العسكرية وهو قطاع الفحم والصلب تحت سلطة أوربية مشتركة ، والهدف الآخر بدء عملية تكاملية تدرجية تبدأ بقطاع صناعي قوي بحيث يمكن أن يؤدي النجاح فيه إلى الانتقال إلى القطاعات الأخرى ذات الصلة إلى العملية التكاملية وتزويدها بديناميكية مستقلة غير قابلة للنكوص والارتداد، كما إن الوصول بالتجربة إلى إمكانية إنشاء دستور أوربي موحد ينتقل بالاتحاد الأوربي من الشكل التقليدي للتنظيم الدولي إلى شكل أرقى من النظم السياسية يقترب بشكل تدريجي من شكل الدولة الكونفدرالية أو الفدرالية والوصول به إلى إقامة الولايات المتحدة الأوربية بشكل واقعي[104]. والذي سيضع – أي الدستور الأوربي الموحد – لبنة الولايات المتحدة الأوربية فإن من البديهي أن تكون لهذه الولايات سياسة دفاعية وعسكرية خاصة بها ومستقلة لاسيما وإن أساس الفكرة الاتحادية هو تغذية الصناعات العسكرية أي إن الجانب العسكري حاضر في الفكرة الأوربية منذ البداية . وإذا عدنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما قبل بداية الجماعة الأوربية حيث كانت الدول الأوربية تعاني من أعباء ومخلفات الحرب وما أفرزته من إنهاك وضعف في اقتصادات الدول الأوربية التي انتعشت وازدهرت من خلال مشروع مارشال والمساعدات الأمريكية لأوربا والتي تبعها وأعقبها التفكير في المشروع التكاملي الأوربي وما حققه من نجاحات لاسيما في الجانب الاقتصادي، فإذا سحبنا الحالة على الجانب الدفاعي والعسكري نجد إن الضعف الدفاعي والعسكري الأوربي والاعتمادية على المنظومة الأطلسية الأمريكية ممكن أن

101 د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٠ .

102 نفس المصدر أعلاه ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣ .

103 د. خافيير سولانا : التحديات الجديدة أمام حلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوربي ، آراء حول الخليج مركز الخليج للأبحاث ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

104 حسن نافعة ، أوربا تحتفل بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهدد بالخروج من التاريخ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣١٠) ،كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ ، السنة السابعة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص ١٠ .

تتحول إلى نجاحات وإنجازات دفاعية أوربية وكما تطمح أوربا ذلك إلا إن هذا يستلزم من أوربا وكما ذكرنا تجاوز الكثير من المراحل والعقبات والسعي لتحقيق ما عجزت عنه في المراحل السابقة .

فتشكيل قوة عسكرية أوربية وقيادتها في السلم والحرب أمر لا يمكن أن يتحقق ببعديه النظري والعملي إلا إذا تم توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي والحد من التناقضات المعلنة بين سياسات الدول الأعضاء[105]. كما يتطلب هذا الهدف ومن وجهة النظر الأوربية – أي تحقيق سياسة خارجية وأمن ودفاع وقوات عسكرية مستقلة ومتكاملة – أن تقرر دول الاتحاد الأوربي زيادة في الإنفاق العسكري والاتفاق على توزيع المسؤوليات وبرامج تطوير أجيال جديدة من منظومات أسلحة حديثة مستقبلاً، وإلى جانب ذلك يرى الأوربيون ضرورة أن يملكوا – وخاصة الذين لا يملكون لحد الآن – مدخلاً سياسياً وعسكرياً موحداً في نظرتهم إلى الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات في البيئة الأمنية الجديدة[106]. وهذا يحتاج أوربياً مزيداً من الترابط والتلاحم وتحقيق الوحدة في كافة الميادين والمجالات لاسيما وهي – أي أوربا – عازمة على تخليص نفسها من التبعية والخضوع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وعازمة على بناء منظومتها الأمنية الخاصة والمستقلة عن المنظومة الأطلسية الأمريكية مستقبلاً[107]. وذلك لأن أوربا وفي بعض الحالات تؤكد للولايات المتحدة الأمريكية إنها لن تتوقف عن أداء دورها الكبير والفعال في المسائل الأمنية إلا إن تلك الاتجاهات ما تزال تحتاج إلى أن تنعكس بممارسات مؤسسية منتظمة وأن تعزز باتخاذ خطوات عملية[108]. فمن ناحية الخطوات العملية والتطبيقية فإن أوربا سائرة فيها ولكن ينقصها الدفع وتحمل المسؤولية بشكل أكبر وترك الاعتمادية على المنظومة الأطلسية ، ومن الناحية المؤسسية فإنه إذا كانت أوربا قد أسست اتحاد غرب أوربا حتى قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي فالمفروض أن تعزز قواعد وأسس وآليات عمل هذا الاتحاد ليكون الأساس والحافز للاستقلال الدفاعي والعسكري الأوربي وأن يكون لأغراض دفاعية فعلية وإدارة أزمات وحفظ السلام لا أن يكون لإغراض تدخلية واحتلالية . أي إن هناك محاولات جادة من أوربا لاستقلالية سياستها الدفاعية والعسكرية ولكنها لا تكتمل ولا تصل إلى مراحل متقدمة في الاستقلالية لوجود الكثير من العقبات التي تستطيع أوربا أن تتجاوزها إذا أرادت وصممت . إذن فعلى الدول الأوربية ومن أجل الوصول إلى هدفها الدفاعي الاستقلالي أن تكون لها الآراء المتوافقة والمشتركة والموحدة التي تعبر عن الاستقلالية وتخدمها، وان تكون لها الإرادة الحرة الخالصة والسلمية في الدور المستقل والتي تحتاج إلى الجرأة والاندفاع الأوربي والتخلص من مخاوف عدم القدرة على المضي في السياسة الاستقلالية من خلال النظر والمراجعة لماضيها الاقتصادي المنهك والذي تحول إلى قدرة اقتصادية ضخمة ومستقلة يقابل ذلك عملياً عليها أن تطوير هياكلها وآلياتها ونظم عملها ومعداتها وعملياتياً عليها أن تزج بنفسها وتتحمل المسؤولية في إدارة الأزمات باتجاه تحقيق وحفظ الأمن والسلام وليس العدوان من خلال القدرات الدفاعية والعسكرية الأوربية المستقلة المطورة والقادرة على التحرك بحرية واستقلالية وثقة، أي استثمار تلك السياسة الدفاعية والعسكرية في إطار تحقيق السلام والأمن الدولي في مناطق العالم المختلفة والحفاظ عليه أي تحويل مسار سياستها الدفاعية وقوتها العسكرية باتجاه حفظ الأمن والسلام الدولي وليس العدوان والتدخل.

---

105 هيثم الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .
106 د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .
107 عصام عز الدين ، مصدر سبق ذكره .
108 بال دوناي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

الخاتمة:

لم تكن السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية غائبة عن أذهان وأفكار القادة والسياسيين الأوربيين بل كانت حاضرة في خططهم لحماية أمنهم والدليل في ذلك تأسيس اتحاد غرب أوربا قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي ، إلا إنها وجدت في حلف شمال الأطلسي بعد ذلك المنظمة الدفاعية والعسكرية التي تتكأ عليها فتحميها أمنياً ودفاعياً وعسكرياً ولا يكون لها الدور الأول والأساس فيه فبذلك ستكون في المركز الثاني وستتخلص من المسؤولية الدفاعية والعسكرية الرئيسية وتكون في مأمن من الأخطار والتحديات الخارجية المواجهة لها، إذ إن القارة الأوربية عاشت فترات وظروف وحروب وخلافات أتعبتها وأنهكت قواها فتريد أن تبقي على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الأطلسية بشكل تحافظ فيه على مكانتها التي هي فيها والإنجازات التي حققتها وعدم خسارة ذلك في مشروع غير مضمون النتائج بالنسبة لها وكما ترى هي وذلك لإدراكها لحجم قوتها مقابل القوة الأطلسية وتوزيع الأدوار في إطارها. ولكن ذلك لا يعني أن الاتحاد الأوربي لا يملك سياسة دفاعية وعسكرية أوربية إذ إنه شرع ببنائها وسار في ذلك المشروع وحقق خطوات نسبية فيه . بمعنى إن أوربا تريد وتطمح وكما أنجزت وحدتها وتكاملها في عدة مجالات فإنها ترى وتدرك ضرورة استتباع ذلك بالتكامل والتوحيد الدفاعي والعسكري بشكل مستقل ، إلا إنها كانت تضع سلم أولويات تسير عليه خطوة خطوة وبشكل تدريجي فكانت الخطوة الدفاعية والعسكرية في موقع متأخر في سلم الأولويات الأوربية إذ كانت ترى أهمية وأولوية المجالات الأخرى على المجال الدفاعي المستقل، فكان تكاملها الدفاعي والعسكري منقوص ومعتمد وغير متكامل ومحدود أوربياً مقارنة بالتكامل الاقتصادي، وربما إن الأوربيين يرون إن التكامل والتوحيد الاقتصادي والسياسي والمالي هو أجدى وأكثر فائدة لهم من التكامل الدفاعي والعسكري وذلك لاعتمادهم على القوة الأطلسية والأمريكية وضمان أمنهم بشكل أكبر ولكي لا يدخلون في مشاكل مع الولايات المتحدة الأمريكية ربما تفقدهم ما جنوه من مكاسب وفوائد لأمنهم وتفسد علاقاتهم معها. ثم عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بالمقابل لا يدعان أوربا تتحرك بحرية في المجال الدفاعي والعسكري وخارج المنظومة الأطلسية وبشكل مستقل عنها لحد الآن ، فتبقى في إطار التوازن في الأدوار معها. أي إن أوربا بإنجازاتها الدفاعية والعسكرية النسبية والمحدودة لم تتمكن لحد الآن من الخروج عن طوق المنظومة الأطلسية وقيادتها، فإذا ما أرادت المضي في سياستها الدفاعية والعسكرية وإعطاءها بعداً استقلاليا فعليها بذل المساعي الجادة والفعلية في هذا المجال من خلال التخطيط والتنفيذ والإنفاق إلى جانب الرغبة والإرادة الأوربية، كما وتحتاج إلى اختبار عملي وفعلي على المحك وبثقة دفاعية أوربية على العمل المستقل لاختبار قدراتها وكسر طوق الخوف والقلق من الاستقلالية الدفاعية ولكن على شرط أن تكون هذه القوة الدفاعية الأوربية موظفة في خدمة حفظ الأمن والسلام الدولي ونبذ سياسة التدخل والاحتلال.

الأمن القومي الامريكي والتوجهات التوسعية

الاستاذ المساعد الدكتور
وائل محمد اسماعيل(*)

المقدمة:

لا يخفى على المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية سمة الإطلاق والتوسع في مفهومها للأمن القومي الأمريكي . أذ يشمل حسب المنهج الأمريكي البراكماتي الذي سارت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة . أذ يشمل المعمورة كلها أو الكون كله فالكونية والعالمية هي أبرز معالم الأمن القومي الأمريكي لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ . أذ شكلت تلك الحادثة أو الحدث الإنتقالة الاستثنائية فتغيرت أو عدلت الكثير من العقائد والمفاهيم الأمنية التي احتكمت إليها السياسة والإستراتيجية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية.

بيد أن المتخصص في الدراسات والشؤون الأمريكية يرى أن السلوك الأمريكي في المرحلة الراهنة لم يؤشر إلا استمرارا لنهج التوسع الإمبراطوري الذي سارت عليه الولايات المتحدة منذ نشأتها .

هدف البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن سؤال مركزي مفاده (هل النزعة الإمبراطورية الأمريكية للتوسع العالمي مردها آني أم أنها سلوك موغل في القدم يعبر عن مصالح وأهداف إستراتيجية بعيدة المدى ونزوع نحو الهيمنة والتفرد في إدارة شؤون العالم.

وعلى ضوء ذلك قسم البحث إلى مبحثين أساسيين أختص الأول بدراسة (الأسس الفكرية للتوجهات الإمبراطورية التوسعية). بينما عالج الثاني (مراحل التوسع الإمبراطوري).

المبحث الأول

الأسس الفكرية للتوجهات الإمبراطورية التوسعية

يقول رئيس مركز نيكسون للدراسات الإستراتيجية ديمتري سيمس في مجلة (Foreign Affairs) أن أي نظرة حقيقية للسياسة الخارجية واستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي يجب أن تبدأ بالاعتراف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة امبريالية بغض النظر عن أراء الأمريكيين أنفسهم . حيث أن معظم دول العالم تراها كذلك . أن بعض الدول تؤيد الولايات المتحدة لهذا السبب تحديداً لأنها ترى أن الإمبراطورية الجديدة يمكن أن توفر لهم الحماية ضد القوى الإقليمية الطموحة . إلا أن هنالك دولٌ أخرى تقاوم توجهاتها لأنها تقف حائلاً بوجه تحقيق أهدافها الوطنية . أما الدول الأخرى فأنها تذعن للهيمنة الأمريكية كإحدى حقائق الحياة التي لا يمكن تغييرها والتي يجب القبول بها[1].

(*)كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

[1] Dimitri K. Simes, "America,s Imperial Dilemma " Foreign Affairs ,Volume 82 No . 6, November / December 2003,p,91 .

وبالرغم من أن القادة الأمريكان كانوا دائماً حريصين على إبعاد السياسات والأعمال الأمريكية من تلك التي يمكن أن تقرن مع الإمبراطوريات بفعل الصفات السيئة التي اقترنت مع الإمبراطوريات السابقة . إلا أنه يجب القول أن الكثير من الشعوب والدول بدأت تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها تتصرف وتمشي وتبدو كواحدة وهم يستجيبون لها وفقاً لذلك[2] فالطريقة التي تمارس فيها الولايات المتحدة قوتها ونفوذها في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط كانت دائماً توصف من قبل الحركات الشعبية في هذه المناطق بالامبريالية والاستعمار الجديد neo.c-lem ciaolon . وفي الحقبة فأن الاتهام بالامبريالية للسياسة الخارجية الأمريكية قد جاء مبكرا من قبل واحد من أشهر الفلاسفة الأمريكان وهو جون ديوي في مقالة نشرها في سنة 1972 تحت عنوان "الامبريالية أمر سهل" وكان الفيلسوف ديوي يشعر بالتناقض الموجود بين النوايا الحقيقية والأفعال في السياسة الخارجية الأمريكية ولذلك أكد "على أن الامبريالية هي نتيجة وليس هدف أو خطة معينة" وأضاف أن السياسات الأمريكية تجاه المكسيك تمتلك كل عناصر الامبريالية حتى ولو جاء تصرف الحكومة الأمريكية من أجل الحفاظ على حرية الحركة والأملاك الشخصية للأمريكان . لذلك أستنتج أن الامبريالية "يمكن أن تمنع من خلال تنظيم أو كبح الظروف التي تساعد على نشوئها"[3].

غير أن راسمي السياسة الأمريكية كان لهم رأياً مختلفاً ومنذ بداية الجمهورية. فالتوجيهات الامبريالية كانت هي الدافع الرئيسي وراء التوسيع المستمر لمفهوم الأمن القومي الأمريكي الذي عكسته الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية عبر مختلف مراحل التأريخ الأمريكي كما يشير الكاتب ستانلي كارنوف في كتابه الموثق عن الإمبراطورية الأمريكية حيث بدأ الزحف الإمبراطوري حركته في التسعينات من القرن التاسع عشر وعندما حلت تسعينات القرن العشرين كان الانتشار الإمبراطوري الأمريكي قد غطى وجه الكرة الأرضية. وكانت الإمبراطوريات الأخرى قد تهاوت الواحدة أثر الأخرى بسبب الحروب ونفاذ الموارد والجهد والإرادة وكما أشار الكاتب محمد حسنين هيكل في مقالته "الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية" تمكنت الإمبراطورية الأمريكية وفي حدود قرن واحد (القرن العشرين) أن تصبح الأقوى، والأكبر، والأعلى، والأطول، والأعراض كله في الوقت نفسه"[4].

ويشير الفيلسوف الأمريكي بول كينيدي إلى كون أمريكا "كانت قد أصبحت عملاقاً أقتصادياً" في عام 1861 ، وكانت بسكانها الذين يمثلون 40% فقط من سكان روسيا عام 1860 تضم عدداً من سكان الحضر يزيد على ضعف نظيره الروسي"، كما أنه من المعلوم أنه في أواخر القرن التاسع عشر ساهم المخترعون والرأسماليون الأمريكيون في حركة الابتكار التكنولوجي التي اجتاحت العالم حينها بشكل أساسي ، ابتداء من تصميم وتصنيع محركات القطارات، وحتى تصنيع أدوات الاتصال المختلفة كالتليفون ، والراديو تليجراف ، وانعكس ذلك على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية بطبيعة الحال ، فبعد أن "كانت الولايات المتحدة تملك 4 سفن حربية فقط عام 1898، أصبحت تملك 20 سفينة حربية مع

---

[2] Ibid , P .93 See Chalmers Johnson , The Sorrows Of Empire : Militarism, Secrecy , and the End of the Republic (Published by Metropolitan Book : 2003-2004 Henry Holt and Company) .

[3] Louay M. Safi , Us Foreign Policy and National Security , a paper presned at " Islam , 9/ 11 , and National Security " Conference , American Councig For the studt of Islamic societies (ACSIS) William & Mary , Washington DC, March 4,2002, p . 2 . In :
[http :/ home . att . net / louaysafi / articles / 2002 / security . htm]

[4] محمد حسنين هيكل، الأمبراطورية على الطريقة الأمريكية، السفير (لبنان)، ١ مارس ٢٠٠٣، ص١.

حلول عام 1909" . بعبارة أخرى كانت الولايات المتحدة تمتلك المقومات التي تؤهلها لتقلد منصب "قـوة كبـرى" منـذ منتصف القرن التاسع عشر[5].

ويمكن القول هنا أن بزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى لم يستند على أسس مادية فحسب ، سواءً الاقتصادية منها أم العسكرية ، ولكنه أستند أيضاً على قاعدة أيديولوجية صاغها العديد من أعضاء النخبة الأمريكيـة الـذين كـانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية يتعين عليها أن تنشر قيم الحرية والسلام والتقدم في العـالم أجمـع ، وأن الحالة الأمريكية تعد حالة "استثنائية" فيما عـرف بالاسـتثنائية الأمريكيـة American Exceptionalism ، وأن المصير الحتمي أو الـ Manifest Destiny للشعب الأمريكي هو أن "يتوسع في أنحاء الأرض لنشر تجربـة الحريـة والديمقراطية الفيدرالية التي منحها الرب له" ، وهو المفهوم الذي صاغه الصحفي الأمريكي الشهير جون أوسوليفان عـام 1845 ، والذي أقام حركة سياسية فيما بعد أعطاها ذات الاسم ، كما اقترنت تلك المبادئ بالنظريـات العلميـة أو شـبه العلمية التي برزت آنذاك وصاغها شارلز داروين عن "الانتخاب الطبيعي" لا سيما بعد أن ظهرت النظريـة الداروينيـة الاجتماعيةSocial Darwinism في أواخر القرن التاسع عشر والتي تبناها العديد من المفكرين الأمـريكيين ، كـالقس جوزيا سترونج ، لتبرير ما أسماه بـ"السمو الأخلاقي" أو الـ Moral Superiority للشعب الأمريكي[6].

وامتدادا لتلك الرؤية الامبريالية يروج منظرو الإمبراطورية الأمريكية المعاصرة لفكـرة الحـدود المتحركـة لفريدريك جاكسون تيرنر الذي يقوم < أن تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية هو تأريخ الحدود المتحركة على الدوام ودون تردد > فعلى سبيل المثال يحدد عالم السياسة الأمريكي وليس حدود الولايات المتحدة بالكلمـات التاليـة : هـذه الحـدود موجودة في كل مكان وفي أي مكان يمكن الوصول إليه ، أن أميركا تصارع على مجمل الكرة الأرضية ، في هذا السياق نظرت الولايات المتحدة لمعاهدة يالطا التي حددت مناطق النفوذ بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق كعقبة أمـام فـرض هيمنتها العالمية والكونية ، ففي مذكراته أشار السناتور فاندربيرغ الصديق القريب من الرئيس فرانكلن روزفلت إلـى أن الرئيس الأمريكي روزفلت صرح له أن مهمتنا الرئيسية في المستقبل تكمن في إلغاء معاهدة يالطا ، ولجل ذلك كان مـن الضروري تحويل منظمة الأمم المتحدة إلى إداة للسياسية الخارجية الأمريكية ، وعـن الأهميـة الجيوسياسـية للحـدود المتحركة يلاحظ الجنرال هاوس هوفر أن كتاب فريدريك تيرنز " أهمية الحدود في التأريخ الأمريكي " له مكانة خاصـة في التأريخ الأمريكي خاصةً وأنه كتب في الوقت نفسه تقريباً الذي كتبت فيه أعمال بروكس أدمز والأميرال ماهان، فقـد اعد هؤلاء المنظرون السياسيون الأساس الفكري لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي ولحدوده الآخذة بالتوسع وللموقـع الراهن للولايات المتحدة كقوة عالمية ، كما أنهم ربوا رجال السياسة الأمريكان البارزين الذين وضعوا الولايات المتحـدة على طريق فرض هيمنتها وزعامتها في العالم ، ويقول وليامز : أن النظريات الجيوسياسية القديمـة لفريـدريك تيرنـر وماهان وبروكس أدمز في نهاية القرن التاسع عشر ولدت مرة أخرى في أشكال جديدة تتكيف مع الظـروف التاريخيـة المعاصرة وليس من قبيل الصدفة أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فـي 1991 م قامـت الولايـات المتحـدة باسـتخدام يوغسلافيا كميدان تجارب لفرض نظامها العالمي الجديد ومذهب الحدود المتحركة الذي لا يعترف بأية معاهـدات دوليـة

[5] See paul M. Kennedy , Rise & Fall of the Great powers : Econmic Change & Military Conflict from 1500 to 2000 (Random House Inc / January 1989) .

[6] ياسمين ضيف الله , " الأمبراطورية الأمريكية : تأريخ قديم ورؤى متعددة "
In :[http ://www.islamonline. net/Arabic/mafaheem/2003/07/article 01b.shtml .p 3-]

ومن حيث الجوهر يمكن القول أن تفتيت واحتلال يوغسلافيا يعد تصويراً واضحاً للديناميكية التعسفية "للفكرة الحدودية" في السياسة الأمريكية[٧].

ففي الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية وفي أثناء هذه الحرب أحتل عالم السياسة نيقولاس سبيكمان مرتبة الأيديولوجي الرئيسي للنخبة العسكرية في الولايات المتحدة ، تلك المرتبة التي أحتلها الأميرال ماهان في السابق وعرض سبيكمان المبادئ الأساسية للجيوسياسة الأمريكية في كتابيه "الإستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية" في 1942م و"جغرافية نظام السلمي" في 1944م وتتمارس أفكاره الأساسية مع تطور الأفكار الرئيسية التي تشكلت في فجر التوسع الأمريكي الامبريالي: حتمية التوسع الجغرافي ونظرية الداروينية الاجتماعي للصراع الأبدي للجميع ضد الجميع في العلاقات الدولية وعبادة القوة والقناعة بأن الأقوى يحق له دائماً إخضاع الأضعف[٨]، وفي سعيه لتعليل العدوانية الأمريكية يقول سبيكمان: "إن شكل الأرض نفسه يلغي الأخلاق ويعطي المبرر لتدبير الضعفاء من قبل من لديه القوة، وفي كتابه الإستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية الذي ترك تأثيراً كبيراً على الرئيسين فرانكلن روزفلت وترومان يقول: أن كل أشكال العنف بما فيها الحروب المدمرة مباحة في المجتمع الدولي، وهذا يعني أن الصراع على القوة، والذي يماثل الصراع من أجل البقاء وتحسين موقع القوة، هو الهدف الرئيسي للسياسة الداخلية والخارجية للدول، وبالقوة فقط يمكن بلوغ أهداف السياسة الخارجية، القوة تعني للقدرة على البقاء والقدرة على فرض إرادتك على الآخرين وإملاء الشروط على من لا يملك القوة، وإمكانية الحصول على تنازلات ممن لديه قوة أقل.

وإطلاقا من النظريات المبكرة للقدر المحتوم للولايات المتحدة التي نظرت إلى التوسع الأمريكي كإرادة إلهية لا يمكن إلا الإدعان لها، أكد سبيكمان على أن سياسة القوة ، أي سياسة العدوان الأمريكية تمثل ضرورة طبيعة مستقلة عن إرادة البشر وطرح سبيكمان مفهوم اضمحلال وتلاشي السيادة الوطنية حيث أقترح أن لا يأخذ النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمبدأ تقرير المصير بل على العكس رأى ضرورة توحيد دول العالم في بضع تكتلات كبيرة وأعلن أن الدول الصغيرة والتي ضم إليها فرنسا وإيطاليا أصبحت أقل قدرة على الحياة مقارنة بالسابق وطالب بتصفيتها ، هذه المعتقدات أتفق معها الرئيس فرانكلن روزفلت الذي أعتبر أنه لا يوجد لدى فرنسا أي مستقبل سياسي ، لقد تركت أفكار سبيكمان أثراً كبيراً على فرانكلن روزفلت مثلما تركت أفكار الأميرال ماهان تأثيرها على الرئيس تيودور روزفلت في السابق[٩].

في عام 1900م وفي كتاب تحت عنوان "الزعامة الاقتصادية لأمريكا" روج للمؤرخ بروكس أدمز للعنصرية الأمريكية بدعوته لتحويل المحيط الهادي إلى بحر أمريكي داخلي ، وقامت مجموعة من المؤرخين تحت إشرافه بالتنظير لمبدأ استثنائية النظام السياسي الأمريكي ومبدأ الاختيار الإلهي لهذا النظام ، وأعلنوا حق ومسؤولية الولايات المتحدة في فرض نظامها السياسي في جميع أنحاء العالم ، وإيماناً بفكرة الشعب المختار وسلطته الحتمية على العالم ، شرعت هذه المجموعة من المؤرخين في أعداد الفروض الإيديولوجية للنزعة التوسعية الأمريكية العالمية المقبلة ، ففي محاضرته القدر المحتوم للعرق الأنجلوسكسوني عبر المؤرخ جون فيسكي عن ثقته في اقتراب ذلك اليوم ، الذي سوف ينتشر فيه فيه النظام الأمريكي "من القطب إلى القطب" وفي كلا القسمين من الكرة الأرضية "وتفرض فيه هيمنة وزعامة الولايات

---

[٧] نيقولا كريتور ، الجذور الفكرية للهيمنة الأمريكية ، ترجمة فاروق سعد الدين ، صحيفة البيان (الأمارات المتحدة) الملحق الأسبوعي ، العدد (١٥٢) ، ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٢، ص٦.

[٨] المصدر نفسه ص٧.

[٩] المصدر نفسه ص١٤٧.

المتحدة" وفي كتابه علم السياسة والقانون الدستوري المقارن الصادر عام 1890م أشار جون بارجيس إلى أن التنظيم السياسي للدول يحدده الطابع العرقي للسكان وأن الانجلوسكسون هم العرق السياسي الأرقى ، ولذلك رأى أن أمام الولايات المتحدة رسالة تكمن في نشر نظامها في كل إنحاء العالم ورأى هودزون مكسيم أن التوسع هو قانون الطبيعة ولن تكون الولايات المتحدة قادرة على الحياة إذا لم تخضع لهذا القانون وقال : "أن قوانين الطبيعة التي كشف عنها داروين تجعل النزعة التوسعية ال/ريكية المصدر البيولوجي للولايات المتحدة حيث أن الدولة مثلها مثل الكائن البيولوجي ، وفي صراعه من أجل البقاء أما أن ينتصر وأما أن يموت هذا الكائن ونتيجة للتفوق العرقي فأن الولايات المتحدة الأمريكية سيكتب لها النصر"[10]، على نفس المنوال أكد جيمس سترونج أن " إرادة الله تكمن في أمركة العالم " ، وفي كتابه مستقبل بلدنا المحتمل ، الصادر في عام 1885م ، أشار سترونج إلى أن العالم دخل في مرحلة جديدة من التطور التأريخي – مرحلة الصراع العرقي العدائي وأن العرق الانجلوسكسوني الذي يمتلك طاقة فريدة من أجل فرض مؤسساته السياسية ، يتحرك في كل مكان من الأرض وسوف يتقدم إلى المكسيك ووسط وجنوب أمريكا وإلى الجزر في المحيط وبعد ذلك إلى أفريقيا وهكذا دواليك[11].

أن الجيوسياسة الأمريكية في السنوات الأولى بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية استندت في تطلعها لفرض الهيمنة الأمريكية العالمية إلى الخصائص الأسطورية والخرافية وإلى ما يسمى بالرسالة الحضارية للأنجلوسكسون عامة وللأمريكان خاصة ، وفي محاولة لتعليل وإثبات التفوق المزعوم على الشعوب الأخرى ، أستند الباحثون الأمريكيون إلى الظروف الطبيعية "الفريدة" والمحيط الجغرافي للولايات المتحدة ، والتي في رأيهم تعد ملائمة لتحويل الأمريكان إلى شعب الله المختار ، ويعتبر كتاب عالم الاجتماع والجغرافي الأمريكي المعروف صموئيل هنتنجتون "القوى الرئيسية المحركة للحضارة" ، الذي صدر بعد الحرب العالمية الثانية ، من الأمثلة الساطعة على تشابك وأمتزاج العنصرية بالجيوبوليتكا ، ففي هذا الكتاب قام هنتنجتون بمهمة تعليل واثبات "الرسالة الحضارية للأنجلوسكسون عامة وللأمريكان خاصة" ولتحقيق هذا الهدف أعتمد على الجغرافية الطبيعية والنظريات الداروينية الاجتماعية المختلفة ، وفي إطار الحديث عن "القدرة المقارنة للأمم على الحياة" نظر هنتنجتون إلى الولايات المتحدة وإنجلترا كأمة أكثر قدرة على الحياة في العالم ، لقد أكد هنتنجتون في العديد من أعماله على أن الأمريكان هم العرق البشري الأرقى بيولوجياً ، وبصفاقة مذهلة يبرر واحدة من أسود صفحات تأريخ الولايات المتحدة – إبادة الهنود الحمر[12].

المبحث الثاني

مراحل التوسع الإمبراطوري .

يشير المؤرخ زيمرمان إلى أن المنظومة الفكرية التي أشرنا إليها في أعلاه والتي تبلورت عبر مختلف مراحل التأريخ الأمريكي كان لها عظيم الأثر على السياسات التوسعية التي تبناها العديد من الرؤساء الأمريكيين، وبذا ووفقاً لهذا المنظور يمكن القول أن التأريخ الأمريكي منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى الآن ما هو إلا سلسلة من الحركات التوسعية التي استهدفت تحقيق المصلحة القومية الأمريكية العليا والمتمثلة في ثلاثية الثروة والقيم / الدين والقوة كما يسميها الباحث المصري سمير مرقس[13].

---

10 المصدر نفسه ص١٣.
11 المصدر نفسه ص١٤.
12 المصدر نفسه.
13 ياسمين ضيف الله ، الإمبراطورية الأمريكية : تأريخ قديم ورؤى متعددة، مصدر سبق ذكره، ص٤.

لقد بدأت الولايات المتحدة وفور انتهاء الحرب الأهلية بالتطلع إلى كل من آسيا وأوربا باحثة عن موارد الثروة والغنى ، ولأن الولايات المتحدة لم تجهز بعد لأوربا التي كانت قوية حينذاك فأن الخطط الحربية الأمريكية كانت تتركز باتجاه آسيا عبر الباسفيكي ، وكانت واحدة من أولى الدعوات إلى الحرب والتوسع الإمبراطوري ، هي تلك التي أطلقها مجموعة من ضباط البحرية بزعامة الأميرال ستيفن لويس ، في عام 1890 ، والتي نادت بضرورة أن تتحول الولايات المتحدة إلى دولة حرب "لأن الحرب تجربة ليس لها نظير في تمتين وحدة الشعوب ، وكشف صلابة معدنها وتنشيط هممها وتفتيح عقولها وداعيها إلى حسن أستغلال مواردها المادية والمعنوية" وقد بلغ الأمر ببعض المنادين بضرورة التوسع إلى قيامهم بأخذ زمام الأمور على عاتقهم باختلاف الفرص وتلفيقه ومنهم قنصل أمريكا في جزر هاواي الذي شجع مجموعة من زراع القصب وعددا من أصحاب الأموال وطائفة من قساوسة الكنيسة للقيام بانقلاب على ملكة الجزر ، وبالفعل جرى ترتيب الانقلاب أثناء وجود السفينة الحربية الأمريكية الزائرة بوسطن ، وقد كتب القنصل برقية إلى واشنطن يقول فيها "أن واجبات الشرف تحتم علينا أن نحتل هذه الجزر ملكاً خالصاً للولايات المتحدة وإذا لم نفعل ذلك فأن الحكومة البريطانية سوف تفعله باعتبار أن الكابتن الانكليزي كوك هو أول من وصل إلى هذه الجزر وأكتشفها" ، ونجد من المفيد أن نذكر هنا ما كتبه المفكر والمؤرخ جورج كينان بعد ستين سنة تعليقاً على برقية القنصل حينما قال "أنه منذ ذلك اليوم أصبحت تعبيرات مثل واجب الشرف ، ومهمة مقدسة ، وحتمية ضرورية تعبيرات شائعة تفصل وتطرز كساء لمطالب القوة الأمريكية"[١٤].

وفي عام 1898 جاء الدور على الفلبين فتقدمت قطع من الأسطول الأمريكي إلى خليج كوريجيور لاحتلالها بداعي إنقاذها من أزمة داخلية ، وقد كشفت عملية احتلال الفلبين أحدى أهم السمات التي أتصف بها الزحف الإمبراطوري الأمريكي إلا وهي العنف والقتل المتعمد والذي ظل ملازماً له حتى الوقت الحاضر ، ففي التقرير الذي أعده أحد أعضاء الكونغرس بعد زيارة قام بها إلى الفلبين أشار إلى ما نصه أن القوات الأمريكية اكتسحت كل أرض ظهرت عليها مقاومة ولم تترك هنالك فلبينياً واحداً إلا وقتلته ، وكذلك لم يعد في هذا البلد رافضون للوجود الأمريكي لأنه لم يتبق منهم أحد ، أن الجنود الأمريكيين قتلوا كل رجل وامرأة وكل طفل وكل سجين أو أسير وكل مشتبه به ابتداء من سن العاشرة واعتقادهم أن الفلبيني ليس أفضل من كلبه وخصوصاً أن الأوامر الصادرة إليهم من قائدهم الجنرال فرانكلين قالت لا أريد أسرى ولا أريد سجلات مكتوبة"[١٥].

في بداية القرن العشرين ظهرت تيارات فاعلة في الولايات المتحدة تتأمل وتدرس أحوال الإمبراطوريات الأوربية المتصارعة وتفكر فعلاً في أرثها ، وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة المثيرة من أوائل القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الأولى أنه وبعد زوال إمبراطورية أسبانيا والبرتغال فأن أمامها عدد من الإمبراطوريات القوية (بريطانيا وفرنسا) والإمبراطوريات القلقة (الروسية والنمساوية والخلافة الإسلامية) ، لذلك ما أن قامت الحرب العالمية الأولى كان أنصار المشروع الإمبراطوري الأمريكي وأولهم الرئيس وودرو ويلسون يتطلعون إلى المشاركة الفعلية في الحرب رغم ما صرح به الرئيس عندما قال ما نصه ، أن الولايات المتحدة محايدة في هذه الحرب[١٦]، ولم يكن ذلك صحيحاً لأن الولايات المتحدة كانت شريكاً في تلك الحرب من أول يوم لأن مصالحها الإستراتيجية تقتضي منع

---

14 هيكل، مصدر سبق ذكره، ص٢.
15 المصدر نفسه.
16 المصدر نفسه، ص٥.

انتصار ألمانيا على بريطانيا وفرنسا لأن مثل هذا الانتصار سيضع على الساحة الدولية إمبراطورية جديدة قادرة على التصدي للمخططات الامبريالية الأمريكية ، وتظهر الوثائق الأمريكية (ومنها أوراق الرئيس ويلسون) أن الولايات راودها عند دخول الحرب أن تنتدب للوصاية على بعض بلدان الشرق الأدنى ومنها فلسطين إلا أن ذلك الحلم لم يتحقق حينذاك ، لقد قدرت السياسة الأمريكية حينذاك أن النتائج ولو أنها غير وافية بمطالبها الإمبراطورية المستقبلية ، هي أقصى ما تسمح به تلك اللحظة الدولية وأن عليه انتظار فرصة أخرى مقبلة خصوصاً أن ما بقي أمامها من الإمبراطوريات (بريطانيا وفرنسا) محكوم عليها بالزوال برغم انتصارها في الحرب العالمية الأولى ، لقد قررت الولايات المتحدة أن تترك أوربا وعصبة الأمم التي تشكلت أثر الحرب والعودة مرة أخرى إلى سياسة العزلة الأمريكية ، وقد علق الرئيس ويلسون بملاحظة مؤداها ، أنى الإمبراطوريات العجوزة لا تريد أن تذهب إلى نهايتها بهدوء مثل الأفيال المرهقة بالسنين الطوال[١٧].

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة لأن تقفل صفحة الإمبراطوريات القديمة وتفتح صفحة الإمبراطورية الأمريكية ، لأنها الأغنى والأقوى والأكثر تقدماً ، ولأنها تعتبر نفسها وحدها القادرة على فرض السلام والأمن في العالم ، وكانت الإستراتيجية الأمريكية لتحقيق ذلك هي مماثلة لتلك التي أتبعتها أثناء الحرب العالمية الأولى ومؤداها الحيلولة دون انتصار ألمانيا وإيطاليا لأن الإمبراطوريات الجديدة تكون أكثر عنفواناً من تلك القديمة وبالتالي فأن هتلر وموسليني يجب أن لا ينتصرا ، غير أن الاختلاف هذه المرة يجب أن يكون جذرياً في النتائج التي ستؤدي إليها الحرب ، فقد رأى الرئيس فرانكلين روزفلت أن بريطانيا وفرنسا لا بد أن يخرجا من الحرب منتصرتين إلا أنهما غير قادرتين على الاحتفاظ بإمبراطورياتها الشلسعة في أسيا وأفريقيا ، فما حدث بعد الحرب العالمية الأولى يجب أن لا يتكرر وإلا فأن الولايات المتحدة لن تتمكن من فرض رؤيتها وتصوراتها على مصير العالم وشعوبه ، وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية التي أنهكت قوى جميع الأطراف المتحاربة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت أقوى من السابق بكثير إلا ووجد الرئيس روزفلت أن الفرصة سانحة لأن تؤول أملاك فرنسا وبريطانيا في عموم أسيا وأفريقيا إلى أمريكا ، وبالرغم من العناد والمقاومة والمطاولة البريطانية التي عبر عنها رئيس الوزراء البريطاني تشرتشل إزاء التوجهات الأمريكية كان يعرف أن هذه المعركة لا يمكن حسمها بصراع مكشوف وهي لا تحتاج إلى عنف المواجهة لأن حقائق القوة هي الحكم الأول والأخير في بقاء الأمبراطوريات أو زوالها[١٨].

عندما انهارت الإمبراطورية البريطانية ، كانت الحرب الباردة مع الإتحاد السوفيتي تملأ ساحة الصراع العالمي وكانت الإمبراطورية الأمريكية تديرها من ناحيتها بإصرار مارس كل أساليب الحرب النفسية والاقتصادية والسياسية ، لقد قامت الولايات المتحدة بتطويق الإتحاد السوفيتي بسلسلة من الأحلاف العسكرية وأولها حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق أسيا (لمواجهة الصين حليف السوفيت وقتها) وحلف بغداد الذي تعثر بعد حرب السويس سنة 1956 ، وعندما انتهت الحرب الباردة كانت الإمبراطورية السوفيتية تلفظ أنفاسها الأخيرة وكانت أملاكها تنتقل كلياً إلى الإمبراطورية الأمريكية ، وكانت نتيجة كل ذلك ، كما أشار هنري كيسنجر في عام 2001 في كتابه (هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية) ، أن الولايات المتحدة تمكنت بنهاية القرن الماضي من تحقيق هيمنة لم تتمتع بها أي من

17 المصدر نفسه، ص٨.
18 المصدر نفسه، ص١٥.

الإمبراطوريات العظيمة في الماضي[١٩]، وتشير الباحثة في جامعة القاهرة ياسمين ضيف الله[٢٠] إلى أنه يمكن النظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة التي تقوم على تعزيز مكانة الولايات المتحدة العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين ، والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها لها السيطرة وتعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم ، يمكن النظر إلى هذه السياسة باعتبارها تمثل استمرارا لا انقطاعا لسياسة الولايات المتحدة تاريخيا ومنذ نشأتها ، ليس فقط منذ انهيار القطب المناوئ لها في عام 1990 ، ولا حتى منذ بزوغها كقوة عظمى في أعقاب الحرب الثانية ، بل منذ القرن التاسع عشر عندما قامت الولايات المتحدة بغزو واحتلال كل من كوبا وبروتوريكو والفلبين وهاواي وجوام أبان الحرب الأمريكية – الاسبانية التي استمرت بين عامي 1898 و 1903 .

وفقاً للرؤيا التاريخية الواردة في أعلاه يمكن تلخيص مراحل التوسع الإمبراطوري استنادا إلى الباحث والمؤرخ الأمريكي زيمرمان بسلسلة من أربع حلقات متعاقبة وكالآتي :

١. الأولى : تتمثل في (التوسع القاري) أي التوسع داخل القارة الأمريكية من شرق القارة المطل على المحيط الأطلنطي إلى غربها المطل على المحيط الهادي ، ومن جنوبها المطل على البحر الكاريبي إلى شمالها المقارب لمحيط القطب الشمالي ، والذي مثل تراكم رأس المال التجاري المحرك المادي له ، ومثلت مبادئ (القدرية) Fatalism ، والمصير المحتوم Manifest Destiny أساسه الأيدلوجي .

٢. أما التوسع الثاني فهو ذاك الذي تمثل في الحرب الأمريكية – الإسبانية والتي كانت بمثابة التوسع الإقليمي للولايات المتحدة باتجاه الجنوب ، المتمثل في كل من كوبا وبورتوريكو وجوام والفلبين ، وهي المستعمرات التي أجبرت أسبانيا على التراجع منها أبان حربها مع الولايات المتحدة ، ومنذ ذلك الحين اندلعت الحرب العالمية الأولى ، أمتد النفوذ الأمريكي ليشمل بلاد أمريكا الوسطى واللاتينية ، أو ما يسمى بمنطقة (الفناء الخلفي) للولايات المتحدة ، وكانت عملية التوسع في خلال هذه الفترة مدفوعة بالتراكم الرأسمالي الكبير في أمريكا والذي ساهمت عملية التوسع القاري في تحقيقه بشكل كبير .

٣. أما المرحلة التوسعية الثالثة : فهي تلك الممتدة في الفترة ما بين 1946 و 1991 ، والتي تمثلت في حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ، والذي أنتج توسعاً أمريكياً تمثل في محاولة السيطرة على أوربا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها (بموجب خطة مارشال) ثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من تواجد عسكري أمريكي في القارة الأوربية ، وإتباع الأخيرة لسياسة الردع والأحتواء في إطار تلك العلاقات التنافسية التي سادت بين الطرفين ، كما أتسم توسع الولايات المتحدة نحو الجنوب بإنشائها لأحلاف عسكرية مع كل من أستراليا ونيوزيلاندا ، واليابان ، والجمهورية الكورية والفلبين ، ودخولها في صراع مع الإتحاد السوفيتي في مناطق النفوذ المتنازع عليها بين الطرفين في أفريقيا والشرق الأوسط .

---

[19] Henry Kissenger , Does America Need a Foreign Policy ? (New york : simon & shuster , 2001,p.68.

[20] ياسمين ضيف الله ، الإمبراطورية الأمريكية : تاريخ قديم ورؤى متعددة، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٤. أما المرحلة التوسعية الرابعة فهي تلك التي نشبت بعد انقضاء الحرب الباردة ، وهي المرحلة التي وصل فيها الاقتصاد الأمريكي إلى ذروة ازدهارها ، واستخدمت الولايات المتحدة تفوقها الاقتصادي والعسكري والثقافي لتكريس موقعها كقوة عظمى على الساحة الدولية ، فعلى الصعيد العسكري تمتلك الولايات المتحدة خمس قواعد عسكرية مركزية موزعة على أنحاء العالم ينتشر بها ما يربو على مليون جندي أمريكي ، أما على الصعيد الاقتصادي فإلى جانب كون الدخل القومي الأمريكي هو الأعلى على المستوى الدولي ، فأن بعض التحليلات تذهب إلى أن التفاعلات الاقتصادية الدولية ، والمحكومة بمنطق العولمة القائم على الاعتماد المتبادل وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمار ، هي تفاعلات قائمة على مصالح قطاع الأعمال الأمريكي بشكل رئيسي[٢١].

وهكذا فأن الأصوات الأمريكية التي نادت بتأسيس (إمبراطورية أمريكية) وبحلول قرن أمريكي جديد تمثل امتدادا طبيعياً للسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها ، وليس تحولاً فيه البتة ، إلا أن نتائج هذه المرحلة لن يتم حسمها إلا بعد أن تحسم نتيجة الحرب الأمريكية ضد (الإرهاب) ، وتعليقاً على المشروع الإمبراطوري الأمريكي علق الكاتب محمد حسنين هيكل قائلاً (أن أي مشروع إمبراطوري يطرح نفسه على الأزمة الحديثة ، يتعين عليه أن يتقدم إلى مقصده على مراحل واحدة بعد الأخرى ، وعليه فأن المشروع الإمبراطوري الأمريكي طرح نفسه على زمانه خلال مراحل لكل واحدة لبوسها) وقد حدد هيكل هذه المراحل بالآتي :

أ. في مرحلة أولى كان الأسلوب هو (الغواية) (نموذج الحياة الأمريكية وحرية كل فرد في السعي وراء الفرصة والسعادة) .

ب. في مرحلة ثانية كان الاستعداد لمشاركة العالم مقاديره (كما حدث في الحرب العالمية الأولى حين جاءت الجيوش الأمريكية من وراء البحار طرفاً في معركة الإمبراطوريات العجوزة أو الطامعة).

ج. وفي مرحلة ثالثة كان الطرح الأمريكي استجابة لنداء (المبدأ) (كما حدث في حالة النقاط الأربعة عشر التي أعلنه الرئيس وودرو ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى حقاً لكل شعوب الأرض في تقرير مصيرها).

د. وفي مرحلة رابعة كان الأسلوب بلوغ هو تحمل العبء الأكبر من ضريبة الحرية (في الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية والنازية).

ه. في مرحلة خامسة كان الأسلوب بلوغ مرحلة قيادة العالم في المواجهة ضد الشيوعية، وكانت لأمريكا فيها وسيلتان: المساعدات الاقتصادية من ناحية، وأعمال المخابرات الخفية من ناحية أخرى وأخيراً المرحلة السادسة، ولم يعد للمشروع الأمريكي أن يتخفى أو يداوي لأن (تفوق القوة) وتفردها أدى إلى اعتبار السلاح أداة للمشروع تسبق غيرها من الأدوات وتقدمها دون تردد! (أنظر الفصل الثاني والثالث)[٢٢].

---

[21] المصدر نفسه، ص٤.

[22] محمد حسنين هيكل ، جيوش تبحث عن غطاء، ص٢.

In (http ://www.alfikralarabi . com/modules . php ? name=News&new_topic=16).

أن نظرة فاحصة إلى السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصةً خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن الماضي، تكشف لنا كيف تحولت تدريجياً مبادئ وأسس تلك السياسة من الإيمان بقيم الحرية والحكم الذاتي وحقوق الإنسان إلى قيم أخرى تكون فيها حرية الآخرين وحقوقهم خاضعة بالكامل للمصالح القومية الأمريكية الجيوبولوتيكية والاقتصادية (مصالح الإمبراطورية الأمريكية)، فقد أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترمان في عام 1945 أثنتا عشر نقطة أسماها (المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية) وقد أكد ترومان في جميع هذه المبادئ على إلتزام أمريكا بالحرية وحق الآخرين بحكم أنفسهم غير أنه شدد في النقطة الأولى على أن الولايات المتحدة لم ولن تسعى إلى التوسع الجغرافي لتحقيق المكاسب الذاتية ، ليس لدينا أي خطط للاعتداء على أي دولة أخرى صغيرة أو كبيرة وليس لدينا أي حاجة لأن نصطدم مع الأهداف السلمية لأي دولة أخرى، هكذا تحدث ترومان وبالرغم من التشدق المستمر من قبل القادة الأمريكان بهذه المبادئ إلا أن الحقيقة المرة هي أن الولايات المتحدة لا ينظر إليها في مختلف أرجاء العالم كراعية للحرية والديمقراطية وإنما كداعمة للأنظمة الديكتاتورية والعسكرية لشمولية وخاصة في الشرق الأوسط[٢٣].

فقد كانت المخابرات المركزية الأمريكية هي المهندس الذي خطط ونفذ الانقلاب على حكومة محمد مصدق المنتخبة من قبل الشعب لإعادة نظام الشاه إلى سدة الحكم في عام 1945، وبالرغم من علم الإدارة الأمريكية بوحشية هذا النظام فقد استمر الشاه بالحصول على الدعم من قبل الرؤساء الأمريكان وأخرهم جيمي كارتر الذي كال المديح والتقدير للشاه قبل الإطاحة به بفترة قصيرة لما في العراق فبعد أن تم إخراج القوات العراقية من الكويت في عاصفة الصحراء وبعد أن تم تدمير البنى التحتية الأساسية للعراق فرضت قوات التحالف حصاراً اقتصاديا شاملاً عليه ولمدة عشرة سنوات كانت شعوب الشرق الأوسط ونشطاء حقوق الإنسان والعاملين في الجانب الإنساني يراقبون عن كثب وبفزع شديد كيف مات مئات الآلاف من العراقيين جراء سوء التغذية والجود والمرض، لذلك ينظر العراقيين والإيرانيين والكثير من أبناء للشعوب العربية والإسلامية إلى الولايات المتحدة كقوة عسكرية متطورة تكنولوجياً ليس لديها أي التزامات أخلاقية، أن ما يهمها هي مصالحها الإستراتيجية فقط، من جهة أخرى كان للعرب والمسلمون في مختلف أنحاء الأرض يراقبون إسرائيل وهي تتوسع باستمرار على حساب الدول العربية فقد سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل لا بل وقدمت لها الدعم والإسناد العسكري والاقتصادي والمعنوي لأن تحتل الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة المتنامية وانتهاكها للقانون الدولي، لقد أدى ذلك إلى إثارة مشاعر العداء لدى الكثيرين من العرب والمسلمين ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الحقيقة فأن الشرق الوسط يعتبر مثالاً نموذجياً للنتائج السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية المعبرة عن المصالح الإمبريالية للإمبراطورية الجديدة، فالسياسة الخارجية الأمريكية، كما تدعو لها مؤسسة التراث HERITAGE ذات النفوذ القوي على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكما جرى تطبيقها منذ منتصف القرن الماضي أو حتى قبله، مبنية على ثلاث أسس وهي:

١. أن على الولايات المتحدة توسيع الحرية والديمقراطية في بقية مناطق العالم لأن تلك هي الأرضية الأخلاقية الوحيدة التي يمكن من خلالها تبرير استخدام القوة العسكرية من قبلنا.

٢. أن همومنا الأخلاقية بشأن الحرية والديمقراطية يجب أن تختصر إزاء الاهتمام بالمصالح القومية الأمريكية الاقتصادية والجيوبولتيكية .

[23] Harry Truman , " Fundamentals of American Foreign policy (1945) " , in Michael B. Levy , political Thought in America (Homewood , Illinois : Dorsey press , 1982) , p.428.

٣. من أجل خلق التناغم بين المبدأين و٢) يجب على الولايات المتحدة أن تعمل وفق مبدأ المشاركة الانتقائية SELECTIVE ENGAGEMENT والتي سيتم من خلالها أخضاع همومنا الأخلاقية لمصالحنا الاقتصادية[٢٤].

أن مبادئ السياسة الخارجية أعلاه وصفت بشكل دقيق للسياسة الخارجية الأمريكية التي صارت مستعدة للتضحية بالمبادئ العالمية في الحق والعدل والحرية وإخضاعها للمصالح الأمريكية القومية والتي قادت لأن تكون الأمم المتحدة وقراراتها مجرد وسيلة مناسبة يتم اللجوء إليها متى ما خدم ذلك الإستراتيجية الأمريكية في التفرد والهيمنة، وقد أشار ريجارد هاس وهو عضو سابق في مجلس الأمن القومي ومدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية حالياً في دراسته المعنونة (أمريكا الامبريالية)[٢٥] إلى حقيقة الدور الامبريالي الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية على النطاق الدولي لتحقيق مصالحها الكونية فقد أشار في البداية إلى أنه من الضروري جداً بالنسبة للأمريكان أن يعيدوا تصور دورهم في العالم من كونهم دولة تقليدية إلى كونهم أصبحوا قوة امبريالية وأنه يجب الاعتراف بذلك من أجل دعم أو تعزيز الطموحات الامبريالية لواشنطن، أضاف هاس أن السؤال الذي يواجه السياسة الخارجية الأمريكية هو ماذا يمكن لنا أن نعمل بفائض القوة والمزايا المهمة التي يوفرها هذا الفائض للولايات المتحدة الأمريكية؟ أن هذا الفائض كما يجيب هاس، يمكن استخدامه فقط من خلال الاعتراف بأنه لدى الولايات المتحدة مصالح امبريالية بحجم مصالح بريطانيا في القرن التاسع عشر[٢٦].

---

[24] Kim Holmesand Thomas Moore (eds.) , Restoring American Leadership : US Foreign policy and Defence Bluprint (Washington , DC : the Heritage Foundation , 1996) ,

[25] Quoted in Harry Magdoff , "Imperialism Without Colonies " , Monthly Review Press 2003 , pp.1-2.

[26] محمد حسنين هيكل ، " القرار الأمريكي في زمن قادم " , مجلة وجهات نظر "، ٢٠٠٣.
[http : // www.alfikralarab.com/modules.php?name=news&file=article&sid-763] See Simes , Op. Cit,p.p 91-100 .

الخاتمة

أن العالم يجب أن يعرف اذن أن واشنطن مستعدة لتوسيع سيطرتها وهيمنتها الكونية من أجل ضمان وتحقيق ما تعتبره مصالحها المشروعة أينما كانت على وجه الأرض، وهذا ما سيحصل في ظل إدارة جورج بوش الابن، حيث أن التفوق العسكري والاقتصادي والسياسي الذي حققته الولايات المتحدة خاصةً بعد زوال الكابح الخارجي الرئيسي وهو الاتحاد السوفيتي، أدى إلى ولادة التوجه الامبريالي الذي يتلخص في أن الولايات المتحدة قادرة لأن تعمل أي شئ تريده ومتى ما تريده على النطاق الدولي، وفي هذا السياق بدأت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية صراعاً أيديولوجياً عنيفاً ضد مبدأ سيادة الدول والثقافات القومية، ووجد هذا تعبيره في الدعاية والترويج (لنمط الحياة الأمريكية) الذي يجب عليه تغيير قيم الثقافات القومية التي لا تتفق ومتطلبات عالم ما بعد الحرب، أي متطلبات (القرن الأمريكي) كما يدعي منظرو السياسات والاستراتيجيات الأمريكية، في مثل هذا المناخ بدت الفرصة سانحة للولايات المتحدة ومعها بدت الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية كلحظة تاريخية مناسبة لإعادة صياغة المشهد الدولي وبما يتناسب ومصالحها، وهو ما تجسده إستراتيجية هجومية وسياسات احتوائية منفردة بدأت طلائعها بالبروز وبشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول – سبتمبر 2001.

المجتمع المدني في الوطن العربي (نظريا واجرائيا)

الاستاذ المساعد الدكتور
ثامر كامل محمد الخزرجي[*]

المقدمة:

الحديث عن المجتمع المدني يتطلب تحديد مفهومه أولاً، ثم تعريف هذا المفهوم بحيث نحدد العناصر التي تدخل في نطاق المجتمع، ونستبعد مالا يدخل في نطاقه. وعلى خلاف مختلف عناصر الواقع الاجتماعي نجد إن مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطاً تاريخياً طويلاً شارك في تحديد مضمونه مفكرون كثيرون حتى حدثت مقاربات بشأن تحديد جوهره ومضمونه[1].

وفي أواخر السبعينات من القرن العشرين أصبحت عبارة المجتمع المدني لفظاً جارياً على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنين في العديد من دول العالم ولاسيما النامية، وذلك لعدة أسباب منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ورغبة المواطنين في الحصول على مزيدٍ من الحقوق، ولممارسة نوعٍ من الرقابة على سلطة الحكومات التي تزداد يوماً بعد يوم، ولوضع ضوابط للحكومات، ولتأكيد حق المواطنين في المشاركة في إدارة المجتمع، وللدفاع عن حقوق قطاعات واسعة من أبنائه[2].

ويكتسب بحث موضوع المجتمع المدني في الوطن العربي أهمية كبيرة لعدة أسباب علمية أكاديمية وعملية تتداخل فيها الاعتبارات الداخلية مع الاعتبارات الخارجية والاعتبارات السياسية مع الاجتماعية والاقتصادية.

فمن المنظور الأكاديمي يسعى هذا البحث إلى طرح تساؤلات ومحاولة الإجابة عن بعضها على الأقل في ضوء تحديين أساسيين: **الأول:** العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. **والثاني:** تحدي الإصلاح السياسي وفروضه في الوطن العربي. وقد شكل هذان التحديان معاً، فضلاً عن تصاعد وزن مؤسسات المجتمع المدني والتطور الملحوظ في العلاقة بينها وبين الدولة منذ بداية

---

[*] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جهاز الاشراف والتقويم العلمي.

[1] علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص١٧.

[2] مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، (القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص٦٨.

الألفية الثالثة أسباباً لدفع الباحث لاختيار هذا الموضوع. بمعنى إن هناك اعتبارات أكاديمية وأخرى عملية تدفع للاهتمام بهذا الموضوع وفهمه بأكبر قدر من الموضوعية، بل إن البحث يهدف في واقع الأمر أيضاً، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي، ومراجعة الدولة لمستويات تعاملها مع المجتمع المدني في إطار تحقيق الأمن والاستقرار والمصالح الوطنية الأساسية.

١- تحديد مشكلة البحث:

تقوم مشكلة البحث على المحاور التالية:

أ. إن التحولات الجارية في النظام الدولي حالياً أدت إلى تحول في نمط القيم وقواعد السلوك، ومعنى هذا إننا ربما لا نكون إزاء عملية تحول أو تغير في موازين القوى الفعلية بين وحدات النظام فحسب، بقدر ما نحن بصدد تحول أو تغير في موازين القيم والسلوك في إطار هذه الوحدات أو الدول كلها أو بعضها، ولهذا الوضع انعكاساته المختلفة في الوطن العربي.

ب. جدة استخدام مصطلح المجتمع المدني نسبياً في الوطن العربي وكونه من المصطلحات المنقولة عن ثقافة سياسية أخرى.

ج. تواجد بعض مكونات المجتمع التقليدي إلى جانب بعض مكونات المجتمع الحديث ومكوناته في معظم المجتمعات العربية، مما يعكس أنماطاً من العلاقة قد تتراوح بين الاستقرار والتعايش أحياناً والتوتر والصراع في حالات أخرى.

د. إن المجتمع المدني ــ بوصفه جزءاً من المجتمع الشامل ــ في الوطن العربي، يجسد حالة مثلى لقياس ملامح مرحلة وسطى في زمن الانتقال، ودالة لإثبات أدوار الفواعل المرشحة لقيادة مسيرة الانتقال. أو بمعنى آخر الإصلاح والتحديث في الوطن العربي.

٢- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على أربع فرضيات أساسية، هي:

أ. المجتمع المدني ليس مطلباً، بل هو واقع يكون موجوداً أو غير موجود، ثم إذا وجد نوع ما من الوجود صار الحديث عن طبيعة وجوده وعن حقوقه واختصاصاته أمراً ممكناً.

ب. إن تطور المجتمع المدني يمكن أن يتحقق في ضوء: توافر بنية أساسية يتشكل منها، تتمثل في مكونات المجتمع المدني بوجه عام والمنظمات التطوعية والإدارية بوجه خاص. ومجموعة من القيم والأعراف تسوّغ وتساند قبول الآخر، وقبول التنوع والتسامح وإدارة الاختلاف، وتتمثل

فيما يمكن تسميته بـ (الثقافة المدنية). وبيئة دينامية تتوافر على إمكانيات التطور وتنطوي على متطلبات أساسية ومرجعية قانونية مقبولة من المجتمع والدولة معاً.

ج. إن الآثار المترتبة على وجود مجتمع أقوى من دولته لا تقل خطورة عن الآثار المترتبة على وجود دولة أقوى من مجتمعها.

د. المجتمع المدني هو النتيجة العملية للإصلاح والتحديث بما تنطوي عليه من تطور داخلي وتنمية سياسية واجتماعية للمجتمع ورفع سقف المطالب والأهداف والمعارف.

٣- التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها:

أ. ما هي الظروف والملابسات التي جعلتنا نتحدث اليوم عن المجتمع المدني بعد أن كان غائباً عن مجال التفكير خلال العقود الماضية على الرغم من إنه كان موجوداً ويمثل مقولة من مقولات الفكر الأوربي منذ عدة قرون؟

ب. ما المقصود بالمجتمع المدني، المجتمع السياسي، التنمية السياسية، الإصلاح السياسي والاجتماعي؟ وما هي حدود العلاقة بين المجتمع السياسي، المجتمع المدني، المجتمع الأهلي؟

ج. ما الدور الذي ينبغي على الدول العربية ممارسته لتحديث المجتمع المدني وتفعيل دوره في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والتحديث؟

د. ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل واقع يتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية ؟

ه. ماذا يلزم لإيجاد استقرار سياسي واجتماعي قابل للاستمرار في الدول العربية؟ وما هي أسس العقد الاجتماعي المطلوب لتجذير ثقافة المجتمع المدني في بيئة يسودها التوافق التاريخي والمصلحة الوطنية ؟

٤- منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على منهج وصفي تحليلي نظمي، إذ يساعد هذا المنهج على التحليل والتفسير، فضلاً عن الوصف والعرض للأطر المفاهيمية ــ النظرية ومحاولة ربطها بالواقع العملي التجريبي، ونتوخى أن يساعد هذا المنهج على الاسترشاد والكشف عن كل ما يحيط بالمجتمع المدني في الوطن العربي، وكذلك علاقات التفاعل بين مكوناته وعناصره، وفي إطار بيئته، وفي علاقته بالدولة.

٥- أقسام البحث:

يُقَسم هذا البحث إلى خمسة محاور، يتناول المحور الأول مفهوم المجتمع المدني، وتتناول المحاور التالية تباعاً: إشكاليات التعامل مع المفهوم، وخصائص المجتمع المدني، وماهية المجتمع المدني في الوطن العربي، والعلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني

إن عملية السعي لتأصيل المفهوم نظرياً تواجه عدة إشكاليات وإختلاطات، وقد عكست هذه الإشكاليات والإختلاطات ونتائجها نفسها في استخدامات متعددة للمفهوم، فالبعض يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية خاصة مقابلاً للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة، والبعض يستخدمه مقابلاً للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة، أي إعلان مبادىء العلمنة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني، وفريق ثالث يقيم تميزاً بين المجتمع المدني والمجتمع الكلي باعتبار الأول يتكون من الجمعيات والاتحادات المهنية والقوى الظرفية وجماعات المصالح والقوى الضاغطة.. وهو أساساً فضاء مواطنة وحريات، وهناك من يستخدم المدني مقابل العسكري في محاولة لإقامة التمايزات بين النظم المدنية والنظم العسكرية[٣]. وهناك بالإضافة إلى ما سبق ذكره مجموعة من القيم والعناصر والمشكلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحمل صفة (المدني) مثل الثقافة المدنية والقانون المدني والحقوق والحريات وتلك العناصر تُعَدُّ أكثر ارتباطاً بظاهرة المجتمع المدني[٤].

وثمة اتجاه في التحليل يرى إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاءً في وطن، أي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الأمة – الدولة) ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ومقدساتهم ورموزهم... وبهذا المعنى يطلق اسم (مدني) على التنظيمات والبنى وبالتالي على التضامنات النابعة عنها، التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية[٥].

---

[3] ينظر: جميل عودة، (ما يقابل المجتمع المدني)، مجلة الطريق، ص 1-3، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع: www.iraq.org/members4/0060922w/htm.

وكذلك: عقيل يوسف عيدان، ما هو المجتمع المدني؟ص1-2، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)،الموقع: www.kwtanweer.com.2007

[4] حسنين توفيق إبراهيم، (بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)،ص ٦٨٥-٦٨٦.

[5] برهان غليون، (بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٧٣٦-٧٣٧.

ويذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، ويرى إنه ينطوي على العناصر التالية[٦]:

العنصر الأول: يتعلق بطبيعة المفهوم التي تشير إلى جوهر فكرة التطوعية، بأنها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

العنصر الثاني: يشير إلى فكرة المؤسسية، بمعنى المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

العنصر الثالث: يتعلق بالغاية والدور، ذلك إن التكوينات التي تنتمي إليه يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، فالعمل الجماعي المؤسسي يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

العنصر الرابع: يشير إلى مفهوم المجتمع المدني بأنه منظومة فضلاً عن كونه مفهوماً حضارياً، على وفق التصور الذي يجعل منه رافداً ضمن المشروع الحضاري. ويضم هذا المفهوم في منظومته التي يرتبط بها مفاهيم مثل (المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية، العلاقات السياسية)، هذه المنظومة من المفاهيم يجب مراعاتها بدورها في سياق النمط الحضاري المغاير أو المتميز، كما إن ضبط هذه المفاهيم بدورها والظواهر التي تشير إليها، وضبط النسب بينها، وعلائق التفاعل، إنما تعبر عن حقائق التعامل المنهجي مع هذا المفهوم.

يتضح مما تقدم إن مفهوم المجتمع المدني قد حظي بالعديد من التحديدات والتعريفات المتباينة جوهراً ومضموناً فهو يمكن أن يعكس ثلاثة استخدامات متشابكة ومتباينة[٧]:

الاستخدام السياسي المباشر: ويعود إلى " جون لوك " الذي لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، واستخدمهما مقابلين للمجتمع الطبيعي، وفي الكتابات اللاحقة أصبح المجتمع المدني شعاراً لأحزاب سياسية وحركات مختلفة، أيديولوجية وفكرية وهو المعنى الذي وظفه "غرامشي" بوصفه حقلاً للصراع السياسي والإيديولوجي لتحقيق الهيمنة المضادة.

الاستخدام الاجتماعي: تناول مفهوم المجتمع المدني، كمفهوم تحليلياً إذ استخدمه علماء الاجتماع، لوصف وتفسير الظواهر والهيئات والتكوينات الاجتماعية، أو مسرحاً للحوادث يربط بين مستويي التحليل الاجتماعي الكبير والصغير (الميكرو والمايكروسيسيولوجي) الكبير والصغير، وقد تم

---

[6] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، (المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة: مرجعية منهجية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٢٩٤-٢٩٥.

[7] كريم أبو حلاوة، (إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني)، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير/مارس ١٩٩٩)، ص ٢٣-٢٤.

استخدام مفهوم المجتمع المدني بشكل متزايد على وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية.

الاستخدام الفلسفي: ويرى إن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم معياري يستعمل لغاية أخلاقية، أي انه رؤية توجيهية تحاول تقديم العلاقة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع بوصفها تعبيراً عن الخير بما هو غاية أخلاقية. والمجتمع المدني كمفهوم معياري يؤكد على المصلحة المشتركة في مواجهة ما عرف بالفردية، وكتابات " لوك وهيغل "، ثم النقد الماركسي الموجه " لهيغل " تدور في معظمها حول هذه الإشكالية، ثم حول شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع. بمعنى إن التركيب المفترض للعام والخاص، كما ظهر في الكتابات السابقة يدل على استمرار الإشكالية لكنه يشير أيضاً إلى تغيرات هامة طرأت على عناصرها المكونة في المجتمعات الديمقراطية على الأقل. ويمكن أن يفهم المجتمع المدني حقوقياً على أنه المجتمع الذي يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية وصيانة الحقوق الأساسية للإنسان، والفصل بين السلطات، والمساواة، والعدالة، وسيادة الشعب والكرامة الوطنية[8].

ولقد تعددت تعريفات المجتمع المدني فيما بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمة الاجتماعية، ومن هذه التعريفات[9]:

١- المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات المجتمعية غير الحكومية.

٢- المجتمع المدني هو كل ما هو غير الدولة.

٣- المجتمع المدني هو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر.

٤- المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعية حافلة بوحدات عديدة سواء على أساس طبقي أو جغرافي.

٥- المجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين أفراد الدولة.

٦- المجتمع المدني هو مجتمع منقسم إلى جماعات مهنية عضويتها جميعاً مفتوحة نظرياً لجميع المواطنين ولا يرتبط بأصول عرقية أو عائلية.

٧- المجتمع المدني هو جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز بل والاستقلال عن الدولة وأجهزتها.

---

[8] محمد جمال باروت، المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية ، (حلب، دار الصداقة، ١٩٩٥)، ص ٦٤.

[9] محمد حامد أبو النصر، مصدر سبق ذكره، ص٧٠-٧١.

ويشير أحد التعريفات إلى المجتمع المدني بأنه يتشكل من مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية، كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ولها أغراض ثقافية: كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي[١٠].

والتعريف المشترك الذي يمكن أن نستخلصه هو إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة... فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، انه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً.

ويفترض المجتمع المدني توافر أركان أساسية ثلاثة[١١]:

الركن الأول: هو الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

الركن الثاني: هو إن المجتمع المدني مجتمع منظم، وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ إن الأول يجمع ويؤلف نسقاً من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقية، ويقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

الركن الثالث: هو ركن أخلاقي سلوكي، ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوّنوا منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها. والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية. وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

---

[10] علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص١٧-١٨.

[11] ينظر: سعد الدين إبراهيم، في مصطفى الحمارنة، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي – الأردن، (القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٥-٦.

وغالباً يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً مؤسسياً، وهو في معظم الحالات نظام غير مطلق السلطة ويخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تاريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة[12]. لذا فإن طرح مفهوم المجتمع المدني يدخل في سياق استراتيجية دعم التنمية السياسية كآلية للحد من استبداد السلطة، وتكون درجة حداثة المجتمع المدني في هذا السياق بمثابة المعيار لدرجة نمو المجتمع وتطوره واستجابته للإصلاح والحداثة.

لذا فإن هناك من يجمل سمات المجتمع المدني في ثلاث، هي: وجود حدود أو قيود على الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة نحو الحريات العامة للمواطنين، وحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والسياسية، وتقبل المجتمع للحق في الاختلاف[13].

يفيد مجمل ما تقدم أن مفهوم المجتمع المدني قد خضع لتطورات واعتبارات عمقت من مضمونه الاجتماعي على أساس حماية حقوق الإنسان فرداً وجماعةً، وسبل تفعيل ميكانزمات الإصلاح والتحديث في إطار النظام السياسي القائم الذي يشكل جزءاً من النظام الاجتماعي. بمعنى انه انعكاس لصيرورة تاريخية لها تعييناتها وتشخيصاتها المعبرة عن خصوصية المجتمعات التي عايشتها.

ثانياً: إشكاليات التعامل مع مفهوم المجتمع المدني

١- إشكالية التأصيل النظري للمفهوم:

إذا كان من الجائز أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فإن هناك واقعة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي إن المعطى الأساسي الذي به يتحدد جوهر هذا المجتمع هو نسبته إلى المدينة. غير أن ما هو أساسي لا يكفي وحده في تحديد مفهوم من المفاهيم، فإذا كان المجتمع المدني بالتعريف هو مجتمع المدن فإن ما يحدد وضعه ومكوناته في زمان ومكان معينين هو ما يشكل الضد له في ذلك الزمان والمكان، وهنا يتساءل "محمد عابد الجابري" عن الضد الذي كان – ومازال – يتحدد به مجتمع المدن في التجربة الحضارية العربية ؟ وفي إجابته يخلص إلى توجب التمييز بين مرحلتين تاريخيتين في تاريخنا الحضاري: مرحلة تتميز بانقسام المجتمع حصرياً انقساما أفقياً، إلى بدو وحضر، إلى بادية ومدينة، ومرحلة تتسم بانقسام عمودي إلى المجتمع العصري

---

[12] سامي خالد، (المجتمع المدني: المقومات والمعوقات)، مجلة الطريق، العدد الثاني، السنة السادسة والخمسون، (بيروت، آذار- نيسان/ مارس- أبريل،1997)، ص ٥٥.

[13] مصطفى كامل السيد، (المجتمع المدني الفاعل الجديد على المسرح الدولي)، مجلةالسياسة الدولية، العدد ١٦١، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٥) ، ص٧٠.

والمجتمع الأهلي. هذا مع التأكيد على أن المرحلتين لا تشكلان لحظتين من التطور الداخلي إلا بنسبة بسيطة تكاد تنعدم في بعض الدول العربية[١٤].

وفي معرض تحليل الاصطلاح المفهومي لمفهوم المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، نجد إن المجتمع الأهلي تعبير أصيل، ولكنه يضم الحاكم والمحكوم، المستبد والعادل، الظالم والمظلوم، المتزمت والمتفتح، المعتدل والمتطرف ... فهؤلاء جميعاً يمكن أن يكونوا جزءاً من الأهل، من القوم. وكذلك فإن عبارة الأهلية وعبارة الجمعيات الخيرية، تحيل إلى نشاط اجتماعي خيري تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وإدارتها، في المدينة كما في البادية، في إطار القبيلة والطائفة، أو خارجهما. في حين أن عبارة المجتمع المدني – كما يتضح من توصيف المفهوم وتحليله – تحمل معنى آخر يجعلها الطرف المقابل لـ (الدولة) من جهة، والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة والكنيسة من جهة أخرى. ذلك أن لفظ (مدني) هنا لا يحيل إلى (المدينة) بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب، بل إنه يحيل أيضاً إلى معنى (المواطنة)، فـ (المجتمع المدني) هو النفي لـ (مجتمع الرعية). وعبارة (المجتمع الأهلي) لا تتناقض مع عبارة (مجتمع الرعية)، بل هي لها مرادف وتوأم[١٥].

٢- إشكالية تباين الاتجاهات الموقفية من المفهوم:

انقسم الكتاب والباحثون العرب عند تناولهم موضوعة المجتمع المدني إلى ثلاثة اتجاهات موقفية هي[١٦]:

أ. الاتجاه الذي يؤيد فرضية الإسراع في تنمية مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في الوطن العربي وتفعيلها.

ب. الاتجاه الذي يرفض الموضوعة بشكل مطلق ويعدها محاولة يائسة لإلهاء الشعوب العربية عن قضاياها المصيرية، ويصف الذين يتحمسون لإحياء المجتمع المدني بأنهم واقعون تحت مخدر الانبهار بالثقافة الغربية.

ج. الاتجاه الذي ينطلق من زاوية توفيقية مفادها انه إذا تمت صياغة موضوعة المجتمع المدني على وفق منظور براغماتي يراعي خصوصية البيئة العربية وتجاربها الخاصة، وإنه إذا ما تم منحها

[14] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص١٨٧-١٨٨.
[15] المصدر نفسه، ص ١٩٧-١٩٨.
[16] عز الدين اللواج، أسئلة المجتمع المدني: دراسة في ضوء أدبيات الفكر العربي المعاصر، 2006، ص 1، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع:
www.mcsr.net/activites/015.html

متسعاً من النقاش العلمي البناء فإن موضوعة المجتمع المدني ستكون أداة فاعلة في الحد من تعسف السلطة من ناحية وتحقيق الإصلاح والتحديث من ناحية ثانية.

ونحن نميل إلى هذا الاتجاه بافتراض أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني نظرياً وإجرائياً على تدعيم قيم المواطنة والوحدة الوطنية وضمان الأمن والاستقرار في البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية.

٣- الإشكاليات المتعلقة بطبيعة تكييف المفهوم:

يعرف البعض المجتمع المدني بأنه المساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح أو بالصراع على السلطة السياسية، أو السيطرة على السلطة التنفيذية. وهو ما يعني إن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقاً لمنطق وديناميكية تختلف جذرياً عن تلك التي تتحكم في السوق أو تلك التي تتحكم بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية. وهذا التحديد لمساحة المجتمع المدني التي تجد تجلياتها في قيم ثقافية وأبنية مؤسسية وفعاليات اجتماعية ذات طابع مميز لا يجعلها بعيدة أو منفصلة عن مساحة الصراع الاجتماعي التي تحتشد فيها مختلف الفئات الاجتماعية سواء السائدة أو الساعية لإعادة اقتسام الثروة والسلطة، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تعد من الناحية الإجرائية بمثابة البنية التحتية التي تمارس من خلالها أشكال أخرى من الصراع وتحاول توظيف هذه المؤسسات لبناء نفوذها الفكري ونشره عبر اللجوء إلى ممارسات وأولويات بديلة لتلك التي يتبناها النظام السياسي القائم كجزء من معركة الصراع ذات الطابع التراكمي، والتي تحدث نقلة كيفية للمجتمع عند لحظة تاريخية مؤاتية[17]. وقد كانت الأنماط المتعددة والمتباينة في استخدام مفهوم المجتمع المدني مبعثاً لإشكاليات تتعلق بطبيعة تكييف المفهوم، وعكست من ناحية أخرى ظاهرة ارتباط استخدام المفهوم بالإنحيازات القيمية والأيديولوجية لبعض الباحثين. الأمر الذي يجعل من مفهوم المجتمع المدني مثاراً للجدل والخلاف ولاسيما ما يتعلق بالإطار المرجعي للمفهوم على مستوى الفكر والممارسة وحدود تطبيق المفهوم كما تطور في المجتمعات الغربية، على الواقع العربي.

[17] لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، (القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٦)، ص١٩٦.

وعليه فقد أثير الكثير من الجدل حول تكييف المفهوم، خاصة في علاقته بالتاريخ العربي والثقافة العربية، وعده البعض (مفهوماً مستورداً من الغرب)، وعده آخرون اقتراباً علمياً للاختيار العملي الواقعي يمكن من خلاله تحديد ما يلي[١٨]:

أ. وزن المبادرات التطوعية في المجتمع، وهو ما يعكس النزوع إلى المشاركة السياسية والاجتماعية.

ب. اقتراب يمكننا من رصد الحراك السياسي المنظم في المجتمع.

ج. مستوى المبادرات المجتمعية إزاء عملية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي من ناحية، والإسهام في مواجهة التنمية البشرية من ناحية أخرى.

د. اقتراب رئيسي للتعرف على علاقة الدولة بالمجتمع المدني (بوصفه القطاع المنظم في المجتمع ككل).

ه. معيار لتحديد القوى السياسية والفكرية والثقافية الفاعلة في المجتمع.

٤- الإشكاليات المتعلقة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي:

عند التعامل مع المفهوم ومدى مصداقية انطباق مضمونه على الواقع المعاش في مجتمعات البيئة العربية، برز خلال العقد الماضي اتجاهان أحدهما يقلل من شأن وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يؤكد الثاني حقيقة وجود هذا المجتمع. وكلا الاتجاهين يقدم من الحجج ما يدعم وجهة نظره، وتتمثل أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يقلل من شأن وجود المجتمع المدني، في مايأتي:

أ. إن الدول العربية التي سادت نظمها السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال ورثت نظماً إدارية وقانونية خلفتها الإدارات الاستعمارية، وبهذا فهي لم تتأسس على قاعدة التحامها بمجتمعها، وإنما انطوت حداثتها على عملية تفكيك المجتمع التقليدي دون أن يعقب ذلك عملية بناء مجتمع مدني حديث، وتطويره كي يكون الأساس الاجتماعي للدولة والركيزة الأساسية للإصلاح والتحديث، وهذا الأمر تسبب في إرجاء دولة القانون والمؤسسات في الوطن العربي من ناحية، وحال دون بروز المجتمع المدني الحقيقي من ناحية ثانية[١٩].

---

[18]) أماني قنديل، المجتمع المدني والدولة في مصر، ق١٩-٢٠٠٥ ، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٦)، ص١٥.

[19] لمزيد من التفصيل، ينظر: علي أومليل، (حول أسباب العنف السياسي)، في أسامة الغزالي حرب (محرراً) العنف والسياسة في الوطن العربي، (عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص٧٠-٧١.

ب. إن المجتمع المدني جاءت ولادته وتطوره في البيئة الأوربية نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية وهذه الثورات كانت قد أسهمت في إحداث نقلة نوعية في مستوى الرؤية وآليات التعامل مع شؤون الحياة السياسية والمجتمع، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه إن هذه النقلة النوعية لم يتم تحقيقها في البيئة العربية بعد.

ج. يقلل أصحاب هذا الاتجاه من إمكانية الفصل بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي، ويعتقدون بأن مجتمعات البيئة العربية لم تعرف المجتمع المدني نطاقاً يختلف عن النطاق السياسي- الإداري للدولة كسلطة سياسية تضمن وظائفية المجتمع[20]. ويعني ذلك على وجه التحديد أن النخبات الحاكمة التي سيطرت على أجهزة الدولة في الوطن العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال سيطرت على مختلف مجالات المجتمع وجوانبه، ولم تسمح بظهور مؤسسات مدنية فاعلة، أو إنها عملت على احتوائها وإخضاعها للسيطرة الكاملة للدولة في حالة السماح بقيامها.

أما عن أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يؤيد وجود المجتمع المدني في البلاد العربية، فتتمثل في ما يأتي:

أ. تأكيدات البعض بوجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث العربي الإسلامي، لاعتبار أن الشريعة كانت قد حافظت على استقلالها تجاه السلطة، وهذا رأي يمثل وجهة نظر معاكسة لوجهة النظر التي يتبناها بعض الباحثين الذين يؤكدون عدم وجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث الثقافي العربي الإسلامي، وفي الواقع العربي المعاصر. كما إن بعض الباحثين القائلين بوجود مجتمع مدني في مجتمعات البيئة العربية يثيرون ثمة تحفظات على طروحات الاتجاه الآخر من بينها ما يتعلق بالتمييز بين الأقطار العربية وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن بينها ما يتعلق بتداعيات عمليات الانصهار الاجتماعي والدمج القومي التي تمثل نهجاً لبعض الأقطار العربية بدعوى بناء الأمة، والتي تمثل عملية احتواء أو تفكيك منظمة لمكونات المجتمع المدني، وللتكوينات الاجتماعية والثقافية في بعض مجتمعات البيئة العربية لصالح منظومة الدولة.

ب. إن هذه الإشكالية في جانب كبير منها تتأسس انطلاقاً مما يمكن تسميته عوائق نشوء مجتمع مدني فاعل في الوطن العربي، وهذه يمكن أن تتمثل في ما يأتي:

---

[20] بسلم الطيبي، (البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية)، ورقة قدمت إلى ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٩.

- الوضع السائد خلال العقود الستة الماضية لما يسمى بمركزية النظم السياسية العربية وما قد ينجم عنه من أسئلة تتعلق بمحاور (الدولة-السلطة، التنمية السياسية والتحديث).
- الواقع الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي ومدى خطورة تحوله لعقبة أمام طموحات الاتجاه التوفيقي الرامي إلى بلورة بناءة لموضوعة المجتمع المدني، وبما يتماشى مع خصوصيات البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية.
- الواقع الاقتصادي في معظم الدول العربية وتداعيات ظاهرة مثل (الفساد) على البناء الاجتماعي وعلى مسيرة مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في الوطن العربي وتحديداً على بنائها الداخلي وأطرها الهيكلية.

ج. إن المجتمع المدني واقع اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي، تتضافر في تكوينه عدة عوامل، إنه بعبارة قصيرة: المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي والاجتماعي، وذلك يتم عبر جملة مطالب منها حقوق الإنسان، ومبدأ سيادة الشعب الذي هو مضمون العقد الاجتماعي[٢١].

وضمن سياق الإشكالية الجدلية الدائرة حول وجود مجتمع مدني أو عدم وجوده، يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن مفهوم المجتمع المدني في الغرب لا مجال له أو بمعنى أصح لا مجال إلى تطبيقه حرفياً في مجتمعات البيئة العربية، ذلك لأنه من موروثات الحضارة الغربية وتطورها الرأسمالي، ولكن هؤلاء الباحثين لم يقدموا تصوراً بديلاً لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى العربي، ومعظم ماتم التأكيد عليه هو الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي بشكل تقريبي للطروحات الغربية في العديد من جوانبه.

٥- الإشكاليات المتعلقة بالجوانب الإجرائية:

لقد أصبح اليوم جمع كبير جداً من السياسيين والصحفيين في الوطن العربي، من اليمين إلى اليسار، إلى رجال الفكر، على اختلاف تياراتهم، يعتمدون اصطلاح المجتمع المدني، حتى عده البعض المركز الهندسي للقاء جميع الأفكار المضادة للدولة، ولعل ما ربحه المفهوم من سعة الانتشار قد خسره على مستوى الدقة، ذلك إن التقييم الايجابي لمفهوم المجتمع المدني خلق منه أسطورة سياسية، يلجأ إليها من ينادي بالمبادرة الخاصة، وكذلك من ينادي بالتضامن والتسيير الذاتي وتعتمده الحكومات أحياناً تجاه التحديات الداخلية، كما تصفه الحركات المعارضة في صراعها مع السلطات

[21] محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

القائمة. وعليه فلابد من إخضاع المفهوم إلى التمحيص الضروري لكي يتم تحديد المقصود بالمجتمع المدني.

لذا تواجه عملية تحديد معنى المجتمع المدني في البيئة العربية إجرائياً عدة تحديات نابعة من انعدام التحديدات الدقيقة التي اعتمدت في توصيف المصطلح، وينبع عدم التحديد من عدة أمور رئيسية[٢٢]:

ج. التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العملية السريع في مجتمعات البيئة العربية.

د. السياق الجديد الذي يستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطاً كبيراً بالسجال السياسي العقيدي والعملي الذي تشهده المجتمعات.

ه. لقد أفضت عملية التحليل السوسيولوجي للبيئة الاجتماعية في الوطن العربي، إلى بروز عدة تباينات بين الأقطار العربية طبقاً لمستوى التطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والتركيب الديموغرافي من ناحية، ودرجة الانسجام والتجانس القومي من ناحية ثانية، ودرجة تطور القوى والتيارات السياسية والتكوينات الاجتماعية من ناحية ثالثة، وهناك تفاوت آخر لا يمكن إغفال درجة تأثيره في إطار التباينات بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها المجتمعية، ألا وهو التفاوت في مستوى الدخل وما يترتب عليه من مردودات اجتماعية واقتصادية.

و. طبيعة البنية السوسيولوجية في معظم البلاد العربية تستند إلى هيمنة الريف وعصبياته على المدينة ومجتمعها المدني، فالكتلة الريفية تغرق المدينة وتحاصر قواها المدينية مما يشكل كوابح فاعلة تعيق قيام المجتمع المدني وتطوره.

ز. التأثير السلبي للأفكار المحافظة والماضوية التي تعتمد القول بأن التنمية السياسية والمجتمع المدني يعبران عن تراث حضاري مغاير لا يراعي خصوصيات المجتمع في البلدان العربية، وتشيع عنهما أنها أفكار مستوردة، ولاشك إن هذا الادعاء يخرج واحداً من أهم منجزات التراث الإنساني المشترك من جدول أعمال بعض النظم السياسية العربية، ويحرم شعوب هذه البلدان من حقوقها ويكاد يضعها في الدرجة الثانية بالنسبة للشعوب المتقدمة. ذلك إن التنمية السياسية والتحديث كانتا وستظلان من أهم الوسائل المهمة لتحقيق التقدم، ودلت التجربة إن انعدام

---

[22] برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي – دور العوامل الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٣.

المشاركة الحقيقية والافتقار الواضح للإصلاح يمكن أن يسهلا للقوى الخارجية مهمة التسلل إلى النسيج الاجتماعي العربي والاستقطاب في البيئات الوطنية للأنظمة السياسية العربية.

ح. نظراً لما يمثله الدين من مكانة ذات تأثير محسوس في البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي في مجتمعات البيئة العربية، فيمكن أن تكون الاعتبارات الدينية مصدراً من مصادر شرعية النظم السياسية العربية، وعلى الجانب المقابل يمكن أن توظف هذه الاعتبارات من قبل بعض القوى والتكوينات السياسية كأدوات لتقويض نظم الحكم وتحديها، وخلاصة الأمر إن للدين وتحديداً الدين الإسلامي دوراً لا يمكن التقليل من شأن تأثيره في بناء المجتمع المدني في البلدان العربية.

ثالثاً: خصائص المجتمع المدني وماهيته في الوطن العربي

تشترك مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام بجملة من الخصائص والسمات والمعايير، وسوف نتطرق هنا إلى أبرزها مقاربة إلى الوطن العربي من الناحيتين الإجرائية والمعيارية[٢٣]:

١. إن تكوين مؤسسات المجتمع المدني يستند عادة إلى الإرادة الحرة لأعضائها سواء انطبق ذلك على المؤسسين لهذه المؤسسات، أو الذين انجذبوا لعضويتها.
٢. التنظيم الجماعي، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تميل إلى الإدارة الجماعية، ولتحقيق ذلك فآلية الانتخاب هي الآلية المعتمدة في الغالب لتولي المناصب الإدارية المختلفة، هذا بالإضافة إلى المشاركة الجماعية سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات أو في تنفيذ السياسات.
٣. استناد السلوكيات على مستوى الأفراد أو على مستوى المنظمة إلى البعد الأخلاقي أو السلوكي الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، والالتزام في إدارة الاختلاف بالوسائل السلمية المتحضرة في الأبعاد المتجذرة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والحوار والتسامح والتعاون والتنافس.
٤. إن مؤسسات المجتمع المدني عادة ما يكون لها الشكل الرسمي المقنن إلى حدما، بمعنى إن لها كياناً له ثباته ودوامه يميزها عن مجرد التجمعات المؤقتة للأفراد، ويدخل في إطار هذا الشكل المقنن امتلاك هذه المؤسسات لقانون أساسي وتنظيم إداري له قدر من المرونة، وأساليب محددة تتعامل من خلالها مع مشكلات الواقع في نطاق اهتمامها.

---

[23] علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص٦٠-٦١.

٥. يفترض أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية إزاء الدولة في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، بمعنى إن للمجتمع المدني دينامية واتجاه فعل وحركة وأداءً ينحو منحى ينطوي على قدر من الاستقلالية عن الدولة. فالأفراد يتمتعون بذاتيتهم الخاصة في إطار مؤسسات المجتمع، وانضمامهم لها يتم وفقاً لإرادتهم، وطبقاً لمعايير إنجازية حديثة كمستوى التعليم والاختصاص أو المهنة. غير أن هذا لا يمنع من قيام تعاون وتفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، ولا يمنع أحياناً من وجود عضو يمثل الحكومة في إدارة هذه المؤسسات، بيد أن علاقتها بالدولة لا ينبغي أن تؤثر على التزامها بأهدافها.

٦. يمثل تكون المجتمع المدني وتطوره، عملية دينامية مستمرة تخضع لمنطق التغيير إيجاباً أو سلباً، وفقاً لمتغيرات داخلية أو خارجية، ومتى وصل المجتمع المدني إلى درجة تكوين مؤسسات جديدة، أو تطوير المؤسسات القائمة وتحديثها أي درجة النضج، بمعنى القدرة المستمرة والمتجددة على تنظيم الذات، فإنه يكون مؤهلاً للتعامل بكفاءة مع مصادر التغيير الداخلية والخارجية. وإن كان ذلك لا يمنع من تدخل الدولة من خلال بعض الأدوات لمواجهة بعض إشكاليات المجتمع المدني[٢٤].

٧. إن مؤسسات المجتمع المدني تدار إدارة ذاتية، وتسيطر إدارتها عادة على توجيه أنشطتها، ومع أن إدارة المؤسسة وتوجيه أنشطتها لا يجب أن يكون موضع تحكم أي قوى خارجية عنها، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من أي قوى في بيئة المؤسسة بما يساعدها على أداء دورها بكفاءة، كالاستعانة ببعض الهيئات الحكومية أو غير الحكومية لتدريب أعضائها، أو لتقديم الدعم لها دون أن يكون لهذا العون أو الدعم أي تأثير على استقلالها في صياغة أهدافها وسياساتها ووضعها موضع التنفيذ.

٨. أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني ذات طبيعة حزبية، أي لا ترتبط أساساً بأعمال حزبية محددة، مثل مساعدة مرشح لمنصب سياسي، ولا يعني ذلك أن لا يكون من بين أنشطة المؤسسة التوعية السياسية بقضايا المجتمع والعمل من أجل تغييره إلى الأفضل، فالتمييز هنا يكون بين الأنشطة السياسية بشكل عام وبين النشاط الحزبي المحدود.

---

[24] لمزيد من التفصيل، ينظر:

Robert R. Alford and Roger B. Fried land , Powers of Theory : Capitalism, the State and Democracy, (New York Cambridge University Press, 1986), 22-29.

يتضح مما تقدم بأن المجتمع المدني هو ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الاجتماعي التطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة، وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة. وهو يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض مع النفع العام، ومن أهم مؤسساته: الجماعات المهنية أو النقابات المهنية، المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، جماعات رجال الأعمال، النقابات العمالية في حالة استقلالها عن الدولة. ويوجد خلاف حول ما إذا تعد الأحزاب السياسية جزءاً منه أم لا، أم إنها تدخل ضمن دائرة نظام الحكم أو المجتمع السياسي[٢٥].

وهناك اعتباران أساسيان يركز عليهما الاتجاه الذي يذهب إلى استبعاد الأحزاب السياسية من منظومة المجتمع المدني، (مع إمكانية التفاعل مع بعض مؤسسات المجتمع المدني)[٢٦]:

الاعتبار الأول: إن الأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة.

الاعتبار الثاني: إن وصول حزب سياسي للحكم، قد يجعله يستأثر به، ويرفض تداول السلطة، كما قد يقوم بانتهاك الحقوق والحريات العامة، ثم يتناقض مع أحد أركان المجتمع المدني.

ويتم إدراك منظمات المجتمع المدني بالنظر إلى بعدين رئيسيين:

في إطار البعد الرأسي: يُدرك المجتمع المدني باعتباره يضم التنظيمات التي تقع في الفضاء الكائن بين العائلة باعتبارها الوحدة المحورية للمجتمع الطبيعي، والدولة التي شكلت المجتمع السياسي المقابل له، بحيث توجد في هذا الفضاء مؤسسات المجتمع التي ينظم إليها الأفراد بإرادتهم، والتي تقترب أو تبتعد بدرجة أو أكثر أو أقل من المجتمع السياسي أو المجتمع الطبيعي. وهي بهذا الموقف تلعب دور ملطف التفاعل بين الفرد من ناحية والدولة من ناحية ثانية. وفي الغالب فإن تحقيق أمان البشر في مختلف المجالات التي يتحركون فيها هو الذي يشغل اهتمام مؤسسات المجتمع المدني، ذلك أنها تسعى إلى تمكين الكثير من الفئات الاجتماعية والسياسية الهادفة، وهي التي تتولى الارتفاع بنوعية حياة البشر الاجتماعية والثقافية، حتى تصبح ملاءمة لإشباع حاجاتهم على مستوى إنساني[٢٧].

وفي إطار البعد الأفقي: يمكن تمييز المجتمع المدني عن قطاعين آخرين على طرفي نقيض من حيث الإيديولوجيا، أو منطق العمل والأداء. الأول هو القطاع الحكومي وملحق به القطاع العام، حيث العمل فيه ينظمه قانون الدولة وهو عمل موجه إلى البشر في المجتمع الطبيعي لتحقيق عدة وظائف، ولزيادة

---

25 ينظر: لطيفة إبراهيم خضر، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

26 أماني قنديل ، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

27 علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص١٩-٢٠.

الالتحام بين الاجتماعي والسياسي، أي بين المجتمع والدولة. وفي مجال الدولة والحكومة يستبعد العمل المستند إلى معايير التطوع والاختيار، ومطلوب العمل المأجور أو المفروض الذي تنظمه القوانين واللوائح. والثاني الذي يكون على نقيض ذلك وهو القطاع الخاص الذي يقف في مقابل القطاع الحكومي والعام، وهو قطاع يبحث عن الربح ويعمل وفق قوانينه وآلياته، ويسعى إلى تعبئة المواطنين لاستهلاك السلع، من خلال تكنولوجيا الإعلان الحديثة التي تعمل على توسيع مساحة الاستهلاك.

وعلى خلاف هذا وذاك نجد إن مؤسسات المجتمع المدني لها طبيعتها الخاصة التي تجمع في بنائها أفضل ما في النقيضين من خصائص، فهي تقدم خدماتها ومساعداتها المادية والمعنوية للمواطنين ليس بهدف الحصول على ربح ولكن تعبيراً عن رغبة إنسانية تفرض ضرورة التحرك للارتقاء بنوعية حياة البشر. وزيادة على ذلك فهي تؤدي أدوارها ووظائفها بأدنى قدر من المعوقات البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة الحكومية.

وعليه يقصد بالمجتمع المدني إجرائياً المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي والحضاري، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[٢٨].

هذا التوصيف للمجتمع المدني يعني إن المفهوم يتضمن مجموعة من المؤشرات والعناصر المترابطة، ولعل أبرزها يتمثل في ما يأتي[٢٩]:

١. تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ذات طبيعة تعاونية أو تنافسية أو صراعية وذلك تبعاً لدرجة الاتفاق أو التباين داخل المجتمع بين القوى المختلفة من حيث مصالحها وتصوراتها، بمعنى إن هذه العلاقات هي محصلة للتفاعل بين القوى والتكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

---

[28] عبد الله أبو هيف، (الحرية والمجتمع المدني والعولمة)، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٢، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٥)، ص ١٣٠.

[29] حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، مصدر سبق ذكره، ص٦٩٤.

٢. إن تنامي أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس وتعددها على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى ومكونات المجتمع المدني، يعد مؤشراً على فعالية هذا المجتمع وتوافر إمكانية تطوره.

٣. كلما حصلت زيادة كمية وكيفية في عدد التكوينات الاجتماعية المستندة إلى أسس إنجازية وحجمها سواءً على حساب القوى والتكوينات القائمة على أسس تقليدية، أو على حساب العناصر المهمشة اجتماعياً وسياسياً، فإن ذلك مؤشر مهم على تنامي المجتمع المدني وتطوره.

فالتنظيم المدني للمجتمع هو القاعدة، أو الطبقة الوسيطة من التنظيم الذي لا يخلو منه ولا يمكن أن يخلو منه أي مجتمع بشري منظم، وانعدامه يعني اختلال التوازن في البيئة الاجتماعية، ولكنه على أي حال ليس بكاف كتنظيم للقيام بجميع الوظائف التي يحتاجها سير الحضارة كما هي عليه اليوم. إذ تعتبر الدولة بوصفها مركزاً لتنظيمات من نوع جديد – أكثر قدرة على مركزة الجهد الإنساني، ومن ورائها السياسة كتوليد وتسيير لهذه المركزية، كسلطة وممارسة يومية، في سبيل اكتشاف مستوى أعلى من التنظيم الاجتماعي اقتضاه التطور الحضاري والتقني. وتجدر الإشارة إلى إن نشوء مستوى جديد لتنظيم الجهود الإنسانية داخل مجتمع ما لا يعني إن أشكال التنظيم السابق، للمدني، فقدت دورها ومكانتها في التاريخ وفي المجتمع، فالتطور لا يعني استبدال بنية بأخرى، ولكنه يعني تفتح امكانات جديدة في بنية قائمة، وبالتالي فتح حقول جديدة للممارسة والتنظيم تزيد من الطابع العضوي للمجتمع، وتخلق توازنات متعددة وعميقة تسمح له بتبني إستراتيجيات والقيام بممارسات جماعية أعظم[٣٠].

وفي سياق تحرير مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية من الاختلاط الناجم عما يمكن أن يفهم بكونه ارتباطاً بخبرات التطور السياسي في الغرب الرأسمالي، أو بإعادة تكرار التجربة الغربية في التحديث، أو بالتمييز بين حدود الخاص والعام في مفهوم المجتمع المدني، أي العناصر المرتبطة بالمجتمع المدني، والتي يمكن أن تمثل قاسماً مشتركاً لمختلف دول العالم نتفق على ضرورة تأكيد المقولات التالية[٣١]:

---

[30] برهان غليون، المصدر السابق، ص ٧٣٨.

[31] حسنين توفيق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٧٠١-٧٠٢.

١. لم تعد ظاهرة المجتمع المدني بالمعنى الحديث حكراً على الغرب، بل إن هذه الظاهرة أصبحت تعرفها دول عديدة لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين.
٢. العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب، لا يمكن إعادة إنتاجها بصورة حرفية في البيئة العربية، وذلك للاختلافات الثقافية والحضارية من ناحية، ولدرجة التباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ناحية ثانية.
٣. هناك بعض العناصر الهامة التي لا يتصور قيام مجتمع مدني بدونها في الغرب وكذلك في البيئة العربية، ومن أبرز هذه العناصر، تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية، والحد من قدرة الدولة على ممارسة التسلط إزاء المواطنين، وذلك لأن الأمر في كلا البيئتين يتطلب بناء الإطار القانوني الذي يشكل أساساً للممارسة السياسية ويضع قيوداً على ممارسة السلطة من ناحية أولى وتعظيمه، وتدعيم المؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار هذا القانون من ناحية ثانية، وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع بوسائل سلمية ومنظمة من ناحية ثالثة.

رابعاً: العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني

سعى العديد من العلماء في دراساتهم للمجتمع المدني إلى التحديد الدقيق للخط الذي ينتهي عنده المجتمع المدني وتبدأ عنده الدولة، وقد برزت مقاربتان أساسيتان لهذه المسألة، تتناول المقاربة السائدة طبيعة العلاقة بين الدولة ممثلة بنظامها السياسي والمجتمع المدني مع تحديد المعايير التي يمكن اعتمادها في وجوب اعتبار أية منظمة أو مؤسسة بعينها جزءاً من الدولة أو من المجتمع المدني. وهناك مقاربة بديلة تنطوي على التشكيك في مجرد الفكرة القائلة بوجود هذا التمييز وترمي إلى استكشاف بنى السلطة التي تكمن وراء فكرة استقلال المجتمع المدني عن الدولة. وبينما يذهب أنصار المقاربة الأولى إلى إن استقلال المجتمع المدني عن الدولة يمثل أحد ملامح هذا المجتمع ويجب فهم الاثنين على أنهما كيانان منفصلان، يذهب أنصار المقاربة الثانية إلى إن المجتمع المدني والدولة مترابطان عن طريق الدستور والتقاليد التي تؤكد التزامات وحقوق كل منهما تجاه الآخر[٣٢].

وفي كثير من الأحيان تطرح إشكالية المجتمع المدني من خلال بعض الإشارات المتمثلة في: القدرة على التنظيم، القدرة على المبادرة، مجتمع يقوم بمهام الدولة، نشأة مجالات مستقلة عن

---

[32] Norberto Bobbie, Gramsci and the Concept of Civil Society, in John Keane, ed , Civil Society and the State , (London, New York,Verso,1988),P.75-97

الدولة، تأكيد قدرات المجتمع إزاء الدولة أو النظام السياسي، فالبعض يستخدم المفهوم وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية عامة، أي إن هذه الإشارات تقوم على افتراض مؤداه الانفصال بين المجتمع والدولة وإن هناك مساحة مستقلة لكل منهما تسمح لأحدهما بالتوسع والتقدم وللآخر بالانسحاب أو التقهقر.

وقد نسب " انطونيو غرامشي " على سبيل المثال إلى مؤسسات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في اكتساب الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع وفي تمكين طبقة متسيدة اقتصادياً من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من أفراده كافة، وإن هذه الهيمنة تبدأ في الانهيار عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها وتوجهها تحت قيادة مثقفيها الفاعلين إلى بلورة هيمنتها المضادة التي يعد ظهور بوادرها علامة تحول ثوري قادم في هذا المجتمع[٣٣].

إن هذا التصوريعكس تحليلاً (إسقاطياً) وغير دقيق الدلالة، ولا يصلح للاسترشاد به في الوطن العربي، وقد يؤدي إلى تجاهل واقع أن مجتمعاً مدنياً ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته وقوته إلا من دولة صلبة وقوية، وإن درجة الخطورة المحتملة لمجتمع أقوى من دولته لا تقل عن خطورة دولة أقوى من مجتمعها.

والى جانب تصور " غرامشي " يبرز تصور آخر يرى أن بناء المجتمع المدني وتدعيمه يتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي بمعنى أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، وإنما من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات وإقامة التوازن بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل. وهذا التصور هو أقرب إلى الواقع ولاسيما في الوطن العربي وعلى الأقل في الأجلين القصير والمتوسط خاصة وإن بعض النخب العربية الحاكمة بدأت تعي حقيقة الإشكاليات التي تواجه نظمها السياسية ومجتمعاتها على حد سواء. وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ويؤكد إن الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً. بمعنى إن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه، ومن غير

---

[33] جوليان شويدلر، المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط، ترجمة صادق عودة، مركز الأردن الجديد للدراسات، (عمان، دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٩.

الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

وعلى صعيد الفكر بصفته فكر الواقع، تتحدد مقولتا المجتمع المدني والدولة الوطنية، بمتغيرين: هما (**الحرية**) بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإدارة وإمكانية الاختيار. والضرورة التي هي في الواقع ضرورات اجتماعية واقتصادية وسياسية تجد تعبيرها الواقعي في (**القانون**) بصفته تسوية تاريخية بين قوى ومصالح متعارضة. ومن ثم فإن المجتمع المدني هو مملكة الحرية، بقدر ما يعي الضرورات التي تمت الإشارة إليها، والدولة هي مملكة القانون بالمعنى الذي ورد فيه. ومن البديهي أن تكون الحرية مشروطة بالقانون، مثلما المجتمع المدني مشروط بالدولة الوطنية، فلا حرية دون قانون، ولا مجتمع مدنياً دون دولة وطنية، والعكس صحيح. وبمقتضى العلاقة بين الحرية والقانون يغدو القانون ضامناً للحرية، وتغدو الحرية مضمون القانون، وتصبح الدولة بالنتيجة مملكة الحرية، بقدر ما يتعزز فيها حضور المجتمع المدني، ولاسيما في السلطة التشريعية[٣٤].

لذا فإن الدولة في الوطن العربي من أجل تهيئة شروط صيرورتها دولة وطنية حقاً، ومن أجل مواجهة عوائق تلك الصيرورة، ومنها مقاومة المجتمع التقليدي وتحديثه، فإنها تحتاج إلى إطلاق صيرورة نمو مؤسسات المجتمع المدني من أجل توسعَة جغرافيته ومعها توسعة مساحة المجال السياسي الحديث، وتخطئ نخبة الدولة والسلطة إن هي اعتقدت أن قيام مجتمع مدني حديث يهددها في كيانها، بل إن استقرارها كدولة ومعه استقرار المجتمع الوطني برمته، رهن برسوخ مؤسسات هذا المجتمع، وثقافة هذا المجتمع الحديثة في الحياة الوطنية[٣٥].

وعلى ذلك نجد إن التوصيف الأقرب للدقة هو ذلك الذي يؤكد تحرر المجتمع المدني نسبياً عن الدولة، ويضع في الآن نفسه حدوداً لهذا التحرر من هيمنة الدولة. باعتبار أن المجتمع المدني لا يتحقق إلا عبر الدولة، التي يجب أن تضطلع بمسؤولية المساعدة في حل تناقضاته الداخلية، وتتوقع منه إدراك واجبه بالخضوع لسلطة الدولة. وبعبارة أخرى فإن هذا المجتمع ليس الدولة ولا يحل محلها، ولكنه لا يمكن أن يتمظهر إلا من خلالها، وعليه فانهما في المحصلة الأخيرة يشكلان وحدة معقدة من الصراع والتكامل. ولا يختلف ذلك كثيراً عما ذهب إليه "روزنفالون" في اقتراحه إيجاد مجتمع مدني مضمون من طرف الدولة، ذي كثافة عالية وكبيرة، وقدرة متزايدة على الاستجابة

---

[34] جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني والدولة الوطنية،2007، ص1 نقلا عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع:jebaae@scs-net.org

[35] عبد الإله بلقزيز، (دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية)، في عدنان السيد حسين(منسقاً)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص80-81.

للحاجات الاجتماعية عبر شبكات دعم متبادل، عوضاً عن التخصيص والتمسك الدائم بأحد القطبين: السوق أو الدولة[٣٦]. ومع ذلك لازال الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة كوابح تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية، وهذا يعني إن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق فقط من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، أو أفكاراً يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل رؤية فكرية تتعلق بمشروع للإصلاح والتحديث[٣٧]. ولعل الأمر بمجمله يتطلب إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء. وتأثير قوى المجتمع المدني ومؤسساته في السياسات والقرارات التي تتخذها الدول عبر المجالس النيابية ومجالس الشورى، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة، إلى غير ذلك من ممارسات منظمة تصب في إطار إعمار المجتمع المدني من ناحية، وصيانة البناء السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار من ناحية ثانية.

وعلى ذلك فقد أصبح المجتمع المدني يمثل تحدياً مفهومياً ومعرفياً لثقافتنا السائدة منذ عقود، لا لأن ذلك يتوقف على مدى توافر قيم الحرية وتقاليدها والاختلاف والتسامح والولاء والمواطنة في الوطن العربي في هذا الجزء أو ذاك، ولكن أيضاً للأخطاء الناجمة عن محاولة البعض إسقاط المفهوم على الواقع العربي بمنطق غربي لا يأخذ بالاعتبار خصوصية العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وجدلية المراحل في تحقيق التنمية السياسية والتحديث ومقتضيات الحاجة للإصلاح على أسس وطنية ودستورية ومؤسساتية[٣٨].

ولأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، فقد بدأت تنمو مجالات العمل المشترك بينه وبين الحكومة والقطاع العام من ناحية وبينه وبين مؤسسات القطاع الخاص من ناحية ثانية، لتحقيق غاية تنمية وتحديث المجتمع والدولة. ولا يعني العمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني بهذه الصورة إضعاف الدولة، أو إلغاء دورها الاجتماعي بالكامل، بمعنى إن الدعوة إلى تنمية المجتمع المدني وتقوية القطاع الأهلي يجب أن تتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة عصرية، قوية على أساس من

---

[36] عبد الباقي الهرماسي، (المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

[37] ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، (عمان مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ص ٣١٥-٣٢٣.

[38] عثمان بن طالب، أية علمانية للمجتمع المدني في الثقافة العربية ؟ أفكار، ص 2 ، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع:
www.afkaronline.org/arabic/archives/janfev2005/bentaleb.html.

الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون، ويعد ذلك الضمان الأساسي لوجود شراكة حقيقية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. لذا لم يعد هناك مجال لعدم الإقرار بأن ثقافتنا في أمس الحاجة اليوم إلى إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، من ناحية، بالسؤال في مشروعية السلطة وآليات المعرفة العملية لتنظيم المجتمع[٣٩]. وفي العلاقة بين السياسة والأخلاق من ناحية ثانية، بالسؤال في المعرفة المعيارية التي تضبط الغايات القيمية لمجتمع التسامح والاختلاف والمواطنة الحرة في مجتمع مدني متحرك لكتلة تاريخية مؤمنة بهويتها ومصيرها وقدرتها على التفاعل الإنساني والحضاري والإضافة للحضارة الإنسانية.

[39] **Francis Fukuyama, State-Building Covernance and World Order in the 21st Century (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), p.p.26-29.**

الخاتمة

لقد اتضح بأن المجتمع المدني يمثل رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية وبمحض إرادتهم الحرة، إيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها. ويشمل العديد من التكوينات والمؤسسات والتنظيمات التي تختلف في مابينها، تخلفاً وتقدماً وفاعلية، ويتوقف ذلك أحياناً على معيار أساسي يتمثل في درجة مأسستها ومدى تطورها وتأثيرها في البيئة الاجتماعية أو اتجاه النظام السياسي. وهو ما يمكن تحديده في ضوء أربعة معايير، هي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والالتزام بالنظام وتنظيم الأداء في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع. وغالباً يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً متفاعلاً، وغير مطلق السلطة، ويخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية. وعلى الرغم من ضرورة تمتع مؤسسات المجتمع المدني في البيئة الاجتماعية العربية من حيث المبدأ باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن النظام السياسي، وهو ما يجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيداً عن تدخله، لكن الدولة أو النظام السياسي في الوطن العربي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.

ذا فإن تنمية المجتمع المدني وتفعيله في الدول العربية تتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية، بمعنى أن تجد المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني فضاءً يؤمن جواً طبيعياً لنموها وتطورها وتفاعلها واستثمار طاقاتها، وتكامل أهدافها، وتعزيز ثقة جمهورها وبيئاتها الاجتماعية بنبل مقاصدها، وبقدرتها على توفير ضمانات للفئات التي تمثلها وتعبر عنها. وأن يغلب على ذلك الطابع السلمي أي أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، وإنما من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات ثم إقامة التوازن النسبي بين الدولة والمجتمع، بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل. وهذا التصور هو ما ينبغي أن يكون عليه الواقع في الوطن العربي وعلى الأقل في الأجلين القصير والمتوسط. فالدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً، بمعنى أن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه، ومن غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

وتمثل عملية ربط مفهوم المجتمع المدني وبناء مؤسساته الحديثة بالإصلاح والتحديث محاولة لإعطاء نوع من المشروعية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة. ولعل أهم نواحي الإصلاح والتحديث

السياسي تتمثل في توسيع المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني كي تعبر عن ذاتها وتقوم أساساً على اعتبار إن الحرية قيمة أولية، وربما القيمة الأولية الرئيسية وهذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة ومنسجمة تماماً مع المساواة أمام القانون، بمعنى توفير ساحة سياسية أو هامش من التسامح يضيق ويتسع للآراء والأفكار المطروحة كي تعبر عن نفسها سلمياً، واستيعاباً للتوترات الجزئية والعامة (منعاً للعنف) وضماناً للاستقرار السياسي بما يعزز الوحدة الوطنية ويطلق فرص التنمية الوطنية ويحد من التحديات التي تستهدف الوطن العربي ووحداته الفرعية(دوله) سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وفي هذا الفهم ليست الحرية قيمة فكرية أو فلسفية فحسب، وإنما مادة صالحة للتقنين في الدساتير والقوانين وجميع الشؤون المتعلقة بحياة الناس. وضمن هذا الإطار تقتضي رؤية وطنية تقوم على ضرورة اليقين بوجود تنوع في القيم والممارسات السياسية، والاجتماعية، وتركز على أهمية القنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم في التعبير عن مصالحهم وآرائهم ومراقبة ممثليهم والتأثير في تطور السياسات العامة.

وعليه يظل الأمل منعقداً حول أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في بلورة ثقافة المواطنة حيث تدعيم الحقوق والواجبات، ورصد الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن دورها في تنمية المجتمع وتطوره، مع مراعاة طبيعة العلاقة مع قوى العولمة تلك العلاقة المعقدة والمتداخلة والتي تسعى فيها قوى العولمة إلى عولمة القوانين، وكذلك عولمة القيم وخاصة قيم: الديمقراطية والشفافية والإصلاح، وأطروحة مجتمع المعرفة، ناهيك عن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط الدولية، وقضية التمويل، فجميعها يسعى لوجود مجتمع مدني معولم، ويدافع عنه على حساب قيم الولاء والانتماء للوطن، وقيم المواطنة، وهو ما يستوجب مراعاة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي لهذه الحقائق من ناحية، وتفعيل جدية برامج هذه المؤسسات وتطوير أساليبها في الأداء الذي يرجى له أن يكون موضوعياً وايجابياً ويستهدف تدعيم القيم المرجوة لصالح الوطن والمواطن معاً.

مستقبل العلاقات العراقية- الايرانية

الاستاذ الدكتور
محمد كامل محمد الربيعي(*)

تمهيد تاريخي:

ارتبطت ايران[1] مع العراق بعلاقات تاريخية وثقافية ودين مشترك وجوار أبدي لا غنى لاحدهما عن تجاوزه، الامر الذي يقتضي أخذه بنظر الاعتبار عند بحث العلاقات العراقية-الايرانية وآفاقها المستقبلية.

مرت العلاقات بين البلدين الجارين عبر العقود الماضية بفترات من المد والجزر، وصفحات من التوتر والاحتراب، وطغت على هذه العلاقات في أحيان كثيرة صفة الصدام المسلح، ومحاولة احدهما التوسع على حساب الآخر، وأضحت الاراضي العراقية في فترة السيطرة العثمانية والصفوية نقطة استقطاب لكل منهما من أجل الهيمنة على مقدرات العراقيين وتحويلهم الى تابعين للسيطرة الاجنبية، وفاقدين لاستقلالهم في المجالات كافة.

وأسهم قصر النظر السياسي للحكومات المتعاقبة على كل من ايران والعراق في تاريخهما المعاصر الذي يبتدأ بعد الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ في تصعيد حدة التوتر على حدود البلدين، بعد أن ورث العراق الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت سابقاً بين الدولة العثمانية التي كانت محتلة له حتى خسارتها في الحرب العظمى (١٩١٤-١٩١٨) والحكومات الايرانية منذ الحكم الصفوي حتى الحكم القاجاري (١٥٠٠-١٩١٨)، وجاءت الاسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩) لتعمق من حدة الخلافات الايرانية-العراقية بحكم طبيعة سياستها ورغبتها في الهيمنة على منطقة الخليج العربي تحت ذرائع شتى[٢].

(*) الامين العام المساعد لاتحاد المؤرخين العرق.

[1] سميت ايران بهذا الاسم في الخامس عشر من آذار علم ١٩٣٥ وتعني "موطن الاريين"، وكانت قبل ذلك تسمى "بلاد فارس". للتفصيل عن التسمية يراجع:

Foreign Office, 371/18988, The Times, London, 29: Sep.1935, p.48.

دونالد ولبر، ايران، ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسين وابراهيم أمين الشورابي، القاهرة، ١٩٥٨، ص١.

[2] عن هذا الموضوع يراجع:

V.La guerre, Le Conflit Irako Iranien, Paris, 1990, p.p 17-32.

ولم تسهم الانظمة التي تسنمت الحكم في العراق بدور قليل في عدم بناء علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفتح صفحة جديدة من العلاقات القائمة على مبادئ السلم والنأي عن دعم الجماعات التي كانت تقوض الوضع الداخلي لكليهما، فأسهم ذلك، فضلاً عن عوامل أخرى، يدخل ضمنها محاولة كل من النظامين القائمين في العراق وايران ممثلاً بنظام صدام حسين ونظام محمد رضا بهلوي لعب دور اقليمي يتجاوز حدودهما، والهيمنة على المنطقة، أسهم ذلك في ابقاء العلاقات العراقية الايرانية ضمن دائرة الخلاف والتوتر وعدم تحولها الى علاقات طبيعية ذات طابع سلمي كما هو الحال لعلاقات الدول المتقدمة مع بعضها البعض، بعد تجاوزها لخلافاتها التي أنتهت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنهيار النظام الاستعماري القديم وتحول كل من بريطانيا وفرنسا الى دولتين من الدرجة الثانية[3].

وبحكم الاختلاف الايديولوجي ونوايا النظامين القائمين في كل من العراق وايران دخل البلدان في حرب امتدت لثمان سنوات عرفت بالحرب العراقية-الايرانية أو حرب الخليج الاولى (١٩٨٠-١٩٨٨) تكبد فيها الطرفان خسائر وتضحيات بشرية ومادية كبيرة وانعكست سلبياً على شعبيتهما، ولم يستفد منها سوى الاطراف الدولية والاقليمية التي كانت تعمل لتنفيذ مخطط خارجي ولاهداف ستراتيجية بعيدة المدى[4].

أدخل الاحتلال الامريكي للعراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ متغير جديد على العلاقات العراقية-الايرانية، اذ حرصت الحكومات العراقية التي تألفت بعد سقوط النظام السابق الذي حكم العراق مدة خمسة وثلاثين عاماً على فتح صفحة جديدة من العلاقات الايجابية مع الدول الشرقية المجاورة للعراق، وأن لا تتخذ الاراضي العراقية منطلقاً للعدوان عليها، أو التدخل في الشؤون الداخلية الايرانية لان من شأن ذلك أن يعقد العلاقات العراقية-الايرانية، وأن يضيف تخوفات اضافية للجانب الايراني الذي وجد في الاحتلال الامريكي للعراق قلقاً للايرانيين، واحتمال مواجهة عسكرية بين الامريكان والايرانيين تكون الارض العراقية ساحة لها[5] .

بالمقابل كانت ادارة الرئيس جورج بوش (G.bush) منذ بداية احتلال قواتها للعراق تعاني من تدخل ايران في السياسة العراقية الداخلية ومن تأثيراتها على بعض التيارات السياسية التي كانت

---

[3] للتفصيل يراجع:
B.Moin, The Foreign Policy of U.S.A, NewYork, 2006, pp.120-130.

[4] عن هذا الموضوع يراجع:
A.Gheissari, Democracy in Iran, Oxford, 2006, p.98.

[5] P. Takeyh, Hidden Iran, NewYork, 2006, p.177.
C. Bruck, u.s.a and Iraq, newyork, 2006, p.77.

عناصر فاعلة في العملية السياسية، لاسيما تلك التي عملت في ايران، وتلقت دعمها منها أبان الكفاح ضد النظام الصدامي بعد أن أغلقت معظم الدول العربية الابواب بوجهها، لا بل أنها تعاونــت مــع المخابرات العراقية العاملة في الخارج على محاربة المعارضة العراقية، وامتنعت عن تقديم أي نوع من انواع المساعدة لها[٦]. ووضعت الادارة الامريكية جملة تساؤلات أمامها يتعلق قسم منها باولويات ايران واهدافها في العراق، وهل تسعى ايران الى تصدير الثورة للعراق، وانشاء جمهورية اســلامية مشابهة للنموذج الايراني في العراق أم لا؟ وهل من مصلحة ايران تكثيف تدخلها في العراق وتوريط الولايات المتحدة الامريكية في المستنقع العراقي؟ وما الى ذلك من اسئلة، وتساؤلات كانت تطفو على سطح الاحداث مع مرو الايام وتزايد الضغطين الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية، وتحديداً من المعارضين للحرب على العراق، ومن افرازات الوضع العراقي الذي بدأ يتضح مع معالم الــسياسة الامريكية التي لم تجلب للعراقيين ما طرحه الامريكان من شعارات ترافقت مع شن الحــرب علــى بلدهم، وما اعقبها من تداعيات[٧].

لم يقتصر التخوف من الهيمنة الايرانية على العراق على صانعي التطور فــي واشــنطن فحسب، وأنما ارتفعت اصوات بعض الاوساط الاقليمية التي طالبــت الادارة الامريكيــة بــضرورة الانتباه لهذا الموضوع الخطير ومحاولة تطويقه قبل أن يستفحل ويشكل خطراً على دول المنطقــة لاسيما الدول المجاورة للعراق والتي رتبت اوضاعها على ضوء نظامه السابق، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حذر الملك عبد الله بن الحسين ملك الاردن نظرائه الغربيين واصدقائه العرب مــن بــروز "الهلال الشيعي"، ومن نشوء "دويلة شيعية اسلامية في جنوبي العراق في الأقــل" واســتطرد الملــك الاردني قائلاً: "اذا ما أصبح العراق جمهورية اسلامية، فأننا حينذاك سنفتح على انفــسنا مجموعــة كبيرة من المشكلات الجديدة التي سوف لن تكون مقتصرة على حدودنا فقط"[٨].

وجدت هذه التصريحات صداها لدى المملكة العربية السعودية التي هي بالاصــل لــديها مخاوف من ايران ومن تصديرها للثورة الى الدول المجاورة لها واسهمت بدور اســاس فــي دعــم النظام العراقي السابق للوقوف بوجه ايران طوال سنوات الحرب الثمانية[٩]، فصرح وزير الخارجيــة

[6] See: A.M.Ansari, Iraq, London, 2006, pp.122-123.

[7] للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع:

P. Takeyh, Op. Cit, p.177.

[8] Qutied in: Ibid, p.178.

[9] I bid.

السعودي سعود الفيصل ما نصه: " لقد حاربنا معاً من أجل منع أيران من احتلال العراق بعد طــرد العراق من الكويت، وألا ، فأننا سنسلم البلد بأكمله الى ايران دون سبب"[10].

بالمقابل كان على الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الدولة المحتلة للعراق ان تخفف من حدة التخوف الاقليمي، لاسيما العربي من وصول التيار الشيعي الى الحكم في العراق وأشعار العرب المجاورين للعراق بأن النخبة السياسية الشيعية ليست ظلاً تابعاً لايران واستلزم ذلك فيمــا اســتلزمه أشعار الدول العربية المجاورة للعراق بأن المجلس الاعلى للثورة الاسلامية فــي العــراق وحــزب الدعوة الاسلامية اللذان لهما علاقات حميمة مع حكومة طهران وتحالفاً جيداً مع رجال الــدين فــي الجمهورية الاسلامية لاسيما أبان الحرب العراقية الايرانية، فأنهما رغم ذلك ادراكاً انهما ولغــرض البقاء والمحافظة على نفوذهما لمرحلة ما بعد صدام فأن عليهما أن يبقيا خطاً ومسافة معينة بينهمــا وبين طهران[11].

ولكي يعززا من هذا الرأي، فأن الاعضاء القياديين في المجلس الاعلى للثورة الاســلامية وحزب الدعوة أكدوا "أنه ليس من مصلحة العراق أن يقلد النموذج الثيوقراطي (الــديني) الايرانــي، وأن مكونات العراق وتنوع اطيافه تتطلب هيكلية حكومية مختلفة عن ايران"[12].

وبهذا الصدد صرح الدكتور عادل عبد المهدي الشخصية القيادية فــي المجلــس الاعلــى للثورة الاسلامية في العراق قائلاً "أننا لا نريد حكومة شيعية، ولا حكومة أسلامية". وضمن الــسياق نفسه صرح رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الدعوة الاسلامية الدكتور ابراهيم الجعفري بأنــه " ليس كل الشيعة هم اسلاميون، وليس كل الاسلاميين يؤمنون بولاية الفقيه أن استنساخ أية تجربــة لا تنسجم مع حقوق الانسان في ذلك البلد"[13].

ومع ذلك فأن عدداً من المناوئين للمجلس الاعلى وحزب الدعوة الاسلامية يقولون بأن هذه التصريحات ليست دقيقة وأنها للاستهلاك المحلي وأن حزب الــدعوة والمجلــس الاعلــى للثــورة الاسلامية في العراق مازالا يقيمان علاقات وثيقة مع ايران ودافعا عن الجمهورية الاســلامية ضــد التهم الامريكية في التدخل الايراني في الشؤون العراقية[14].

---

[10] "الشرق الاوسط" (صحيفة)، ٢٨/ شباط ٢٠٠٥م.

[11] "Washington post", 16 Feb. 2005.

[12] "الشرق الاوسط"، ٢٨/ شباط ٢٠٠٥م.

[13] P. Takeyh, Op. Cit, p.179.

[14] Qutied in :Dubai Al Arabiya TV, 6 Feb, 2005.

حاولت ايران من جانبها ابعاد ارتماء بعض الساسة العراقيين في احضان سياستها لكي ترد على اولئك الذين ادعوا بأن حزب الدعوة والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية يريدان تحقيق نموذج مشابه للنموذج الايراني فقال جواد لاريجاني، وهو أحد الساسة الايرانيين المتنفذين صراحة: "أن تجربة ايران ليست قابلة للاستنساخ في العراق". واتفق معه في ذلك علي اكبر ولايتي عندما قال "أن نموذج الحكم الذي يقام في العراق هو الى حدما من شأن الشعب العراقي وحده"[١٥].

واكدت صحيفة "الشرق" الايرانية البارزة ذلك بوضوح عندما كتبت قائلة: "حتى لو كان رئيس الوزراء العراقي شخصية اسلامية عاش في ايران لسنوات عدة ٣حارب ضد نظام حكم صدام جنباً الى جنب مع الجمهورية الاسلامية فلا يمكن لاحد أن يتوقع انه سوف يطبق نموذج الحكم الايراني على العراق"[١٦].

أن واحدة من أكبر الاخطاء التي ارتكبتها الدول العربية المجاورة للعراق تكمن في محاولتها ابعاد الحكومات العراقية المتعاقبة عن محيطها العربي وعن العالم العربي الاوسع والدائرة العربية القومية، لان ذلك أدى بالمسؤولين العراقيين لان يكونوا اكثر انجذاباً نحو ايران وتحقيق اعلى درجات التعاون السياسي والاقتصادي معها، ففي الوقت الذي لم تجد القيادات السياسية العراقية ترحيباً حاراً من الدول العربية فانها وجدت ذلك عند الايرانيين. وعلى صعيد آخر فأن ايران استفادت من هذه المعادلة فعززت علاقاتها مع الساسة العراقيين الشيعة، لاسيما حزب الاتحاد الوطني الذي يقوده الرئيس جلال الطالباني.

أن التحليل الامريكي للدور الايراني تجاه العراق ينطلق من ان ايران تسعى لفرض هيمنتها على العراق، لاسيما على شيعة وكرد هذا البلد ضد اقليته السنية التي كانت تحكمه قبل ٣٥ عاماً، وتبنت خلال هذه السنوات فكرة الوحدة العربية وتطبيق الايديولوجية القومية، وسعي كل من الفرس الايرانيين والشيعة العراقيين والكرد العراقيين لتطوير علاقاتهم على حساب علاقات العراق مع الدول الجوار العربي. واستند الامريكان في تحليلهم هذا الى ما أشارت اليه صحيفة "الشرق" التي اكدت "ان الثمان سنوات فحسب، بل بسبب طبيعة الاختلاف الايديولوجي خلال الربع قرن الماضي"[١٧].

---

15 "Sharq", 18 Gbuly 2005.
16 I bid.
17 Qutied in: P. Takeyh, Op. Cit, p.183.

وعلى النقيض من افتراضات الساسة الامريكان، فأن ايران اكدت ان اهدافها ليست مبنية على العنف والتمرد ضد المحتلين الامريكان داخل العراق، بل على الانفتاح على العملية الديمقراطية. وفي مفارقة غريبة فأن رجال الدين الايرانيين المتشددين الذين كانوا متصلبين جداً بشأن أي حركة اصلاحية داخل ايران وخارجها سرعان ما تحولوا الى مدافعين اشداء عن التعددية السياسية في العراق. وتوصل هؤلاء الى استنتاج مفاده "أن عراقاً ديموقراطياً لايران فوائد سياسية واستراتيجية". واكدوا ان افضل الوسائل لدعم مصالحهم تكمن في "تعزيز العملية الانتخابية المكرسة لاقامة دولة ذات ولايات قوية وتركيبة أو بنية فدرالية ضعيفة، ومثل هذا الترتيب من شأنه ان يزيد من قوة الجماهير الشيعية ويحقق تجانسها، وان يحتوي الطموحات الكردية الجامحة، وأن يهمش خصوم سنة العراق"[18] على حد استنتاجهم.

أن هذه الاستنتاجات الايرانية لا تخلو من لا واقعية وتحاول التخفيف من المخاوف التي تعتمل في صدور بعض صانعي السياسة الخارجية الامريكية الذين يرون "أن عراقاً تعددياً يكون دولة ممزقة ومقسمة ومنغمسة جداً في نزاعاته الداخلية بطريقة تمنعه من منافسة اطماع ايران في الخليج..، فضلاً عن ذلك فأن ايران ستمارس نفوذها على دولة مركزية ذات اطراف متصارعة بدرجة أكبر مما كان عليه الامر في دولة ذات نظام قوي متماسك".

أن أي تحليل واقعي لعلاقات ايران مع العراق في ظل الاحتلال الامريكي يدفعنا لطرح عدد من الاسئلة منها: هل أن مصلحة ايران تكمن في استقرار ونجاح العملية السياسية في العراق ام لا؟ وكيف ستكون علاقاتها المستقبلية مع العراق؟ وللاجابة على ذلك لابد من التأكيد أن ايران كانت احدى دول العالم القليلة التي لم تشهد احتجاجات شعبية ضد الحرب الامريكية على العراق، اذ لم تقم فيها سوى مظاهرة قدرت بحوالي (٣٠) ألف مشارك، وهو رقم قليل بالنسبة للمقاييس العالمية والايرانية[19]. وعندما سقط النظام السابق

علقت صحيفة "ايران ديلي" (Iran Daily) على ذلك قائلة "صدام قد ذهب تخلص جيد من قمامة سيئة"[20]. وحدد رفسنجاني ما يريده للعراق بعد المرحلة التي اعقبت سقوط النظام السابق قائلاً ما نصه "أننا سوف لن نذرف الدموع على الحكومة العراقية، فنحن نفضل نزع السلاح من العراق، وهو الامر الذي يجب ان يحصل. وان على مجلس الامن التابع للامم المتحدة ان يكون له دور في

[18] A.M.Ansari, *Iran*, Islam And Democracy, London, 2006, p.256.
[19] Qutied in: "Iran Daily", 21 Ipr. 2003.
[20] "Rahpord", 16 Fervavdin 1282/5 Ipr, 2003.

ذلك. أن القلق الذي لدينا هو ان يحل الامريكان محل صدام في العراق، تعد، في احسن الاحوال، أفضل سيناريو وأسوأ سيناريو، النتيجة الافضل هي أن يكون هناك عراق كامل موحد اقليمياً يمتلك حكومة شعبية، وهذا هو شيء جيد لنا. أما النتيجة الاسوأ هي أن تكون الحكومة العراقية تحت سيطرة أمريكا، وسيتلقى الشخص العراقي المسؤول تعليماته من البيت الابيض، وسيكون هذا أسوأ من صدام"[21]. وعلى الصعيد نفسه كان رفسنجاني واقعياً عندما دعا الى طرح موضوع فتح المفاوضات مع حكومة واشنطن، واقامة علاقات دبلوماسية معها، على الاستفتاء الشعبي واخذ رأي الايرانيين في ذلك مستغلاً موضوع العراق للتوصل الى هذا الهدف المهم مؤكداً أن "المصلحة هي المحدد الرئيس للعلاقات الدولية، وأن الحرب على العراق كانت بصورة جوهرية من أجل النفط، وأن كل ما على ايران أن تفعله هو أن تحدد مصلحة الولايات المتحدة الامريكية، وأن تعمل على ارضائها"[22].

وعلى الرغم من أهمية ما طرحه السياسي الايراني المحنك رفسنجاني، ألا أن رأيه لم يأخذ به ألا في الفترة الاخيرة وبعد مرور أكثر من سنتين، عندما احتاجت الولايات المتحدة الامريكية لايران في الوقت الذي احتاجت اليه الاخيرة ايضاً، وكانت النقطة المشتركة بينهما هي العراق. فأن ايران بالتأكيد لا تسعى الى توريط نفسها في صدام مسلح مع الولايات المتحدة، الاقوى منها عسكرياً واقتصادياً، والقادرة على ايجاد تكتل دولي ضدها تحت هذه الحجة او تلك، المسألة التي تدركها ايران جيداً، وتضع تجربة العراق المرة امامها بأستمرار.

ان من شأن بعض الحقائق التي افرزها الواقع العراقي، وما طفى على سطح الاحداث، ومن خلال استقراء الغاطس منها ان تمنحنا بعض الاستنتاجات لما ستكون عليه العلاقات العراقية الايرانية مستقبلاً، أخذين بنظر الاعتبار الوجود الامريكي المباشر او غير المباشر على الارض العراقية، وأبرز هذه الاستنتاجات هي:

١. أن من ابرز حقائق العلاقات الدولية بين الدول هو أن المصالح القومية والضرورات الاستراتيجية هي التي تحدد الصراع بين الدول القومية، كما أن تركيبة النظام السياسي الداخلي وميوله الايديولوجية هي التي تلقي بظلالها على طبيعة السلطة السياسية فيه، الا أن طبيعة العلاقات بين ايران والعراق تتعارض مع هذا النمط الراسخ من التحليل، فكلا الدولتين كانتا قد

[21] Qutied in: NewYork 25 Sep, 2003.
[22] I bid.

اصطدمتا بسبب حدودهما الاقليمية، وكل منهما تنظر الى الاخرى بعين الطموحات الاقليميـــة، وعملتا على دعم الاطراف المحلية الاكثر ميلاً لرغبتها. بيد أن الافتراض ان ايران والعـــراق ماضيتان حتماً نحو التصادم وأن علاقاتهما سوف تشهد توتراً وصراعاً، لهو قـــراءة مـــضللة للتاريخ[٢٣]. فقبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عمل نظاما الحكم في البلدين علـــى اقامـــة علاقـــات حميمة، ولم تؤد الطبيعة الايديولوجية المختلفة لكلا النظامين خلال الـــسنوات اللاحقـــة الـــى مضاعفة مشكلاتهما. في حين أدركت حكومة الشاه أن العراق الراديكـــالي المتطـــرف يـــشكل تهديداً لايران لا بسبب قدراته، وأنما بسبب توجهاته السياسية المتطرفة. وبـــالمعنى نفـــسه أن نظام صدام العلماني وجد في الاصولية الاسلامية الخمينية تحدياً له، لا بسبب قدرات القـــوات المسلحة الايرانية، وانما بسبب جوهر مفاهيمها. وضمن هذا السياق فأن كل القضايا الاقليميـــة غير المحلولة اخذت شكل تهديدات أكثر خطورة، ونظر اليها على أنها اشارات لوضع عدائي. وبعد برهة وجيزة جعلت طموحات صدام والخميني، والاطمـــاع الاقليميـــة لكلتـــا الـــدولتين المتصارعتين، وايديولوجيتهما المتنافرة، جعلت من الحرب الطويلة بينها امراً محتماً[٢٤].

٢. أن النفوذ الايراني في العراق يوفر لايران فاعلية مهمة في التعامل مـــع الولايـــات المتحـــدة، والقوى الغربية، فالأخيرين يعتقدون أن ايران ستنتقم منهم في حالة قيامهم بضرب مفاعلاتهـــا النووية، الامر الذي سيدفع بالامريكان وحلفائهم في العراق للرد على مثـــل هـــذه "المغـــامرة" الايرانية، وستصبح الارض العراقية "منطقة قتل" بين الطرفين. وضمن هذا السياق هناك بعض الطروحات التي ترى أن الولايات المتحدة الامريكية اذا ما قامت بضرب المفاعلات النوويـــة الايرانية، فأن النفوذ الايراني في العراق سيظهر قدرة انتقامية عالية ضد الامريكان. وقد حدد يحيى رحيم صفوي رئيس الحرس الثوري الايراني خيارات ايران تلك بوضـــوح قـــائلاً: "أن الامريكان يعرفون جيداً أن مراكزهم العسكرية في كـــل مـــن أفغانـــستان، وخلـــيج عمـــان، والخليج....[٢٥]، والعراق تكون تحت تهديدنا، وقد تكون عرضة للهجـــوم لانهـــا تقـــع بجـــوار ايران"[٢٦]. ومع ذلك بالامكان القول أن النفوذ الايراني في العراق لـــيس مـــصمماً بالـــضرورة

---

[23] See: A.M.A.nsari, Confronting Iran, London, 2006, pp.212/217.
[24] "Iran", 16 June 2003.
[25] وردت في النص "الفارسي".
[26] Qutied in: p. Takeyh, Op. Cit, p.185.

للهجمات ضد الامريكان وحلفائهم، على الرغم من انها توفر لنظام الحكم في ايران العديد من الخيارات اذا ما تدهورت العلاقات الايرانية-الامريكية على نحو ملحوظ.

٣. أن النموذج الايراني في التدخل في الشؤون الداخلية العراقية مستمد من التجربة الايرانية في لبنان المعروف بتنوعه الاجتماعي، ووجود شيعة فيه، فقد كانت استراتيجية ايران في لبنان هي "ارسال مساعدات اقتصادية ومالية للشيعة هناك لكي يصبحوا مرتكزاً لايران في هذا البلد" حسب وجهة نظر بعض السياسيين الامريكان، فأصبح الوجود الايراني، والحال هذه، يشكل هاجساً مقلقاً لكل من يحاول أن يحل المشكلات اللبنانية. ومع ذلك فأن الوجود الايراني في ايران تجنب المواجهة مع الامريكان، وان اسهم بدرجات مختلفة، وعلى نحو مباشر او غير مباشر في المواجهة ضد اسرائيل في الحرب الاخيرة على وفق ما يذهب اليه رأي بعض المحللين السياسيين الغربيين. وعلى نحو غير مختلف مع تجربتها في لبنان، فأن ايران تسعى "لتعبئة وتنظيم بعض الجماعات في العراق، في الوقت الذي لا تسعى لتوريط نفسها في صراع مسلح مع الولايات المتحدة الامريكية".

٤. أن الولايات المتحدة الامريكية التي اجتاحت العراق أثر تداعيات الحادي عشر من أيلول لا تفكر بالخطط التي من شأنها تعزيز وتقوية وضع ايران وأمنها، لأن الاخيرة تشكل واحدة من الاوليات الاساسية للسياسة الامريكية المتغيرة. ومع ذلك، فلو اخذنا بنظر الاعتبار تداعيات الشرق الاوسط ومفارقاته، فأننا لا نحتاج للعودة الى نقطة الصفر التي مفادها "أن كل ما يفيد ايران من شأنه أن يضر بالولايات المتحدة"[27].

٥. أن العراق الجديد الذي حتماً سيتعافى من جراحه يوماً ما، والخروج من ظلال الاجتياح الامريكي واحتلاله البغيض، سوف لن يكون مجتمعاً أكثر انسانية وديمقراطية من نظام الحكم السابق فحسب، وانما سيكون دولة اكثر ميلاً للسلام، وراغباً في العيش بوئام مع جيرانه الايرانيين بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية، ليكون هذا التطور المستقبلي في صالح الشعبين العراقي والايراني ومصالحهما المشتركة، وسيصب ذلك حتماً في صالح الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها ايضاً.

---

[27] I bid, pp. 185-186.

٦. أن العراق، اذا ما نجح في مسعاه التقاربي لجمع الايرانيين والامريكان ومنع صدامهما المسلح، وجعل لغة المصالح تتغلب على قعقعة السلاح فأنه سيدخل المرحلة القادمة، وهو اكثر قدرة على رسم سياسته الخارجية مع الجارة ايران، ويعزز علاقاته بها، وسينعكس ذلك حتماً على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية بين البلدين، وسيحصد الشعبان العراقي والايراني ثمار هذه المرحلة ايجابياً، وستفتح آفاق جديدة للتعاون بينهما، وستطوى صفحات الخلاف والاحتراب والصدام المسلح التي حصدت نفوساً كثيرة، ونزفت فيها دماء غزيرة من الطرفين.

اعلان حقوق الانسان وحرياته في ظل دستور العراق لعام ٢٠٠٥

الدكتور
علي عبد الرزاق الزبيدي(*)

المقدمة

لاشك ان تطبيق النظام القانوني العقلاني الواضح يمكن ان يجنب الامة احتمالات الخطر، اي احتمالات الهدم والتخريب التي تتعرض لها. ويأتي الدستور الذي يعد رمز الاستقلال ليحدد شكل ذلك النظام، كما ويحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين، وليضع حقلاًخاصاً يتم تناوله انسانيا وبلغة مشتركة الا وهي حقوق الانسان. كما ان ممارسة هذه الحقوق في اي دولة يتوجب تحقيق الديمقراطية، فالدولة الديمقراطية تكون خاضعة لرقابة شعبية سواء من خلال ميكانيكية الانتخابات او من خلال دور البرلمان مع وجوب الاخذ اما باللامركزية او الفيدرالية. فمن جانب يجب ان تكون جميع الحلقات الادارية خاضعة للحكومة التي هي بدورها تكون مسؤولة امام جمعية منتخبة، ومن جانب اخر لابد للهيئات المنتخبة التي تمثل الشعب من ان تؤدي دوراً متزايداً داخل الادارة نفسها. وبالتالي سيكون انتشاراً للديمقراطية في مجال اداء الحكومة وفي وظائفها وكذلك في هيكلها[1].

وعلى الرغم من ان جميع الثورات وكل اشكال التغيير الاخرى تؤكد ان هدفها هو اقامة الديمقراطية إلا ان هذا الرأي فيه الكثير من الشك، إذ ان الثورة او الانقلاب يمكن ان يغير دولة ديمقراطية الى اخرى فاقدة لها، وليس العكس، فالديمقراطية لاتخلق خلقاً فالثورة ممكن ان تستبدل نظام غير ديمقراطي بآخر غير ديمقراطي ايضاً، ولعل في الثورة الفرنسية خير دليل على ما نقول، فقد اعلنت الثورة تقويض النظام القديم وانبثاق ديمقراطية مطلقة، ولكن الحقيقة لم تكن كذلك ، فقد اجتاز الشعب الفرنسي الكثير من المحن وعانى كثيراً من المنازعات والعنف الذي اودى برؤوس قادة الثورة انفسهم قبل ان يصل الى نظام ديمقراطي سليم[2].

وفي بلدان العالم الثالث والعراق احدها لايكفي النص على حقوق الانسان في الدستور ، فالنصوص كلها جميلة ولكن المهم هو عدم المساس بها او خرقها وامكانية تمتع الانسان بحقوقه وحرياته وبالتالي لابد من وجود ضمانات تكفل تلك الحقوق والحريات .

(*)كلية القانون-الجامعة المستنصرية.

[1] Jacques Donnedieux De Vabres : " L'Etat " , que sais je ? P.U.F . Paris ,1980, p.11 .

[2] روبرت م. ماكيفر : " تكوين الدولة " ، ص ٢١٩-٢٢٠ .

ولعل من اهم مايجب ان تتصف به الدولة، هو ان تكون محايدة ، فالاحزاب تتصارع فيما بينها للوصول الى السلطة، وهنا يأتي دور الدولة لتحدد إطار هذا الصراع، ويمكن القول ان الدولة هنا تقوم بدور المحرك والكابح بالوقت نفسه[3]. فالدولة الديمقراطية المحايدة لابد ان تكون ايضاً دولة القانون الدستوري. وفي تطرقنا لدستور العراق لعام ٢٠٠٥ سنتناول الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات فقط تاركين ما له وما عليه[4].

وقبل الحديث عن الحقوق والحريات في دستور العراق لابد من التمييز بين الحقوق والحريات الاساسية و بين حقوق الانسان ، فالبعض يرى في حقوق الانسان فلسفة اكثر منها قواعد قانونية بالمعنى الكامل للكلمة ، كما ان هناك من يطرح تدويل او عالمية حقوق الانسان ، ونلاحظ ذلك تحت عنوان (دراسة النظام الدولي للحريات)... وهنا نكون امام حقوق اساسية اكثر سعة وبالتالي نجد لزاماً علينا ان نميز بين حقوق الانسان وحقوق المواطن (فالاجانب يستطيعون الاستفادة من حقوق الانسان ولكن ليست تلك الحقوق المحددة للمواطن).

كذلك حقوق الانسان وحقوق العامل (العامل انسان مكانه داخل اطار الاقتصاد) ، ولهذا فان حقوق الانسان يمكن معرفتها في الواقع في حقوق كل فرد خارج المحتوى الخاص (سواء اكان جغرافياً ام اقتصادياً ام اجتماعياً) . فالحقوق والحريات الاساسية تكون اكثر تحديداً من الناحية القانونية ، فهي مجموع الحقوق والحريات المنصوص عليها والمحمية من الدستور ، فضلاً عن امتلاكها حماية تجاه المشرع من خلال الرقابة على دستورية القوانين ، اي من قبل قضاة المحكمة الدستورية الى جانب حماية القضاء العادي لها[5].

اذن نحن امام اكثر من حالة ، فالحقوق والحريات الاساسية معترف بها ، وتمتلك الحماية الدستورية ، كأعلان حقوق الانسان والمواطن مثلاً ، اما الحريات العامة فهناك اعتراف وحماية لها من قبل المشرع العادي ، في حين نجد حقوق الانسان تستبعد في هذه الحالة من الحماية الدولية .

وفي حديثنا عن حقوق الانسان وحرياته في ظل دستور العراق لعام ٢٠٠٥ فأننا نكون في ظل حماية الدستور ، وان المساس بها او خرقها او نسيانها او الجهل بها فان ذلك يجعل الدولة تفقد السمات الاساسية لها ، وهي كونها ديمقراطية ومحايدة، ثم دولة قانون دستوري لتصبح دولة استبدادية ،

---

[3] Georges Burdeau : " L'Etat " Editions du Seuil , Paris , 1970 , p.p. 108 et sui .
ينظر كذلك : الدكتور علي عبد الرزاق الزبيدي : " في الدولة الليبرالية " ، المؤرخ العربي ، العدد ٣٥ ، السنة الرابعة عشر ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

[4] الدكتور عبد الحسين شعبان : " رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٠ ، اكتوبر ٢٠٠٥ ، ص٩٠ وما بعدها .

[5] E'ric Oliva : " Droit Constitutionnel " , Dalloz , Paris,2004 , p.p. 295-299 .

بوليسية خارج القانون ، وبالتالي يكون من حق الشعب بل من واجبه وكما اقرت بذلك اعلانات حقــوق الانسان تغييرها.

كل ذلك سوف يتم التطرق اليه من خلال المبحث الاول الذي خصص للحقــوق والثــاني للحريات كما سوف يتم الحديث عن الحقوق من خلال فرعين: نركز فــي الاول علــى الحقــوق المدنيــة والسياسية . وفي الثاني نتحدث عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الاول: الحقوق

لقد وضعت جميع الاديولوجيات والافكار السياسية في مقدمة اهــدافها ، تمتــع الانــسان بحقوق , لاسيما الاساسية منها ، واذا كانت الليبرالية قد اكدت على الحقوق الفردية ، إلا اننا نجد ان الماركسية والافكار الاشتراكية الاخرى تؤكد على الحقوق الجماعية وغلبتها على الحقوق الفرديــة. ومع ذلك فان كليهما يصب في صالح الانسان ، لذا وجدنا ان كلا المعسكرين مع الاهتمام بالاســاس الذي قام عليه يحاول الامتداد في اهتمامه بأتجاه الطرف الاخر ، لاسيما في الدول الليبرالية . وقــد حاول المشرع الستوري العراقي الاستفادة من كلا النهجين وحسناً فعل .

الفرع الاول: الحقوق المدنية والسياسية

يمثل هذا النوع من الحقوق الاصل في حقوق الانسان ، فهي ترتبط بالانسان باعتباره فرداً او شخصاً قانونياً[٦]. وتتعلق بحياة الانسان ، كما يطلق عليها بالحقوق الطبيعية التي نجد مصدرها في القانون الطبيعي . وهناك نوعان لهذه الحقوق إذ يطلق على الاول الحقوق المدنية ، والثانية الحقــوق السياسية . علماً ان لكليهما جذوراً مشتركة . إلا اننا نجد رغبة الافراد تتجه نحو الحقوق المدنية اكثر من الحقوق السياسية والتي غالباً ما يشعر البعض تجاهها باللامبالاة ، إذ نجد في جميع المجتمعــات انحساراً واضحاً في ممارسة الحقوق السياسية على العكس من الحقوق المدنية ، فاذا شعر احد الافراد بان حقوقه الشخصية قد انتهكت كحق التعبير او التنقل او اي حق اخر فانه سوف يحتج بشدة ، فهذا الحقل خاص بالافراد ولا سلطان للدولة عليه مما يجعل للفرد اولوية تجاه الدولة التي يجب ان تكون مهمتها تهيئة الاجواء لحياة الافراد حيث يستطيعون التطور بحرية[٧].

اما الحقوق السياسية فعلى الرغم من كونها محددة فان ممارستها تتطلب شروطاً لابد مــن توفرها في الفرد . ويمكن تحديدها بكونها امكانية الفرد المشاركة في التعبير عن السيادة الوطنية من

---

[6] الدكتور احمد الرشيدي : " حقوق الانسان " دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ط الثانية ، ص ١٣٧ وما بعدها .

[7] Andre` Hauriou et Jean Gicquel : " Droit Constitutionnel et Institutions Politiques " Montchrestien , Paris , 1988 , 8eme , p.p. 174-175

خلال حق الانتخاب ، وحق الترشيح ، فضلا عن حق الاستفتاء الشعبي او المبادرة . فهذه الحقوق لاتتاح للجميع على العكس من الحقوق المدنية .

ولاجل ممارسة العراقي لحقوقه السياسية لابد من توفر الشروط التي حددها قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥، إذ وضع المشرع شروطاً تمكن الفرد من ممارسة حق الانتخاب وهي :-

١- ان يكون عراقي الجنسية .
٢- كامل الاهلية .
٣- اكمل الثامنة عشرة من عمره في الشهر الذي تجري فيه الانتخابات .
٤- ان يكون مسجلاً للادلاء بصوته وفقاً للاجراءات الصادرة عن مفوضية الانتخابات.

اما ممارسة حق الترشيح فيمكن القول بكونها اصعب من تلك الشروط التي حددت للناخب، فالعمر يجب ان يكون ثلاثين عاماً فضلاً عن شروطاً اخرى حددها القانون[8].

وقد حدد دستور العراق لعام ٢٠٠٥ جملة من الحقوق المدنية والسياسية جاءت مجتمعة من المادة (١٤) ولغاية المادة (٢١) وهي[9]:

اولا:- الحق في المساواة

نصت المادة الرابعة عشر على: "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي".

ثانيا: الحقوق

ونصت المادة الخامسة عشر على : " لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ، ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها إلا وفقاً للقانون ، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة " .

ثالثا: الحق في تكافؤ الفرص

حددت المادة (١٦) ذلك إذ نصت على: "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ".

---

[8] قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ، الوقائع العراقية العدد (٤٠١٠) والمؤرخ في ٢٠٠٥/١١/٢٣ المصادف ٢١ شوال ١٤٢٦ هـ ، السنة السابعة والاربعون .

[9] دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، الباب الثاني ، الفصل الاول .

رابعا: الحق في الخصوصية

إذ نصت المادة (١٧) على : " اولا: لكل فرد الحق بالخصوصية بما لايتنافى مع حقوق الاخرين والاداب العامة . ثانيا: حرمة المساكن مصونة ولا يجوز دخولها او تفتيشها او التعرض لها إلا بقرار قضائي ووفقاً للقانون " .

خامسا:- الحق في امتلاك الجنسية

وجاءت المادة (١٨) لتنظيم ذلك فنصت على : "

اولا: العراقي هو كل من ولد لاب عراقي او ام عراقية .

ثانيا: الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي اساس مواطنته .

ثالثا: وجاءت :-

أ- يحضر اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لاي سبب من الاسباب ، وحق لمن اسقطت عنه طلب استعادتها وينظم ذلك بقانون .

ب-سحب الجنسية العراقية من المتجنسين بها في الحالات التي ينص عليها القانون .

رابعا: يجوز تعدد الجنسية للعراقي ، وعلى من يتولى منصباً سيادياً او امنياً رفيعاً التخلي عن اي جنسية اخرى مكتسبة ، وينظم ذلك بقانون .

خامسا:- لاتمنح الجنسية العراقية لاغراض سياسة التوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق .

سادساً:- تنظم احكام الجنسية بقانون وينظر في الدعاوى الناشئة عنها من قبل المحاكم المختصة .

سادسا:- القضاء وحقوق المتهم اثناء التحقيق والمحاكمة

اولا:- القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون .

ثانيا:- لاجريمة ولا عقوبة إلا بنص ، ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة ، ولا يجوز تطبيق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة .

ثالثا:- التقاضي حق مصون ومكفول للجميع .

رابعا:- حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة .

خامسا:- المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية عادلة ، ولايحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرة اخرى بعد الافراج عنه إلا اذا ظهرت ادلة جديدة .

سادسا:- لكل فرد الحق في ان يعامل معاملة عادلة في الاجراءات القضائية والادارية .

سابعا:- جلسات المحاكم علنية إلا اذا قررت المحكمة جعلها سرية .

ثامنا:- العقوبة شخصية .

تاسعا:- ليس للقوانين اثر رجعي ما لم ينص على خلاف ذلك ، ولا يشمل هذا الاستثناء قوانين الضرائب والرسوم .

عاشرا:- لايسري القانون الجزائي بأثر رجعي إلا اذا كان اصلح للمتهم .

حادي عشر:- تنتدب المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم بجناية او جنحة لمن ليس له محام يدافع عنه ، وعلى نفقة الدولة .

ثاني عشر :-

أ- يحظر الحجز .

ب- لايجوز الحبس او التوقيف في غير الاماكن المخصصة لذلك ووفقاً لقوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لسلطات الدولة .

ثالث عشر :- تعرض اوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز اربعاً وعشرين ساعة من حين القبض على المتهم ، ولا يجوز تمديدها إلا مرة واحدة وللمدة ذاتها .

سابعا:- الحقوق السياسية

اكدت المادة عشرون على الحق في ممارسة الحقوق السياسية إذ نصت على : " للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤن العامة، والتمتع بالحقوق السياسية ، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح .

ثامنا:- حق اللجوء السياسي

لقد جاءت المادة الواحدة والعشرون لتنظم ذلك :-

اولا:- يحظر تسليم العراقي الى الجهات والسلطات الاجنبية .

ثانيا:- ينظم حق اللجوء السياسي الى العراق بقانون ولا يجوز تسليم اللاجئ السياسي الى جهة اجنبية او اعادته قسراً الى البلد الذي فرّ منه .

ثالثا:- لايمنح حق اللجوء السياسي الى المتهم بأرتكاب جرائم دولية او ارهابية او كل من الحق ضرراً بالعراق .

الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يمثل هذا النوع من الحقوق لوناً جديداً يطلق عليه الجيل الثاني من حقوق الانسان الى جانب الجيل الاول وهو جيل الحقوق المدنيةوالسياسية والتي لاتتطلب من الدولة سوى الوقوف بعيداً من خلال عدم وضع العقبات لاجل ممارسة الانسان لها، وتسمى ايضاً بالحقوق السلبية في حين يطلق على النوع الثاني الحقوق الايجابية لان تمتع الانسان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب تدخلاً من الدولة ، إذ لايكفي النص عليها بل لابد من تأمين المؤسسات التي تكفل للانسان ممارسة هذه الحقوق كحق العمل وحق التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية ... ألخ .

ولكون الافرد غير متساوين من حيث القدرات المادية والاجتماعية ولا سيما في المستوى الاقتصادي . فيصبح الحديث عن الحرية والمساواة وان الناس ولدوا متساوين واحراراً كلاماً لامعنى له بالنسبة للذين لايملكون القدرة المادية ، في حين يستطيع التمتع بها فقط من كان يمتلك تلك القدرة .

وقد ساهم في ابراز ذلك المفهوم الليبرالي للدولة والذي كان سائداً في نهاية القرن الثامن عشر ، ماجعل الدولة لاتتدخل إلا بأضيق حد ممكن وان واجبها يقتصر فقط على حماية الفرد تجاه العدو الخارجي والداخلي مع تقديم الحد الادنى من الخدمات . وان ما ورد في اعلان الاستقلال الامريكي واعلان حقوق الانسان الفرنسي يبقى مجرد حبر على ورق ومن دون معنى ، وان الذي تحقق هو المساواة القانونية فقط اي (المساواة السياسية والحقوقية) وبالتالي تبقى تلك المساواة بعيدة عن الواقع .

وقد وصف جورج بيرو في كتابه "الديمقراطية " تلك المساواة بشكل واضح إذ قال : (ما اهمية ان يكون الانسان حراً في تفكيره اذا كان تعبيره عن هذا الفكر يعرضه للاضطهاد الاجتماعي ، وان يكون حراً في رفض شروط العمل اذا كان وضعه الاقتصادي يرغمه على قبولها ، وان يكون حراً في التمتع بالحياة اذا كان البحث عن لقمة العيش يستغرق كل حياته ، وان يكون حراً في ان ينمي شخصيته بالثقافة واكتشاف العالم المتاح للجميع اذا كانت تنقصه الامكانات المادية الحيوية ؟ ان التناقض بين الحرية التي كان الفلاسفة التقليديون يعرفونها وبين متطلبات الحياة اليومية التي يعيشها الناس يؤدي الى فضح الخطأ في تلك الحرية المزعزم انها مستقرة في طبيعة الانسان)[10].

---

[10] الدكتور عصمت سيف الدولة : " الطريق الى الديمقراطية " دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٤٧ .

وعلى الرغم من النقد الذي وجه الى دور الدولة الرأسمالية من قبل المعسكر الاشتراكي وضغط النقابات والجمعيات والناخبين ، إلا ان هذه الدول الغربية اخذت تعمل على توفير شروط تمنح الفرد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في محاولة لتحقيق المساواة في الواقع من خلال فكرة العدالة ، وكان تدخل الدولة من خلال ايجاد مؤسسات تتولى تحقيق التعليم المجاني والضمان الصحي ، والجهات التي تتولى توفير فرص عمل مناسبة .

وقد انعكس الاهتمام هذا على دساتير معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية فأخذت تنص دساتيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال القواعد القانونية الدستورية التي اهتمت بحق العمل وبالاسرة ورعايتها وبالضمان الاجتماعي والتعليم المجاني . كما ان دساتير اخرى قد اهتمت لهذا الموضوع من خلال وضع تلك الحقوق في مقدمة دساتيرها كما هو الحال في دستور فرنسا لعام ١٩٦٤ و لعام ١٩٥٨ .

وبالتالي فان ذلك يمثل خير دليل على السير في طريق المساواة الفعلية واذا كان الغرب قد نجح الى حد كبير في توفير مستلزمات الحياة الكريمة لمواطنيها بالوصول الى المساواة الفعلية وليس المساواة القانونية فقط . فأين دول العالم الثالث من ذلك ؟

ان الذي اراه ان دول العالم الثالث لاتزال بعيدة جداً وان الاهتمام يكمن في النصوص فقط اي في الاقوال دون الافعال ، فهذه الدول لم تمارس دورها السلبي ، اي انها لاتتدخل في جعل الفرد يتمتع بحقوقه الطبيعية ، فأنتهاكات حقوق الانسان واسعة وبشكل منتظم وتمس كرامته وتمس حق الحياة . ولاينطبق ذلك على دول العالم الثالث الفقيرة فقط بل والغنية ايضاً . لذا فان من اولى اولويات النظام السياسي الذي ولد حديثاً في العراق ان تكون نصوص دستوره محل تطبيق . وقد تناول الدستور هذه الحقوق من خلال المواد (٢٢ ولغاية ٣١) . وسوف يتم الحديث عنها كما وردت :-

اولا:- الحقوق الاقتصادية

لقد اكد الدستور في مادته (٢٢) على حق العمل فنصت على :

اولا:-العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة .

ثانيا:- ينظم القانون العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية .

ثالثا:- تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية او الانضمام اليها وينظم ذلك بقانون .

وجاءت المادة (٢٣) لتؤكد على حق الملكية فنصت على :-

اولا:- الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بهـا في حدود القانون .

ثانيا:- لايجوز نزع الملكية إلا لاغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل ويـنظم ذلك بقانون.

ثالثا:- أ- للعراقي الحق في التملك في اي مكان في العراق ، ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول، إلا ما استثنى بقانون.

ب- يحظر التملك لاغراض التغيير السكاني.

وحددت المادة (٢٤) حرية انتقال الايدي العاملة ورؤوس الاموال العراقية فنصت علـى: "تكفل الدولة حرية انتقال الايدي العاملة والبضائع ورؤوس الاموال العراقية بين الاقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون " .

وتناولت المادة (٢٥) الاقتصاد فنصت على: "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقـي وفـق اسـس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته".

وكفلت المادة (٢٦) تشجيع الاستثمارات فنصت على : " تكفل الدولـة الاسـتثمارات فـي القطاعات المختلفة ، وينظم ذلك بقانون".

واكدت المادة (٢٧) على : "

اولا:- للاموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن

ثانيا :- تنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها ، والحدود التي لايجوز فيها النزول عن شئ من هذه الاموال .

كما نصت المادة (٢٨) :

اولا:- لاتفرض الضرائب والرسوم ، ولا تعدل ، ولا تجبى ، ولا يعفى منها ، إلا بقانون.

ثانيا :- يعفى اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب ، بما يكفل عدم المـساس بالحـد الادنى اللازم للمعيشة ، وينظم ذلك بقانون .

في حين اكدت المادة (٢٩) على الرعاية الاجتماعية للاسرة فنصت على:

اولا :-

أ- الاسرة اساس المجتمع ، وتحافظ الدولة على كيانهـا وقيمهـا الدينيـة والاخلاقية والوطنية .

ب- تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة ، وترعى النشئ والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .

ثانيا:- للاولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم ، وللوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية ولا سيما في حالة العوز والعجز والشيخوخة .

ثالثا:- يحظر الاستغلال الاقتصادي للاطفال بصورة كافة وتتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم .

رابعا:- تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع .

ثانيا:- الحقوق الاجتماعية

وجاءت المادة (٣٠) لتكفل الضمان الاجتماعي والصحي فنصت على :-

اولا:- تكفل الدولة للفرد وللاسرة – وبخاصة الطفل والمرأة – الضمان الاجتماعي والصحي ، والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة ، تؤمن لهم الدخل المناسب ، والسكن الملائم .

ثانيا:- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتم او البطالة ، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة ، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم ، وينظم ذلك بقانون .

واكدت المادة (٣١) على الرعاية الصحية فنصت على :-

اولا:- لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية ، وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بانشاء مختلف انواع المؤسسات الصحية .

ثانيا:- للافراد والهيئات انشاء مستشفيات او مستوصفات او دور علاج خاصة باشراف من الدولة وينظم ذلك بقانون .

اما المادة (٣٢) فقد جاءت لترعى المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة فنصت على : " ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع ، وينظم ذلك بقانون " .

اما المادة (٣٣) فقد اكدت على الاهتمام بالبيئة فنصت على :

اولا:- لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة .

ثانيا:- تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي للحفاظ عليها .

ثالثا:- الحقوق الثقافية

وتناولت المادة (٣٤) الجانب الثقافي فنصت على :

اولا:- التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتكفل الدولة مكافحة الامية .

ثانيا:- التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله .

ثالثا:- تشجع الدولة البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الانسانية ، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ .

رابعا:- التعليم الخاص والاهلي مكفول ، وينظم بقانون .

وجاءت المادة (٣٥) مؤكدة على دور الدولة في مجال رعاية ثقافة عراقية اصيلة فنصت على : " ترعى الدولة النشاطات والمؤسسات الثقافية بما يتناسب مع تأريخ العراق الحضاري والثقافي ، وتحرص على اعتماد توجهات ثقافية وعراقية اصيلة.

وكذلك جاءت الماد (٣٦) لتؤكد ايضا على دور الدولة في مجال رعاية الرياضة فنصت على : " ممارسة الرياضة حق لكل فرد ، وعلى الدولة تشجيع انشطتها ورعايتها ، وتوفير مستلزماتها .

المبحث الثاني: الحريات

لقد حدد اعلان حقوق الانسان والمواطن الحرية بأنها (القدرة على عمل كل شئ لايضر بالاخرين ، وهكذا لاتحد من ممارسة الحقوق الطبيعية لكل انسان إلا بالحقوق التي تؤمن للاعضاء الاخرين في المجتمع التمتع وبهذه الحقوق نفسها . وهذه الحدود لايجوز ان تتحدد إلا بقانون) .

ومن هذا التعريف يمكن ان نستخلص فكرتين رئيسيتين هما :-

١- ان الحرية هي التقيد الارادي بالنظام وهو ما يميز الحرية عن الفوضى .

٢- ان الحرية سلطة تقريرية. وهي كذلك سلطة فعل وتأثير على الاشياء والاحياء .

والقول ان الحرية هي سلطة فأنها قبل ان تكون سلطة على الاخرين هي سلطة على الذات . فالانسان حر لانه بفضل عقله سيد نفسه[11].

ويختلف الموقف من الحرية بأختلاف النظام السياسي وبأختلاف ايمان القابض على السلطة بالحرية وبالتالي فهي تتسع او تضيق تبعاً لذلك . وقد ابدى واضعوا دستور العراق اهتماماً واضحاً بالموضوع ، إلا ان الاهم هو الواقع اي توفير الضمانات التي تكفل تمتع الافراد بما نص

[11] Andre` Hauriou et jean Gicquel : " O P. Cite,p. 179 .

عليه الدستور من حريات . وقد جاء الفصل الثاني من الباب الثاني ومن خلال المـواد (٣٧-٤٦) ليبين الموقف منها وهي :-

اولا:- الحريات الجسدية

وهي الحريات التي تكفل حياة الفرد وكرامته وجاءت المادة (٣٧) لتنظم ذلك :-

اولا:-

أ- حرية الانسان وكرامته مصونة .

ب- لايجوز توقيف احد او التحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي .

ج-يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بـالاكراه او التهديـد او التعـذيب ، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي اصابه وفقاً للقانون .

ثانياً :- تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني .

ثالثا:- يحرم العمل القسري (السخرة) والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق) ويحـرم الاتجـار بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس .

ثانيا:- الحريات الفكرية

تناولت المادة (٣٨) هذا النوع من الحريات ونصت على : تكفل الدولة بما لايخل بالنظام العـام والاداب :

اولا:- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل .

ثانيا:- حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر .

ثالثا:- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون .

المادة (٣٩) وتناولت حرية تأسيس الاحزاب والجمعيات والحق في الانتماء اليها ونصت على :-

اولا:- حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية ، والانضمام اليها مكفولة وتنظم بقانون .

ثانيا :- لايجوز اجبار احد على الانضمام الى اي حزب او جمعية او جهة سياسية او اجباره على الاستمرار في العضوية فيها .

المادة (٤٠) وتناولت احترام الخصوصية إذ نصت على :

حرية الاتصالات والمراسلات البرية والبرقية والهاتفية والاليكترونية وغيرها ، مكفولة ولا يجوز مراقبتها او التنصت عليها او الكشف عنها إلا لضرورة قانونية وامنية وبقرار قضائي .

المادة (٤١) واكدت على حرية المعتقد ونصت على :

العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم ، وينظم ذلك بقانون.

ثالثا:- حرية الدين او المعتقد

نصت المادة (٤٢) على : " لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة " . كما نصت المادة (٤٣) على:

اولا:- اتباع كل دين او مذهب احرار في :-

أ- ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية .

ب- ادارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية ، وينظم ذلك بقانون .

ثانيا:- تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها .

اما المادة (٤٤) فتناولت حرية التنقل ونصت على :-

اولا :- للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه .

ثانيا:- لايجوز نفي العراقي او ابعاده او حرمانه من العودة الى الوطن .

اما المادة (٤٥) اكدت على دور الدولة ورعايتها لمؤسسات المجتمع المدني وللقبائل ونصت على :-

اولا:- تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها ، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون .

ثانيا:-تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون ، وتعزز قيمها الانسانية النبيلة بما يساهم في تطوير المجتمع وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان .

اما المادة (٤٦) فأكدت على دور القانون في تنظيم الحقوق والحريات فنصت على :

لايكون تقييد ممارسة اي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها إلا بقانون او بناءا عليه، على ان لايمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق والحرية .

الخاتمة

وفي نهاية الحديث لابد من القول ان المشرع الدستوري قد بذل قصارى جهده في سبيل ان يتضمن دستور العراق الحقوق والحريات كافة التي وردت في دساتير الدول والاعلانات الدولية . ولكون هذه الحقوق والحريات قد جاءت في صلب الدستور فأنه قد ضمن الزاميتها ، وهنا ياتي دور القضاء بأعتباره حامي الحقوق والحريات ليتمكن الافراد من التمتع بها . إلا ان الذي نراه اليوم يناقض ذلك كلياً ، فبسبب غياب الاستقرار السياسي وبالتالي الامني وهو الاشد خطورة على الحقوق والحريات جعلها خالية المحتوى .

وهنا ياتي دور الشعب كونه الضمانة الحقيقية لتجسيدها على ارض الواقع ، فلم تصل الامم الاخرى، لاسيما الغربية منها الى ما وصلت اليه ، إلا بعد ان اخذ الشعب على عاتقه تحقيق نظام يسوده العدل والمساواة ، وقد كان العبء الاكبر في تحقيق ذلك على عاتق القوى السياسية والنخب الثقافية . لذا فان هذه الجهات في بلدنا مدعوة اليوم قبل غيرها كي تمارس دورها وذلك من خلال المؤسسات العلمية كالجامعات بجانب مؤسسات المجتمع المدني لأجل بناء دولة القانون الدستوري .

انتخابات الرئاسة الامريكية لعام ٢٠٠٨ وانعكاساتها على السياسة الخارجية تجاه العراق

الدكتور المدرس المساعد
اسامة مرتضى(*) آمال وهاب عبد الله(**)

المقدمة

يتعاظم خطر انتخابات الرئاسة بالتساوق مع صلاحيات السلطة التنفيذية، فالمخاطر التي يخشى أن تنجم عن النظام الانتخابي تتراوح في جسامتها بحسب المكانة التي تحتلها السلطة التنفيذية، وحجم موقعها في صلب الدولة، وبحسب طريقة الانتخاب والظروف المحيطة بالشعب الذي ينتخب وقضاياه المحلية وتأثير الشخصية المنتخبة وحتى الموضوعات القومية* تمارس أيضاً دوراً في حسم نتائج الانتخابات، وفي حال النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، الذي يصنف على أنه نظام رئاسي، فإن الرئيس الامريكي يتمتع بسلطات واسعة تكاد توازي أحياناً وتفوق – من الناحية العملية– خاصة على صعيد رسم وتنفيذ السياسة الخارجية على سلطات الكونغرس، لذا فإن أي تغيير في شخص الرئيس يؤثر بهذا القرار أو ذلك على السياسة الخارجية لهذه الدولة من حيث الأوليات، وإن كان هناك شبه استمرارية في بعض المواقف والسياسات، لأن الذي يضع السياسة الخارجية الامريكية هي مؤسسات معروفة، ومؤسسة الرئاسة واحدة منها، فإن تغير شخص من يرأسها فإنه يؤثر فيها.

وعليه يخطأ من يعتقد أو يقر أن القضايا الداخلية هي محرك اهتمام الناخب الامريكي من حيث ترتيب سلم أولويات الناخبين الامريكان واهتماماتهم. فإذا كان الناخبون الامريكان أكثر تحسساً للقضايا الداخلية لانها تمس صميم حياتهم اليومية، بشقيها المادية – الاقتصادية والقيمية، فإن قضية السياسة الخارجية لاتغيب عن ذهن الناخب الامريكي [١].

والاسئلة المركزية التي تطرح نفسها هنا:

- كيف يؤثر انتخاب الرئيس الامريكي على مبادئ الحكم ؟
- وكيف يتعاظم دور الموضوعات القومية بالتساوق مع انتخاب الرئاسة الامريكية ؟
- هل ستشكل الانتخابات الرئاسية المرتقبة مرحلة هامة في تحديد سياسة امريكا الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالعراق؟

(*) كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.
(**) كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.

(١) ضاري رشيد الياسين، الانتخابات الامريكية وانعكاساتها على السياسة الخارجية، محطات ستراتيجية، العدد (٦٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٦.

- وماهي طبيعة المعاهدة العراقية الامريكية؟ وماهي دلالاتها؟ وكيف ستلقي مخرجات المعاهدة انفة الذكر بظلالها خلال عهد الولاية الجديدة؟

وفق التساؤلات اعلاه فقد تحددت خطة البحث على النحو التالي:

المحور الاول: انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية وسياق العملية الانتخابية.

المحور الثاني: واقع وجود القوات الامريكية في العراق.

المحور الأول: انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية وسياق العملية الانتخابية

كتب الرئيس الراحل جفرسون في ٢١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٠٩، قبل موعد الانتخابات الرئاسية بستة أسابيع قائلاً: "لقد أصبح تقاعدي وشيكاً حتى انني لم أعد مشاركاً في تدبير شؤون البلاد إلا بإبداء الرأي، إذ يبدو لي أنّه من العدل أن أدع لخلفي المبادرة لأتخاذ التدابير التي سيتوجب عليه هو أن يتابع تنفيذها وأن يتحمل، بالتالي مسؤوليتها" [٢].

نفهم من القول أعلاه، إن عجلة الحكم تتعطل من تلقاء نفسها ما أن يقترب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية، لا بل حتى قبل أقترابها بزمن طويل وهذا على عكس الملكيات الدستورية [٣].

طبعاً من الممكن توليف القوانين على نحو تجري معه الانتخابات دفعة واحدة ومن دون ابطاء، إجتناباً لأي شغور في القوة التنفيذية، ولكن مهما بذل المشترعون من جهد فإن الشغور يبقى ماثلاً في الاذهان فعندما يغدو الانتخاب وشيكاً يغدو الاعداد للمعركة الوشيكة هو الشغل الشاغل لرئيس السلطة التنفيذية إذ لم يعد المستقبل هو مستقبل ولايته، لذلك لايبادر إلى سعي بل يتابع فاتر الهمة تنفيذ مشروعات قد يتم انجازها في عهد سواه.

وعليه فكلما ازداد شأن الموقع الذي تحتله السلطة التنفيذية في تدبير الشؤون، تعاظم شأن عملها المعتاد وضرورته، وازداد في مثل هذه الحالة خطورة، فإذا كان الشعب قد اعتاد أن يُحكم من قبل السلطة التنفيذية وتالياً أن تدار شؤونه من قبل هذه السلطة فمن شأن الانتخابات عندئذ أن تسبب بلبلة لايستهان بها، وعليه ينبغي اعتبار الفترة التي تسبق انتخابات الرئاسة الاميركيةمباشرة والفترة التي تجري خلالها فترة أزمات قوية، فكلما كان الوضع الداخلي لبلد ما مرتبكاً وكلما تعاظم شأن المخاطر الخارجية تعاظمت خطورة هذه الفترة [٤]، وعلى الرغم من الانطباع الشائع الذي لا يجوز انكاره في جوانب كثيرة في وصف الولايات المتحدة بدولة القانون والدستور والمؤسسات الراسخة، فإن المعاينة في ضوء الممارسة العلمية تكشف لنا قدراً وافياً من الشقوق والتصدعات والثغر في النظام السياسي الاميركي جعلته يتحول تدريجياً إلى نظام رئاسي مركزي يتربع على عرشه من يمكن وصفه بالامبراطور أو الملك مع فارق أنّه ينتخب كل أربع سنوات،

---

(2) بسبب ارتباط المصلحة الخاصة بأسرة ما ارتباطاً وثيقاً بمصلحة الدولة، لايحدث إطلاقاً أن تترك الدولة لمصيرها أو أن تهمل.

(3) الكسي دوتوكفيل، عن الديمقراطية في أمريكا، ترجمة بسلم حجار، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٣١.

(4) الكسي دوتوكفيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠.

فالتجربة تثبت لنا إن الرئيس الاميركي أضحى أكثر قدرة على استغلال السلطة وتركيزها في البيت الابيض عبر تضخيم جهاز الموظفين في ادارته بالتعيينات السياسية لطاقمه من دون خضوع لأي رقابة أو تصديق من السلطة التشريعية وأفضل مثال على هذا المنحى تنامي دور ونفوذ مستشار الامن القومي الذي تحول فيه من سكرتير تنفيذي أو منسق لما تنتجه البيروقراطية الحاكمة بكل فروعها إلى لاعب ومخطط رئيس .. لا بل منفذ أو مشرف على التنفيذ لمصلحة الرئيس بما يتجاوز سلطة ودور وزيري الدفاع والخارجية اللذان يخضعان لرقابة الكونغرس ووصايته وبدلاً من أن يكون مجلس الامن القومي* الاداة المعبرة عن تداول الخيارات ومناقشتها من خلال صيغة جماعية وصولاً إلى اتخاذ القرارات تحول إلى ديكور واداة طيعة بيد الرئيس يستخدمها بصورة أنتقائية ويستعيض عنها غالباً بصيغة "حكومة المطبخ الرئاسي الخاص" لنخبة من كبار مساعديه [٥].

وفي ظل الوضع الشاذ، يقول ويليام بلوم الكاتب والناقد للسياسة الخارجية الاميركية منذ أواخر الستينيات، عندما ترك وظيفته بوزارة الخارجية أحتجاجاً على السياسة الاميركية في فيتنام، في كتابه "قتل الامل" الذي صدر في مقدمة جديدة بطبعة حديثة "لقد تم استبدال نظام الجمهورية الاميركي بعد الحرب العالمية الثانية بدولة الامن القومي التي لا تخضع لاي مساءلة، حكومة تتجاوز الدستور، ممنعة في النشاط السري بعيداً عن معرفة الشعب الاميركي، معافاة من رقابة السلطة التشريعية وتتصرف وكأنها فوق القانون" [٦].

بناءً على ما سبق، فإن الرئيس الاميركي بدأ يتحول عملياً إلى امبراطور، أو ملك بصلاحيات استثنائية يمارسها عبر الادوار التنفيذية أو المذكرات الرئاسية. ومما لا شك فيه فإن خطر انتخابات الرئاسة الاميركية تتعاظم بالتساوق مع صلاحيات السلطة التنفيذية [٧].

وفي ضوء معالجتنا، انتخابات الرئاسة الاميركية لعام ٢٠٠٨ وأثرها على عملية الانسحاب من العراق، يجدر بنا أن نتعرف على طبيعة إجراء الانتخابات الاميركية، والطريقة التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات سياسياً وقانونياً. وبيان وتفسير ملامح رسم استراتيجيات الحملة الانتخابية والبرامج والسياسات المعلنة والموضوعات الجوهرية للحزبين المتصارعين، وتحليل أثر وتداعيات هذا الحدث على واقع ومستقبل النظام السياسي العراقي، خصوصاً إذا ما عرفنا أن انتخابات الرئاسة الاميركية لعام ٢٠٠٨ سوف تشكل

(*) شكل قانون الامن القومي عام ١٩٤٧ ركيزة مهمة في إعادة صياغة وتنظيم أدوات السياسة الخارجية والدفاع والاستخبارات في تاريخ النظام السياسي الاميركي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال هذا القانون على الرغم من التعديلات الطفيفة التي طرأت عليه المرجعية القانونية والعملية لمجمل نشاط الولايات المتحدة في مجال الامن ويشمل مجلس الامن القومي بموجب قرار تشكيله الاصلي، الرئيس ونائب الرئيس ووزيري الدفاع والخارجية، وقد تمت إضافة مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركي "سي آي إيه" وأعضاء آخرين بحسب رغبة وحاجة الرئيس مثل وزير العدل والطاقة والخزانة والامن الداخلي ورئيس هيئة الاركان الذي حدده القرار بوصفه المستشار العسكري الرئيس.

(5) الكسي دوتوكفيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

(6) منذر سليمان، دولة الامن القومي وصناعة القرار الاميركي- تفسيرات ومفاهيم-، المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، ٣٠/ ٢٠٠٦، ص٣٢.

(7) المصدس نفسه، ص٣١.

منعطفاً سياسياً جديداً في الادارة الاميركية أتجاه العراق منذ أحداث ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ولغاية نهاية فترة ولاية الرئيس بوش.

أولاً: الإطار العام لأنتخابات الرئاسة الأميركية:

١- الإطار السياسي "الثنائية الحزبية ومدلولها في النظام السياسي الأميركي:

في الولايات المتحدة الاميركية، يسود نظام الحزبين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ولكلا الحزبين رمز [٨] لتمثيل شعار الحزب، حيث يمثل الفيل رمز الحزب الجمهوري بينما يمثل الحمار شعار الحزب الديمقراطي.

وفي واقع الحال يمتاز نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الاميركية بدلالات وخصائص نذكر منها:

١- ذكرنا سابقاً أن النظام الحزبي في هذه الدولة هو نظام الحزبية الثنائية، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، ورغم وجود أكثر من ٣٠ حزباً، إلا إن دورها وأهميتها محدودة ولا تمتلك قوة التأثير في الوسط السياسي الاميركي، لأن من يملك النفوذ والتأثير، وهي القوة الرأسمالية، تنطوي تحت مظلة أحد الحزبين الرئيسيين، وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، وبالتالي فإن من يروم الترشيح إلى منصب الرئاسة أو عضوية الكونغرس لابد أن يحظى بترشيح وموافقة الحزب الذي ينتمي إليه، علماً أنّه ليس هناك خطوط فاصلة بين الحزبين، إنما نلحظ حالات التحول من الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري وبالعكس، وفقاً لمصالح المواطن الاميركي والبرامج الداخلية التي يتبناها كل منهما [٩].

٢- في وقت تتطلب فيه صفة التنوع* التي يصطبغ بها المجتمع الاميركي نتيجة تركيبته السياسية والفكرية والاثنية والدينية والاقتصادية أن ينهض عن ذلك تعددية حزبية تعكس المصالح الطبقية والفئوية المتباينة في هذا البلد العريض الممتد الذي يضج نسيجة الاجتماعي بالتضارب الحاد في المصالح أو رؤية المستقبل [١١].

([8]) ابتدع رسام الكاريكاتور السياسي توماس ناست الرسمين لمجلة هاربرز ويكلي في عام ١٨٧٤ صورة فيل مغير لتمثيل "التصويت الجمهوري"، وسرعان ما تبنى الجمهوريون الفيل رمزاً لحزبهم، وفي كاريكاتور آخر، انتقد ناست الديمقراطيين لطعنهم عضو في الحزب الجمهوري بعد وفاته وصور الحزب الديمقراطي على شكل حمار وبغل (وهما حيوانان يعتبران غبيين وعنيدين) يرفس أسداً (وهو الجمهوري المتوفي)، وأثبت الحزب الديمقراطي تحليه بروح الفكاهة عنما قبل الحيوان رمزاً له، مشيراً إلى كونه يتحلى بالكثير من الخصال الحميدة كعدم الاستسلام بسهولة.

([9]) ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(*) تحتل الاقليات مكاناً مهماً لدارسي النظم السياسية الداخلية لكل دولة وخاصة المجتمعات الناشئة جراء الهجرة والاستيطان كالولايات المتحدة الاميركية التي هي مجموعة من الاثنيات والاقليات أفرزت حاجة لاستعمال بعض الاساليب كبوتقة لصهر التنوعات Melting Pot في الرحم الاميركي American Uterus. فواقع حال الولايات المتحدة يعج بالاقليات ففي الجانب الديني هناك المسلمون، اليهود، الكاثوليك وقائمة طويلة من الاديان والفلسفات، ومن ناحية الاقليات العرقية نجد ذوي الاصول الافريقية، وذوي الاصول الاسبانية، وذوي الاصول الاسيوية والاميركيين الاصليين ومجموعات أخرى صغيرة العدد والعدة السياسية.

([11]) أسامة ثابت الألوسي، صنع القرار في السياسة الاميركية، دراسات استراتيجية، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٢٣.

بعبارة أخرى أن يلمس المرء على الاقل تبياناً أيدولوجياً ما بين أحزاب تعكس هذا التنـوع، غيـر أن واقع الحال يفصح عن تماثل أيدولوجي ما بين الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، شاعت الممارسـة السياسية والنظام الانتخاب بأن لا يصطف إلى جانبهما حزب ثالث وجده البعض حزبـاً إشـتراكياً أو عمالياً يكون وجوده ملائماً في دولة صناعية كبرى كالولايات المتحدة الاميركية.

٣- الحزبين الاميركيين (ركيزة محلية) مهمة جداً، فبدلاً من حزب جمهوري وحزب ديمقراطـي، يـرى البعض من الاصوب التحدث عن (٥٠) حزب جمهوري وعـن (٥٠) حـزب ديمقراطـي، مـستقل بعضهما عن البعض الاخر تقريباً، كما أن الاطار الاساسي للسلطة هو في المدن والمقاطعات أكثر منه في الولايات [١٢].

هذه الملاحظات في واقع الحال صائبة جزئياً، فاللجنة القومية القائمة على رأس كل حزب ليس لها في الواقع إلا القليل من السلطات الفعلية، والمؤتمر الوطني الذي يجمع كل أربع سنوات مندوبي الحـزب يشبه عند الجمهوريين كما عند الديمقراطيين جمعية اقطاعيين أقوياء يناقش الواحد منهم الاخر علـى قدم المساواة في السيادة الكاملة ولكن رئيس الولايات المتحدة يعد كزعيم للحزب الحاكم منذ أن يتكون له سلطان شخصي كاف من أجل ممارسة القيادة بصورة فعلية وخصوصاً بمناسبة الانتخابات لرئاسة الولايات المتحدة الاميركية التي تعتبر أفضل الاوقات السياسية في الحياة الاميركية، يجد كل حـزب نفسه موحداً بالفعل فليس هناك إلا مرشح ديمقراطي واحد والا مرشح جمهوري واحد، وهذا يجعـل الحديث عن تعددية حزبية أميركية كلاماً مبالغاً فيه، وعلى كل حال "فالاقليمية" في الاحزاب، هي في الحياة السياسية اليومية أمر واقع.

٤- بالرغم الميزة المحلية المجزأة تعتبر الاحزاب الاميركية شديدة التنظيم فهذه الاحزاب لا ترتكز مبـدئياً على الانتساب الفردي للاعضاء مهما كان عددهم ممكناً بل على قوة اللجان وعلـى قـوة التنظـيم، وباستخدام تعبير أوربي قديم يقال إن الاحزاب الاميركية ليست أحزاب جماهير بل أحزاب أطر [١٣].

وعلى الصعيد المحلي يتحلى أثر الحزب أولاً في الاقاليم وهـي الـدائرة الانتخابيـة الـصغيرة ذات الاربعمائة ناخب كحد وسط وفيما يتولى أمر الحزب "كابتن" غالباً ما يكون ذات مرتب، وهو يعـرف بصورة شخصية الناخبين ويوجه الاصوات وفق الاقاليم وفي كل مقاطعة انتخابية، يوجد لجنة للحزب وهكذا بصورة تسلسلية حتى الوصول إلى مستوى الدولة. ومجموع هذه اللجان التـي تـشكل الالـة الحزبية تمتلك سلطاناً سياسياً ضخماً [١٤].

---

(12) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٠٠.
(13) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٧.
(14) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤١٠.

٥- بارتكاز الاحزاب السياسية الاميركية على التنظيم، بالدرجة الاولى فإنها لا تخضع لايدولوجية ثابتة وقوية، ولا هي ذات علاقة بركيزة أجتماعية. وهذا الامر ينشأ عن جملة عوامل قد يكون من المفيد ذكرها باختصار[١٥]:

أ- لا يوجد في الولايات المتحدة الاميركية تناقضات دينية حادة ولكن يوجد بدون شك أقلية كاثوليكية مهمة، وعلى الرغم من وصول جون كيندي وهو كاثوليكي الاصل إلى الرئاسة، ولكن المنحى العام لا يزال يرسمه البروتستانت، وكون البروتستانية مندمجة في الاطار الوطني فإن الكاثوليك يتبعون هذا المنحى وهكذا تنعدم في أميركا التناقضات المذهبية أو الدينية الحادة إن كان في التنظيم السياسي، أو بين الكنائس كما هو الحال في التناقضات في بعض البلدان ذات المسلك الكاثوليكي الاكثري.

ب- ثم إن الولايات المتحدة الاميركية بلاد ذات انتشار مستمر في جميع المجالات، فهي منذ قرن وما يزيد على نصف قرن تسير بخطوات واسعة إلى الإمام، وكلنا يعلم إن السير إلى الأمام يساعد كثيراً على الاجماع أكثر مما يفعل الصراع على التقهقر، ذلك إن النصر يؤدي إلى الاندماج.

ج- وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بانصار الحزب، فإن أيا من الحزبين لم يكن حزب طبقة، ومع ذلك فلكل منهما ناخبوه التقليديون. وانتخاب الرئاسة في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ أظهرت أن هذه الخصائص الاجتماعية قد ثبتت دائماً.

فالديمقراطيون أحتفظوا في المدن، وخاصة في المدن الكبرى باقلية عنصرية (السود، البورتريكيين، اليهود، الايطاليين، البولونيين، والايرلنديين... الخ) وكذلك يحتفظون بصورة عامة بالعمال النقابيين والكاثوليك أما الجمهوريون فلهم أصوات الاميركيين من الطبقات الانكلو – سكسونية، والالمانية، أو الشماليين، البروتستانت عامة، المتواجدين دائماً في القرى وضواحي المدن. ومع ذلك يجب أن لا ينظر إلى كل حزب ككتلة واحدة. ففي صفوف الديمقراطيين، يوجد إلى جانب التقدميين، رجعيون متعصبون وخاصة في الجنوب بالاضافة إلى إنه منذ انتخاب كندي، اخذ ديمقراطيوا الجنوب ينتقلون إلى صفوف الجمهوريين. كما أن عدداً كبيراً من الجمهوريين، هم أيضاً منفتحون على أفكار التقدم الاجتماعي وعلى التعاون الدولي.

د- هناك بصورة خاصة، شبه إجماع في أمريكا خاصة في صفوف الطلاب بالرغم من النزاعات الشديدة على متانة النظام الانتاج الذي مثل هذا التوسع الاقتصادي. فلا شك إن المبادرة الحرة لاتشمل فوائدها جميع الناس، فخارج حالة السود التي أشرنا إليها سابقاً والتي أشار تقرير كرنر إلى مستوى الحياة الوضيعة، توجد جيوب فقر مهمة في الولايات المتحدة الاميركية، ومع ذلك، فإن محاسن التقدم الاقتصادي يلمسها الجميع باحساس متفاوت ويرى كل فرد إن الفرصة متاحة له، لان النظام

---

[15] المصدر نفسه، ص٤١٤.

الاقتصادي والاجتماعي يبدو أكثر انفتاحاً منه في البلدان الاخرى، كما أن الانتقال عبر الفئات الاجتماعية يبدو أسهل بشكل محسوس [١٦].

ينتج عن هذا الواقع إن الطبقات الاجتماعية قليلة التمايز في الولايات المتحدة الاميركية والشعور بالطبقية ضعيف. ثم إن النقابات لا تحاول أن تغير في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، بل تحاول أن تحصل فيه على مركز أفضل لاتباعها [١٧]، ولذن لا يوجد لا شيوعية ولا إشتراكية في أميركا، إلا في بعض الحلقات الفكرية[١٨].

٦- إن وظيفة الحزب السياسي الاميركي لاتهدف كما هو الحال في أوربا وبالاخص في بريطانيا إلى تحريك سياسة معينة باسم أيدولوجية معينة. إن الحزب يكتفي بدور أقل مجداً، ولكنه أكثر فعالية وهو تأمين إنتخاب، وهذا بالنسبة إلى الاحزاب السياسية دور شعبي وحتى رسمي تنتظمه القوانين الانتخابية في امريكا، فضلاً عن تسمية الحزب مرشحيه في مختلف المناصب الرسمية[١٩]وعلى وجه العموم لا تعتبر الترشيحات حرة ففي جميع الولايات المتحدة يمكن للاحزاب المسجلة رسمياً وحدها أن ترشح للانتخابات[٢٠].

٧- استكمالاً لما سبق فإنه لابد من التنويه بأن ما يميز الاحزاب الاميركية عن غيرها من الاحزاب هو إن الرئيس وأعضاء الكونغرس لا ينسبون انتصاراتهم الانتخابية إلى نفوذ حزبهم بقدر ما ينسبونها إلى مجهوداتهم الشخصية وجهود مساعديهم المحليين وناخبيهم الذين يكسبون قناعاتهم وبصرف النظر عن كونهم جمهوريين وديمقراطيين.

ولهذا فإن ولائهم يكون موجهاً في الاساس إلى قاعدة الجمهور الذي منحهم ثقته، صحيح إنهم عندما يأتون إلى الكونغرس يضعون في الاعتبار مسايرة التوجهات الاساسية للحزب ولكن إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع ما يعتقدونه كفيلاً في التعبير عن مصالح ناخبيهم ويفهم قادة الكونغرس هذه الحقيقة مدركين انهم يملكون القليل من (السلطة الزاجرة) التي يمكن بموجبها اعادة اعضاء الحزب إلى صف الحزب في حال رغبوا في التصويت لصالح الحزب الاخر، وما تعبير (السوط الحزبي) في مفهوم الاحزاب الاميركية سوى تعبير غير ذي معنى ذلك أن الحزب لا يعاقب الاعضاء ولا يجرأ أن يملي عليهم التصويت لصالحه ولا حتى كيفية التصويت، بل يعمد المرشحون عن الحزب إلى بذل المزيد من المحاولات للتقرب من الناخبين واهتماماتهم وشواغلهم لكسبهم عن طريق الاقناع ويصل الامر بهم أحياناً إلى التوسل إليهم لهذا الغرض [٢١].

(16) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤١٦.
(17) المصدر نفسه، ص٤٢٠.
(18) المصدر نفسه، ص٤٢١.
(19) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٤.
(20) المصدر نفسه، ص٤٢٥.
(21) أسامة ثابت الألوسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

٨- إن الحزبين المصطرعين على سدة الرئاسة وعضوية الكونغرس يقومان بطرح برنامجهما الانتخابي من خلال مرشحي الرئاسة، حيث يتصرف الحزبان بصورة تشبه إلى حد ما (الحزام الناقل) [٢٢] لأسبقيات السياسة إلى عامة الشعب.

وهكذا كلما أمعنا النظر في مؤسسات الولايات المتحدة، وألقينا نظرة مدققه على الوضع السياسي والاجتماعي لهذا البلد، أتضح لنا هذا التضافر المدهش بين حسن الطالع ومجهود البشر، فأميركا أرض بكرّ قطنها شعب سعى لممارسة الحرية، وهما سببان رئيسان لاستتباب النظام في الداخل. إلى ذلك، فإن اميركا لم تكن تساورها الخشية من التعرض إلى غزو خارجي لذلك لم يجد المشرعون الاميركيون مشقة، بناءً على هذه الظروف المؤاتية في إقامة سلطة تنفيذية منتجة من دون مخاطر ولم يبق أمامهم إلا الاختيار، من بين النظم الانتخابية المختلفة أقلها خطورة. وجاءت القواعد التي وضعوها على هذا الصعيد إستكمالاً مذهلاً للضمانات التي كان قد وفرها لهم تكوين البلاد الجغرافي والساسي.

٢- الاطار القانوني:

إن الطامحين لسد الرئاسة من كلا الحزبين السياسين في الولايات المتحدة الاميركية باتوا يخوضون معركة حامية لكسب التأييد الشعبي وتحضيراً للانتخابات التمهيدية التي تجري على مستوى الولايات المتحدة حيث تتراجع أعداد المتنافسين واحد بعد آخر وتتم تصفيتهم إلى أن يبقى مرشحان فقط واحد عن الحزب الجمهوري والاخر عن الحزب الديمقراطي، والواقع إن العملية الانتخابية معقدة جداً حتى بالنسبة للكثيرين من أفراد المجتمع الاميركي.

وسعياً لتبسيط وفهم النظام الانتخابي الاميركي أقتضت الدراسة لشرح هذا الموضوع باسلوب علمي مبسط.

أولاً: أنواع الانتخابات التي يتم إجراؤها في الولايات المتحدة:

بمقتضى النظام الانتخابي الاميركي هناك نوعان أساسيان من الانتخابات، هي الانتخابات التمهيدية والعامة وبالاضافة إلى الانتخابات التمهيدية والعامة التي تجري في السنوات المنتهية برقم شفع (أي رقم ينقسم على ٢ من غير باق) والتي تتضمن الحملات الانتخابية للفوز بمقاعد في الكونغرس تجري بعض الولايات والدوائر الانتخابية المحلية أيضاً انتخابات (تمهيدية وعامة) في السنوات التي لا تنظم فيها إنتخابات سياسية رئاسية أي في السنوات المنتهية وبرقم وتري لاختيار موظفيها المنتخبين.

والانتخابات التمهيدية هي إنتخابات للترشيح يتم خلالها إختيار المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات العامة، ويؤدي فوز أحد المرشحين في الانتخابات التمهيدية عادة إلى ترشيح الحزب السياسي أو تاييده له كمرشحه في الانتخابات العامة.

---

(22) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٢.

وتحدد حكومة الولايات والحكومة المحلية مواعيد إجراء الانتخابات التمهيدية أو عقد الاجتماعات الانتخابية الحزبية فيها وتؤثر هذه المواعيد والفترة التي تفصل بين الانتخابات التمهيدية و الانتخابات العامة بشكل كبير على موعد بدء المرشحين حملاتهم الانتخابية وعلى قراراتهم المتعلقة بموعد وكيفية إنفاقهم للاموال المتوفرة لديهم لحملاتهم الانتخابية.

وفي الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية، يمكن أن تؤثر الانتصارات في الانتخابات التمهيدية المعقودة في فترة مبكرة جداً في السنة الانتخابية، كأنتخابات ولاية نيو هامبشير على نتائج الانتخابات التمهيدية التي تعقد في مواعيد لاحقة في الولايات الاخرى.

أما الانتخابات العامة فهي الانتخابات التي تنظم لاختيار أحد المرشحين الذين تم اختيارهم في إنتخابات تمهيدية (أو في مؤتمر أو اجتماع حزبي أو من خلال عريضة) لشغل منصب فدرالي أو محلي أو على صعيد الولاية والغرض من الانتخابات العامة هو التوصل إلى اختيار نهائي من المرشحين المختلفين الذين رشحتهم الاحزاب السياسية أو الذين يخوضون الانتخابات كمستقلين (غير منتسبي لاي حزب)، أو في بعض الحالات لاختيار شخص لا يظهر اسمه على أوراق الاقتراع وإنما يضاف إليها عندما يكتب الناخب اسم ذلك الشخص.

كما يمكن أن تحتوي بطاقات الاقتراع على إجراءات يجري التصويت عليها مثل التشريعات المقترحة (الاستفتاءات) واصدار السندات المالية (الموافقة على اقتراض الاموال للقيام بمشاريع عامة) وغير ذلك من التفويضات للحكومة.

وبالاضافة إلى ذلك ينظم الكثير من الولايات إنتخابات خاصة يمكن اجراؤها في أي وقت لتحقيق غرض محدد كملء وظيفة يشغلها عادة شخص منتخب وشغرت بصورة غير متوقعة.

وبالاضافة إلى الانتخابات التمهيدية والعامة تجري في الولايات المتحدة إنتخابات نصفية والتي يختار الاميركيون فيها ممثليهم في الكونغرس ولكنهم لاينتخبون رئيساً فيها، وينتخب الاميركيون كل عامين أعضاء مجلس النواب الذين يخدمون فترة عامين وحوالي ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الذين يخدمون فترة ست سنوات كما يختار الناخبون أيضاً موظفين لشغل مناصب في حكومات الولايات والحكومات المحلية.

أما فيما يتعلق بمواعيد الانتخابات الميركية، فانها تجري أول يوم الثلاثاء [٢٣] يلي أول يوم أثنين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر [٢٤] وستجري الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٨ في (٤ تشرين الثاي/ نوفمبر).

([23]) لقد ظلت الولايات المتحدة عبر معظم تاريخها مجتمعاً زراعياً في غالبه وقد نظر المشرعون إلى ما يناسبهم عندما اختاروا موعداً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد الحصاد وقبل حلول فصل الشتاء الذي يجعل السفر صعباً لأن ذلك أسهل شهر يمكن للمزارعين والعمال الزراعيين التوجه فيه إلى مراكز الاقتراع للادلاء بأصواتهم ونظراً لكون الكثير من سكان المناطق الريفية كانوا يعيشون في أماكن تبعد مسافة لا يستهان به عن مراكز الاقتراع اختير يوم الثلاثاء لا يوم الاثنين كي تتاح لاولئك الذين يذهبون للصلاة في الكنائس يوم الاحد إمكانية بدء السفر بعد الصلاة والوصول رغم ذلك إلى مركز الاقتراع الذي يقصدونه قبل فوات الاوان للادلاء باصواتهم.

([24]) أراد المشرعون الحيلولة دون وقوع يوم الانتخابات في الاول من تشرين الثاني/ نوفمبر، لسببين أولاً: الاول من تشرين الثاني/ نوفمبر هو عيد جميع القديسين وهو يوم يتعين فيه على المسيحيين الكاثوليك تأدية شعائرهم الدينية في الكنيسة وثانياً: إن التجار يقومون عادة في الاول من كل شهر بمراجعة حسابات الشهر السابق وضبطها.

والجدير بالذكر إن المرشح لخوض الانتخابات الرئاسية الاميركية ينبغي أن يكون مواطناً اميركياً بالولادة. وأن يكون في الخامسة والثلاثين من العمر على الاقل، وأن يكون قد أقام في الولايات المتحدة مدة ١٤ عاماً على الاقل ويتعين على نائب الرئيس أن يكون مستوفياً هو أيضاً لنفس هذه الشروط.

ووفقاً للتعديل ١٢ للدستور الاميركي، فلا يجوز أن يكون نائب الرئيس من نفس الولاية التي ينتمي إليها الرئيس.

أما فيما يتعلق بالمؤهلات المشترط توفرها في الاشخاص الذين يمكنهم الادلاء باصواتهم، فيحق لكل مواطن أميركي بلغ الثامنة عشرة من العمر أو تجاوزها تسجيل نفسه للتصويت وكي يتم تسجيل الناخبين يجب أن يكونوا مستوفين لشروط الاقامة في ولاياتهم، وهي شروط تختلف بين ولاية وأخرى وأن يتقيدوا بالمهل المحددة لتسجيل أسماء الناخبين.

ويبدو أن هناك عدة عوامل تؤثر على انخفاض إقبال الناخبين على الاقتراع الذي بلغ حوالي٤١% من مجموع الناخبين المؤهلين في عام ٢٠٠٦ و ٦١% في عام ٢٠٠٤، ويعتقد الكثير من المراقبين إن قوانين تسجيل الناخبين الحالية تعيق الاقبال على الاقتراع كما إن تركيبة الناخبين الديموغرافية وفترات الاستقرار السياسي أو الاقتصادي الطويلة والنتائج التي يمكن التكهن بها في الكثير من الانتخابات وافتقار بعض المرشحين للجاذبية الشعبية تشكل جميعاً عوامل أخرى تؤثر على الاقبال على الاقتراع ويميل الاقبال لأن يكون أكثر إرتفاعاً في الانتخابات العامة مما هو عليه في الانتخابات التمهيدية كما إن الاقبال على الاقتراع يميل لأن يكون أكثر ارتفاعاً من العام الذي يقع فيه إنتخاب رئيس مقارنة بما هو عليه في الانتخابات النصفية.

ثانياً: أبرز المرشحين المتنافسين على رئاسة الولايات المتحدة الاميركية لعام ٢٠٠٨ [٢٥]:

على الرغم من اهمية القضايا المطروحة في رسم الاطار العام لمسار الانتخابات، نجد من الضروري الاشارة الى عاملين اساسين لهما دور في الفوز هما: قصة المرشح ومدى الرضا والاقتناع الشعبي، فاما قصة المرشح فهي سيرته الذاتية المختصرة وما يميزه عن غيره، ولا يخفى ان افضل قصة لدى الجانب الجمهوري هي قصة السيناريو جون ماكين، هذا الرجل الذي كان طيارا في البحرية اثناء حرب فيتنام، وقد اسره الفيتناميون لمدة خمس سنوات وتقول القصة ان الرجل فضل الاسر والتعذيب على ان ينتهز فرصة سانحة للافراج عنه، لاشك في أن قصة كهذه ستروق كثيرا الناخبين الذين ليس لهم ميل حزبي، لانها تثبت قوة الرجل وطبيعة شخصيته.

اما العامل الاخر فهو الشعبية في أمريكا، ان يتمتع المرشح بشعبية معناه ان الناخب يعتبره من الاشخاص الذين قد يرتاح لدعوتهم لتناول العشاء في بيته، وقد كانت الشعبية عاملا حاسما في فوز الرئيس بوش على منافسيه، آل غور في عام ٢٠٠٠ وجون كيري في عام ٢٠٠٤.

---

[25] للمزيد أنظر، صباح جاسم، بترشيحهم باراك اوباما: الامريكيون يملون جنسهم ويتجهون نحو التغير، شبكة النبأ المعلوماتية، .htt://www.annabaa.org

ان المرشحين الاكثر شعبية حتى الان في هذه الانتخابات هما باراك اوباما ورودي جولياني[٢٦].

وفيما يلي نبذة عن ابرز المرشحين للديمقراطين والجمهوريين في انتخابات الرئاسة الامريكية، وكالاتي:

١- المرشحون لتمثل الحزب الديمقراطي:

١. هيلاري رودهام كلينتون، سناتور عن نيو يورك (شمال شرق الولايات المتحدة الاميركية). زوجة الرئيس السابق كلينتون (١٩٩٣ – ٢٠٠١)، تتمتع بأكبر تمويل للحملة الانتخابية ولديها فريق من المستشارين المحنكين وتتقدم على خصومها على المستوى الوطني لكنها أحتلت في مجالس أيوا المرتبة الثالثة بعد باراك اوباما وجون ادواردز.

ينتقدها خصومها لتصويتها لعام ٢٠٠٢ لمصلحة الحرب على العراق وهي تؤيد الانسحاب من العراق من دون أن تحدد جدول زمني لذلك.

تسعى هيلاري كلنتون لتحديد موقعها السياسي في الوسط وهي تؤيد عقوبة الاعدام وتشديد اجراءات الرقابة على الهجرة غير الشرعية وتدعو إلى توسيع نطاق الصحي لتوفير الرعاية الصحية العامة لجميع الاميركيين على طراز النظام الذي سعى بيل كلينتون بدون جدوى لفرضه خلال ولايته الاولى.

ولدت كلنتون في ٢٦/ تشرين الاول عام ١٩٤٧ نشأت في بارك ريدج بولاية ماسا تشوستس وحصلت على شهادة الحقوق في جامعة بيل، ولهيلاري بيل كلنتون ابنة واحدة.

٢- باراك اوباما، سناتور عن ايلينوي (شمال الولايات المتحدة الاميركية) مولود من أب كينـي وأم من كنساس وهو أول مرشح اسود يتمتع بفرصة جدية في الفوز بالرئاسة الاميركية.

وقد فاز على خصميه هيلاري كلينتون وجون إدواردز في المجالس الناخبة في أيوا حيث حصل على أكثر من ٣٧% من الاصوات كان نجم المؤتمر الديمقراطي عام ٢٠٠٤ حيث لمع بخطاب أثار تأييداً قوياً بين المندوبين واوباما معارض منذ البداية للحرب على العراق وهو يعتزم التشديد على هذا الاختلاف في وجهات النظر بينه وبين هيلاري كلينتون التي عدت من أخطر منافسيه داخل الحزب، يحظي باراك اوباما بدعم اوبرا وينفري أحد لمع نجمات التلفزيون الاميركي وجعل شعار حملته "الامل".

ولد اوباما في ٤/ أب عام ١٩٦١، في هاواي وعاش في بلدان كثيرة، من بينها نيويورك وحصل على شهادة في جامعة هارفارد بولاية مستشوستس وعمل محام في مجال الحقوق المدنية.

٣- جون إدواردز، سناتور سابق عن كارولاينا الشمالية (جنوب شرق الولايات المتحدة الاميركية). كان مرشح جون كيري لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤ وأحتل المرتبة الثانية في المجالس الانتخابية في ولاية أيوا بعد باراك اوباما في الانتخابات التمهيدية.

---

[26] منذر سليمان، تحليل الانتخابات الامريكية للعلم ٢٠٠٨، المستقبل العربي، العدد (٣٤٥)، ٢٠٠٧/١١، ص٣٢.

يدافع إدواردز عن الطبقات الوسطى التي تعاني مصاعب اقتصادية وقد تلقى دعم العديد من الاتحادات النقابية ويندد باستمرار وبنبرة شعبوية احياناً بـ"الامريكتين" أميركا الفقراء واميركا الاثرياء.

ويؤيد سحب القوات الاميركية من العراق، وقد يضطر إلى الخروج من السباق في حال لم يكن أداؤه جيداً في أولى الانتخابات التمهيدية.

وكما في عام ٢٠٠٤ يلقى جون ادواردز دعم زوجته اليزابث التي تعاني من سرطان الثدي غير قابل للشفاء وترافقه في كل رحلاته.

حصل جون ادواردز على شهادة الحقوق من جامعة نورث كارولاينا في تشابل هيل وهو أول فرد من أسرته يحصل تعليماً جامعياً، يمارس المحاماة وقال أنّه سيشيد في حال انتخابه اقتصاد طاقة جديداً يرتكز إلى الطاقة النظيفة.

ولد ادواردز في ١٠/ حزيران عام ١٩٥٣، في سنيكا بساوت كارولاينا.

٤- بيل ريتشارد سون، حاكم نيو مكسيكو جنوب غرب الولايات المتحدة الاميركية عُين وزيراً للطاقة في عهد بيل كلينتون ومندوباً أمريكياً لدى الامم المتحدة قد يكون أول رئيس منحدر من اميركا اللاتينية في حال فوزه بالترشيح الديمقراطي لكن فرصه ضئيلة إن لم تكن معدومة في مواجهة تفوق كلنتون واوباما، وقد جمع كل منهما مبالغ لتمويل حملته تفوق ما جمعه هو بستة أضعاف، وحاول انطلاقاً من خبرته الدبلوماسية إعادة اطلاق حملته أثر اغتيال بنازير بوتو في باكستان مركزاً على خبرته في السياسة الخارجية.

ولد رتشارد سون في ١٥/ تشرين الاول عام ١٩٤٧ في باسا دينا وقد درس في جامعة تفتس في مسانشوستس.

٥- دينيس كوسينيتش، نائب عن أوهايو شمال الولايات المتحدة الأميركية من الشخصيات الملفتة في صفوف الديمقراطيين حيث يمثل الجناح اليساري من الحزب وكان أصغر شخص ينتخب لادارة مدينة أمريكية رئيسة عندما تولى مهامها في عام ١٩٧٧.

ويطمح كوسينيتش إلى إستحداث وزارة سلام تقدم رؤيا جديدة من دون اللجوء إلى العنف البدائي.

ولد كوسينيتش في ٨ تشرين الاول/ أكتوبر عام ١٩٤٦ في كليفلاند وقد درس في نفس المدينة وهو متزوج من اليزابيث وله ابنة من زواج سابق.

٦- مايك غرافل، سناتور سابق عن الاسكا منحدر من أبوين كنديين يتكلمان الفرنسية، من دعاة السلام ومعارض للحرب على العراق ويعتبر انها كانت خاصرة منذ اليوم الذي قرر فيه جورج بوش اجتياح هذا البلد، مواقفه قريبة من دعاة حماية البيئة في العديد من المواضيع وشعبيته بين الديمقراطيين لا تتخطى أقلية ضئيلة جداً. لم يقم عملياً بحملة انتخابية ميدانية.

ولد غرافل في ١٣ أيار/ مايو عام ١٩٣٠ في سبرنغفيلد بولاية مساتشوستس، وقد مثل غرافل ولاية الاسكا في مجلس الشيوخ الاميركي عام ١٩٦٩، وقد عمل مايك غرافل في شبابه سائق سيارة أجرة في مدينة نيويورك.

٢- المرشحون لتمثل الحزب الجمهوري:

١. رودولف جولياني، رئيس بلدية نيويورك السابق (١٩٩٤ – ٢٠٠١) لقب عمدة أميركا بعد اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١.

جعل من ضرورة عدم التخلي عن الحذر في مواجهة المخاطر الارهابية الموضوع المحوري في حملته الانتخابية.

تأخذ عليه القاعدة الجمهورية المتدينة مواقفه المؤيدة لمثيلي الجنس ولحق الاجهاض. كما ينتقده يسار الحزب لادائه خلال الاعتداءات على نيويورك ويأخذ عليه مسؤولون سابقون في فرق الاطفاء في نيو يورك عدم اتخاذه اجراءات السلامة الضرورية اثناء عمليات البحث بين الانقاض مما تسبب بسقوط عدد من القتلى وتبدو حظوظه ضئيلة في أيوا.

ولد جولياني في ٢٨ أيار/ مايو عام ١٩٤٤ ودرس في كلية منهاتان وحصل على شهادة الحقوق وله ولدان من زواج سابق.

٢. مايك هكابي، حاكم سابق لولاية اركنسو (١٩٩٦ – ٢٠٠٧) مثل بيل كلينتون وقد ولد مثله في مدينة هوب.

أحدث مفاجأة في مطلع الحملة الانتخابية وهو يتصدر استطلاعات الرأي العام في أيوا وأضحى النجم الصاعد في الحزب الجمهري فيما بات يوازي رودولف جولياني تقريباً على المستوى الوطني.

وهكابي قس معمداني يحظى بتأييد قسم من اليمين الديني، بنى حملته على مواقف يمينية في المواضيع الاجتماعية وذات توجه إجتماعي في المواضيع الاقتصادية يتهمه منتقدوه وفي طليعتهم ميت رومني بالتساهل في موضوع الهجرة غير الشرعية كما يأخذون عليه العفو عن المجرمين حين كان حاكماً.

ويذكر هكابي إن سحب القوات الاميركية من العراق سوف يكون له عواقب إنسانية مروعة بالنسبة للعراقيين.

ولد هكابي في ٢٤ آب/ أغسطس عام ١٩٥٥ في هوب بآركنسو وقد درس في جامعة ساوثوسترن المعمداني للاهوت في تكساس ولهاكابي وزوجته ثلاثة أولاد، وقد نجح هكابي في انقاص وزنه ١١٠ باوندات أي ما يعادل (٥٠ كيلو غراما) من خلال ممارسته التمارين الرياضية.

٣. ميت رومني، حاكم سابق لولاية ماساتشوستس (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) من المرشحين الذين يحظون بأكبر قدر من التأييد في صفوف اليمين المحافظ مع أنه سجل تراجعاً في إستطلاعات الرأي العام.

إنتماؤه إلى طائفة المورون قد يشكل عائقاً بالنسبة للطائفة المعمدانية البالغ عدد اتباعها ٣٣ مليوناً والتي تشكل قاعدة نافذة في الجنوب الاميركي، وهذا ما يحمله على إعلان مواقف محافظة متطرفة في المسائل الاجتماعية أو في موضوع الهجرة.

ورومني رجل أعمال ثري برز عام ٢٠٠٢ بادارته الماهرة للالعاب الاولمبية الشتوية في سالت ليك سيتي وراهن بقوة على الفوز في أيوا ونيو هامشير فانفق ملايين الدولارات في هاتين الولايتين.

ولد رومني في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧ في دترويت عندما كان والده حاكماً لولاية يونغ في يوتا، وحصل على شهادتي الاعمال والحقوق في جامعة هارفارد.

٤. جون ماكين، سناتور عن اريزونا (جنوب غرب) ومن أبطال حرب فيتنام هزمه جورج بوش في الانتخابات الحزبية لعام ٢٠٠٠، وهو من مؤيدي الحرب في العراق إلا أنّه ميز مواقفه عن المحافظين الجدد بادانته التعذيب في السجون العراقية وفي معتقل غوانتانامو، كما أثار معارضة قسم من الناخبين المحافظين بتأييده مشروعاً يقضي بتشريع وضع المهاجرين غير الشرعيين.

حصل على دعم المرشح الديمقراطي السابق لمنصب نائب الرئيس عام ٢٠٠٠ جوزف ليبرمان وقد يجتذب الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين ولاسيما في نيو هامشير، وقد أظهر إستطلاع للرأي العام اخيرا أنّه الجمهوري الوحيد القادر على الحاق الهزيمة بالديمقراطية هيلاري كلنتون.

غير أن عمره قد يشكل عائقاً أمامه إذ سيكون في حالة فوزه في الانتخابات في سن الثانية والسبعين أكبر الرؤساء الاميركيين سناً لدى تسلم المهام الرئاسية.

وقد دعا مكين إلى التزام عسكري أعظم بالعراق لإعادة بناء البلد والحيلولة دون العنف الطائفي.

ولد مكين في ٢٩ آب/ أغسطس عام ١٩٣٦ في منطقة قناة بنما حيث كان والده يخدم في الاكاديمية البحرية الاميركية. ولمكين وزوجته سندي سبعة أولاد وأربعة أحفاد.

٥. فرد تومسون، ممثل في مسلسل تلفزيوني ناجح وسناتور سابق عن تينيسي (١٩٩٤ – ٢٠٠٢) ومحام سابق. يشبه مساره أحيانا بمسار رونالد ريغان الذي كان ممثلاً وشخصية جمهورية بارزة خاض السباق متأخراً وهو يعلن بوضوح عن مواقف محافظة متطرفة غير أنّه لم يتمكن من تحقيق اختراق في استطلاعات الرأي، يبلغ عمر فرد تومسون ٦٥ عاماً.

٦. رون بول، نائب عن تكساس جنوب الولايات المتحدة الاميركية، أكثر المرشحين الجمهوريين تميزاً بشذوذه عن المعايير السائدة، فهو مؤيد لسياسة عدم التدخل ومن النواب الاكثر إنتقاداً للحرب في العراق وقد صوت ضدها عام ٢٠٠٢، كما أنّه متطرف في دفاعه عن الحريات المطلقة وهو معارض للدولة الفدرالية ويدعو إلى إنسحاب بلاده من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة والحلف الاطلسي ومنظمة التجارة العالمية، ويحظى بدعم كبير على الانترنيت ولاسيما بين الشبان.

عمل بول طبيباً، وقام خلال حياته العملية بعمليات ولادة ٤ آلاف طفل. ولد بول في ٢٠ آب/ أغسطس عام ١٩٣٥ في بتسبيرغ وقد درس في كلية غتسبير في جامعة ديوك في نورث كارولاينا، ولبول وزوجته كارول ٥ أولاد و١٧ حفيد.

٧. دانكن هانتر، نائب عن كاليفورنيا ورئيس سابق للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، وهو من المرشحين الجمهوريين الذين يلقون أدنى قدر من التأييد اقترح هنتر صيغة قانون السياج الآمن، وهو سياج حدودي يبلغ طوله (١٣٧٥) كيلو متراً بحيث يمر عبر ولايات كاليفورنيا وأريزونا وتظهر فكرته في لقامة السياج من خلال توقعه إن إقامة السياجات في مناطق إستراتيجية ستؤدي إلى إبقاء أمريكا أمنه.

ولد هنتر في ٣١ آيار/ مايو عام ١٩٤٨ في ريفر سايد بولاية كاليفورنيا، ولهنتر وزوجته لين ابنان.

٣- الانتخابات الأميركية وانعكاساتها على السياسة الخارجية:

مع اقتراب موعد الانتخابات تطل الدسائس برأسها وتبلغ المنافسة الرئاسية ذروة هياجها وأتساعها، وينقسم المواطنون إلى معسكرات ينضوي كل منها تحت راية مرشحه وتسلم الامة قيادها لاضطراب الحال ويحتل هاجس الانتخابات عناوين الصحف ويغدو حديث الناس غاية كل سعي وقبلة كل فكر وهم الحاضر الطاغي، صحيح أن الامور لا تدوم على نحو ما أسلفناه فتزول الغمة عقب ما يسفر عليه الانتخاب فتفتر الحماسة ويستتب الهدوؤ ولا يلبث أن يستعيد الاعصار مجراه، منذ لحظة تدشين رئاسة أميركية جديدة.

والاسئلة التي تطرح نفسها هنا، ماهو المسار الايدولوجي لكلا الحزبين اتجاه امريكا وسياستها الخارجية؟ وهل سيتعاظم موضوع القضية العراقية بالتساوق مع انتخاب الرئيس الاميركي بحيث يكون أحد العوامل الرئيسة في حسم نتائج الانتخابات ؟ وماذا يمكن أن تفعل الادراة الاميركية الجديدة في العراق ؟ مواصلة الدرب أم تغيير الدرب ؟

تراود مسائل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية أذهان عدد كاف من الناخبين الاميركيين بحيث أن مواقف مرشح ما حيال كيف سيتعامل مع المجتمع الدولي يمكن أن تكون عوامل حاسمة تقرر نتيجة الانتخاب وفوزه أو هزيمته فيها، وتتزامن مع الاهمية المتزايدة لقضايا السياسة الخارجية مع حقيقة أن للناخبين الاميركيين أصبحوا على طرفي نقيض في التاريخ الحديث بخصوص كيفية التعامل والتفاعل مع العالم. ولا يخفى ان هناك تركيزا على بعض القضايا الا ان هناك مشكلة تكمن في ان المرشحين يصوغون مواقفهم من الاسئلة والقضايا المطروحة للنقاش بطريقة تجعلهم يعكسون وجهة نظر المستمعين وهكذا تظل اراؤهم المطروحة دون طعم او لون محدد بقصد استمالة وارضاء الجميع، وكمثال على ذلك، هناك جون ادوارد الذي قال (في خطابه في مجلس العلاقات الخارجية ٢٣/ ايار/مايو ٢٠٠٧ انه يعتبر عبارة (الحرب على الارهاب) مجرد شعار لكنه يذكر (وفق الموقع الالكتروني لحملته الانتخابية ان احد اهم اهدافه الرئيسة هي الحرب على الارهاب).

وعلى الرغم من تشعب وتعقد الموضوعات وامكانية لجوء المرشحين الى اسلوب التعمية والغموض في التعامل معها، تظل اراء الحزبين ووجهات نظرهما الايدولوجية متباينة بخصوص اميركا وسياستها الخارجية، ومن شأن وجهات النظر هذه ان تعكس كيفية تصرف كل حزب في حال فوزه فيما بعد، ان امريكا من وجهة نظر الديمقراطيين لاتستطيع ان تقود العالم بمفردهما، بل هي واحدة من ضمن قوى اخرى [٢٧]، اذ لدى هؤلاء نزعة طبيعية نحو المركزية الاوربية، لذلك تجد المرشحين الديمقراطيين اكثر ميلا الى التفاوض مع الدول الاخرى ثم العمل معها سويا والتشارك في اتخاذ القرارات.

اما الجمهوريون فيرون في امريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم، وانها كسبت موقعها هنا عبر التفوق العسكري والتكنولوجي والمفاهيم الامريكية عن الديمقراطية والحرية الاقتصادية، وعلى الرغم من اعتبارهم للعمل مع الدول الاخرى، امرا مرغوبا فيه احيانا، فهم يرون ان دور امريكا القيادي في هذا العالم يجبرها على العمل بصورة منفردة ولو كان في هذا الامر مالا يروق [٢٨].

وطبقاً للبروفيسور (ميرو سلاف نينسيك) [٢٩] الذي قال، رغم أن العديد من الاميركيين ومنذ عهد بعيد بدوا وكأن لديهم فهماً وأهتماماً قليلاً بالقضايا الدولية فإن السياسة الخارجية تهم نسبة كافية من الناخبين بحيث يكون لها أثر لا يستهان به على نتيجة الانتخابات [٣٠].

وفي مقال تضمنه كتاب بعنوان "المصادر المحلية للسياسية الخارجية الاميركية" الذي حدده يوجين ويتكوف و جيمس ماكورماك، يحلل نينسيك القضايا التي تحفز الناخبين الاميركيين ويستنتج أنّه رغم إن السياسة الخارجية كانت اهم قضية بنسبة ١٠% من الناخبين في عام ٢٠٠٠ فإن نصف الناخبين اعتبروا السياسة الخارجية أهم أثر على قراراتهم باختبار المرشح الرئاسي في عام ٢٠٠٤، مشيراً إلى دواعي اهتماماتهم تزايدت حيال الارهاب والوضع في العراق [٣١].

فقد ادت الشهور التي سبقت إنتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ إلى مناقشات مفعمة بالحيوية والحماس عن العراق، الرئيس الاميركي بوش في اصراره على ضرورة "مواصلة الدرب" كان يشير بانتضام إلى مؤشرات على الرغم من الانتكاسات التي وقعت من وجهت نظره على يد مجموعة من المقاومين المتعصبين الممولين من الخارج والمصممين على تنفيذ مآربهم وقد أسماهم وفق رؤياه القوى المعادية للعراق، أعداء الحرية، المتعصبين... الخ،

---

(27) منذر سليمان، مصر سبق ذكره، ص٣١.
(28) منذر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
(29) اختصاص علوم سياسية في جامعة كاليفورنيا بديفيس.
(30) ستيفن كومن، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية دافع متعاظم وراء أصوات الناخبين الاميركيين، مكتب الاعلام الخارجي. http://usinfo.state.gov
(31) بال دانوي، الامن والمؤسسات الاورو – أطلسية، مجموعة باحثين، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣٢.

على الرغم من أن العراق يتقدم باطراد نحو استقرار وديمقراطية، شملت هذه المؤشرات نقل السيادة الذي تم في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وتدريب ونشر أعداد متزايدة من قوات الامن العراقية، ورفع مستوى المعيشة والتحسينات المادية وحرية الكلام والتقدم نحو إنتخابات، إلى جانب تعبيرات متعددة عن رغبة الشعب العراقي في الحكم الذاتي وفي الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

ومن الامور التي كانت لها دلالة خاصة والتي لاحظها الرئيس بوش كثيراً، أنه "في كل مرحلة من هذه العملية لاقامة حكومة ذاتية، كان الشعب العراقي وقادته يفون بالمواعيد التي حددوها بأنفسهم" (٣٢).

على النقيض من ذلك كان السناتور جون كيري يدعو إلى "بداية جديدة" ويرسم صورة مشروع أصابة الاخفاق، حيث الشرطة العراقية سيئة التدريب سيئة التجهيز، وحيث مناطق شاسعة من البلد تحت سيطرة جماعات مسلحة والمساعدة لاعادة الاعمار ضاعت في الفساد والعجز المالي ولم تصل أبداً إلى الشعب العراقي.

ومع ذلك لم يكن هناك في توصياتهما ما يمكن أن يميز بينهما، مزيد من التدريب لرجال الشرطة وقوات الامن لمساعدة القوات الاميركية، ومشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي، وتعزيز لإعادة الاعمار وتحسين للبنى التحتية وتكثيف الجهود لضمان إجراء إنتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وأن تجري بقية عملية تسليم السلطة في حينها، وكان يبرز وراء هذه الوصفات المشتركة فكرة مشتركة بالمثل بأن إقامة حكومة منتخبة على وجه السرعة من شأنه أن يعمل أولاً جنباً إلى جنب، ثم تتسلم السلطة تدريجياً من القوات الاميركية من أجل الحاق الهزيمة بالجماعات المسلحة (٣٣).

على كل حال، فإن جدول اعمال أي ادراة جديدة ستغلب عليه الحاجة إلى تثبيت الاستقرار في العراق، وتحديات راسخة كالامن الداخلي ومكافحة الارهاب وبنتيجة ذلك لم تكن التحديات الامنية كأمر تفصيلي للاعمال المطلوبة لمواجهتها هي التي ميزت كثيراً بين المرشحين بالنظر إلى أن الرئيس بوش كان قد أمر ببدء العملية العسكرية وكان السيناتور جون كيري وزميله جون إدواردز المرشح لمنصب نائب الرئيس قد صوتا لمصلحة هذه السياسة وركز كيري حملته على موضوع أن الادارة أخطأت في الحسابات بالاندفاع إلى الحرب دون خطة السلام وزعم أن في إمكانه التصرف بشكل أفضل في التعامل مع النتائج وذكر، "بالنوع المناسب من القيادة من قبلنا يمكن تعبئة الناتو كي يساعد في تثبيت الاستقرار في العراق والمنطقة وإذا قبل الناتو فسيقبل الاخرون أيضاً" (٣٤).

وفي ضوء نجاح الدفاع عن أرض الوطن قدم كيري بديلاً لخوض حرب على الارهاب تكون أذكى وأكثر فاعلية بخصوص المخابرات لاحظ كيري إن الادارة انتظرت ثلاثة أعوام بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تبدأ أصلاح مخابراتنا، وأشار إلى أن جهازاً جديداً ومكتباً جديداً لن يساعدنا على التغلغل في منظمات

---

(32) بال داتوي، المصدر السابق، ص١٣٣.
(33) مصدر نفسه، ص١٣٤.
(34) بال داتوي، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣.

إرهابية تنشط في عقر دارنا إلا إن ثلاثة عروض إصلاحية رئيسة كانت محط إجماع الحزبين وهي تعيين مدير للمخابرات القومية، وهيكلة جماعة المخابرات لمواجهة تهديدات الوقت الحاضر وتقوية المخابرات البشرية.

وقد صعب الامر طرح المسألة في خضم الحملة بشأن الأمن وكان من الفكر الملموس على جدول اعمال الحزب الديمقراطي والتي أظهرت فوارق واضحة بين الحزبين تسريع تأمين مواد نووية "صالحة لصنع القنابل" وبخاصة في روسيا فقد قدم كيري مقترحات عدة تتعلق بخطر الانتشار وإجراءات مراقبة لمراقبة الاسلحة وتضمنت المبادرة الامنية مبادرة تحرير أمريكا من إعتمادها التهديد على نفط الشرق الاوسط، لكنهما على ما يظهر لم يضربا على وتر الهموم الامنية المركزية للناخب الامريكي.

باختصار رغم وجود اختلافات واضحة بين موقفي الحزبين فانهما قلما قدمت بدائل للمستقبل. وقد كانت الاختلافات الفلسفية في السياسات الخارجية ظاهرة عندما شدد كيري على الايمان بالامن الجماعي والتحالفات واحترام المؤسسات الدولية والقانون الدولي، المشاركة المتعددة الاطراف واستخدام القوة لا كخيار أول بل كخيار أخير حقاً [٣٥].

وفي مجالات أخرى كان يصعب ترجمة الرسالة إلى سياسات ملموسة، وفسر إنتصار جورج دبليو بوش أخيراً بهامش ٣% بانه عموماً تصويت شعبي على الاستمرارية والثبات على السياسة الامنية والقومية.

وهذا يعني أن الشؤون الخارجية يمكن أن تكون نقطة الحسم بين الفوز والهزيمة، لانه حتى الناخبين الذين لا يعتبرون السياسة الخارجية اهم قضية يعتبرونها ذات أهمية كافية بحيث إنها تؤثر على قراراتهم الانتخابية [٣٦].

وفي أوائل حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية لعام ٢٠٠٨، بينما السياسة الخارجية الاميركية هي موضوع مهم للنقاش، يقوم المرشحون بشرح أجنداتهم الرئاسية ويوجزون أفكاراً لتحسين الصورة العالمية للبلاد بينما يحافظون على مكانتها القيادية وأمنها الوطني.

وحقيقة إن المتنافسين يتناقشون بصورة منتظمة تداعيات الحرب على العراق، والجهود المبذولة لمكافحة الارهاب الدولي فضلاً عن مواضيع أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية هي حقيقة تجسد الاهمية التي يعلقها الناخب الاميركي العادي على تلك القضايا.

فمثلاً السناتور الديمقراطي من الينوي باراك اوباما أثار أهتماماً في وسائل الاعلام بإعرابه عن رغبته في الاجتماع بقادة أجانب يتجنبهم عادة القادة السياسيون الاميركيون ومهاجمة أهداف القاعدة في باكستان، وانتقدت السناتور هيلاري كلنتون من نيويرك علناً رئيس الوزراء نوري المالكي.

---

(35) بال دلتوي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.
(36) ستيفن كوفمن، مصدر سبق ذكره.

وفي الجانب الجمهوري دعا حاكم مساتشوستس السابق ميت رومني إلى إنشاء قوة شراكة خاصة لمكافحة الاهاب خارج الولايات المتحدة، وعارض رئيس بلدية نيويورك السابق رودي جولياني إنشاء دولة فلسطينية في ظل الظروف الراهنة (٣٧).

ويذكر البروفسور ميروسلاف نينسيك، إن على مراقبي الانتخابات أن يأخذوا تصريحات السياسة الخارجية أثناء الحملات الانتخابية مأخذاً جدياً لأن المسؤولين المنتخبين يتصرفون عادة إلى حد كبير وفقاً لمواقفهم أثناء الحملة الانتخابية على الاقل في المراحل الاولى لتوليهم الحكم. ويذكر أيضاً إن التصريحات التي يتم الادلاء بها أثناء الحملة الانتخابية غالباً ما تتلائم مع أفضليات الناخبين الاساسيين للمرشحين وتوفر تنبؤاً معقولاً بما سيفعلونه.

لكن بعد سنتيهم الاولى من الحكم يمكن للرؤساء أن يتخلوا عن تعهداتهم ووعودهم بشأن السياسة الخارجية إذا قرروا إن تلك التعهدات لا تستجيب لـ "الافضليات المحلية الحالية" الافضليات ضمن مجموعة مستشاريهم والواقع الدولي المتطور.

ووفقاً لنموذج نينتسيك من الكيفية التي تؤثر فيها الدورة الانتخابية الاميركية على صنع القرار في السياسة الخارجية الرئاسية، فإنه نادراً جداً ما تعكس السنتان الثالثة والرابعة من الولاية الرئاسية المواقف التي أعلنت أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يشمل رؤساء لا يواجهون إعادة إنتخاب ويكونون في الغالب أكثر اهتماماً بمكانتهم في التاريخ من تعهداتهم أثناء الحملة الانتخابية.

وكمثل على ذلك، قال إن كلا من رتشارد نكسون ورونالد ريغان أرادا أن يجريا تذكرة في التاريخ على أنّه أحدث فرقاً كبيراً بالنسبة إلى السلام وقد مكنه ذلك أن يظهر قدراً كبيراً من المرونة في الجزء الاخير من رئاسته والواقع أن نيكسون وريغان، كلاهما ينظر اليهما على انهما كانا متصلبين تجاه الشيوعية، وقد أدهشا كثيراً من المراقبين في السنوات الاخيرة من رئاستهما، فانفتاح نيكسون في عام ١٩٧٢ على الصين الشيوعية وسعيه وراء محادثات مع الاتحاد السوفياتي للحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن مقارنته بمؤتمر القمة الذي عقده ريغان مع رئيس الوزراء السوفياتي ميخائيل غورباتشوف وتوقيعه معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في عام ١٩٨٧.

وذكر نينتسك بان الرئيس بوش ركز في حملته الانتخابية لعام ٢٠٠٤ بصورة رئيسية على قضايا السياسة الخارجية كالارهاب والعراق، يريد عرضاً عن ذلك أن يتذكره المؤرخون لالتزامه وصلابته وقال أنّه ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا تراجعاً أقل بعض الشيء عن سياسته السابقة مما أظهره اسلافه. وأضاف أن على مراقبي الانتخابات الامريكية أن يوجهوا اهتماماً شديداً إلى تصريحات السياسة الخارجية الصادرة أثناء حملات الكونغرس الانتخابية، وقال إن اعضاء مجلسي النواب والشيوخ أيضاً ينتخبون على أساس برامج تتعلق بالسياسة الخارجية شأنهم شأن مرشحي الرئاسة الحاليين أكثر مما كان حالهم قبل عشرين عاماً، وتابع

---

(37) ستيفن كوفمن، مصدر سبق ذكره.

نينتسك قائلاً إنه مثلما كان هذا الانبعاث لاهتمام الكونغرس في اعقاب حرب فيتنام، لديك الآن انبعاث لاهتمام الكونغرس في اعقاب حرب العراق" ثم خلص قائلاً: "إن الناخبين ومراقبي السياسة الخارجية يحسنون صنعاً بان ينتبهوا لتصريحات الحملات الانتخابية نظراً إلى الاحتمال بأن كلاً من مجلسي النواب والشيوخ سيريد أن يسمع صوته في مناقشات السياسة الخارجية" [٣٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه ونحن بصدد دراسة هذا الموضوع. إذا فاز المرشح في الانتخاب وحاول تطبيق شعارات حملته الانتخابية والخاصة بالسياسة الخارجية، فهل سيقبل الكونغرس بهذه الافكار، علماً إن الكونغرس هو الهيئة المناطة بسن القوانين ؟ إن المسألة التي سيراقبها الجميع عن كثب هي بالطبع سياسة الادراة الاميركية الجديدة في شأن الحرب في العراق، وقد ذكرت سوزان رايس Susan Rice إن أعضاء الكونغرس يتمنون من الآن أن تكون مسألة العراق غائبة تماماً عن حملة انتخابات الرئاسة القادمة (٢٠٠٨) لانها اثبتت أثرها الفتاك في إنتخابات نصف المدة الرئاسية.

وأعربت عن اعتقادها بأنه إذا لم تحل مشكلة العراق قبل إنتخاب الرئاسة فسيكون لها تأثير كبير في فرص الجمهوريين في عام (٢٠٠٨) [٣٩] ولهذا فإن الجمهوريين لهم مصلحة قوية في تغيير المسار الراهن في العراق، وقد أصبحوا يتحدثون بهذا المعنى حتى قبل الانتخابات الاخيرة.

وأضافت رايس (التي لا تربطها صلة بوزيرة الخارجية الامريكية) أن اللغز هنا يكمن في أن هذا الموقف الجديد من الجمهوريين لا يعني إن الرئيس بوش يشاركهم هذه المصلحة، والسبب واضح، وهو أنّه لن يكون مرشحاً في عام ٢٠٠٨ وتبقى مسألة مفتوحة، مع ذلك فقد اعتبرت أن تعيين روبرت غيتس لتولي منصب وزير الدفاع هو خطوة مشجعة، لانه كان طوال الوقت من المنتقدين لسياسة الادارة في العراق كما إنه دافع عن فكرة التواصل مع جيران العراق، وبخاصة ايران وسوريا، وهي خطوة ضرورية للتوصل إلى نتيجة سياسية قادرة على الاستمرار [٤٠].

للمعروف عن الديمقراطية الامريكية استمراريتها ومرونتها وتكيفها، ولكن فترة وصلاحيات الرئاسة غالبا ماستورد الطريقة التي سيتعرف بها الرئيس، بغض النظر عن ارائه ومواقفه السابقة لانتخابه ومهما يحدث من مفاجات حول من سيحتل البيت الابيض فأن السياسة الاميركية تجاه العراق لن تشهد تغيرات درلماتيكية [٤١] فالسياسة الاميركية اتجاه الفلسطينيين لم تتغير بشكل واضح على الرغم من تعاقب عدة رؤساء على امريكا.

---

(38) ستيفن كوفمن، مصدر سبق ذكره.
(39) سمير كرم، الانتخابات الاميركية، نتائجها ودلالاتها في تحليلات مراكز الابحاث، المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٦٢.
(40) المجموعة الدولية للازمات، ماذا بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق ؟ مجموعة باحثين، مناهضة إحتلال العراق، دراسات ووثائق لميركية عالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧٢.
(41) منذر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

ومن غير الواقعي ايضا ان نتوقع انسحابا سريعا للقوات الامريكية من العراق بعد ٢٠/ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، فلن يجازف أي رئيس امريكي بتحمل الاضرار السياسية التي ستنجم عن الانسحاب، اذا ما تم اعتباره هزيمة او تقهقرا، وبالتالي فانه اذا تغير دور القوات الامريكية في العراق وتم سحب بعض الجنود، فسوف لن يكن هناك انسحاب كامل لامريكا من العراق [٤٢].

على كل حال، فإن خطورة الوضع الراهن والتحديات الجسام التي تواجهها الولايات المتحدة تفترض إعادة النظر بالطريقة التي تحكم فيها الولايات المتحدة بما فيها طبيعة النظام الرئاسي كما تخيله الآباء المؤسسون، لقد ثبت بالتجربة إن هناك ثغراً جوهرياً يعاني منها النظام السياسي الاميركي، تبدأ بطبيعة النظام الانتخابي الذي يتم بموجبه انتخاب الرئيس الاميركي وما جرى في إنتخابات عام ٢٠٠٠ وفي إنتخابات ٢٠٠٤ أدلة ساطعة على ضرورة معالجة هذا الخلل الخطير، ولا تنتهي بضرورة تعديل قانون سلطات الحرب بما يكفل في التطبيق العملي [٤٣] إناطة أمر شن الحرب وإعلانها بالكونغرس كما رغب الاباء المؤسسون وليس للرئيس تعيين الحالات التي يمكن أستخدام القوة العسكرية خارج حدود الولايات المتحدة، وتقليص الفترة الممنوحة لتصديق الكونغرس من ٦٠ يوماً كما هو قائم حالياً إلى عشرة أيام أو عدة أسابيع على الاكثر، وعندما تم وضع هذه المهلة كان العالم يسير على وتيرة بطيئة لا تعد باعشار الثواني كما نشهد حالياً، فبإمكان أي رئيس أميركي أن يتورط عسكرياً في أي مكان في العالم خلال ساعات أو أيام على الاكثر ويفرض أمراً واقعاً على الشعب الاميركي وعلى الكونغرس الذي لن يكون أمامه حق الممارسة الدستورية في معالجة الامر قبل الوصول إلى حافة الهاوية – الحرب– [٤٤].

المحور الثاني: واقع وجود القوات الأمريكية في العراق

عند البحث حول احتمالات انسحاب القوات العسكرية الامريكية من العراق، فانه من المنطقي التطرق الى حقيقة وجود تلك القوات او بمعنى ادق حقيقة شرعية وجود تلك القوات، وشرعية قرار شن الحرب ضد العراق، والقرارات الصادرة من مجلس الامن.

وبطبيعة الحال فان هناك دوافع تقف وراء استمرار بقاء تلك القوات رغم مرور خمس سنوات على الاحتلال الامريكي للعراق. ومن ثم فان هذا الفصل سينصرف الى بيان:

- شرعية وجود القوات الامريكية في العراق.
- دوافع الوجود الامريكي في العراق.

اولاً: شرعية وجود القوات الامريكية في العراق :

---

(42) المصدر نفسه، ص٤٢.
(43) سمير كرم، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.
(44) المصدر نفسه، ص١٦٣.

شنت الولايات المتحدة الامريكية الحرب على العراق في آذار/٢٠٠٣ بموجب القرار ١٤٤١ والذي اتخذه مجلس الامن في ٨/تشرين الثاني/٢٠٠٢ وذلك بعد ان فشلت في استحصال قرار صريح من مجلس الامن باستخدام القوة ضد العراق في شباط/٢٠٠٣. لذا فان هذا المبحث سينصرف لبيان مسألتين:-

الاول:- مداخل عدم شرعية وجود القوات الامريكية في العراق.

الثاني:- القرارات الصادرة من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق.

١- مداخل عدم شرعية وجود القوات الامريكية في العراق:-

على الرغم مما هيأت الولايات المتحدة الامريكية من دوافع (شرعية) للحرب واهداف معلقة تصب في اتجاه الامن الجماعي الدولي، الا ان هناك مداخل متعددة قانونية وسياسية تعزز من عدم شرعية الحرب ومن ثم عدم شرعية احتلال العراق وهي:-

١- المدخل العام في عدم شرعية الحرب:- ويتدرج ضمن هذا المدخل كل ما يخص نصوص ومواد القانون الدولي والاعراف الدولية ومواثيق الامم المتحدة والتنظيمات الاقليمية في العالم، ويمكن ايضاح عدم شرعية الحرب من خلال انتهاكها لمبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية [٤٥]، الذي يعد احد وسائل ضمان السلام العالمي حيث تنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة (حفظ السلم والامن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفاعلة لمنع الاسباب التي تهدد السم ولازالتها وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السليمة، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها).

اما الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق فتنص على ان (يفضي جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر). فضلاً على ان الحرب على العراق تعد انتساكاً لمبدأ حظر اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية، اذ تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق على ما يأتي (يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد سلامة الارلضي او الاستقلال السياسي لاي دولة او على أي وجه اخر، لا يتفق مع مقاصد الامم المتحدة).

فضلاً عن ان قرار الحرب على العراق يعد انتهاكاً لمبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول على الرغم من ان الميثاق لم يوضح مصطلح (التدخل) بصورة دقيقة في المادة الثانية الفقرة السابعة "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق على ان هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

---

(٤٥) محمد الهزاط: "الحرب الامريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٢٩٢)، ٢٠٠٣)، ص٧٩.

من ثم اختلف الفقه الدولي في ايضاح المفاهيم المرتبطة بماهية التدخل وخاصة المتصلة بالممارسات الدولية المتباينة والمتناقضة تبعاً لاعتبارات (مصلحة انتهازية) من ثم فان الفقه الدولي لم يدخر وسعاً في تعريف التدخل ويمكن حصره بان التدخل "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطاتها في شؤون دولة اخرى بصورة تفرض عليها خطاً تسير عليه بشأن مسألة او عدة مسائل"، والتدخل يمكن ان يتم في الشؤون الداخلية او الخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة او غير مباشرة، ويتم باستعمال القوة المادية او بمجرد التهديد بها"[٤٦].

٢- المدخل الخاص في عدم شرعية احتلال العراق:- هو المدخل الذي يدخل ضمن خصوصية حالة العراق، حيث ان العراق خضع لنظام عقوبات ولجان تفتيش متعاقبة وافق عليها النظام السابق ووقع عليها في خيمة من صفوان بعد حرب ١٩٩١ نظير بقاءه في السلطة والسماح له بقمع الانتفاضة الشعبانية. فان ابرز المداخل الخاصة بعدم شرعية الحرب واحتلال العراق هي:-

أ- عدم صدور قرار من مجلس الامن بمنح الولايات المتحدة الامريكية التفويض للحرب: حاولت الولايات المتحدة الامريكية الحصول على قرار صادر من مجلس الامن في منطقة الخليج العربي الا انه بعد ما تبين استحالة تحقيق الاجماع وحصول القرار على التأييد وبالذات من قبل فرنسا وروسيا الاتحادية من ثم اعلن المنسوب البريطاني انتهاء مرحلة (العمل الدبلوماسي) وسحب مشروع القرار قبل التصويت عليه من جدول اعمال مجلس الامن [٤٧].

والتحرك بشكل منفرد بالاستناد الى القرار رقم (١٤٤١) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته (٤٦٤٤) في ٨/تشرين الثاني/ ٢٠٠٢، بناءاً على الفقرة (١٣) من القرار والتي تنص "يذكر في هذا السياق بان المجلس حذر العراق مراراً انه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته" وبناءاً على تلك الفقرة شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحرب في حين ان الفقرة (١٤) من نفس القرار تذكر "يقرر ان يبقى المسألة قيد نظره" أي ان القرار لا يمنح التفويض الكامل للحرب واحتلال العراق.

وفي تصريح للامين العام السابق كوفي عنان في لقاءٍ له مع اذاعة (BBC) في ١٥/ايلول/٢٠٠٤، اوضح "ان القرار الامريكي باجتياح العراق في آذار/٢٠٠٣، كان غير شرعي وكان من الضروري صدور قرار ثانٍ عن مجلس الامن للموافقة على الاجتياح الامريكي وان ذلك غير منطبق مع ميثاق الامم المتحدة ولم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على موافقة مجلس الامن تجعل الحرب على العراق بصفة شرعية" [٤٨]، أي ان الحرب ومن وجهة نظر الامين العام للامم المتحدة نصت لزم قرار يتضمن شن الحرب او استخدام القوة ضد العراق وبما ان الامم المتحدة لا تملك لمكانية استخدام القوة فان القرار المفترض ذاته يستلزم

([46]) انظر: المواد الاولى والثانية من ميثاق الامم المتحدة.

([47]) د. احمد يوسف القرعي: "مجلس الامن ومأزق الامن الجماعي الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد(١٥٢)، ٢٠٠٣، ص٤٤.

([48]) مركز الانباء الامم المتحدة ١٥/ايلول/٢٠٠٤. WWW. Unorg. Com.

تفويض دولة وهي الولايات المتحدة الامريكية لاستخدام القوة بارادة الامم المتحدة. ومن هنا نطرح تساؤل مهم لم تكن الفرصة مؤاتية عام ١٩٩١ للاطاحة بصدام حسين وبايدي عراقية عقب الثورة الشعبانية الا ان القرار الاطاحة به جاء وفق المصالح والارادة الامريكية.

ب- الحرب الوقائية على العراق في اطار المادة (٥١) من الميثاق:- في اطار المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة التي تسوغ حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي حيث تنص المادة "انه ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينقص الحق الطبيعي للدول افراداً او جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين" وبقدر تعلق الامر بحالة العراق فان العراق لم يمارس فعل العدوان على الولايات المتحدة الامريكية او بريطانيا، او اية دولة اخرى ولم يكن بامكانه ان يقوم بفعل العدوان لأنه اصلاً تحت الرقابة الدولية في نشاطاته كافة السياسية والعسكرية والمالية والتجارية لذا فان ركون الولايات المتحدة الامريكية الى حق الدفاع الشرعي لأن النظام المخلوع قد مثل خطراً لجيرانه منذ عام ١٩٨٠ وارتكب جرائم ضد الشعب العراقي في مناسبات وانتفاضات مختلفة دون ان تحرك الولايات المتحدة الامريكية ساكناً وما كان توقيت آذار/٢٠٠٣ الا توقيتاً مناسباً لها ولاهدافها داخل العراق والمنطقة وليس خوفاً على جيران العراق او لتحقيق الديمقراطية وانقاذ الشعب العراقي.

٢- القرارات الصادرة من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق:-

بعد ان اضحى الاحتلال امراً واقعاً اخذت الولايات المتحدة الامريكية على استقدام منظمة الامم المتحدة الى العراق وكانت الاخيرة مدفوعة لتؤطر الاحتلال ومن ثم منحه الصفة الشرعية عبر سلسلة قرارات كانت على النحو الاتي:-

١- القرار رقم (١٤٨٣) في ٢٢/أيار/٢٠٠٣:- وهو اول قرار صدر من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق حيث شدد على ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال حيث نص القرار في مقدمته "واذ يلاحظ الرسالة المؤرخة في ٨/آيار/٢٠٠٣ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائميين للولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٢٠٠٣/٥٣٨/د) واذ يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة)"[٤٩] بمعنى انه وضع مجموعة التزامات دولية على الدولتين بوصفهما دول احتلال، الى جانب ذلك تضمن القرار في فقرة (١) رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي نصت "يقرر ان لا تسري بعد الان تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية او الاقتصادية والمفروضة بموجب القرار (٦٦١)(١٩٩٠) والقرارات اللاحقة". كما تضمن القرار التأكيد على البحث عن اسلحة الدمار الشامل التي من المحتمل امتلاك العراق منها.

(٤٩) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٤٨٣).

٢- القرار رقم (١٥٠٠) في ١٤/آب/٢٠٠٣:- هذا القرار صدر على خلفية انشاء مجلس الحكم وعلى الر غم من الاخير كان تحت وصاية الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر)، الى جانب تضمن القرار فقـرة تخـص انشاء بعثة الامم المتحدة في بغداد لاداء مهامها في العراق الى جانب الولايات المتحدة الامريكية [٥٠].

٣- القرار (١٥١١) في ١٦/تشرين الاول/٢٠٠٣:- صدر القرار عقب تفجير مقر الامم المتحدة في بغـداد ومقتل ممثل الامين العام ومساعديه في العراق. لذا اكد القرار على ان العراق هو تحـت سـيطرة القـوات الامريكية من خلال تأكيده ما نصه "واذ يقرر ان الحالة في العراق، رغم تحسنها، ما زالت تشكل خطراً على السلام والامن الدوليين" من ثم فان القوات الموجودة في العراق تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثـاق، الى جانب تسميته للقوات الامريكية الموجودة في العراق والمتحالفة معها بـ(القـوات متعـددة الجنـسيات) وتخويلها باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة الامن والاستقرار في العراق من ثـم تحولـت الولايـات المتحـدة الامريكية وبريطانيا والدول المتحالفة من قوات احتلال الى قوات متعددة الجنسية مفوضة من مجلس الامـن بموجب هذا القرار [٥١].

٤- القرار (١٥٣٨) في ٢١/نيسان/٢٠٠٣:- صدر هذا القرار عقب فضيحة الفساد في برنامج (النفط مقابـل الغذاء) الذي شكل بموجب القرار (٩٨٦) في ١٤/نيسان/١٩٩٥، بين العراق والامم المتحدة، حيـث تـسربت العديد من التقارير والوثائق التي تؤكد على تورط موظفي دوليين بصفات وتسير من عقود البيع التجارية مـع العراق واوصى القرار بتشكيل لجنة تقصي حقائق للتحقيق في تورط الموظفين التابعين للامم المتحدة العاملين في البرنامج الانف الذكر[٥٢]. يذكر انه كشفت من عمليات غش وفساد بين موظفي الامم المتحدة ونظام صدام وتم الكشف عنها بموجب قرار تشكيل لجنة عرفت باسم "لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء للامم المتحدة برئاسة (بول فولكر) لذا عرفت فيما بعد بـ(لجنة فولكر) والتي اصدرت اكثر من ستة تقـارير متلاحقة تكشف حالات الفساد لموظفي برنامج النفط مقابل الغذاء وخلصت اللجنة في اخر تقريـر لهـا بـان مجموع القضايا الفساد والرشاوي وصلت ما قيمته (٦٤) مليار دولار[٥٣].

٥- القرار (١٥٤٦) في ٨/حزيران/٢٠٠٤:- جاء القرار على خلفية انبثاق الحكومة العراقية المؤقتة علـى انقاض مجلس الحكم المنحل، الى جانب احتواء نص القرار الى انهاء ما اطلق عليه بـــ(سـلطة الائـتلاف المؤقتة) بتاريخ ٣٠/حزيران/٢٠٠٤ الى جانب انهاء حظر بيع وتوريد الاسلحة والاعتدة اللازمـة للحكومـة العراقية و(القوات المتعددة الجنسية) [٥٤].

---

[50] لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٠٠).
[51] لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥١١).
[52] لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٣٨).
[53] لمزيد من التفصيل حول تقارير لجنة (فولكر) انظر: فضيحة النفط مقابل الغذاء، الحالة في العراق WWW. Unorg. Com.
[54] لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٤٦).

٦- القرار (١٥٥٧) في ١٢/آب/٢٠٠٤:- بموجب هذا القرار تم انشاء بعثة للمنظمة الدولية في العراق لتقديم المساعدة وتمكين العراقيين من تجاوز الاثار السلبية وتطوراتها على الساحة العراقية [٥٥].

٧- القرار (١٦١٩) في ١١/آب/٢٠٠٥:- تضمن القرار انشاء بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق تأكيداً على دور الامم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية وقد حدد القرار اثني عشر شهراً في تمديد بعثة الامم المتحدة واستعراض ولاية البعثة المذكورة بعد اثني عشر شهراً او قبل ذلك الموعد اذا ما طلبت حكومة العراق ذلك [٥٦].

٨- القرار (١٦٣٧) في ٨/تشرين الثاني/٢٠٠٥:- يؤكد على اهمية الانتخابات التي ستفرز الجمعية الوطنية الانتقالية وصياغة دستور البلاد. ايضاً تضمن القرار تمديد بقاء للقوات الامريكية في العراق بموجب طلب رسمي من رئيس الوزراء العراقي انذاك السيد ابراهيم الجعفري ويؤكد القرار على ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين لذا يفرض بقاء القوات الامريكية للتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق [٥٧].

٩- القرار (١٧٠٠) في ١٠/آب/٢٠٠٦:- تضمن القرار تمديد بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق مؤكداً على ضرورة تفعيل دور الامم المتحدة في العراق ومتابعة الامين العام للأمم المتحدة لاخر التطورات المتعلقة الاتفاق الدولي للعراق [٥٨].

١٠-القرار (١٧٢٣) في ٢٨/تشرين الثاني/٢٠٠٦:- رحب القرار بتشكيل الحكومة العراقية التي جاءت عبر صناديق الاقتراع مؤكداً على ضرورة الاستمرار في دعم الاستقرار والمصالحة والوحدة الوطنية في العراق. يؤكد القرار على اعترافه بـ(الاتفاق الدولي مع العراق) من اجل اقامة شراكة مع محبو العراق اقليمياً ودولياً. كان القرار قد جاء بناءاً على رسالة موجهة الى مجلس الامن من قبل رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ١١/تشرين الثاني/٢٠٠٦ والمتضمنة الابقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات، لذا اكد القرار على ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين لذا وهي تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق وتجديد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات بناءاً على طلب حكومة العراق، على ان يتم استعراض تلك الولاية في موعد اقصاه ١٥/حزيران/٢٠٠٧ على ان تواصل الولايات المتحدة الامريكية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات تقديم تقرير فصلي عما تبذله من جهود وما تحرزه من تقدم [٥٩].

١١-القرار(١٧٦٢) في ٢٩/حزيران/٢٠٠٧:- جاء في هذا القرار استعراض كامل وشامل لنشاط الامم المتحدة والقرارات الدولية ولجان التفتيش المتعاقبة المتعلقة بتدمير الاسلحة النووية والكيمياوية العراقية، وبناء على انضمام العراق الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وكذلك الضمانات المقدمة الى الوكالة الدولية

(55) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٥٧).
(56) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٦١٩).
(57) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٦٣٧).
(58) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٠٠).
(59) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٢٣).

للطاقة الذرية من قبل العراق لذا جاء القرار ليتضمن انهاء ولايتي لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي انشأتي بموجب القرارات ذات الصلة على ان يقوم العراق بتقديم تقرير الى مجلس الامن في غضون سنة من تاريخ القرار يوضح التقدم المحرز في جميع معاهدات نزع الاسلحة وعدم الانتشار النووي ولا سيما اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتكديس واستخدام الاسلحة الكيميائية والبروتوكول الاضافي الملحق باتفاق الضمانات مع مراعاة ضوابط الاستعمال المزدوج للمواد والقوانين التصدير العراقية مع المعايير الدولية. على ان يبقى العراق ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة[٦٠].

١٢-القرار (١٧٧٠) في ١٠/آب/٢٠٠٧:- جاء في القرار ترحيب الامم المتحدة بتنفيذ العهد الدولي الموقع لدول جوار العراق الجغرافي في ٣/آيار/٢٠٠٧، الى جانب تمديد ولاية بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق لفترة مدتها اثنا عشر شهراً من تاريخ القرار على ان يتولى ممثل الامين العام للامم المتحدة تقديم المشورة والدعم والمساعدة في حال ان تم طلب ذلك من الحكومة العراقية وفي المجالات كافة الانسانية والسياسية والاقتصادية[٦١].

١٣-القرار (١٧٩٠) في ١٨/كانون الاول/٢٠٠٧:- تضمن القرار استعراض سريع للوضع في العراق وجهود الحكومة العراقية في تحقيق الاستقرار الى جانب بعض من نصوص القرارات السابقة والمهمة التي صدرت من مجلس الامن. وجاء في القرار ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين ويجدد وجود القوات المتعددة الجنسية والتفويض الممنوح الى الولايات المتحدة الامريكية والتأكيد على ان ذلك تم بناءاً على طلب موجه من الحكومة العراقية الى مجلس الامن حتى ٣١/كانون الاول/٢٠٠٨[٦٢].

بناءً على ماتقدم اضحى الوجود الامريكي مشرعة بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن والتي هي بناءاً على طلب من الحكومات العراقية المتلاحقة، الى ان يتم انهاء هذا الوجود والذي من المفترض ان يتم وقف مراحل الا وهي:-

- اخراج العراق من الفصل السابع بوصفه دولة لم تعد تهدد الاستقرار والسلام العالمي.
- انهاء ولاية القوات الامريكية على العراق او التفويض الممنوح لها.
- اعلان العراق دولة مستقلة كاملة السيادة غير خاضعة لتفويض أي دولة او وصاية أي جهة.

ثانياً:- المعاهدة العراقية الامريكية بديلاً عن الفصل السابع:

بداية المعاهدة هي عبارة عن اتفاق يجريه طرفين او اكثر من اشخاص القانون الدولي العام تنتج عنها اثار قانونية وتترتب عليه التزامات سياسية واقتصادية ولمنية وعسكرية وثقافية وتقنية... متبادلة لاطراف المعاهدة مبنية على اساس اهلية الاطراف لدخول المعاهدة وتحقيق مصلحة ومنفعة متبادلة ايضاً[٦٣].

---

(60) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٦٢).
(61) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٧٠).
(62) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٩٠).
(63) د. عصام العطية: القانون الدولي العام، ط٦، (بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠١) ص١٠٤-١٠٥.

في ٢٠٠٨/١١/٢٦، اعلن عن ان اتفاق او توقيع اعلان مبادئ بين رئيس الوزراء العراقي ورئيس الجمهورية الامريكية(*) يمهد لاتفاقية طويلة الامد وفي المجالات كافة واهم تلك المجالات حسب ما اعلن عنه مكتب رئيس الوزراء العراقي هي: (٦٤).

١- المجال السياسي والدبلوماسي والثقافي:

١- دعم الحكومة العراقية في حماية النظام الديمقراطي في العراق من الاخطار التي تواجهه داخلياً وخارجياً.

٢- احترام الدستور وصيانته باعتباره تعبيراً عن ارادة الشعب العراقي، والوقوف بحزم امام اية محاولة لتعطيله او تعليقه او تجاوزه.

٣- دعم جهود الحكومة العراقية في سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها ما جاء في بيان ٢٦آب٢٠٠٧.

٤- دعم جمهورية العراق لتعزيز مكانتها في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية والاقليمية ليلعب دوره الايجابي والبناء في محيطه الاقليمي والدولي.

٥- العمل والتعاون المشترك بين دول المنطقة والذي يقوم على اساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة في حل النزاعات واعتماد لغة الحوار البناء في حل المشكلات العالقة بين مختلف دول المنطقة.

٦- تشجيع الجهود السياسية الرامية الى ايجاد علاقات ايجابية بين دول المنطقة والعالم لخدمة الاهداف المشتركة لكل الاطراف المعنية وبما يعزز امن المنطقة واستقرارها وازدهار شعوبها.

٧- تشجيع التبادل الثقافي والتعليمي والعلمي بين الدولتين.

٢- المجال الاقتصادي:

١- دعم العراق للنهوض في مختلف المجالات الاقتصادية وتطوير قدراتها الانتاجية ومساعدتها في الانتقال الى اقتصاد السوق.

٢- المساعدة في دعم الاطراف المختلفة على الالتزام بتعهداتها تجاه العراق كما وردت في العهد الدولي مع العراق.

٣- الالتزام بدعم جمهورية العراق من خلال توفير المساعدات المالية والفنية لمساعدته في بناء مؤسساتها الاقتصادية وبناها التحتية وتدريب وتطوير الكفاءات والقدرات لمختلف مؤسساته الحيوية.

٤- مساعدة جمهورية العراق على الاندماج في المؤسسات المالية والاقتصادية والاقليمية والدولية.

(*) هذا الاتفاق جاء بناء على البيان الصادر من قبل القادة العراقيين بالمطالبة في اقامة علاقة دائمة ومستديمة مع الولايات المتحدة الامريكية وهم كلا من: مجلس الرئاسة (السيد جلال الطالباني، السيد عادل عبد المهدي، السيد طارق الهاشمي) السيد رئيس اقليم كردستان (مسعود البرزاني) اضافة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي في ٢٦/آب/٢٠٠٧.

(٦٤) نقلاً عن موقع الحكومة العراقية ٢٠٠٧/١١/٢٦.

٥- تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية وخاصة الامريكية الى العراق للمساهمة في عمليات البناء واعادة الاعمار.

٦- مساعدة جمهورية العراق على استرداد اموالها وممتلكاتها المهربة وخاصة تلك التي هربت من قبل عائلة صدام حسين واركان نظامه وكذلك فيما يتعلق باثاره المهربة وتراثه الثقافي قبل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩.

٧- مساعدة جمهورية العراق على اطفاء ديونه والغاء تعويضات الحروب التي قام بها النظام السابق.

٨- مساعدة جمهورية العراق ودعمها للحصول على ظروف تجارية تشجيعية وتفضيلية تجعله من الدول الاولى بالرعاية في السوق العالمية واعتبار العراق دولة اولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة الامريكية بالاضافة الى مساعدته في الانضمام الى منظمة التجارة الدولية.

٣- المجال الامني:

١- تقديم تأكيدات والتزامات امنية للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة اراضيه او مياهه او اجوائه.

٢- مساعدة الحكومة العراقية في مساعيها بمكافحة جميع المجموعات الارهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة والصداميين وكل المجاميع الخارجة عن القانون بغض النظر عن انتماءاتها والقضاء على شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها والحاق الهزيمة بها واجتثاثها من العراق على ان تحدد اساليب واليات المساعدة ضمن اتفاقية التعاون المشار اليها اعلاه.

٣- دعم الحكومة العراقية في تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة العراقية لتمكينها من حماية العراق وكافة ابناء شعبه واستكمال بناء منظوماتها الادارية وحسب طلب الحكومة العراقية. تتولى الحكومة العراقية تأكيداً لحقها الثابت بقرارات مجلس الامن الدولي طلب تمديد ولاية القوات المتعددة الجنسيات للمرة الاخيرة واعتبار موافقة مجلس الأمن على أعتبار الحالة في العراق لم تعد بعد انتهاء فترة التمديد المذكورة تشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين وما ينتج عن ذلك من انهاء تصرف مجلس الامن بشأن الحالة في العراق على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بما يعيده الى وضعه الدولي والقانوني السابق لصدور قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١ في آب ١٩٩٠ ليعزز الاعتراف والتأكيد على السيادة الكاملة للعراق على اراضيه ومياهه واجوائه وسيطرة العراق على قواته وادارة شؤونه واعتبار هذه الموافقة شرط لتمديد القوات. واعتماداً على ما تقدم تبدأ وباسرع وقت ممكن مفاوضات ثنائية بين الحكومتين العراقية والامريكية للتوصل قبل ٢٠٠٨/٧/٣١ الى اتفاقية بين الحكومتين تتناول نوايا التعاون والصداقة بين الدولتين المستقلتين وذاتي السيادة الكاملة في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والامنية.

هذا الاعلان الذي سيتم ترجمته الى معاهدة متكاملة قبل نهاية تموز/٢٠٠٨.

للمفاوضات والمشاورات بين الطرفين لا تزال مستمرة وكان لخرها حسب ما اعلن تثبيت ثلاث شروط في غاية الاهمية من قبل المجلس السياسي الا وهي:

- عدم انشاء قواعد عسكرية دائمة للقوات الامريكية.
- عدم منح حصانة او تسهيلات للمتجاوزين للقوات الامريكية على ارض العراق.
- لا يحق اعتقال أي عراقي دون اذن مسبق من قبل الحكومة العراقية.

الابعاد الاقليمية المنتظرة للمعاهدة حسب ما جاء في اعلان المبادئ:-

- تفعيل دور العراق لممارسة دور ايجابي في محيطه الاقليمي عبر المؤسسات الاقليمية. بطبيعة الحال فان الية العمل لتفعيل الدور العراقي تتمثل باستخدام النفوذ الدبلوماسي الامريكي على كافة الاطراف الاقليمية لمنح العراق الدور الريادي في محيطه الاقليمي.
- التأكيد على الاطراف الاقليمية في تنفيذ التزاماتها حيال العراق حسب ما جاء في العهد الدولي.
- محاربة تنظيم القاعدة والاطراف والجماعات المسلحة الموجودة في العراق عبر دول الجوار كافة.

ان كل ما يمكن استخلاصه اقليمياً ان العراق سيبقى ولعشر سنوات قادمة غير قادر على التصرف بفاعلية في محيطه الاقليمي للتحديات التي يواجهها لذا سيكون دائماً بحاجة الى ارادة دولية ساندة وداعمة له تجعل من محيطه الاقليمي بيئة ملائمة وبما يحقق الاستقرار الداخلي. وليس دوراً ريادياً ذلك متاتي من ان هناك اطراف اقليمية متعددة اكثر قوة واستقرار من العراق في ممارسة دور الشريك والحليف للولايات المتحدة الامريكية كالمملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية ومصر.

الابعاد الدولية المنتظرة للمعاهدة حسب ما جاء في اعلان المبادئ:-

- اخراج العراق من الفصل السابع بوصفه منظمة عدم استقرار يهدد السلم والاستقرار العالمي بعد توقيعه المعاهدة الطويلة الامد مع الولايات المتحدة الامريكية.
- ادخال العراق ضمن المنظومة الامريكية الدولية في مكافحة الارهاب العابر للقارات.
- الدخول في المؤسسات الاقتصادية الدولية منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي.
- تفعيل المكانة الدولية للعراق في منظمة الامم المتحدة والهيئات والمنظمات التابعة لها.
- محاولة تقديم العراق الى العالم بوصفه انموذجاً معاصراً في عملية التحول السياسي والاقتصادي.

هناك مسألتين تكتنف مسألة توقيع المعاهدة مع الولايات المتحدة الامريكية:-

الاولى: المتعلقة باهلية العراق في المرحلة الراهنة بتوقيع المعاهدة فبموجب القرارات الدولية الصادرة من مجلس الامن فان العراق غير كامل الاهلية في توقيع أي معاهدة مع أي دولة وليس فقط مع الولايات المتحدة الامريكية كونه واقع عملياً تحت ولاية القوات الامريكية. وذلك شرط مهم من شروط انعقاد المعاهدات في القانون الدولي العام وبموجب المادة السادسة من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ومن ثم يخشى ان يقع الجانب العراقي وممثلي الدولة تحت ضغط الاكراه لارغامهم على قبول معاهدة قد لا تصب في كافة بنودها في صالح العراق حكومة وشعباً. وقد يحصل في ما اذا برزت سلبيات المعاهدة المطبقة مستقبلاً ان يعترض

للعراق ضد المعاهدة ويعتبرها باطلة كون العراق كان واقعاً تحت الضغط السياسي والعسكري ولم يكن يملك حرية الاختيار او الرفض لذا يمكن اعتبار المعاهدة باطلة في مثل هكذا ظروف [٦٥].

فواقع السيادة العراقية والواقع السياسي والامني الحالي يجعل المفاوضات مع الطرف الامريكي غير متوازنة او متكافئة بمعنى ان الموقف التفاوضي للمفاوض العراقي لا يؤهله في وضع الاخذ والرد والمساومة للحصول على اعلى المكاسب حسب السياقات المعتمدة في المفاوضات الدولية.

الثانية: هي عنصر المساومة والشروط المسبقة للتوقيع وهي اخراج العراق من مظلة القرارات الدولية مقابل الدخول الى المعاهدة وهذا بموجب رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي والتي بموجبها اصدر مجلس الامن القرار رقم (١٧٩٠) في ١٨/كانون الاول/٢٠٠٧. حيث جاء في نص رسالة السيد رئيس الوزراء في الفقرة الخامسة ما نصه:

(تعتبر الحكومة العراقية هذا الطلب من مجلس الامن لتمديد تفويض القوات المتعددة الجنسيات هو الطلب الاخير وتتوقع ان يكون مجلس الامن قادراً على التعامل مع حالة العراق بدون اتخاذ اجراء مستقبلي بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة).

ثم يعد ويؤكد في (تود حكومة العراق ان تحيط مجلس الامن بانها قدوقعت على اعلان مبادئ مع الولايات المتحدة الامريكية لاقامة علاقة صداقة وتعاون طويلة الامد) [٦٦].

ان توقيع هكذا معاهدة بهكذا حجم ومدة زمنية طوية هي مسألة في غاية الخطورة وفي مثل هكذا بيئة داخلية مضطربة وحراك سياسي وعملية التحول نحو اللامركزية ومحاولة تشكيل بوادر النظام الفدرالي الاتحادي لذا فانني ومن خلال هذا البحث نتقدم بتوصية مؤداها هو تقديم أي معاهدة توقع ومع أي طرف الى الشعب العراقي وكافة بنودها دون ان تكون هناك بنود سرية للتصويت عليها وهذا ايضاً من ضمن الاعراف الدولية في عرض المعاهدات المهمة والطويلة الامد على شعوبها للمصادقة عليها لان الشعب اولاً واخيراً من سيتحمل وزر تلك المعاهدة وحتى لا يتهم طرف بالاستفراد بالحكومة وتوقيع معاهدة قد لا تصب في كل مضامينها في مصلحة الشعب العراقي ومستقبله.

ثالثا: مستقبل الوجود الامريكي في العراق

لقد بات واضحا ان مستقبل الوجود الأمريكي في العراق يتحدد بمتغيرين رئيسيين :

الاول: طبيعة المعاهدة التي ستوقع بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي ستحدد اليات تواجد القواعد الامريكية وحرية حركة للقوات الامريكية داخل العراق .

الثاني: الادارة امريكية القادمة اذا ما كانت جمهورية لم ديمقراطية ، ففي حالة صعود الجمهوريون معناه استمرار لنفس النهج السابق للادارة الحالية وبالذات استمرار العراق كبؤرة عدم استقرار وجذب

---

[65] لمزيد من التفصيل انظر النص الكامل لرسالة رئيس الوزراء العراقي المرفقة للقرار (١٧٩٠) من مجلس الامن. WWW.Un.org

[66] انظر: اتفاقية فينا لقانون المعاهدات للعام ١٩٦٨.

للجماعات المسلحة. اما اذا كانت الادارة القادمة ديمقراطية فمعناه التحول نحو الاستراتيجية الاقتصادية وايقاف الحرب الاستنزافية للجماعات المسلحة في العراق وتخفيض عدد القوات الامريكية وهذا ما اكد عليه المرشح الديمقراطي(اوباما) خاصة بعد التحسن الامني النسبي الذي يشهده العراق

الخاتمة:

بات من الواضح ان كل طرف من المتنافسين على الرئاسة الامريكية يحاول توضيف المسألة العراقية ايجابا لصالحه وسلبا على المرشح الاخر، إن رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة، هذه هي رحلة سباق الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية وقد تكون أكثر من ألف ميل فالتنقل بين الولايات المتحدة الاميركية لحصد الاصوات إلى جانب المناظرات التلفزيونية بين الاعضاء المرشحين سواء ما بين الاحزاب المتنافسة لبلوغ البيت الابيض أو في داخل الحزب الواحد كما هو الحال مع هيلاري كلنتون والمرشح باراك أوباما في الجبهة الديمقراطية إلى جانب ذلك كله ينظر العالم بعين مرتقبة السياسة الاميركية القادمة من خلال تدشين عهد ولاية جديدة، مالها وما عليها، وما ستخلفه هذه الانتخابات على صعيد الانسحاب الاميركي من العراق.

الفساد الاداري (المفهوم والمحاور والاثار)

قراءة قانونية سياسية في مفهوم الفساد الاداري والسياسي ومناقشة لابرز الاثار السلبية التي ينطوي عليها

المدرس المساعد

جعفر جبر محمود الحريشاوي(*)

خلاصة البحث

تعاني معظم البلدان في العالم من مخاطر الفساد بنوعيه الاداري والسياسي وخاصة تلك التي تشهد تحولا في النظام السياسي للبلد وعلى وجه الخصوص الانتقال من النظام او التوجه الاشتراكي الى الرأسمالي، وبما ان العراق واحدا من تلك البلدان لذا فان مشكلة الفساد وما تثيره من اشكالات سياسية وقانونية ترمي بظلالها على النظام القانوني للبلد.

ويعتبر الفساد نوعا من السلوك المخالف للاعراف الاجتماعية والقيم الدينية والاخلاقية ويقصد منه اولا واخرا تحقيق منافع شخصية او حتى فئوية ،ويعتبر الند والاتجاه المعاكس للاصلاح والتنمية الادارية ، واصبح جليا اليوم ارتباط الفساد بصورة او باخرى بمفاصل العمل الاداري اذ يكون مرأة عاكسة تبين بوضوح الخلل والضعف الاداري في الميدان الذي ينتشر فيه، وعندما يتحالف الفساد الاداري مع الفساد السياسي تحدث المشكلة الاكبر وهي ولادة نوع من الفساد يكون امر مكافحته وعلاجه غاية في الصعوبة.

وفي تقرير اعدته منظمة الشفافية الدولية سنة ١٩٩٦ عن مؤشرات الفساد ، فان الدول النامية تحتل المرتبة الاولى في ممارسات الفساد في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة لوضع حلول وعلاجات للتخلص منه عبر اعتماد اللاشخصية والرسمية في نمط الحياة السياسية والاقتصادية والسير على قاعدة الكفاءة والمساواة في التعامل ، فالاصل ان الادارة الحكومية خادمة لكل فئات المجتمع وان الموظف العام ملزم بالالتزام بقواعد واساسيات العمل الوظيفي الذي من منطلقاته العملية تحقيق النفع العام،وبخلاف ذلك يعد مقصرا وجب على الدولة محاسبته باعتباره مخلا بالواجبات والاوامر والتعليمات فضلا عن مخالفته للنص الصريح في القانون الذي يوجب ذلك، غاية ما في الامر ان الفساد الاداري والفساد السياسي والمالي يبين لنا معطيات عديده تبدا بقياس التقدم المدني بشتى ابعاده وتنتهي باعطاء رؤية واضحة عن مدى الخسارة الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها

(*)رئيس قسم الادارة القانونية في معهد الادارة التقني.

الدولة التي يستشري فيها هذا الداء العضال ،وسنبين في بحثنا هذا بعض الأمور الاساسية التي لا غنى لنا عن تناولها التي منها:

- مفهوم الفساد الاداري والسياسي
- العوامل المساعدة على شيوعه
- اسبابه وانواعه
- الاشكال المختلفة للفساد
- طرق المكافحة والعلاج

كما انه (الفساد) يشكل جريمة قانونية وسياسية واخلاقية تبرز على السطح السياسي للدولة وتستشري في النظام القانوني والسياسي بشكل يهدد كيان الدولة ، ولا يمكن باي حال من الاحوال ان توصف دولة ينتشر فيها هذا الداء بانها دولة قوية ومن هنا فانه يكون معولا يهدم المقومات الاساسية للدولة القانونية .

واخيرا فان الفساد بنوعيه السياسي والاداري يكون بؤرة لانتشار العديد من الجرائم وبابا لها لا يمكن سده الا بمكافحته بصور شتى تتعدد وتتنوع حسب فعالية ونجاعة الاساليب المستخدمة ولا يمكن باي حال من الاحوال التخلص من عواقبه الوخيمة الا ببناء قانوني اداري رصين مشفوعا بالتربية الاخلاقية والاعلام الموجه نحو النزاهة والمثل والاخلاق الكريمة المنبثقة من عمق البناء الانساني للدين الاسلامي الحنيف.

واخيرا يمكننا ان نقول انه يعد ميزانا لسعادة او تعاسة الشعوب فكلما ثقلت كفة الفساد خفت كفة التنمية والتطور الاداري للبلد.

المبحث الاول: مفهوم الفساد السياسي والاداري :

- هناك تعاريف ومفاهيم متعددة للفساد السياسي تدور اغلبها حول اقتران استغلال النفوذ السياسي لجمع الثروات الباهظة ، وهو استغلال الساسة لمناصبهم بغية تحقيق أغراض شخصية غير مشروعة او لتحقيق مكاسب فردية لا تتناسب والهدف الذي يرمي اليه المنصب السياسي الذي هوالمصلحة العامة او قد يستخدم المنصب السياسي تحت ستار المنفعة العامة او المصلحة العامة، وهو بعبارة ادق (التأثير غير المشروع الذي تحدثه الثروة في النظام السياسي)[1] بمعنى اخر يؤشر انحراف النظام السياسي في البلد عبر خدمة

[1] اروى فايز الفاعوري، ايناس قطيشات، جريمة غسيل الاموال، المدلول العام، دار وائل للنشر، عمان، الاردن ،٢٠٠٢، الطبعة الاولى ، ص٥٨ .

بعض المناصب على حساب المصلحة العليا في الدولة، وهو كما نعتقد يحصل بإشكال مختلفة منها ما ياتي:

- تحقيق المصالح الشخصية بانواعها كاحراز الاموال او(العمولات) المتأتية من مصدر السلطة التي يتمتع هو بها او اعتماد المحسوبية والمنسوبية في التعيين بدلا من تكافوء الفرص .
- في سبيل تحقيق مكسب شخصي قد ينحرف الوزير الفلاني عن تحقيق برنامج الوزارة او البرنامج المرسوم من قبل الحزب الذي قام بترشيحه لشغل الحقيبة الوزارية.
- قد يعمد الفاسد سياسيا الى وضع يده على المال العام دون مراعاته للمصلحة العامة في ذلك.

اما الفساد الاداري فهواساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويسمى(بالفساد العرضي) وهوالذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين ويعبر غالبا عن سلوك شخصي غير منظم ولا مسيس لغاية معينة وهو يحدث عندما يقدم موظفا عاما على قبول او طلب اوابتزاز ما للحصول على رشوة او مال او اي شيء مادي او معنوي او لتسهيل ابرام عقد ما او اجراء معين بعيدا عن الشكليات القانونية وفي الحقيقة ان الموظف الفاسد اداريا قد لا يقصد بفعله هذا سوى الحصول على بعض الاموال تدفعه الحاجة ويغريه ضعف مصدر الدخل لديه دون ان تكون لديه النية في اي توجه سياسي خاص وان الموظف البسيط لا يمثل جهة معينة او حزبا محددا وبهذا فان المائز بين النوعين من الفساد هو المنصب السياسي لا الاداري اذ قد يستغل بعض السياسيين مناصبهم بطرق غيرمشروعة تحت ستار المصلحة العامة ومن هنا كانت تسميته الاتجار بالوظيفة العامة[٢].

وان كان القاسم المشترك بينهما هو وحدة الهدف المتمثل بتحقيق اقصى المنافع الخاصة من الوظيفة العامة وبطرق غير مشروعة والتي منها الرشوة والاختلاس والتسيب في العمل....الخ.

وعلى الرغم من ان اغلب الباحثين لا يجدون فرقا بين ضربي الفساد الا اننا وجدنا بعض الفروقات التي يمكن الاخذ بها منها ما ياتي :

---

[2] انظر المقال المنشور على الانترنيت بعنوان حل الازمات الفساد الاداري نموذجا، بقلم علي احمد فارس، مركز المستقبل للدراسات والبحوث على الموقع الالكتروني
http: \\ www eyeiraq.com

١- ينصرف الفساد الاداري الى سوء استعمال الوظيفة العامة من قبل الموظف العام بينما الفساد السياسي يكون باتباع سلوك سياسي فاسد ومخالف للقانون وهدر المال العام لتحقيق اهداف معينة من خلال التاثير في العملية السياسية وبهذا فان الفساد السياسي اعم من الفساد الاداري واخطر.

٢- قد لا يتاح في الفساد الاداري للموظف العام استخدام المال العام لمصلحته الشخصية اوهدره بسبب محدودية الصلاحيات او المعوقات الاخرى، انما كل الذي يحصل هو حصوله على هبات او هدايا او رشاوى في مقابل اداء معين، في حين يكون المال في الفساد السياسي والمالي متاحا وممكنا بسب توفر عامل المنصب السياسي او الصلاحيات المطلقة في التنظيم الاداري مما يسهل عملية استخدام هذا المال ذاتيا وبصورة شخصية.

٣- الدافع في الفساد الاداري على الاغلب هو الحصول على مال او مكسب مادي حيث يتم استخدام الوظيفة العامة للحصول عليه اما الدافع في الفساد السياسي فهو في احيانا عديدة المحاباة او المجاملة او تحقيق المصالح الفئوية الضيقة او حتى المصلحة الحزبية التي ينتمي اليها الموظف ولا يتوقف الامر عند حدود المال فقط للحصول على مكسب شخصي .

٤- الفساد الاداري يلقي بظلاله المباشرة على المواطن ، وبعبارة ادق تكون اثاره السلبية محسوسة وملموسة من المواطن الذي يجبر في اغلب الاحيان على الدفع في سبيل انجاز الخدمة المقدمة من الدولة والتي يفترض فيها ان تكون مجانية ، بينما الفساد السياسي يلقي بظلاله واثاره غير المباشرة على المواطن انطلاقا من قاعدة عند صلاح الحاكم يصلح المحكوم .

المطلب الاول: العوامل المسببة في وجود الفساد:

ان ظاهرة الفساد تحكمها مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها وهذه العوامل تمثل الاسباب الداعية الى نشوء هذا العارض ويمكن ايجازها بالاتي:

١- ضعف هيبة وسيادة القانون، فكما قلنا ان الفساد يوجد في البلدان التي تواجه تحولات في النظام السياسي للبلد مما يجعل محاسبة المقصرين والمفسدين امرا متهاونا فيه ولا يحمل على محمل الجد الامر الذي يبيح لضعاف النفوس فرصة مواتية لهم للحصول على ثروة او اموالا طائلة ما داموا يامنون العقاب ،وكذلك غياب المتابعة القضائية للسراق

والمختلسين وحديثا انتشرت ضاهرة هروب المسؤولين باموال الدوائر او الوزارات التي يعملون فيها الى خارج بلدانهم.

٢- انعدام او ضعف القوانين العقابية التي تعاقب المفسدين او تاخرها عن مواكبة الامور المستجدة تجعل التفكير في الانحراف الوظيفي امرا سهلا ويسيرا.

٣- غياب الاجهزة الرقابية او قلتها او ضعف نشاطها مما يسبب تهاونا في الحفاظ على المال العام وهدرا له من قبل اغلب الموظفين الذين يكون في متناولهم، من جانب ومن جانب اخر فان ذلك من شانه ان يؤدي الى التسيب في صيانة المال العام من الضياع والاتلاف .

٤- غياب الشعور بضرورة المحافظة على المال العام كونه ملكا لكافة الافراد وليس لفئة او طائفة معينة مما يؤدي الى عدم المحافظة عليه.

٥- انعدام الشفافية الادارية (التنظيمية) في التعاملات المالية لاغلب الدوائر وبقاء اغلب الموازنات والواردات والمصروفات تحت عناوين او سجلات غامضة.

٦- انخفاض مستوى الدخل او مرور اقتصاد البلد بواحدة من الدورات الاقتصادية التي تسبب الحاجة الى المزيد من الاموال كالتضخم او الكساد او انخفاض سعر صرف العملة ...الخ.

هذه الاسباب وغيرها تؤدي الى نشوء الفساد والانحراف بالهدف العام للوظيفة العامة[3].

المطلب الثاني : العوامل المساعدة على شيوعه:

وهناك عواملا محددة تساعد على شيوع الفساد الاداري والسياسي نذكر منها:

أ- العامل السياسي: وهذا العامل يعد المسبب الرئيسي في ولادة هذا المسخ اذ قد تلجاء بعض الاحزاب السياسية الى محاولات غير مشروعة في سبيل الحصول على اكبر قدر ممكن من الاصوات فتلجاء الى شرائها او قد تلجاء الى الوعود الكاذبة لتنتهي فيما بعد بالفوز بمنصب سياسي ومن ثم تشرع بعملية التحول السياسي والبناء الخاص بهذا الحزب دون غيره وهدر المال العام ، والتدخل في عمل الاجهزة الحكومية الاخرى على حساب المصلحة العامة .

ب- العامل الاقتصادي: هناك عوامل اقتصادية عديدة تساعد على انتشار الفساد منها سوء او انعدام التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية ووفقا لاسس علمية وغياب دراسة الجدوى لأغلب المشاريع وسوء توزيع الثروة وتدني مستوى الدخل الفردي.

[3] د. بابكر الشيخ، غسيل الاموال، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان ، الاردن، ٢٠٠٣، ص٨٣ .

ج- العامل الاجتماعي والثقافي: وهذا العامل يشكل في بعض الاحيان عائقا امـام بنـاء نظـام اوجهاز اداري متطور، فنجد انه حين يكون الولاء للعشيرة او الطائفة او المذهب يكـون مبدأ الكفائة والبحث عن العنصر النزيه غير ممكن بسبب عامل التفضيل الذي يكون اساسه المحاباة وانعدام المساواة الاجتماعية وتكافوء الفرص امام الجمهور وهي سمة بارزة فـي عموم مجتمعات العالم.

د- العامل التنظيمي او الاداري: ويمكن ايراد خلاصة لها من خلال تشخيص امراض المركزية والبيروقراطية المفرطة وضعف اجهزة الرقابة وفسادها وتخلف الاجراءات الادارية وعـدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي، فضلا عن ضعف سياسات التوظيف وتاخرها وعـدم الاخذ بنظرية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ه- العامل الخارجي او ما يسمى بـ (الفساد العابر للحدود) وهو الذي يكـون بهئيـة وجـود شركات اجنبية سرية او علنية، تسعى بشتى السبل للحصول على عقود عمل فـي بعـض الدول وخاصة النفطية منها فتقوم ببعض النشاطات المشبوهة التي تولد الفـساد فـي تلـك البلدان

المطلب الثالث : انواع الفساد:

ان انواع الفساد عديدة ومختلفة وهي وان لم تصنف رسميا الا انه يمكن تحديدها بالانواع الاتية:

١- الفساد العرضي: سبق ان تطرقنا الى هذا النوع من الفساد وقلنا انه ينشاء عند قاعدة الهرم الحكومي من صغار الموظفين ويعبر غالبا عن سلوك شخصي، كحـالات الاخـتلاس او الرشوة او السرقات الصغيرة وما شاكل ذلك.

٢- الفساد المنظم او النظامي: وهو الذي يحدث حين تتحول ادارة المنظمة الـى ادارة فاسـدة بمعنى ان تتحول المنظمة الى شبكة فساد تضم مدير الدائرة ومدراء الاقسام او المـشاريع متفقون على الفساد.

٣- الفساد الشامل: وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الـصفقات الوهميـة وتحويـل الممتلكات العامة الى خاصة ويمارس هذا النوع من قبل القمة المتربعة على راس الهـرم ويشمل:

أ- الفساد السياسي: اي السلوك السياسي الفاسد والمخالف للقانون،واستخدام المال العام لتحقيق اهداف معينة من خلال التاثير في العملية السياسية.

ب- الفساد المالي: والمراد به السلوك غير القانوني المتسبب في هدر المال العام وتسخير الامكانات المادية في تحقيق منافع شخصية .

ج- الفساد الاداري ويتضمن الممارسات والانشطة التي تتم داخل الجهاز الاداري الحكومي والتي قد تؤدي فعلا الى انحراف الجهاز عن اهدافه الاساسية المتمثلة بتحقيق المصلحة العامة وهو قد يكون فرديا او منتظما[٤].

المبحث الثاني : محاور الفساد الاداري :

محاور الفساد الاداري عديدة -ونعني بها اركانه- بحيث لا تتحقق صفة الفساد الاداري من الناحية القانونية الا بها، وتشمل الوظيفة العامة ويرتبط بها الموظف العام ، والرشوة وما يحقق اي نفع او او كسب اومصلحة خاصة له، واساءة استعمال الوظيفة او الانحراف بها لغايات مصلحية خاصة او فردية ضيقة.

وسنشير الى هذه المحاور بشيء من الاختصار على اعتبار انها الاساس في نشوء هذه الظاهرة وسنجعل ذلك في محاور ثلاثة:

المحور الاول: الوظيفة العامة:

مع تطور الدولة الحديثة ازدادت اهمية الوظيفة العامة فزاد عدد الموظفين واتسعت دائرة نشاطهم تبعا لازدياد نشاط الدولة وتدخلها المضطرد في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتغيرت الاهداف الاساسية للوظيفة العامة من مجرد كونها اداة لتنفيذ ارادة الحاكم الى كونها اداة تهدف الى تحقيق النفع العام حيث اصبح ينظر اليها من خلال منظور ديمقراطي(امينة على مصلحة الجماعة)[٥].

وهذه العلاقة بين الدولة والموظف علاقة تنظيمية تتاثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، يحكمها نظام قانوني وهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقة الموظفين بالدولة على نحو عام ومجرد، ويتضمن النظام القانوني للوظيفة العامة امرين اساسيين :

الاول تحديد السياسة العامة للوظيفة والتوصيف القانوني لها، والمبادي العامة التي تنظم شؤونها .

---

[4] انظر المقال المنشور على الانترنيت بعنوان حل الازمات الفساد الاداري نمونجا، بقلم علي احمد فارس، مركز المستقبل للدراسات والبحوث على الموقع الالكتروني
http: \\ www eyeiraq.com

[5] د. يوسف الياس، المرجع العملي في شرح قوانين الخدمة المدنية والانضباط، دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل،ص٧.

الثاني تحديد القواعد التي تحكم شؤون الموظفين وتبين حقوقهم وواجباتهم وكــذلك تحديــد القواعد الاجرائية والموضوعية التي يجب اتباعها في محاسبة الموظف على ما يقع منه من خطا او اهمال، فبالنسبة الى طبيعة الوظيفة العامة في العراق فانها تعتبرمهنة من نوع خــاص تهــدف الــى تحقيق المصلحة العامة والنفع العام ، ففي بعض الاحيان فان الوظيفة العامة يمكن ان تكون بمعــزل عن السياسة العامة ، وعلى هذا فان الموظف العام في ادائه لعمله فانه يقوم بتنفيذ البرنامج التنمــوي المخطط له، عليه فان الخطأ الذي يرتكبه الموظف من شانه ان يشكل انحرافا في المسار المرسوم له حسب طبيعة الموقع الذي يعتليه ، ولا يبالغ في القول ان ظهور اغلب الدول المتقدمة صناعيا كــان منشاه الادارة في الوظيفة العامة، كما ان وجود الفساد فيها ينتج عنه تاخر هذه الدول وتفاقم المشاكل فيها بشكل كبير جدا[6]. وبالنسبة الى الفساد الاداري يكون في الوظيفة العامة واحــدا مــن الامــور التالية:

١- اما ان يكون انحرافا عن مسؤوليات الوظيفة العامة بتغليب المــصلحة الخاصــة على
المصلحة العامة بشتى الصور والسبل كالمحاباة والمجاملات الوظيفية .

٢- او ان يكون تطبيقا لنظام السوق او المشروع الاقتصادي على الوظيفة العامــة ،بان ينظر الى الموظف العام الى منصبه على انها مــشروع اقتــصادي يمكــن استثماره والحصول على اكبر عائد منه او ان يقوم بشراء المنصب او الموقــع الاداري .

٣- او ان يكون استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية اومادية والنأي بهــا عن ان تقدم الخدمات الاجتماعية.

المحور الثاني: الموظف العام :

اما بالنسبة للموظف العام فقد عرف قانون الخدمة المدنية الموظف في المادة الثانية منه (كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخلة في الملاك الخاص بالموظفين) لذلك فانــه يجــب تــوفر العناصر التالية:

١- صدور موافقة او امر بالتعيين في الوظيفة العامة من قبل السلطة المختصة بالتعيين ، اذ ان الامر المتبع في شغل الوظائف العامة هي بالتعيين ولذا فانه لا يكفي لاكتساب صــفة الموظــف

---

[6] د.محمد قاسم القريوتي ، الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، عمان، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ ، ص٣٥ ص ٣٨.

العام مجرد استيفاء المرشح للشروط المقررة للتعيين بل يشترط لذلك صدور اداة قانونية للتعيين ممن يملك السلطة القانونية بالتعيين ولا يعتبر بوجه او باخر موظفا عاما من يزاول مهام وظيفة عامة دون صدور امر قانوني بالتعيين، او من شاب قرار تعيينه سبب من اسباب بطلان القرار الاداري القاضي بتعيينه وفي هذه الصورة فان الفساد الاداري يتحقق بقيام احد الافراد ممـــن لا يمتلكون الاداة القانونية للتعيين بمزاولة وظيفة عامة او ان تكون تلك الاداة غير قانونية بان يعين احد الاشخاص دون استيفاء شروط التعيين اعتمادا على المحسوبية او المنسوبية وعند تحقق هذه الحالة فان الاشكال القانوني سيثار وسيتسبب بمشكلة قانونية لا يمكن تلافيها[7].

٢- ان تكون الخدمة في مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام بصورة دائمية و في عمل دائم في مرفق من مرافق الدولة وهذا شرط اساسي لتحقق صفة العموم في الوظيفـــة ، وفي هذه الحالة فان شمول بعض الافراد ممن ينتمون الى الهيئات الخاصة او الاعمال المؤقتـــه بامتيازات الموظف العام او حتى مساواتهم به يعد من صميم الفساد الاداري .

٣-ان تكون الوظيفة داخلة في ملاك الموظفين، وقد اشترط قانون الخدمة المدنية تحقـــق هـــذا العنصر لاعتبار الشخص موظفا عاما اذ اوجب ان تعهد الى الموظف (وظيفة دائمة داخلة فـــي الملاك الخاص بالموظفين) الا انه وفي حالة الفساد الاداري يكون بايجاد وظيفة ليست داخلة في الملاك او لا تحدد الحاجة الفعلية ضرورة ايجادها على اساس المجاملة او المحاباة الـــسياسية او للحصول على مكسب سياسي او شخصي[8].

١- اننا نعتقد بضرورة ادراج شرط اخر او اجراء تعديل في قانون الخدمة المدنية بان يكـــون الدافع الى شغل الموظف للوظيفة العامة هو الحاجة الماسة والفعلية وتحدد بالخطة الادارية التنظيمية للمنظمة ،ومن هنا فانه يمكن القول (ان مركز الموظف يعد مركزا قانونيا وعلاقة الحكومة بموظفيها هي علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين والانظمة)

المحور الثالث: المكسب الشخصي (الرشوة):

يعتبر التربح من الوظيفة العامة الشكل السائد للفساد الإداري اذ انه ينطلق من أساس مادي قوامه وجود مبالغ مدفوعة الى الموظف في سبيل تخطي إجراءات معينة او الحصول على امتيازات معينة ما كان بالامكان الحصول عليها بالطرق العادية وقدعاقب المشرع العراقي على هذه الجريمـــة

[7] د. ماهر موسى العبيدي، اقسام المحاسبة والتدقيق ودورها في الحد من الفساد الاداري،مقالة منشورة في جريدة المشرق، السنة الخامسة، العدد ١١٧١ ،الاثنين ١١ شباط ٢٠٠٨ .

[8] د.يوسف الياس، المرجع العملي ، مصدر سابق، ص١٤ . وانظر مجموعة قوانين الخدمة والملاك والانضباط، اعداد المحامي صباح المفتي ، المكتبة القانونية ، بغداد، شارع المتنبي ٢٠٠٥، ص٢ .

لا باعتبارها مكون أساسي من مكونات جريمة الفساد الاداري بل باعتبارها جريمة مستقلة بذاتها ومن ثم كانت العقوبة تتراوح بين السجن اوالحبس الى الطرد من الوظيفة العامة،اما الإشكال العامة للرشوة فهي تتمثل بالاتي:

١-طلب الموظف العام او المكلف بخدمة عامة مبلغا من المال او مكسبا ماديا او هدية او اي شيء مادي او معنوي كخدمة ما او منفعة شخصية او فئوية او قبوله لها على حساب المصلحة العامة او النفع العام وينبغي الالتفات الى انه ينبغي ان يكون الوازع لديه هو المكسب الشخصي لا غيره.

٢-ابتزازه الغير او طالب الخدمة من اجل الحصول على المنفعة الخاصة .

٣-عرض بعض الافراد من الغير او وكلاء او وسطاء شركات خاصة تقديم مكسب شخصي او منفعة خاصة بقصد الاستفادة من تقديم بعض الخدمات العامة او بقصد تلافي إجراءات معينة .

٤-استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى النفع المادي وذلك بتحقيق ابرام الصفقات التجارية او تأسيس الشركات الوهمية التي تصب مباشرة في مصالحهم او لغرض محاباتهم او للحصول على المكاسب الخاصة[9].

المبحث الثالث :التحقيق الاداري واهميته في التصدي لصور الفساد:

التحقيق لغة هو البحث عن الحقيقة ، واصطلاحا عبارة عن اجراءات يتخذها شخص مخول قانونا ضمن نطاق احكام القوانين الشكلية في ظل ظروف القضية والمقدرة والخبرة الشخصية له لاثبات وقوع الجريمة وتسبيب فعلها للزوم معاقبة فاعلها وفق احكام القوانين الموضوعية، ويقصد بالتحقيق الاداري العملية القانونية التي تجريها المنظمة او المؤسسة التي ينتمي اليها الموظف الذي يشتبه بارتكابه لواحدة من جرائم الفساد كالسرقة والاختلاس والرشوة وغيرها .

وفي هذه المرحلة فانه لا يمكن معرفة مرتكب الجريمة الا من خلال جمع الادلة والاثباتات التي تشير بوضوح الى الشخص الذي ارتكبها ، ومن المعروف ان التحقيق يبدا باخبار (بلاغ) يقدم الى الجهات المختصة لاعلامها، لتبادر هذه الجهات القيام بالكشف والتفتيش والتوقيف والاستجواب، فتتضح لنا الغاية من التحقيق،وهي معرفةكيفية ارتكاب الجريمة وسبب ارتكابها ومعرفة مرتكبها ولا شك ان هذه الامور بمجملها تفيد في التصدي لظاهرة الفساد بانواعه لتحول دون وقوعه مستقبلا كونه يعطينا مؤشرات واقعية وحقيقية عن هذه الجريمة التي تعد من مستحدثات العقل الاجرامي لدينا، ووفق ثوابت محددة في الفقه القانوني ، وهي :

---

[9] محمد قاسم القريوتي، الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠

١- اثبات وقوع الجريمة فاول عمل يقوم به المحقق هو التاكد من وقوع الجريمة اي البحث عن جسم الجريمة واكتشافه وهو في جريمة الفساد الاداري المال المسروق ،وهذه مهمة الشخص المخول قانونا في اجرائها ومتابعة وجوده كالبحث في السجلات والاوراق والحسابات المالية .

٢- كيفية ارتكاب الجريمة بعد التثبت من ارتكاب الجريمة تبدا الخطوة الثانية وهي البحث عن كيفية ارتكابها اذ ان ذلك يفيد في اثبات التهمة على المتهم ونفيها عنه ثم ان طريقة ارتكاب الجريمة قد تعين القائم بالتحقيق في معرفة كيفية ارتكابها وقد تدل على تعدد الجناة المستخدمون في ارتكابها.

٣- سبب ارتكاب الجريمة وهذا الامر يفيد في دراسة الاسباب التي تدعو الى انتشار الفساد بانواعه فقد يكون الدافع الطمع او المجاملة او المحاباة الفئوية او غيرها.فعلى المحقق ان يمحص في اسباب وقوع الفساد وارتباط الجاني بها اذ من الممكن ان تؤدي معرفة سبب ارتكاب الجريمة الى التعرف على هوية المتهم او حصر الشبهة باحدهم في اقل تقدير ذلك ان الخطا في تقدير مثل هذا الامر قد يرتب نتائج خطيرة مضرة بالتحقيق التي منها الابتعاد عن سير التحقيق من الوصول الى الجاني والاسباب الحقيقية المؤدية الى ارتكاب الجريمة.

٤- معرفة الجاني ان اثبات وقوع الجريمة وكيفية ارتكابها وسبب الاقدام عليها يقود في الواقع الى معرفة مرتكبها وشركائه ان وجدوا فالتعمق في التحقيق ومعرفة من له المصلحة المادية ومن المستفيد من الاموال أو ارساء المناقصات على طرف معين، يمكن أن يحصر دائرة الاتهام في شخص واحد او اشخاصا معينين ومن ثم كان للتحقيق الاداري اهمية كشف جانب الفساد الاداري في المؤسسة التي يكون فيها التحقيق الاداري قويا اذ من شان ذلك عدم امكانية هدر المال العام وهو ما يؤشر بجلاء الى الدور الذي يمكن ان يلعبه التحقيق الاداري في البحث عن المال العام[10].

المبحث الرابع :مظاهر واساليب الفساد :

ونعني بها المؤشرات والعلامات الدالة على وجود الفساد في اي بلد توجد فيه ،وهناك اساليب وحالات متعددة للفساد تتدرج ابتداءا من التمييز بين المواطنين وانتهاءا بصور واشكال الفساد

---

[10] نوار دهام الزبيدي، عبد الكاظم فارس ، اصول التحقيق الاجرامي ، مطابع بغداد ، ١٩٩٣ ، ص١١

الحاد ، وهناك اساليب عدة تتنوع وتتعدد حسب الطريقة والاسلوب في الاستحواذ على المال ويتفنن الفاسدون في ذلك اشد تفنن وسنعرض لبعض طرق الفساد العديدة والتي منها وسنتناولها تباعا:

اولا: التمييز بين المواطنين :

ان التمييز بين المواطنين الذين يتجهون للجهاز الحكومي للعمل فيه اول خطوة على طريق الفساد الاداري فالأصل ان الادارة العامة خادمة لكل افراد المجتمع وان الموظف العام ملزم بمعاملة الجميع على مقياس واحد ذلك ان مواصفات الجهاز الاداري الممتاز تتمثل في اللاشخصية او الرسمية في التعامل كما يفترض ان يتم التوظيف في الجهاز الاداري على أساس من الكفاءة والتأهيل واعتماد مبدا التنافس بين المتقدمين على قاعدة المساواة ، اما اذا تم تجاوز هذين الأساسين في التعيين الحكومي فان هذا نذير شؤم وخطر، ذلك ان الموظف الذي تتم محاباته في التعيين يدرك تماما انه يتمتع بقدر من التصرف على هواه، فضلا عن ان تقديمه خاصة اذا كان غير كفوء على غيره من شانه ان يؤدي الى ضياع فرصة الادارة في التقدم والازدهار كما ان المواطن الذي يتم تجاهله ستتكون لديه قناعه بان هناك سياسة تسير باتجاه ،اقصائه مما يشعره بالاحباط وفقدان الثقة بالنظام الاداري للدولة ككل ، ويستتبع التمييز في التوظيف ان يرى المعنيون ان واجبهم خدمة انفسهم ومناطقهم دون بقية المناطق مما يولد حالة من الفئوية والانتمائية لمنطقة دون اخرى ، وبذلك تصبح الدوائر الحكومية بمثابة مراكز تمثل مناطق دون اخرى، واذا ما تفاقم هذا الامر فانه يؤدي الى ان يجعل مؤسسات الدولة كلها تعيش في حالة استقطاب للاشخاص او الفئات دون غيرهما .

ثانيا : التسيب في العمل وتدني الانتاجية :

قد ياخذ السلوك الاداري الفاسد وغير السليم منحى اخر يتمثل بعدم احترام قواعد العمل، ومن ذلك عدم التقيد باوقات الدوام حضورا ومغادرة او الحضور الشكلي دون القيام بالمهام المطلوبة ، وهذه السلوكيات تمثل هدرا للموارد البشرية ، والوقت يترتب عليها اذا كانت نابعة من مستويات الادارة العليا ان تجعل هذه الادارة محل تقليد من قبل الموظفون الاقل درجة ويؤدي مثل هذا الوضع الى عدم الانضباط في العمل مما يعني تراكم العمل وعدم تصريف شؤون المواطنين ، وتاخير معاملاتهم واشاعة جو الاهمال واللامبالاة،

ثالثا : تزوير الوثائق والقيود والمحررات الرسمية:

يمكن ان تصل مرحلة الفساد ببعض العاملين الى درجة التلاعب بالقيود والوثائق الرسمية مقابل الحصول على نفع مادي معين مما يؤثر سلبا على الصالح العام وهذا من شانه ان

يؤدي الى إخلال وارباك في الجانب ألمعلوماتي والوظيفي للدولة كما انه يحول دون وصول السلطة العامة للمعلومات والبيانات الحقيقية وهو تحريف مقصود للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد اثباتها باي محرر رسمي او عرفي يحتج به رغبة في خداع الغير واظهار المظهر الرسمي للمحرر المزور او المزيف «بقصد الغش والحاق الضرر بالغير ، وقد عرف التشريع العراقي التزوير والتزييف الا انه لم يفرق بينهما اذ ترك الامر الى الفقه الجنائي ليتولى الامر بدلا عنه ، ويبدو ان هذا الاخير قد حصر عملية التزوير في المحررات الرسمية والعرفية اما التزييف فقد حصره في العملة الوطنية سواءكانت مسكوكات معدنية ام محررات ورقية صادرة بموجب القانون وقد اعتبر المشرع العراقي جريمة التزوير واحدة من اخطر الجرائم الماسة بامن الدولة الداخلي وعدت القانون العراقي هو المختص بالنظر بالجرائم التي ترتكب في خارج العراق اذا كان مرتكب الجريمة قد ارتكب جريمة ماسة بامن العراق الخارجي او الداخلي او ضد نظامها الجمهوري اوسنداتها المالية المأذونة باصدارها قانونا او طوابعها او جريمة تزوير في اوراقها الرسمية ،او كان قد ارتكب جريمة تزوير او تقليد او تزييف عملتها الورقية او مسكوكات معدنية متداولة قانونا او عرفا في العراق او الخارج ،».

رابعا السرقة :

تعتبر السرقة واحدا من اهم إشكال الفساد الاداري اذا اصبحت السرقة والاعتداء على المال العام سلوكا عاما دون روادع كافية ومساءلة قانونية حقة وبالتالي فان ذلك يؤدي الى الفساد الأخلاقي والإداري في المجتمع لانه يحدث خللا في أخلاقيات المجتمع وقيم العمل ويصبح الفساد حالة ذهنية جديدة او مكافئة مالية لمن يملك القيام بهذا النشاط غير المشروع .

خامسا الاختلاس:

وهو في المعنى الاصطلاحي اخذ مال الغير دون رضاه وهو يستخدم للدلالة على معنيين : الاول المفهوم العام للاختلاس وهو انتزاع الحيازة المادية للشيء من صاحبه والاختلاس بهذا المعنى ينصرف الى وصف فعل الجاني في جريمة السرقة وقد استخدم المشرع العراقي هذا الوصف عند تعريفه لجريمة السرقة في المادة (٤٣٩) عقوبات حيث صرح بأنها(اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني عمدا) ومدلول العبارة يتضح في اخذ المال وازالة تصرف المالك فيه برفعه اذا كان منقولا اما اذا كان غير منقول فيكون بفصله، وفي كلا الحالتين يتحقق فعل الاخذ.

الثاني المعنى الخاص الذي يفترض وجود حيازة للجاني سابقة ومعاصره للحظة ارتكاب السلوك الجرمي الا انها حيازة ناقصة بمعنى ان صاحبها يكون له العنصر المادي دون المعنوي أي

يكون المال تحت يده الا انه غير مخول باخذه والتصرف به ، ووفقا لهذا فان المقصود هنا جريمة اختلاس الموظف العام او المكلف بخدمة عامة،وينبغي ان يفهم من جريمة الاختلاس الامور التالية:

أ. لا يقتصر مفهوم المال على المبالغ النقدية بل يمكن ان يشمل كل منقول له قيمة مادية بغض النظر عما اذا كان هذا المال مملوكا للدولة او الافراد .

ب. شمول الافراد او الاشخاص العاملين في المؤسسات المالية الخاصة التي تقوم بالصناعة المصرفية بحكم الاختلاس اذا كانت حيازتهم للمال بسبب الوظيفة العامة التي يمارسونها، يمكن القول ان فعل الاختلاس يعني فعل الاخذ، ويتحقق فعل الاختلاس باي عمل من شانه تحويل حيازة الجاني للمال العام من حيازة ناقصة الى حيازة تامة أي بالتصرف بالمال وكانه مال مملوك له ولا فرق بين ان يقع الفعل على كل المال او بعضه وقد يتخذ الاختلاس شكل التصرف بالشيء كان يقوم موظف بنقل جهاز مملوك للجهة التي يعمل لديها الى حسابه الخاص او الى منفعته الشخصية بنية تملكه اما اذا استخدمه بنية استعماله ثم بعد ذلك إعادته فان هذا لا يكون متحققا بالنسبة الى فعل الاختلاس وتتحقق جريمة الاختلاس بداية بتسليم المجنى عليه المال الى الموظف العام بحكم وظيفته، وفي الحقيقة انه يمكن القول ان يد المختلس تكون بمثابة يد أمانة وبذلك فان من اسباب تجريم هذه الجريمة هو انها تعتبر من الجرائم التي تمس الثقة العامة وكذلك من الجرائم التي تمس الأموال ولحساسية هذه الجريمة ارتاى المشرع زيادة العقوبة المقررة عليها.

ج. وجانب الاختلاس يرتبط ارتباطا شديدا بجريمة الفساد الإداري اذ غالبا ما يلجا الشخص المختلس مالا عاما الى إيداع تلك الأموال في بنوك دول اجنبية خارج البلاد او ان يقوم بتهريبها او محاولة غسل هذه الاموال[١١].

سادسا التهرب الضريبي

تعتبر جرائم التهرب الضريبي من المصادر المهمة الممولة للفساد الاداري اذ كثيرا ما يعمد المتهربون الى محاولة إيجاد منفذا لهم من الالتزام الضريبي الذي غالبا ما يكون مرتفعا بعض الشيء فيعمدون الى التهرب من الدفع بشتى الاشكال والوسائل وباشاعتهم لهذه الوسائل يكونون بذلك قد ساهموا من انتشار الفساد الاداري[١٢].

[11] د.نائل عبد الرحمن الطويل، ناجح داود رباح ، الاعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٠، عمان ، الاردن ٢١١ وما بعدها.

[12] د.نائل عبد الرحمن صالح،ناجح داود رباح، الاعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها،دار وائل للطباعة والنشر، عمان الاردن، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠، ص ٢١٠

سابعا الاعمال والنشاطات غير المشروعة:

من شان هذه الاعمال والنشاطات ان تعمل عملها بالنسبة الى الأشخاص الذين يحصلون على هذا الاموال اذ غالبا ما يستخدمونها في موارد تعمل على تعزيز جانب الفساد الاداري وبالخصوص حينما يقومون بتوظيفها في مجال غسيل الاموال ، وترتبط جرائم غسيل الاموال بالفساد السياسي والمالي ارتباطا كبيرا اذ يعمد الحاصلون على الاموال غير المشروعة على توظيفها في مصادر اموال اخرى رغبة منهم في اخفاء مصادرها غير المشروعة[13].

المبحث الخامس :اثار الفساد

يثير الفساد العديد من الاثار الاقتصادية والسياسية والقانونية والحضارية ، سنتولى الاشارة اليها تباعا:

اولا : الاثر الاقتصادي للفساد :

من المعلوم ان جميع الدول القمعية والمتسامحة تسيطر على توزيع ثرواتها على الافراد ، ويتم توزيع هذه الثروات عن طريق آليات وقنوات متعددة تلجاء اليها الادارة الحكومية ،والمؤسسات الخاصة وبعض الدفعات فاسدة اذا تم تقديمها الى مسؤولين حكوميين بشكل غير قانوني من اجل الحصول على منفعة او تفادي دفع نفقات، كما ان وسيلة التسعير التي تعتبر مصدرا لفعالية الحكومة ورافدا من روافد النمو فتصبح في ظل الرشاوى اداة مدمرة لشرعية الحكومة وفعاليتها، وغالبا ما يساهم الفساد الاداري في الحد من الموارد المالية للدولة كماهو الحال في حالة فرض ضرائب او رسوم على فئة معينة فيعمد بعض الاشخاص الى التهرب الضريبي و دفع الرشاوى لتقليل قيمة التقدير الضريبي او تاجيل دفعها ، وكذا الحال في الخدمة المصرفية فقد تلجاء بعض المصارف الى تقديم قروض الى الافراد الا انه وبسبب ضعف الضمان العام لطالب القرض يتسبب القرض في خسارة المصرف او افلاسه اضف لذلك الى انه بسبب شيوع الفساد الاداري في احد البلدان فان تقديم بعض الخدمات التي تباشرها اغلب الدول مجانا للمواطن تكون هذه الخدمة نضير دفع مقابل في سبيل الحصول عليها كما هو الحال في دفع مبالغ معينة في سبيل الحصول على تراخيص الاستيراد

---

[13] رمزي نجيب القسوس، غسيل الاموال جريمة العصر ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، ٢٠٠٢. وانظر د. محمد نجيب صبحي ، قانون العقوبات ، القسم العام ، مكتبة دار الثقافة للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، الطبعة الثالثة ١٩٩٦ ص ١٣٢ وما بعدها .

او تراخيص معينة او الحصول على جواز سفر، واخيرا فان هذه بعض الاثار التي تنعكس على اقتصاد البلدان التي تشوبها او يشوب اقتصادها الفساد الاداري[14].

ثانيا الاثر السياسي:

يلعب الفساد دورا مهما في هدم النظام السياسي للدولة التي يستشري فيها، فمن الناحية السياسية ان شيوع الفساد يؤدي الى ظهور نوع من الحكومات تسمى بـ(حكومات النهب)وهذا المصطلح السياسي يقصد به حاكم او مسؤول سياسي كبير هدفه الاساسي تجميع الثروة الشخصية ويمتلك القوة لتحقيق ذلك من خلال وجوده في السلطة فقد يدعم الحاكم الناهب بعض التداخلات التي لن ترفع من الدخل القومي لانها تقدم له مكاسب شخصية كرئيس الدولة مثلا، ويميل الى تفضيل الدولة المنتفعة على الدولة المنتجة

وهذا ما يشير بوضوح الى انخفاض مستويات الدخل القومي للمواطن ، وينظر الحكام الناهبون الى النظام القانوني للدولة على انها مصدر للارباح الشخصية اذ يمكنهم فرض القوانين ومتطلبات التراخيص اوالرسوم القانونية او الضريبية التي لا يوجد أي مبرر لها سوى خلق عنق زجاجة تجعل الشركات والافراد على استعداد لدفع الرشوة كي يتجنبوا عبوره كما ان القوانين الاصلاحية الفعالية غلبا ما يتم استعدائها من قبل الحكام النهابون اذا ما تبين ان هذه الاصلاحات ستحول الاعمال غير القانونية الى انظمة تسعير قانونية، كذلك يركز الحاكم الناهب على اعطاء الدعم للافراد والشركات التي تكون على استعداد لدفع الرشاوي او قد يقوم الراس القوي في السلطة بمأسسة النظام السياسي من اجل دفع الاستفادة من احتمالات انتزاع الاموال الى اقصى حد، كما يمكن ان يلعب دور المحتكر الذي يسعى الى رفع مستوىانتاجه الخاص في الوقت الذي يسعى الى تقييد مردود الاقتصاد الوطني، ويجعل الدولة تتصف بصفة مستهلكة اكثر مما هي منتجة، كما ان الدولة التي تعاني من الفساد يكون نظامها السياسي هش وتكون آيلة للسقوط بمعنى انها تكون ضعيفة لانها تكون عرضة للاختراق من قبل الاجهزة الاجنبية الاخرى، وقد يعمد النظام السياسي الى شراء الاصوات في العملية الانتخابية فتكون النتيجة مجيء اشخاص الى دفة الحكم ليسوامؤهلين للمناصب التي يحتلونها، وبالنتيجة وجود اشخاص غير مؤهلين وممثلين من الشعب تمثيلا صحيحا وبالتالي لا يسعون الى تحقيق المصالح العامة بل يستاثرون بالسلطة ويهدفون الى جمع الثروة وجعلها في ايديهم.

---

[14] انظر سوزان، روز اكرمان، الفساد والحكم، ترجمة فؤاد سروجي الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣ ، ص٢٠٥

ثالثا : الاثر القانوني:

تتجلى الاثار القانونية التي يخلفها الفساد بشكل عام في اثار قانونية يمكن ذكر بعضها فيما ياتي:

١. حين تنتشر الرشوة والاختلاسات وسائر الامراض الاخرى في الدولة تضعف الثقة العامة بها وتصبح ضعيفة لا يمكن معالجتها بحل اخر بديل.
٢. يتم تخطي القانون بدفع مبالغ معينة من المال تسهم في اضعاف سيادة القانون والولاية القضائية العامة[15].
٣. المساس بالقانون الاعلى في الدولة (الدستور) فينشاء عن ذلك جريمة مخالفة القاعدة القانونية الدستورية التي من المفروض ان تطبق على جميع مفاصل الدولة والقوانين الاخرى بل قد ترسم شكلا اخر جديد في الدولة ونشوء اعرافا فاسدة لها من الالزام ما تكون من الصعوبة بمكان الغاؤها او تخطيها.
٤. الاخلال بالمباديء القانونية المعروفة كالمساواة في تطبيق القانون على الافراد ومحاولة تقصي روح الحقيقة بالعدالة .
٥. محاربة نظام الرقابة الدستورية او الضمانة الدستورية في تطبيق القانون.
٦. شيوع الجريمة المنظمة في المجتمع وعدم استطاعة اجهزة الدولة التنفيذية السيطرة عليها.
٧. شيوع موجة جديدة من الاعمال الاجرامية والجرائم المستحدثة كالاتفاقات المشبوهة في الانترنيت، وجريمة غسيل الاموال ، وجريمة افشاء الاسرار المصرفية وغيرها.
٨. تمويل النشاطات غير القانونية والاجرامية وخصوصا تلك التي تكون ذات طابع دولي كالارهاب والجرائم الدولية.
٩. تسييس العملية التشريعية وجعلها تصب في مصالح فئوية او فردية ذات اطار ضيق بدلا من ان تنشد المصلحة العليا في الدولة.
١٠. عدم امكانية مواكبة التطور التشريعي وجموده او توجيهه الى وجهة غير الصحيحة .
١١. يؤشر الفساد الى وجود خلل وظيفي في مهام الدولة الطبيعية في توفير الامن والحماية لافراد المجتمع، لكن حينما تتنصل الدولة من التزاماتها فيصبح ايكل امر قيامها بواجبها الى افراد

[15] د. بابكر الشيخ ، غسيل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣ وما بعدها ، وانظر رمزي نجيب القسوس ، غسيل الاموال جريمة العصر، مصدر سبق ذكره ، ٦٥ .

المجتمع او الى اطراف ليست طرفا في العقد الاجتماعي كما اذا تنكرت الدولة من عملية الحماية وفرض هيبة القانون فتقوم بعض الجماعات بواجبات الدولة كتوفير الحماية او الخدمات بصورتيها الايجابية والسلبية.

وبعد هذا يمكن القول ان الطبيعة السرية لجريمة الفساد تجعل من الصعب تقدير حجمه الحقيقي وبالتالي اثاره الاقتصادية والسياسية والقانونية.

الأثر الحضاري والنفسي:

يثير الفساد الاداري والسياسي الكثير من المشاكل الحضارية والنفسية لدى المجتمع في الدولة ان انتشار دفع الرشاوى في مجتمع من المجتمعات يؤشر بوضوح الى ان هذا المجتمع قد بنى علاقاته العملية بشكل غير فعال وغير منتج ما دام ان المحرك الاساسي في المعادلة الوظيفية هو الحصول على اموال غير شرعية من الوظيفة العامة، كما ان هناك جوانبا عديدة لا يمكن اغفالها في حالة استشراء الفساد الاداري والسياسي ومنها جانب السمعة الدولية اذ قد ترفض العديد من المنظمات الخيرية تقديم معونات مادية الى الدول التي ينتشر فيها الفساد ، وهناك جانب مهم اخر وهو الثقة والائتمان الدولي في التبادلات التجارية الدولية والتعاملات الاخرى بحيث يصبح صعوبة اجرائها امرا غاية في التعقيد بسبب كثرة طلبات الائتمان منها[16].

المبحث السادس :طرق المكافحة والعلاج:

تبدأ استراتيجية مكافحة الفساد الاداري في الاجراءات القانونية المتمثلة في تفعيل الرقابة القانونية والمحاسبية بالعمل على وضع برامج وقواعد تتناسب مع الظروف السائدة في المجتمع بحيث لا تكون الاساليب الاصلاحية منقولة من تجربة اخرى دون تكييف ، اذ ان ما يناسب مجتمع ما لا يكون بالضرورة متناسبا مع اخر غيره وان تكون واقعية وممكنة التنفيذ وليست مجرد خواطر او نظريات مثالية مجردة، وبذلك فان هذه الاستراتيجية الاصلاحية يمكن اجمالها في النقاط التالية:

١- تفعيل سيادة القانون والاجراءات العقابية بمعاقبة الطرف المقصر سواء كان الموظف الفاسد او او المواطن الذي يساهم في تعزيز بيئة الفساد الاداري.

٢- والعمل بمضمون قانون الخدمة المدنية وقانون انضباط موظفي الدولة الذي يعد الوظيفة العامة تكليف وطني وخدمة اجتماعية يستهدف القائم بها المصلحة العامة وخدمة المواطنين

---

[16] سوزان، روز اكرمان، الفساد والحكم مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ ومن بعدها، وانظر ايضا اروى فايز الفاعوري وايناس محمد قطيشات، جريمة غسيل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص٦١ وما بعدها، رمزي نجيب القسوس ، مصدر سبق ذكره، ص٦٢

في ضوء القواعد القانونية النافذة، وايضاح واجبات الموظف وحقوقه، وارساء الاسس التي تتصل بالترقية والتعيين وتقييم الاداء والمساءلة عنه.

٣- التاكد من وضوح الاهداف والمبررات الموضوعية الخاصة بالاجهزة الادارية للمسؤولين والعاملين على مختلف المستويات .

٤- التثبت من اداء الموظف لأعمال وظيفته بنفسه بامانه وشعور بالمسؤولية وتفعيل الجانب الاخلاقي لدى الموظفين.

٥- المحافظة على اموال الدولة التي تحت تصرفه واستخدامها بصورة رشيدة وتقديم تقارير دورية عن ما تم صرفه في سجلات خاصة ترفع الى الاجهزة الرقابية الحكومية.

٦- الالتزام باتباع الشفافية والوضوح في عمل الاجهزة الحكومية وتوفير حرية الوصول للمعلومات للافراد والمهتمين والمنظمات غير الرسمية المهتمة بجانب النزاهة العامة وتفعيل دور منظمات الجتمع المدني في ذلك .

٧- ضرورة نشر الوعي بين افراد المجتمع بعقد الندوات والمؤتمرات التي تدعوا الى التثقيف بثقافة النزاهة والابتعاد عن الفساد والافساد في المجتمع لما لها من اثار سلبية على الافراد.

٨- اجراء المسوحات اللازمة والقيام بالجولات الميدانية للتعرف على مدى رضا الجمهور عن مستوى الخدمات للمواطنين واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الخلل وتعزيز وتثبيت نقاط القوة.

٩- توفير الاجهزة الرقابية الحكومية ومنحها سلطة قانونية قوية قادرة على محاسبة وملاحقة الفاسدين من الساسة والموظفين قضائيا وتفعيل الاجراءات القانونية بحقهم دون تسويف وتاخير.

١٠ – دراسة واقع الجهاز الاداري التنظيمي وتقديم الحلول التي تؤدي الى رفع الكفائة الادارية.

الخاتمة والتوصيات

من خلال البحث المتقدم في موضوع الفساد الاداري والسياسي، يتضح ان الاهتمام ينصب على طرفا واحدا من معادلة الفساد الاداري وهو الموظف الذي يشغل الوظيفة العامة ويستغلها للحصول على منافع مادية ، والحال ان الطرف الثاني الذي ظهر على انه الضحية التي وقعت نتيجة افتراس الموظف لها، في الحقيقة يعتبر هو المحفز والمساعد على ظهور وشيوع هذا السلوك السيء، وبالتالي فانه يعتبر شريكا في الجريمة،ينبغي اخذ ذلك بنظر الاعتبار من اجل ان يكون شريكا في العقاب ايضا.

وفي ادناه جملة من الامور المهمة والنتائج والتوصيات التي توصلنا اليها والتي منها ما ياتي:

١- نوصي بسن تشريع خاص بالفساد الاداري في العراق للعمل على الحد من انتشاره والحؤول دون تفاقم اثاره في البيئة العراقية التي باتت تتكيف والظواهر المستحدثة فيها.

٢- العمل بقاعدة (من اين لك هذا) على اصحاب المستويات المعيشية العالية ومطالبتهم بتقديم المستندات والاوراق الرسمية التي تثبت نزاهتهموتبعدهم عن الشبهات.

٣- ان الفساد ظاهرة عرضية تحدث في المجتمعات التي تشهد تحولا سياسيا، ويعد العراق واحدا منها، والاصل في الامور العارضة العدم .

٤- الغاية من الوظيفة العامة تحقيق النفع العام وخدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة عبر سياسة موجهة من الدولة والفساد بنوعيه يرمي الى غايات فردية او فئوية ضيقة بعيدة عن الهدف المتقدم.

٥- العلاقة الوظيفية علاقة تنظيمية تنبني على اساس الاحترام المتبادل والمحافظة على كرامة الوظيفة العامة والابتعاد عن كل ما من شانه الاضرار بها.

٦- الموظف العام في ادائه لوظيفته انما يعبر عن البرنامج او المسار السياسي المختط له من الجهات صاحبة القرار في المنظمة وبالتالي فان اي انحرافا يصدر منه ينعكس على الادارة التي يتبعها الموظف .

٧- يخلط الباحثون عموما بين نوعي الفساد الاداري والسياسي والمالي وقد قدمنا في هذا البحث الموجز المائز بين النوعين.

٨- يعتبر الفساد افة تنخر في جسد الدولة واذا لم تتخذ خطوات جدية لمكافحتها ستكون الدولة التي يستشري فيها مهددة بالسقوط كما ان له العديد من الاثار السياسية والاقتصادية والقانونية السيئة ...

٩- يؤثر الفساد الاداري والسياسي سلبا على قيمة العملة الوطنية ، للارتباط الوثيق بين هذه العملية وتهريب الاموال خارج البلد وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية.

السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد ٢٠٠٣

المدرس المساعد
احمد حسين شحيل(*)

المقدمة

شهد العالم بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تغيرات كبيرة . فقد اصبح الارهاب والتطرف العدو الجديد الذي يجب محاربته اينما كان، كما لعب الخوف من امتلاك جماعات ارهابية متطرفة اسلحة دمار شامل دورا مهما في ترسيخ مبدا الضربة الوقائية في الاستراتيجية الامريكية الجديدة.

فقد أصبحت العلاقات الأمريكية–الروسية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١قوية ومتطورة باتجاه التحالف ضد الارهاب. إذ لعبت العلاقات الشخصية بين الرئيسيين الامريكي بوش والروسي بوتين دورا مهما في تعزيز هذا التحالف. وتعد روسيا إحدى القوى النووية الكبرى في العالم، فضلا عن كونها احدى الدول التي تمتلك حق الاعتراض في مجلس الامن الدولي، فقد عارضت روسيا الهجوم العسكري على العراق، اذ ان المبرر الذي اعطته الولايات المتحدة بالهجوم العسكري على العراق والذي هو بانه لايمكن الوثوق باي نظام ديكتاتوري يمتلك اسلحة الدمار الشامل، هذه الذريعة الامريكية لم تلقى قبولا من روسيا. اذ يعد العراق بالنسبة لروسيا سوقا شرعيا لها، وتعد الشعب العراقي شعبا صديقا ومقربا الى روسيا. كما وان هناك مديونية لروسيا بقيمة ٨ مليار دولار بذمة العراق.

ولكي ندرس طبيعة التطورات التي مرت بها السياسة الروسية تجاه العراق مابعد ٢٠٠٣، فقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاث فصول، ففي الفصل الاول الموقف السياسي والستراتيجي لروسيا من العراق مابعد عام ٢٠٠٣ تم تناول فيه الاسباب السياسية والاستراتيجية التي دفعت روسيا الى معارضة الحرب، ومن ثم تطور الموقف الروسي من مجلس الحكم الانتقالي العراقي، كما اكدت روسيا على ضرورة ان تلعب الامم المتحدة دورا في العراق، فضلا عن الموقف غير الرسمي للقوى الروسية المعارضة للحرب، اذ ان هناك تيارات سياسية ودينية داخل روسيا عارضت الحرب، بل طالبت بالجهاد ضد الامريكان، فقد اعلن علماء الدين الروس الجهاد ضد القوات الامريكية في العراق.

(*)كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

وفي الفصل الثاني الموقف الاقتصادي لروسيا من العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تم تناول فيه المصالح الاقتصادية الروسية في العراق، وكيف ستتفاهم روسيا مع الولايات المتحدة حول عمليات الاستثمار في العراق، لاسيما وان هناك قانونا امريكيا يحظر مشاركة الدول التي عارضت الحرب، بالمساهمة في اعادة اعمار العراق..

وفي الخاتمة تم تناول فيها الرؤيا المستقبلية لطبيعة العلاقات مابين روسيا والعراق، وهل ستكون المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية في عراق مابعد ٢٠٠٣ مضمونة، بعد ان تغيرت طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية للعراق نحو الغرب ولاسيما الولايات المتحدة.

الفصل الأول: الموقف السياسي والاستراتيجي لروسيا من العراق ما بعد ٢٠٠٣

كانت حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب قبل توجيه الضربة إلى العراق تحظى بدعم دولي واسع. وعلى الرغم من أنها كانت تبعث على القلق، إلا أنها لم تجعل أي لاعب كبير على الصعيد الدولي ينفر من الولايات المتحدة. وبدا الوضع يتغير منذ لحظة تحول الولايات المتحدة من القضية الأفغانية إلى توجيه الضربة إلى العراق بهدف إسقاط نظام صدام حسين[1].

ونشا تكتيكان في التعامل مع العراق وهما يوجدان اليوم أيضا. واحدهما خط روسيا الذي كان ولا يزال ينحصر في أن ينفذ العراق فعلا جميع قرارات مجلس الأمن الدولي في قضايا نزع السلاح، ولكن في الوقت نفسه، يجري خطوة بعد خطوة إلغاء جميع الملفات الأربعة لنزع السلاح[٢].

يبدو أن روسيا كانت تؤيد رفع العقوبات الدولية على العراق لأسباب اقتصاديه بحتة ، ولكن هذا الموقف الروسي لا يخرج عن أطار التزام العراق بكل القرارات الدولية الداعية إلى نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية . فقد قال الكسندر يوكافينكو المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية "بان رفع العقوبات عن العراق لايمكن أن يتم إلا على أساس تقرير لجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيكوم بشان امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من عدمه". وأضاف "بان مجلس الأمن الدولي يمكن أن يصدر قرارا برفع العقوبات حال تسلمه هذا التقرير"[٣].

حاولت الولايات المتحدة كسب روسيا إلى جانبها بوسائل مختلفة، أحيانا بالضغط على روسيا برفضها الموافقة على توجيه ضربة عسكرية لجورجيا، والتي كان المقاتلين الشيشانيين يتسللون منها لضرب القوات الروسية، وأحيانا أخرى بتطمين روسيا على أن مصالحها مع العراق لن

---

[1] يفجيني بريماكوف ، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق ، تعريب عبد الله حسن ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ، ص ١٥٩.

(2) المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(3) http:// www. Masrawy.com

تمس بعد إقصاء صدام. وبما أن الوضع في إقليم بانكيزي الجورجي يقلق روسيا لدرجة وصلت إلى حد اعتبار روسيا أن جورجيا مقابل العراق، أي أن تترك الولايات المتحدة لروسيا حق التعامل مع جورجيا، مقابل أن توافق روسيا على ضرب العراق، وانتهت المفاوضات التي قرر فيها جورج بوش وفلاديمير بوتين التعاون معاً في حل الصراعات الإقليمية، إلى عقد اتفاق بين روسيا وجورجيا، يقوم من خلاله الطرفان بتأمين الحدود المشتركة بين الجانبين، وبالفعل كان ذلك الاتفاق دليلاً على قرب الحرب الأمريكية على العراق، لا سيما بعد قيام الولايات المتحدة بتحييد الدور الروسي المعارض لتلك الحرب، وما يؤكد ذلك هو خفوت الصوت الروسي المعارض لتلك الحرب في الآونة الأخيرة، حيث ألمحت روسيا إلى إنها قد توافق على استخدام القوة ضد العراق في حالة موافقة مجلس الأمن الدولي.[1] وبذلك اقتبس الروس ببراعة عن بوش إستراتيجيته "الوقائية" لتبرير الهجوم العسكري على جورجيا. على أية حال، إن الحجة التي تقول بأنه إذا كان الأمريكيون يستطيعون مهاجمة الإرهابيين المزعومين في العراق، فبإمكان روسيا فعل الأمر ذاته في جورجيا[2]. فقد أعلن فلاديمير بوتين، خلال زيارته إلى كييف، في بداية شباط، بان العراق إذا استمر في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، فانه قد يفكر بأساليب أكثر شدة من الطرق الدبلوماسية. كان واضحا ان الرئيس الروسي لم يكن متعاطفا مع صدام فهو لا يثق به، فضلا عن، انه لم يكن ملتزما بالعراق كما كان حال زعماء الكرملين السابقين[3]. ربما هذه هي أول مرة تختار فيها روسيا وتتمعن وتحسب وتلعب لعبة البوكر الدبلوماسية. كان أمام بوتين خيارات عدة:

١- أن يقدم طريقته الخاصة لحل الأزمة العراقية.
٢- أن يدعم الأمريكان وحتى الانضمام إليهم.
٣- أن يدعم " أوربا القديمة".
٤- أن لا يشترك ويكتفي بمراقبة تكشف الأحداث، نسجا على منوال الصين[4]. كانت روسيا تملك هامش كبير للمناورة، إذ كان الأمريكان والأوربيين في حاجة ماسة لدعمها وتأييدها. الا أن إمكانية أن تخرج روسيا بحل توفيقي للازمة العراقية ضئيلة جداً، فذلك كان يتطلب ليس فقط دبلوماسية معقدة لإيجاد مخرج يمكن أن يرضي جميع الأطراف على اختلاف رغباتهم، بل يتطلب وهذا هو الأهم امتلاك بوتين وزنا سياسياً غير قابل للتشكيك في القضايا الدولية[5]. وعندما قابل الكسندر فارشبو-السفير الأمريكي في روسيا، غريغوري مامدوف- نائب وزير الخارجية الروسي

(1) http:// www. Ashahed 2000.tripod.com
(2) ليليا شفتسوفا ، روسيا بوتين ، ترجمة بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ ، ص ٣١٠- ص ٣١١.
(3) المصدر السابق ، ص ٣٢٦ .
(4) المصدر السابق ، ص ٣٢٧ .
(5) المصدر السابق .

في محاولة لتعزيز القضية الأمريكية ضد الفيتو الروسي، أكد مامدوف "بأن العلاقات بينهم اكبر من العراق".

وفي محاولة للولايات المتحدة لدعم قضيتها أثناء زيارة الكسندر فولوشين رئيس هيئة موظفي فلاديمير بوتين لواشنطن، قال أحد الدبلوماسيين "بأننا نحاول إعطاء تقييم صادق لتأثير الموقف السلبي جداً على الإدارة والكونغرس والتأييد الشعبي للشراكة الروسية- الأمريكية".

اولا: الموقف الروسي من الحرب على العراق

وفسر المحللين رحلة فولوشين لواشنطن، ولقاءه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ومستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول والمسؤولين الإداريين وكذلك هنري كيسنجر بأنه محاولة لضمان تعامل اقتصادي قوي في مقابل دعم روسيا أو التغيب عن مجلس الأمن الدولي[١]. بينما قال اليكسي ارباكوف-نائب رئيس لجنة الدفاع التابعة لمجلس الدوما الروسي بان على روسيا أن تسمح بالضربة إذا رفض صدام حسين مرة أخرى السماح بوصول المفتشين غير المحدود". إلا أن الكسندر بيكابيف من مركز كارينجي في موسكو قال "بأن سياسة روسيا المعارضة للضربة العسكرية الأمريكية للعراق لن تؤدي فقط إلى السماح لروسيا بجني فائدة اقتصادية في العراق، بل ستضمن أيضا أن تواصل الولايات المتحدة الحد من انتقاداتها لعملية روسيا العسكرية في الشيشان ومحاولات موسكو الضغط على جورجيا لاعتقال الثوار الشيشان في ممر بانكيزي"[٢]. ففي إحدى الاجتماعات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي جورج بوش قالت صحيفة نيزا فيسيميا غازيتا الروسية بأن حدة لهجة البيان الروسي الأمريكي تجاه العراق تعني أن بوتين يفكر بشكل واقعي ومنطقي بمصالح روسيا لإدراكه إن ضرب العراق ليس إلا مسالة وقت وان موافقة الرئيس الروسي على تضمين البيان عبارة (عواقب وخيمة) حفظت لروسيا مليارات الدولارات وان بوتين يتميز عن سابقيه من الزعماء الروس والسوفيت (بالعملية والواقعية) لتفهمه عدم جدوى مقاومة ما هو حتمي من ناحية أخرى ضد العراق[٣]. يبدو أن هناك اتفاقاً شفوياً بين الرئيسين الأمريكي جورج بوش والروسي فلاديمير بوتين حول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية الروسية في العراق، كما انه ليس لروسيا أي خلاف مع أمريكا كونهما متحالفتين، حسب تعبير الكسندر كينشاك-القائم بأعمال السفارة الروسية في العراق[٤]. ومع ذلك، أرسلت روسيا رئيس وزراءها الأسبق يفغيني بريماكوف إلى العراق من اجل إقناع القيادة العراقية بضرورة التنحي عن السلطة لتفادي العراق ضربة عسكرية، فقد قال يفغيني بريماكوف لقناة RTR الروسية في ١٢ نيسان ٢٠٠٣ "إنني حملت رسالة شفهية من الرئيس فلاديمير بوتين لصدام حسين بضرورة التنحي عن السلطة إنقاذا لشعب العراق من حرب قادمة، ولم يرد صدام علي بكلمة، وربت على كتفي، وغادر الغرفة التي كانت تجمعنا[٥]. كما أكد الرئيس الروسي بان عدم الاتفاق حول العراق سوف لا يسمح

(1) Catherine Belton, America resorts to economic blackmail, Moscow Times 03.06.2003,http://www.nscj.org.

(2) http://www. Plofim. Com

(3) صحيفة الراي (الأردنية)، العدد ١١٧٦٠، الأحد ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

(4) صحيفة الزمان (لندن- بغداد)، العدد ١٥٤٢، السبت ٢٨ حزيران ٢٠٠٣.

(5) http://www.islam online.net

لها بتعريض العلاقات الروسية-الأمريكية للخطر. فقد قال بوتين" بأنه في العقل السياسي، الولايات المتحدة وروسيا قوى نووية كبرى في العالم والمسؤولية الخاصة تقع علينا، وفي حل تلك المشاكل هناك ميزة عالمية وأوضاع الأزمة، ونحن دائما نتعاون ونتعاون وسوف نتعاون مع الولايات المتحدة". وشدد بوتين" بأنه يجب على روسيا والولايات المتحدة المحافظة وتعزيز وتطوير الشراكة في الحرب ضد الإرهاب الدولي، وبينما تستمر روسيا بخفض الأسلحة النووية ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا إنها لا ترغب دائما في تعريض روابطها القوية مع الولايات المتحدة للخطر من اجل العراق، وأشار بوتين بأنه "لأسباب اقتصادية وسياسية، فان روسيا لا تستفيد بأن ترى الولايات المتحدة مهزومة في العراق"[١]. بينما يعتقد البعض بان أحد أسباب فشل الولايات المتحدة في الحصول على تأييد دولي من مجلس الأمن الدولي، هو تجاهل أمريكا لمصالح هذه الدول في العراق، فقد قال مارتن أنديك السفير الأمريكي الأسبق في إسرائيل بأن" الفشل لا يقع على فرنسا لكن نحن تجاهلنا الروس.

أتذكر فلاديمير بوتين؟ حتى الأسابيع الأخيرة، اصطفافه مع الولايات المتحدة، كان الإنجاز الكبير الوحيد لدبلوماسية الشخصية للرئيس. وعلى الرغم من إن إدارة بوش داست المصالح الروسية بعد التخلي عن معاهدة ضد الصواريخ الباليستية، شرع بوتين وبقرار شخصي بصياغة شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس، كان الرئيس الروسي راغب بالتخلي عن عقود من الدعم السوفيتي والروسي لصدام حسين". ففي التسعينات من القرن العشرين أن مثل هذه الطريقة كانت لا تصدق، إذ أن حكومة بوريس يلتسين تحت قيادة يفغيني بريماكوف، طورت إستراتيجية وكذلك تجارة معقولة للمحافظة على الروابط مع بغداد. إلا انه بعد أحداث ١١أيلول طور بوتين تقدير استراتيجي مختلف جدا بأن مستقبل روسيا يقع في الشراكة مع واشنطن وليست بغداد.[٢] كما يرى بعض المحللين، بأنه استنادا إلى المصالح الروسية ، كان بوتين محقا بعدم مساندته الهجوم العسكري على العراق، لكنه كان يستطيع التعبير عن عدم موافقته ويبعد نفسه عن الخوض في مزيد من المناقشات وبذلك كان سيجنب تعريض علاقات روسيا مع أمريكا إلى الخطر. هذا مافعلته القيادة الصينية الحكيمة حين صرحت لمرة واحدة بعدم موافقتها على استخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد أمريكا. هذا هو الموقف المثالي الذي كان يجب على بوتين اتخاذه، لأنه كان سيساعد موسكو في الحفاظ على علاقات جيدة مع أوربا وامريكامعا. لقد خانه حدسه، فسمح لنفسه بالانجرار إلى "تحالف الدول الرافضة"، وهذا كان خطا، من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية[٣]. أصبحت النوايا الأمريكية اتجاه تغيير نظام صدام في نهاية العام ٢٠٠٢ اختبارا جديدا للتحالف الأمريكي الروسي الجديد. للمرة الأولى منذ ١١ أيلول ٢٠٠١، اختلفت أجندات السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وروسيا بشكل واضح . كانت روسيا تخشى من أن تؤدي الحرب في العراق إلى زعزعة

---

(1) Anthony Louis, Analysis: Russia changes tack on Iraq, http://www.ncsj.org.

(2) Martin Indyk, we forgot the Russians, Washiton post,3.23.2003,http://www.Ncsg.org.

(3) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣١ .

الوضع المتقلب سلفا في المنطقة القريبة من الحدود الروسية. استنادا إلى الوضع غير المستقر في افغانستان، يمكننا اعتباره قلقا مبررا[١].

بينما يرى البعض بأن معارضة روسيا لحرب العراق، جزئياً ، يعود لأنها لم تكن تحظى بشعبية بين الروس. كما أن روسيا أيضا تشعر بان مصالحها سوف تكون بخطر. وعلى الأقل، خوفها من التمرد بين المسلمين الروس ولا سيما في الشيشان.[٢] كانت أمريكا مقتنعة بان العلاقات الشخصية والدافئة بين بوش وبوتين، سوف تلعب دورا كبير في تغيير الموقف الروسي. ولعل الرئيس الأمريكي شعر بان موقف بوتين الشديد بخصوص الشيشان كان كفيلا بان يجعله يشبه الوضع هناك بالعراق ويدفعه إلى تأييد الحل العسكري في المسالة العراقية، أو البقاء محايدا على اقل تقدير. باختصار، كانت معارضة روسيا للسيناريو العسكري في العراق صدمة فعلية لأمريكا ، هذه المرة اظهر بوتين بان روسيا لايمكن اعتبارها مجرد شريك صامت ومطيع كان بإمكانها انتقاء الطرق المناسبة لها بين الحين والأخر[٣]. وطرح مارتن أنديك نائب وزير الخارجية الأمريكي تساؤل لماذا روسيا مهمة؟ وأجاب مارتن أنديك على هذا التساؤل بالقول بان الإستراتيجية الدبلوماسية الفعالة في مجلس الأمن الدولي هي على أساس حساب رياضي بسيط. هناك خمسة أعضاء دائمين. في العراق نحن ذهبنا إلى المعركة بصوتين (أمريكا وبريطانيا) ونحن نحتاج لصوت واحد أكثر للحصول على أغلبية الأعضاء الدائمين، وحالما نحن نحصل على ثلاث أصوات، فنحن غالباً أوتوماتيكيا نحصل على الرابع، لان الصين عادة تنحاز إلى الأغلبية. وحالما نحن لدينا أربع، تنعزل فرنسا. والأعضاء غير الدائمين من ثم ينحازوا للالتحاق مع الأغلبية ذات الوزن الثقيل. في تلك الظروف فان فرنسا سوف لا تستطيع أن تجزوا باستخدام الفيتو.[٤] لذا اختارت روسيا الموقف الأوربي الرافض لضرب العراق . لقد دعمت روسيا الحملة الأمريكية في أفغانستان بشكل واضح لأنها اعتبرت الحرب ضد طالبان التي كانت تهدد بشكل دائم حدود روسيا مع أسيا الوسطى ، منسجمة مع مصالح روسيا [٥] . إذ أن موقف الرئيس الروسي من العملية العسكرية في العراق هو الذي الذي أدى إلى تشكيل " تحالف الدول الرافضة " ، مما زاد من التناقضات ضمن المجموعة الأطلسية ، الأمر الذي دفع الإحداث في نهاية المطاف بالطريقة التي رأيناها . كانت فرنسا وألمانيا تدركان الدور الممكن لروسيا، وهذا ما دفعهما إلى تخصيص كل ذلك الوقت لإقناع وإرضاء وزير الخارجية الروسي أيغور ايفانوف وبوتين نفسه . وان انضمام القيادة الروسية إلى المحور الفرنسي الألماني ، ليس لأنها كانت تحب أوربا ، بل لأنها كنت تكره أمريكا [٦]. في نهاية المطاف ، ساندت روسيا رغم " بعض مشاعر القلق قرارا جديدا حول العراق يطالب العراق بالتصريح عن كل أسلحة الدمار

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠٨ – ص ٣٠٩>

(2) Stephen Fidler, Soft Stance on Russia Keeps Option open for the US, the financial Times – 03.20.2002. http://www.ncsj. Org.

(٣) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٨ .

(4) Martin Indyk, we forgot the Russians , Washington post , 3. 23. 2003, http://www.ncsj.org.

(٥) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٧ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٣٢٨.

الشامل التي تمتلكها ، والسماح بالتفتيش على الأسلحة . وهذه المرة ، توقفت روسيا عن محاولة إنقاذ نظام صدام ، واختارت أن تقف إلى جانب المجتمع الغربي ، وفي الوقت نفسه ، حاولت الاستفادة من الاختلافات بين الحلفاء الغربيين كان واضحا أن روسيا وأمريكا ستتعاون في نهاية الأمر في معالجة موضوع العراق قبل نظام صدام وبعده [١].

يبدو أن روسيا تعتقد بان العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، ومن ثم يجب إعطاء دور اكبر إلى الأمم المتحدة للتحقق من ذلك. فقد قال سيرجي لافروف مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة "بان بلاده لم تؤمن أبدا بوجود أسلحة دمار شامل في العراق". كما أعلن سيرجي لافروف في اجتماعه السنوي مع الصحافة" بان المسؤولين الروس أكدوا مراراً إنهم لا يمتلكون معلومات كافية تثبت امتلاك العراق لأسلحة محظورة". وقال أيضا "أعلنا إننا لا نمتلك معلومات تثبت استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وأعلنا أيضا انه ليس لدينا ما يفيد توقف هذه البرامج تماماً". وصرح سيرجي لافروف بان "روسيا أيدت بالتالي صدور قرار مجلس الأمن في تشرين الثاني ٢٠٠٢ يمنح مفتشين تابعين للأمم المتحدة تفويضاً واسعاً غير مسبوق. ولهذا السبب كنا نريد أن ينهي المفتشين مهمتهم... وان روسيا تعتقد أن مفتشي الأمم المتحدة قدموا تقييماً موضوعياً". إلا أن روسيا انتقدت بشدة اللجنة الخاصة السابقة للأمم المتحدة ، قبل سحب مفتشي الأسلحة التابعين للمنظمة الدولية عشية قصف أمريكي للعراق. وقال سيرجي لافروف "أن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش قد يمكنها تحليل أي معلومات توصلت إليها فرق البحث الأمريكية عن الأسلحة... وإذا كانت هناك أسلحة متبقية ويمكن استخدامها من جديد فإننا نريد إزالتها. لا نريد أن تضع جماعات غير مرغوبة في العراق أيديها على أسلحة الدمار الشامل إذا كانت موجودة أصلا... أن مهمة لجنة الأمم المتحدة في العراق يجب إلا تكون طويلة الأمد وانه ينبغي إيجاد حلول للاستفادة بخبرة اللجنة بصفة خاصة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والصواريخ ذاتية الدفع والتي لا يوجد آليات دولية للتفتيش عليها" [٢]. كما يرى سيرجي لافروف بان "عدم العثور على أسلحة دمار شامل في العراق لا يسيء إلى الأمم المتحدة بل يعزز صدقيتها... وان بلاده لم تؤمن قط بوجود هذه الأسلحة في العراق". وعد ايضا الحرب الأمريكية على العراق "بأنها كانت خطأ، لكنه خطأ لا يسيء إلى الأمم المتحدة".[٣] بينما يرى يفجيني بريماكوف " بان غياب العلائم التي تدل على أن العراق يمتلك السلاح النووي ، فانه يجرب إغلاق هذا الملف فيزيقيا ، بل تحويل أعمال التفتيش إلى مستوى المراقبة . وهذا طبعا ليس الشيء ذاته ، لان الرقابة الدولية على احتمال قيام العراق بصنع السلاح النووي ستبقى" [٤]. هناك عوامل عديدة لعبت دورها في تحديد موقف بوتين في الفترة التي وقعت فيها أحداث العراق ، وهي كما يأتي :-

---

(1) المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

(2) http://www.maslismuzbekistan.com .

(2) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٥٧٧، الأربعاء ١١ شباط ٢٠٠٤

(3) صحيفة النهار (البيروتية)، العدد ٢١٨٦٩، الأربعاء ١١ شباط ٢٠٠٤.

(4) يفجيني بريماكوف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

١- القلق من أن يعمل الدعم الصريح لأمريكا ليس فقط على أنتاج حزام عدائي من الدول المسلمة حول روسيا ، بل على إغاظة السكان المسلمين في روسيا بالذات.
٢- أن الرئيس الروسي كان مرغما على أن يأخذ بالحسبان الاستياء المتنامي للمؤسسة السياسية الروسية مما اعتبرته " وقت رد الدين " في العلاقات الأمريكية – الروسية .
٣- كانت النخبة الروسية ما تزال ترفض الهيمنة الأمريكية التي كانت تعتبرها تهديدا للمصالح الجوهرية الروسية .
٤- لقد شعر بويتن على ما يبدو بأنه لم يكن ثمة أسلحة دمار شامل في العراق، استنادا إلى معلومات وكالاته الاستخبارية ، أو أن هناك كمية صغيرة جدا لم تكن تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة .
٥- أن الكرملين كان يخشى من أية عواقب غير متوقعة في منطقته يمكن أن تنتج عن الحرب في العراق.
٦- هناك حقيقة لعبت دورا مهما للغاية مع أنها كانت تبدو غير هامة من الناحية الظاهرية في موقف روسيا من الحرب . كانت أمريكا لاتعير روسيا كثيرا من الأهمية . ففي حين كان شيراك وشرودر يظهران بشكل دائم وعلني اهتماما واحتراما كبيرين لروسيا[1] .

وفيما يتعلق بموقف القوى غير الرسمية في داخل روسيا من التدخل العسكري في العراق، فانه مشابه للموقف الرسمي، الذي أدان الأعمال العسكرية. فقد أشارت صحيفة الانترنيت الأسبوعية لشيوعي رابطة الدول المستقلة (كومونيست.رو) بان "الجميع في روسيا يدين الحرب في العراق". بينما نشرت بعض الصحف البرجوازية الروسية بعض العبارات على شاكلة "أي سعادة في أن الحرب بدأت من دون قرار من مجلس الأمن الدولي لان من المخيف تصور ما كان سيحصل للأعمال التجارية الروسية لو كانت روسيا استخدمت حق الفيتو".

وهذا ما أظهره استطلاع للرأي اجري في كانون الثاني ٢٠٠٣ ، حيث أعرب ٥٢% من الشعب الروسي عن معارضتهم للحرب الأمريكية البريطانية في العراق،(٣% فقط أيدوها) [2] . لابد من التنويه ، بان السياسي الروسي الوحيد الذي أيد الحرب الأمريكية في العراق هو الكسندر بوفين السفير الروسي السابق في إسرائيل، وذريعته على الشكل التالي: النظام الذي ينتهك الديمقراطية يمكن، على حد قوله، مهاجمته من دون تفويض من الأمم المتحدة" [3] . فضلا عن ذلك، نصحت السيدة كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي الإدارة الأمريكية بعد أن وضعت الحرب أوزارها في العراق" بالصفح عن روسيا. بينما طالبت بمعاقبة فرنسا ونسيان ألمانيا. وكان هذا معناه أن روسيا وان دفعها الشطط لأخذ بعض المواقف المعارضة للولايات المتحدة فهي الحليف

---

(1) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠ .

(2) http://www. Communist. Ru.
(3) http://www.Islam on line.net.
(4) http:// www. Aljazeera.net.

(5) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٦ .
(6) يفجيني بريماكوف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١ .
(7) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠ .

(8) http:// www. Communist. Ru.

القريب"[1]. على أية حال ، لقد قرر بوش بالفعل عدم أبعاد روسيا . وهذا ماأكده ستيفين سيستانوفيتيش حيث قال " بأنه بعد النجاح الأولي للحملة المعادية لأمريكا قررت واشنطن أن تغفر لروسيا وتعيد بناء العلاقات" . من الواضح أن أمريكا كانت تحتاج إلى روسيا في حربها على الارهاب وذلك لموقعها الجيو سياسي بالقرب من مصادر التوتر في العالم ، وتأثيرها الأكيد على العالم العربي ، وقدرتها على اللعب ضد الغرب .

موقف روسيا من التغير في العراق وتشكيل مجلس الحكم

وفيما يتعلق بموقف روسيا من مجلس الحكم العراقي الانتقالي ، فأنها رحبت به على لسان وزير خارجيتها ايغور ايفانوف ، ومعتبرة إياه الخطوة الأولى التي يجب ان تعقبها إجراءات أخرى لمواصلة مسيرة التسوية في العراق [2]. إلا ان روسيا قتلت البيان ألترحيبي الذي حاول الرئيس الاسباني لمجلس الأمن استصداره بمجلس الحكم العراقي، فقد أوضحت كونداليس رايس" ان أصدقاءنا الألمان بمساعدة الفرنسيين والروس قتلوا البيان ألترحيبي" [3]. فضلا عن ذلك ، انتقدت روسيا الاتفاق الذي توصلت إليه سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق برئاسة بول بريمر ومجلس الحكم الانتقالي لما وصفته بـ " عدم إسناده أي دور للأمم المتحدة ". فقد انتقد بشدة يوري فيدوتوف- نائب وزير الخارجية الروسي "هالة السرية" التي أحاطت بها الولايات المتحدة مناقشة خطط تسليم السلطة في العراق عندما قال "من منظورنا إذا كانت هناك جهودا قائمة لتسوية أزمة العراق، فيجب أن تتم بطريقة جماعية فهذا هو السبيل الأوحد لتسوية العملية قانونا". وأبدى المسؤولون الروس امتعاضهم الواضح من كيفية اتفاق مجلس الحكم العراقي وقوات التحالف في نقل السلطة لحكومة عراقية. وشددت روسيا على أهمية مشاركة الأمم المتحدة في العملية لإضفاء طابع الشرعية الدولية فقد رهن نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة أي قرارات دولية تجيز اتفاق قوات التحالف ومجلس الحكم العراقي بتفويض دور أوسع للأمم المتحدة [4].

مع ذلك، رحبت روسيا بتوقيع مجلس الحكم العراقي على قانون إدارة الدولة المؤقتة، ووصفته بأنه خطوة جريئة ستؤدي إلى إشاعة السلام في العراق، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفينكو" أن بين أيدينا الآن أساس قانوني للحفاظ على بقاء العراق وحدة واحدة متماسكة"[5]. إذ ترى روسيا في القانون المؤقت" قاعدة قانونية " لإيجاد حل للوضع في العراق. ففي بيان لوزارة الخارجية الروسية، قال الناطق الرسمي الكسندر ياكوفينكو "بان الجهود الطويلة والصعبة لصياغة نص الدستور أثمرت نتائج ملموسة"، وأضاف "تم وضع قاعدة قانونية في العراق ضرورية من اجل الحفاظ على دولة واحدة ومن اجل عملية إعادة بناء الحياة الداخلية على أسس ديمقراطية ومن اجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية" واعتبر أن هذه الخطوة ستساهم أيضا في إعادة سيادة العراق بسرعة واستعادته مكانه على الساحة الدولية".[6] كما قال الكسندر ياكوفينكو " ان

---

(1) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد ٤٢٦١٠، الجمعة ٢٢ أغسطس ٢٠٠٣ .

(2) بول بريمر ، عام قضيته في العراق – النضال لبناء غد مرجو ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦٢ .

(3) http://www.arabic.cnn.com

(4) صحيفة الصباح (العراق) ، العدد ٢٠٥ ، الأربعاء ١٠ آذار ٢٠٠٤.

(5) صحيفة التآخي (العراق)، العدد ٤١٨٦، الثلاثاء ٩آذار ٢٠٠٤

نجاح عمل الحكومة العراقية المؤقتة يتوقف على قدرتها على القيام بتلك الخطوات العملية التي من شانها ان تكسب ثقة الشعب العراقي وتشعره بان الاحتلال في طريقه إلى الزوال " . وأضاف" ان روسيا على استعداد لإبداء الدعم اللازم للحكومة العراقية المؤقتة سواء في أطار مايبذله المجتمع الدولي من جهود أو على أساس ثنائي " [١]. كما أكدت روسيا على ضرورة نقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة تحظى بتأييد كبير في العراق. ففي لقائه مع نظيره الأردني مروان المعشر في ١٠ شباط ٢٠٠٤، إذ قال ايغور ايفانوف بان روسيا ترحب بقرار كوفي عنان بإرسال بعثة إلى العراق لكي تقيم الظروف الأمنية وإمكانية إجراء انتخابات [٢] . كما أشار إلى تقارب مواقف روسيا مع الأردن حول أعادة السيادة للعراق في أسرع وقت والحفاظ على وحدة أراضيه وتنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي ومكافحة الإرهاب الدولي [٣] . كما دعت روسيا إلى تشكيل قيادة عراقية في أسرع وقت، واكدت أيضا على ضرورة تمكينها من العمل بشكل مستقل من اجل التوصل إلى تسوية للأوضاع في العراق. فقد قال ايغور ايفانوف وزير الخارجية الروسي خلال استقباله جلال طالباني- رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في روسيا بان "الشروع في عمل جدي للتوصل إلى تسوية للأوضاع في العراق ليس ممكناً من دون التعجيل في قيام قيادة عراقية تعمل في شكل مستقل". كما انه وصف جلال طالباني بأنه "صديق روسيا القديم"، وأكد بان" روسيا أيدت دائماً التوصل إلى حل عادل للمشكلة الكردية" [٤] .

كما صرح مسؤول في ديوان الكرملين ، وأثناء زيارة الأمير عبدالله ولي العهد السعودي إلى روسيا ، بان الطرفين سيتبادلان وجهات النظر حول مسائل ترتيب الأوضاع في العراق بعد الحرب مع التركيز على تفعيل أكثر نشاطاً لآليات الأمم المتحدة وفقاً للقرار ١٥٠٠ الصادر عن مجلس الأمن الدولي مع مراعاة الاهتمام المشترك لروسيا والسعودية بإحلال الاستقرار على أسرع نحو ممكن في العراق وإنهاء عملية تشكيل الأجهزة الانتقالية للسلطة ثم تشكيل الحكومة العراقية الشرعية [٥] . كما ذكر الكسندر كلوغين ـــ المبعوث الروسي لعملية السلام في الشرق الأوسط وأحد أعضاء اللجنة الرباعية الدولية للسلام خلال لقاءه مع وزير الخارجية السعودي " ان لدى المملكة العربية السعودية قلقاً من عدم استقرار الوضع وتدهور الأمن ، واستعداداً لمساعدة العراقيين في انتقال السلطة إلى قيادة عراقية تمثل كل الشعب العراقي " وذكر " ان روسيا والسعودية متفقتان مع تقرير بعثة الأمم المتحدة الذي أوضح عدم امكان إجراء انتخابات عاجلة في العراق ، ومتفقتان على ضرورة أعطاء المنظمة الدولية دوراً مهماً في العراق لتشارك بفعالية وليس دوراً تابعاً لقوات الاحتلال "[٦] .

كما أبدت روسيا استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة لاستصدار قرار من الأمم المتحدة، بإمكانه أن يساعد في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

---

(1) http://www.almoslim.net

(2) Herald Tribune, Thursday, February 12.2004.

(3) صحيفة الأهرام (المصرية) ، العدد الصادر في يوم الخميس ١٢ فبراير ٢٠٠٤.

(4) صحيفة الحياة (لندن)، العدد ١٤٧١٥ ، الثلاثاء ٨ تموز ٢٠٠٣.

(5) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد ٤٢٦٣٩، الأربعاء ٣ سبتمبر ٢٠٠٣.

(6) صحيفة الحياة (لندن) ، العدد ١٤٩٤٧ ، الأحد ٢٩ شباط ٢٠٠٤ .

ثانياً: رؤية روسيا لتطورات الاوضاع في العراق

ففي ١ تشرين الأول ٢٠٠٣، أكد بيان لوزارة الخارجية الروسية استعداد روسيا للتعاون عن كثب مع الإدارة الأمريكية لضمان استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن العراق... وان أوجه الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة حول سبل علاج الوضع بالعراق قائمة خاصة فيما يتعلق بضرورة استعادة السيادة الوطنية هناك بأسرع وقت ممكن وعودة البلاد إلى الحظيرة الدولية... وان بقية الخلافات يمكن تسويتها خلال مشاورات مسئولي الدولتين في نيويورك حول مشروع القرار المرتقب". كما كشف البيان النقاب عن موافقة الإدارة الأمريكية على إعطاء الأولوية للعقود الروسية عند تنفيذ برنامج البترول مقابل الغذاء، ومنح الشركات الروسية شروطاً ميسرة عند طرح عقود لتنفيذ مشروعات اقتصادية طويلة الأجل بالعراق مستقبلاً [١] . كما صرحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس لشبكة (فوكس) بأن " الروس اتخذوا موقفا بناء جدا لاسيما في المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بهدف إصدار قرار حول العراق واعتقد أن الروس سيحاولون التوصل إلى طريقة لتقديم المساعدة وانهم يفهمون مثلهم مثل العديد من الدول التي تحدث الرئيس بوش مع قادتها عندما كان في نيويورك، انه لم يعد يهم ما هي المواقف التي اتخذوها قبل الحرب لان الهدف الآن هو التوصل إلى عراق مستقر سلمي وديمقراطي".[٢] لذا فأنها رحبت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٠٠ بشان العراق، فقد قال يوري فيدوتوف– نائب وزير الخارجية الروسي بان روسيا ترحب بقرار الأمم المتحدة انه خطوة على طريق اعتراف الأسرة الدولية بحكومة عراقية". وأضاف أن هذا القرار يجب أن يسمح بإجراء انتخابات لتشكيل حكومة، ستتولى بعد ذلك السلطة بعد مجلس الحكم الانتقالي". وأكد إن "روسيا مستعدة للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة وإرسال خبراء".[٣] لقد أدركت روسيا بدورها ان عليها تهدئة العلاقات مع الولايات المتحدة قبل ان تصبح البرودة غير قابلة للحل . وهذا ما دفعها إلى تأييد قرار الأمم المتحدة الذي أعطى الشرعية لوجود التحالف الأمريكي البريطاني في العراق، وقررت عدم المطالبة بدفع كامل الدين العراقي إلى روسيا ، أو المطالبة بإعطاء الامتياز لشركات النفط الروسية في عراق ما بعد صدام [٤]. علاوة على ذلك ، أعلنت روسيا بأنها مستعدة لدعم التحالف الأمريكي البريطاني في العراق، ولكن ضمن أطار الأمم المتحدة.فقد قال بوتين بان روسيا مستعدة لتأييد صدور قرار جديد عن مجلس الأمن الدولي حول العراق إذا تم منح الأمم المتحدة دورا حقيقيا في أدارة البلاد التي مزقها الحرب . وأوضح " نعتقد لن إصدار قرار جديد أمر ممكن بل ومستحب . ولكن بشرط ان تلعب الأمم المتحدة بفاعلية دورا جديا وحقيقيا في إعادة أعمار العراق وفي تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد بشرط ان تقود العملية الديمقراطية في المجتمع العراقي وتشكيل مؤسسات الدولة" . بينما تعتبر وزارة الخارجية الأمريكية ان فرنسا

---

(1) صحيفة الأهرام (المصرية) ، العدد ٤٢٦٦٨ ، الخميس ٢ أكتوبر ، ٢٠٠٣.
(2) صحيفة القدس العربي (لندن)، العدد ٤٤٦٦، الاثنين ٢٩ أيلول ٢٠٠٣.
(3) صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ٤٤٢٩،السبت/الأحد ١٧/١٦ آب ٢٠٠٣.
(4) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٤ .

ولروسيا وغيرهما من الدول الأوربية ، أنما تسعى من خلال هذه القوات إلى توسيع حصتها من عقود أعادة الأعمار [١].

بينما دعا ايغور ايفانوف- وزير خارجية روسيا في مقالة في صحيفة كوميرسنت الروسية، "إلى مواصلة عمل هيئة الأمم المتحدة في العراق، لان الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن تقديم المساعدة في إشاعة الاستقرار أن من الواجب أن تمتلك بعثة الأمم المتحدة خطة واضحة لاستعادة سيادة العراق في اقرب وقت ممكن وان تتضمن هذه الخطة الصلاحيات الأزمة للمشاركة بصورة مباشرة في تشكيل الحكومة الانتقالية والتهيئة لإصلاحات الدستورية وتنفيذها وتنظيم انتخاب الحكومة التي يعترف بها دوليا". وفي ختام المقالة طالب ايغور ايفانوف "بوجوب معرفة الجواب على السؤال حول لمصلحة من جرى تفجير مبنى المنظمة الدولية في بغداد ؟" [٢] . والجدير بالذكر ان ايغور ايفانوف- وزير الخارجية الروسي، فقد أجرى اتصالا تليفونيا مع كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بعد التفجير، وأعرب عن استعداد روسيا للمساعدة في تحسين حماية موظفي الأمم المتحدة في العراق، وقال بأن "روسيا مستعدة لدعم الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن الدولي لضمان أمن الموظفين الدوليين" بينما نددت وزارة الخارجية الروسية بالهجوم الإرهابي في بيان لها ووصفته بأنه "عمل وحشي يهدف إلى تقويض عملية الاستقرار في عراق ما بعد الحرب". و أعرب البيان "عن الأسف لان يستهدف الإرهابيون موظفي الأمم المتحدة وهي منظمة تهدف جميع جهودها إلى مساعدة الشعب العراقي في التغلب على آثار الصراع العسكري وإعادة الحياة إلى طبيعتها لهذا الشعب".[٣] كما قال يوري فيدوتوف- نائب وزير الخارجية الروسي أثناء زيارته إلى الصين بأنه بصرف النظر عن نتيجة الحرب فان مستقبل العراق يجب أن تقرره الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة وان الصين وروسيا بحثتا إجراءات مفصلة وخطوات لتامين الوضع الأساسي للأمم المتحدة بما يشمل جميع مراحل الصراع أثناء الحرب وبعدها.[٤] بينما أبدى بوريس بولوتين سفير روسيا في لبنان عن تخوفه من الوضع في العراق، ملاحظا مؤشرات لا تطمئن بسبب المشكلات بين الطوائف والأعراق التي وصفها بأنها خطيرة جدا. ودعا إلى دور أكثر فعالية للأمم المتحدة في حل المشكلات في العراق[٥]. فضلا عن ذلك ، دعت روسيا إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي حول العراق، نظراً لتعقد عملية التسوية فيه، إذ أن هذه الفكرة حسب قول يوري فيدوتوف- نائب وزير الخارجية الروسي "لا تزال حيوية" وأضاف "أن بلاده لا تزال على يقين بأنه يجب وضع الأساس الدولي لعملية التسوية السياسية الداخلية في العراق" [٦] . كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن روسيا تدعو إلى عقد مؤتمر دولي حول العراق بمشاركة كافة القوى السياسية العراقية بما فيها القوى المعارضة. وقال لافروف في حديث له للقناة الأولى في التلفزيون الروسي" ان المراقبين يرون ان الوضع في

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط (لندن – بغداد) ، العدد ٩٠٤٢ ، الأحد ٣١ أغسطس ٢٠٠٣.
(2) صحيفة الأهرام (المصرية)، العدد ٤٢٦٣١، الثلاثاء ٢٦ أغسطس ٢٠٠٣
(3) http:// www. Arabic. People. Com
(4) http://www.eatlaf.com
(5) صحيفة النهار(البيروتية) ، العدد ٢١٨٨٠ ،الأحد ٢٢ شباط ٢٠٠٤.
(6) صحيفة القدس العربي(لندن) ،العدد ٤٥٨٤، الخميس ١٩ شباط ٢٠٠٤

العراق أصبح ينفلت، مشيراً إلى ان بمقدور قوات التحالف السيطرة على الوضع العسكري في مرحلة ما، ولكن هذا لن ينهي الأزمة ولن يضع حداً للمقاومة".

ويرى أيضا "ضرورة نقل الوضع إلى مسار العمل السياسي"، مؤكداً أن" روسيا كانت قد دعت مراراً إلى بحث امكان تنظيم المؤتمر الدولي الذي يجب ان تشارك فيه كافة القوى السياسية العراقية بما فيها القوى المعارضة" [١] . كما قال سيرغي ايفانوف وزير الدفاع الروسي " بان الفكرة التي اقترحتها روسيا ودعمها كثير من الدول ، المتمثلة في عقد مؤتمر دولي حول العراق بمشاركة كل الإطراف المعنية وبخاصة الدول العربية المجاورة ، وهو ما شددنا عليه منذ ان طرحنا هذه الفكرة ، إنني لااريد ان انسب هذا الاقتراح إلى روسيا وحدها بل هناك دول أخرى أيدتنا أو طرحت مبادرات مماثلة . بينما قال هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي "في ختام زيارة لروسيا" بان الحكومة الانتقالية العراقية غير متحمسة لفكرة عقد مؤتمر دولي تحضره كل الإطراف المعنية بمناقشة الملف العراقي" ، واعتبر ان " الزمن تجاوز الاقتراح الروسي " ، مشيرا إلى ان مؤتمرا من هذا النوع " كان يمكن ان يكون مفيدا لو وجهت الدعوة أليه بعد الحرب مباشرة" [٢].

علاوة على ذلك ، بذلت روسيا جهودا مكثفة باتجاه تدويل الملف العراقي ، وإخراجه من حالة الاحتكار الأمريكي . إذ اعتبرت روسيا ان المؤتمر الدولي الذي انعقد في شرم الشيخ المصرية حول العراق، يمكن ان يكون خطوة على طريق أخراج العراق من أزمته ، بل ان روسيا بدأت في تقديم تنازلات بهدف العودة للسوق العراقي. وكان يوري فيدوتوف نائب وزير الخارجية الروسي قد أعلن ان بلاده على استعداد لتقليص الديون العراقية وفق قواعد نادي باريس وأعرب عن قناعته بضرورة أجراء محادثات مع الحكومة العراقية التي ستستلم مقاليد السلطة عقب انتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ ، للاتفاق على قيمة الديون التي سيتم سدادها ، وسبل سدادها ، وأعرب عن استعداد الشركات للمساهمة في أعمار العراق ، والقيام باستثمارات كبيرة في اقتصاده ، معتبر ان المشكلة في ذلك التي تقابلهم هي انعدام الأمن والاستقرار في العراق ، التي تعيق مواصلة الإعمال التي بدأت في تنفيذها بعض الشركات الروسية [٣].

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من إرسال قوات دولية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارة غير رسمية لإيطاليا "إن بلاده ستدعم قرارا بإرسال قوة عسكرية دولية إلى العراق حتى لو كان ذلك تحت قيادة أمريكية". كما قال فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي في جزيرة مادا لينا الإيطالية قرب سردينيا "لا نرى مشكلة فيما يتعلق بالمشاركة المحتملة لقوات دولية في العراق تحت قيادة أمريكية... وذلك ممكن ولكنه سيتطلب قرارا من مجلس الأمن". [٤]

كما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "بان روسيا لا تستبعد إرسال قوات عسكرية إلى العراق، لكنها ليست على جدول الأعمال الآن، بالتأكيد بأنه يجب أن تكون شروط ومدة القوات

---

[1] صحيفة الصباح (العراق) ، العدد ٢٣٨ ، الثلاثاء ٢٠ نيسان ٢٠٠٤ .

[2] http://www.alarabiya.net

[3] Ibid.

[4] صحيفة التآخي (العراق)، العدد ٤٠٦٣، الاثنين ١ أيلول ٢٠٠٣

الأجنبية الدولية محددة من قبل مجلس الأمن الدولي... ويعكس العديد من المساهمين لهـذه العمليـة، طريقتنا ليبرالية بالضبط. نظريا نحن لا نستثني مساهمة أكثر فعالية لروسيا في إعادة أعمار العراق وتتضمن مساهمة قواتنا العسكرية في عملية التطبيع" [١].

وإذا كانت روسيا قد حددت موقفها الإيجابي من الموافقة على إرسال قـوات دوليـة إلـى العراق، فإنها لم تحدد فيما إذا كانت ستوافق على إرسال قوات روسية ضمن هذه القوة الدولية. فقـد قال يوري فيدوتوف- نائب وزير الخارجية الروسي لوكالة انترفاكس الروسية "انه من السابق لا وانه الحديث عن دور لروسيا في قوة عسكرية دولية مستقبلية" [٢] . وبعـد أن رأت روسـيا أن مـسألة مشاركة جنودها غير مطروحة في الوقت الراهن، إلا إنها يبدو مستعدة لدعم قرار أمريكي في مجلس الأمن، ينص على نشر قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية، وتحصل مؤسسات روسية في المقابـل على ضمانة بالإبقاء على عقودها النفطية في العراق.[٣] يبدو أن الرد الروسي المبدئي على المقترح الأمريكي بتشكيل قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية مفوضة من الأمم المتحدة، كان مشوشاً. فوزير الدفاع الروسي قال "انه سوف لن يستبعد إرسال قوات لمثل هذه المهمة"، لكن المـشاركة الروسـية سوف تتعلق على الصياغة التي سيخرج بها القرار النهائي لمجلس الأمن"، "وفيما إذا كـان سـيمر بالإجماع"، كما قال وزير الخارجية الروسي ايغور ايفانوف.[٤] بينما يرى احد المحللين الغـربيين ، بأنه أظهرت إحداث إيران والعراق وكوسوفو ، كم يصعب على روسيا ان تحقق أكثـر مـن تـأثير تلطيفي أو تأخيري على المبادرات الغربية في الأمم المتحدة وسواها [٥].

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من العمليات العسكرية التركية في شمال العراق ، فقد قـال ميخائيل كامينين – الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية " ندعو الإطـراف المعنيـة إلـى البحث عن طرق سياسية لتسوية المشكلات الحادة القائمة بينهم انطلاقا من مصالح البلدين واحتـرام سيادة ووحدة أراضي العراق، وبهدف ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة عموما" . وشدد أيـضا " على ضرورة عدم السماح باستخدام أراضي هذه الدولة أو تلك كقاعدة لتنفيذ النشاط الإرهابي ضـد الدول المجاورة " ، مشيرا إلى " ان موسكو تواصل وبانتباه شديد بمبادئ القـانون الـدولي خـلال تسوية المشكلات الحادة القائمة بين الدول وقد جرى لفت نظر الجانب التركي إلى ضرورة التحلـي بضبط النفس والأخذ بعين الاعتبار ان التصعيد العسكري قد يؤدي إلى تعقيد شـديد فـي الوضـع الإقليمي المعقد أصلا" [٦] . وعندما سئل صحفيون أمريكيون بوتين ما إذا كانـت روسـيا سـتدعم أمريكا في حال بدأت واشنطن عملية عسكرية ضد العراق ، عبر في البداية عن أمله بحل المـشكلة في أطار الأمم المتحدة ، ثم أضاف " لكن هذا لايعني بان روسيا في المستقبل ، تحت ظروف معينة ، لن تعمل سوية مع أمريكا لحل مشكلة الإرهاب في أطار من التحـالف " [٧] . يبـدو أن المبـررات

(1) Stars and Stripes (mideation) , Sunday, September 21,2003.
(2) صحيفة التآخي (العراق)، العدد ٤٠٦٣، الاثنين ١ أيلول ٢٠٠٣
(3) صحيفة التآخي (العراق)، العدد ٤٠٧٩، الثلاثاء ٢٣ أيلول ٢٠٠٣.
(4) صحيفة الاتحاد (الإمارات)، العدد ١٠٢٩٠، الأحد ٧ أيلول ٢٠٠٣.
(5) بال دوناي وزدز ملولا تشولسكي، الأمن والمؤسسات الاورو- أطلسية ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٢٣.
(6) http:// www. Elaph.com

الأمريكية بالهجوم العسكري على العراق تحت دعوة محاربة امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومنع الإرهابيين من امتلاكها، لم تكن هذه الذريعة مقنعة بالنسبة لروسيا. فقد حذر ايغور ايفانوف وزير الخارجية الروسي في اجتماع لوزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون بان "الأسرة الدولية يجب أن تدرك أن مشكلة الإرهاب لن تحل بمجرد تسوية المشكلة العراقية".[1] بينما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تصريحات نقلتها وكالة ريا نوفو ستي الروسية "انه للمرة الأولى يترسخ الإرهابيون في العراق... وان هذه عملية خطيرة للغاية وكلما استمرت ازدادت خطورة". وجدد بوتين معارضته للتدخل العسكري الأمريكي في العراق ووصفه بأنه كان خطأً.

وقال "لم يكن ضرورياً إطلاقا.. وهذا ما يثبته مجرى الأحداث". و أضاف "أن الوضع في العراق لا يشكل خطراً على بلدنا بل على نظام القانون الدولي برمته"[2]. وخلال لقاءه مع طلاب كراسنويارسك في سيبيريا، حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن الإرهاب يترسخ في العراق، ففي تصريحات نقلتها وكالة ريانوفوستي الروسية، قال فلاديمير بوتين "بأنه للمرة الأولى يترسخ الإرهابيون في العراق". ورأى ان هذه عملية خطيرة للغاية وكلما استمرت ازدادت خطورة[3]. علاوة على ذلك، تدين روسيا الارهاب والنشاط الإرهابي في العراق، لأنها تعاني منه في داخل حدودها . فقد قال سيرغي ايفانوف وزير الدفاع الروسي "نحن ندينها إدانة شديدة، ولايمكن لعاقل ان يباركها بأي شكل من الإشكال، لكننا مقتنعون بان العراقيين وحدهم يستطيعون في خاتمة المطاف دحر الارهاب، وضمن هذا السياق نؤيد مايجري اليوم من عمل على تشكيل أجهزة أمنية وبناء نواة لجيش عراقي جديد"[4].

كما أكد ايغور ايفانوف رئيس مجلس الأمن القومي الروسي خلال زيارته إلى العراق في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، " تأييد روسيا الجهود التي تبذلها القيادة العراقية في محاربة الإرهاب الدولي " ، مشددا على" أنها يمكن إن تعتمد على بلاده في ذلك " . وأضاف " أن روسيا تتعاون مع مختلف الدول من اجل ضرب الإرهاب الذي يمثل عدوا مشتركا شريرا يواجه العالم في القرن الحادي والعشرين " . وعبر عن تعاطفه مع ضحايا الإرهاب في العراق من الأطفال والنساء والشيوخ . وأكد قائلا " نحن منفتحون في هذا المجال وسنقدم الدعم للقيادة العراقية لمحاربة الإرهاب "[5]. اذ حذر الروس من أن يتحول العراق في المستقبل إلى مركز لنشر النشاط الإرهابي ،وذكر اناتولي سافونوف مبعوث الرئاسة الروسية لشؤون مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في مؤتمر صحافي " أن خطورة الوضع في العراق تكمن في أمكانية تحوله في المستقبل إلى مركز لنشاط الإرهابي " . وقال أيضا " أن العراق تحول حاليا إلى ملجأ للإرهابيين وان المرحلة الثانية ستشهد رحيل هؤلاء الإرهابيين وانتشارهم في أنحاء مختلفة من العالم ... وان الأساليب والوسائل التي

---

(1) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

(2) صحيفة الرأي (الأردنية) ، العدد ١١٧٦٠ ، الأحد ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢ .

(3) صحيفة الشرق الأوسط (لندن – بغداد) ، العدد ٩٢٢٣ ، السبت ٢٨ شباط ٢٠٠٤.

(4) صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ٤٥٩٢ ، السبت / الأحد ٢٨،٢٩ شباط ٢٠٠٤ .

(5) http:// www. alarabiya.com

(6) http:// www. Elaph.com

يستخدمونها الإرهابيون في العراق انتقلت مؤخرا إلى أفغانستان وباكستان وأدت إلى مقتل رئيسة وزراء باكستان السابقة بنظير بوتو وإعداد كبيرة من المدنيين وهي أساليب تنظيمات القاعدة " [١].

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من قضية محاكمة صدام وصدور حكم الإعدام بحقه ، قال فيدوتوف –نائب وزير الخارجية الروسي" أن إلقاء القبض على صدام حسين لا يوقف العنف هناك... و لا يقود لأي تغير مهم للوضع في العراق وأي واحد يرى ذلك [٢] . فقد أكدت روسيا على عدم جواز التدخل الخارجي في أعمال القضاء لدى محاكمة مواطن في أي بلد كان . إذ قال ميخائيل كامنيين الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية " بأنه انطلاقا من أن محاكمة مواطن في أي بلد كان ومهما كان المنصب الذي يتولاه سابقا تعتبر شانا داخليا لهذه الدولة فان محاكمته يجب أن تتم وتنجز دون أي أيعاز من الخارج ، ونحن نعتقد أن إصدار الحكم لاسيما في قضية حساسة كهذه حيث تجري محاكمة الرئيس العراقي السابق يجب أن يتم دون أي اعتبارات سياسية وعلى أساس قانوني دقيق " . وأشار أيضا إلى " انه من الواجب في الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وتخلق المصاعب على طريق أحلال الوفاق الوطني عبر الحوار الواسع بمشاركة جميع الأطراف السياسية والقومية والطائفية " [٣]. وفي يوم ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ، أعلن ميخائيل كامنيين ، أن إعدام صدام قد يؤدي إلى تدهور الوضع العسكري والسياسي في العراق وتصعيد التوتر العرقي والديني في البلاد . ونقلت وكالة ايتار–تاس الروسية عن ميخائيل كامنيين قوله " أن روسيا مثلها كمثل دول أخرى عديدة تعارض عقوبة الإعدام ، دون اعتبار للدوافع وراء هذه الإحكام التي تصدرها المحاكم " . وأشار أيضا" آسفا إلى تجاهل السلطات العراقية بشان عدم تنفيذ حكم الإعدام". وقال أيضا " أن العواقب السياسية لتنفيذ حكم الإعدام على الرئيس العراقي السابق يجب أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الوضع على الأقل لان مصير صدام هو مشكلة حساسة جدا في المجتمع العراقي" . وتأمل روسيا في تحلي الشعب العراقي بالحكمة وتؤيد الساسة العراقيين ذوو التأثير الذين يحثون مسانديهم على ضبط النفس وعدم الوقوع في براثن أي تحريض محتمل والبحث سويا عن سبل حل الوضع الصعب في العراق . وأضاف أيضا" أن روسيا من جانبها مستعدة لتقديم المساعدة بأية وسيلة لتحقيق الاستقرار الشامل في العراق على أساس متبادل. فضلا عن "مشاركة في الجهود الجماعية من قبل المجتمع الدولي " [٤] .

وعندما وجهت اتهامات جنائية بارتكاب أعمال وحشية وإساءة المعاملة ضد معتقلين عراقيين من قبل ستة جنود أمريكيين في سجن أبو غريب، قال يوري فيدوتوف نائب وزير الخارجية الروسي أن الأمم المتحدة يجب أن تحقق في اتهامات جنود أمريكيين وبريطانيين بممارسة التعذيب في العراق. وقد ابلغ يوري فيدوتوف وكالة انتر فاكس الروسية للأنباء "أن هذا التعذيب يعد انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان ويعقد عملية إقرار النظام في العراق ويزيد من الاستياء من الاحتلال الأجنبي... ونعتقد أن هذه المسألة يجب أن تفحصها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة "[٥] .

---

(1) صحيفة العدالة (العراق) ، العدد ١١٧٧ ، الأحد ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٧ .

(2) Vladimir isachenkov, Russia Links Iraq debt relief companies, http: // www. Odious debts. Org.

(3) http:// www. Elaph.com

(4) http:// www. xinhuanet.com

(5) صحيفة المشرق (العراق) ، العدد ١٠٧ ، الخميس ٦ آيار ٢٠٠٤ .

كما جعلت كل المحطات التلفزيونية الروسية من الوحشية للإخفاقات الأمريكية موضوعاتها اليومية الرئيسة . بإمكان المرء أن يشعر بان وسائل الإعلام الروسية كانت تحاول عن قصد توجيه أصبعها إلى الأمريكيين من اجل دفع الأمريكيين إلى نسيان انتهاكات حقوق الإنسان الروسية وورطتها في الشيشان . لقد أظهرت الحملة الدعائية الرسمية الروسية أن الكرملين كان يستخدم معاداة أمريكا من اجل إزاحة الانتباه عن الحرب القوقازية. إذ قدمت وسائل الإعلام الروسية معلومات تفصيلية وحية عن الفضائح في سجن أبو غريب ، لكن النبرة الانتقادية للتقارير الإخبارية كانت تفوح منها رائحة النفاق لان المعاملة السيئة للمساجين ، والتي كانت في العادة اشد وحشية لطالما كانت هي المعيار في روسيا . ومن غير المرجح أن تكون معاملة الجنود الروس للشيشانين ، وخاصة السجناء من المتمردين الشيشانين ، تجري وفق معايير متمدنة ثابتة [١]. ولكن كانت هناك أحداث أخرى أظهرت أن الأمريكيين وجدوا الأساليب المناسبة لمعالجة فضائحهم وذلك من خلال الشفافية ، والتحقيق العلني في سلوك الجيش ، والنقاش العلني حول أسباب وانعكاسات الحرب العراقية بينما ما تزال القيادة الروسية وطبقتها السياسية تفضلان أخفاء الحقيقة حول وحشية وجرائم قواتها في القوقاز الشمالي في محاولة سوفيتية نموذجية للحفاظ على هيبة الدولة [٢]. كما حذر سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي من أخطار تقسيم العراق داعيا العراقيين إلى إطلاق حوار وطني شامل بهدف التوصل إلى وفاق بينهم بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول المجاورة وفي مقدمها سوريا وإيران . وقال لافروف أن سياسة أمريكا في العراق والحرب الإسرائيلية على لبنان اثبتا " فشل سياسة الاعتماد على القوة" ، التي اعتبرها مدخلا خاطئا لحل الأزمات ويمكن أن يسفر عن تعقيدات أضافية واسعة [٣]. فضلا عن ذلك ، تعد اللقاءات الرسمية بين مسئولي روسيا والعراق وسيلة مهمة لتعزيز وتطوير العلاقات بين الدولتين . ففي ٨ أيار ٢٠٠٨ التقى الرئيس العراقي جلال طالباني يفجيني بريماكوف رئيس غرفة التجارة والصناعة الروسي ، رئيس وزراء ووزير الخارجية الروسي الأسبق . ووصف الرئيس العراقي السيد بريماكوف بالصديق للعراقيين عامة وللشعب الكردستاني خاصة ، وعبر عن أمله بأن تساهم هذه الزيارة في تعزيز العلاقات بين الاتحاد الروسي والعراق"[٤]. كما أعرب يفجيني بريماكوف عن سروره بزيارة اقليم كوردستان ، مشيدا بالتطور الكبير والسريع الذي يشهده الإقليم[٥]. ودعا بريماكوف أيضا خلال مؤتمر صحفي مقتضب عقده في مطار السليمانية إلى تطبيق العاجل للمادة ١٤٠ من الدستور وإعادة كركوك إلى الخارطة الإدارية لحكومة اقليم كوردستان". وأضاف " لست مسؤولا رفيعا في الحكومة الروسية لأعرب عن موقفها، ولكنني أرى أن قضية كركوك قضية عراقية بحية، وأدعو بصفة شخصية إلى تطبيق العاجل للمادة ١٤٠ وضم كركوك إلى اقليم كوردستان لأن الغاية من ضمها ليست النفط أو ثروات المدنية التي لاشك أنها ستنضب بل أن الغاية هي مدينة كركوك نفسها كمركز ثقافي"[٦]. وإثناء مؤتمر القمة

---

(١) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٥ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٣٧٦ .

(٣) http:// www. Dar alhayat .com
(٤) http:// www. alitthad .com
(٥) http:// www. pukmedia .com/ news.
(٦) http:// www. almalafprees .net.

العربي في السعودية ، استقبل الرئيس العراقي جلال طالباني في مقر أقامته بالرياض ، الكسندر سلطانوف الممثل الخاص للرئيس الروسي للشؤون الشرق الأوسط، واستعرض الرئيس العراقي لضيفه التطورات السياسية والأمنية في العراق، وخاصة خطة فرض القانون وسير عملية المصالحة الوطنية. وأكد أيضا على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية بين العراق وروسيا بما يتلائم وعمقها التاريخي[١]. وفي ٦ نيسان ٢٠٠٨، استقبل الرئيس العراقي جلال طالباني في بغداد السفير الروسي لدى العراق فلاديمير تشاموف . وشدد الرئيس العراقي على أهمية تطوير العلاقات العراقية – الروسية ، مؤكدا أن القادة السياسيين في العراق يتطلعون إلى توطيد روابط الصداقة بين البلدين لمافيه الخير والمصلحة المشتركة للشعبين العراقي والروسي[٢].

يتضح مما تقدم، أن المصالح المشتركة بين روسيا وأمريكا في محاربة الإرهاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل والعلاقات التجارية بينهما هي اكبر بكثير من العلاقة بين العراق وروسيا. إذ تميزت العلاقات بين روسيا وأمريكا بالتعاون على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني

الموقف الاقتصادي لروسيا من العراق

ما بعد ٢٠٠٣

ان تعرض الحرب الاستثمارات الروسية في البلد إلى الخطر، من بينها عقود بمليارات الدولارات. فضلاعن ذلك، كانت روسيا تخشى من أن يعمل النفط العراقي المستقبلي على تخفيض اسعار النفط العالمية، ولاسيما وان العوائد النفطية كانت ما تزال المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية الروسية[٣]. يبدو أن الساسة الروس يحاولون وضع التجارة على سلم أولويات السياسة الخارجية الروسية، وهذا التحول واعد لاسابق له علي الساحة الدولية حيث كانت روسيا تهتم دائما بإظهار قوتها أكثر من أي شيء أخر، حتى عندما كان ذلك يعني خسارة المنافع الاقتصادية[٤]. أن الجدل الذي أثير حول العراق يظهر أن حدوث صراعات مصالح جديدة بين روسيا وأمريكا أمر ممكن ، وان هذه الصراعات يمكن أن تصبح شديدة أذا ما أخفقت موسكو في حل المشاكل البنيوية للتنمية الاقتصادية في روسيا[٥]. كما أثارت أمريكا ضجة كبيرة بقرارها استبعاد الشركات الفرنسية والألمانية والروسية والكندية وكذلك شركات من دول أخرى، رفضت المشاركة في التحالف العسكري في العراق ، وبررت أمريكا استبعاد هذه الشركات بمسائل " أمنية أساسية" لأمريكا ،

---

(1) http:// www. Iraqipresidency .net.
(2) Ibid.

(٣) ليليا شفتسوفا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٩ .
(٤) المصدر السابق ، ص ١٩١ .
(٥) المصدر السابق ، ص ٣١٠ .
(٦) صحيفة الشرق الأوسط (لندن – بغداد) ، العدد ٩١٤٤ ، الخميس ١١ ديسمبر ٢٠٠٣ .
(٧) صحيفة الشرق الأوسط (لندن – بغداد) ، العدد ٩١٥٠ ، الأربعاء ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣ .

وبضرورة تشجيع دول أخرى على إرسال قوات إلى العراق [١]. بينما يرى الروس، بان تصريحات المسؤولين الأمريكان باحتمالية استبعاد الدول التي لم تشارك في التحالف من عقود أعمار العـراق، بان هذا الامر يعد امر غير مقبول. فقد قال نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف لوكالة الإنباء الروسية "ريا –نوفوستي" "من غير المقبول أن يقرر طرف وحده أي دول يجب أن تشارك في أعادة أعمار الاقتصاد العراقي"، مشددا على ان "روابط اقتصادية متينة وقديمة تجمع بـين العـراق وروسيا". وأضاف أيضا " بان هناك دائما وسيلة للدفاع عن مصالحنا"[٢]. ولكي تظهر غـضبها مـع نمو التحدي الروسي لخطط الحرب الأمريكية، فان الولايات المتحدة لجأت إلى الابتزاز الاقتصادي، وَحذرت روسيا بأنها تخاطر وتعرض للخطر محاولات انضمامها لمنظمة التجارة العالمية لـو هـي اعترضت على قرار مجلس الأمن الدولي. كما وان روسيا تخاطر كذلك بتحمل استمرار إذلال العهد السوفيتي ومحددات التجارة الأمريكية تكون مقفلة في عراق ما بعد صدام حسين، هذا ما قالـه أحـد الدبلوماسيين الأمريكان. ويفهم الروس بأن درجة مشاركتهم في ترتيبات ما بعد صدام سوف يكـون مؤثر بصورة مهمة بالدرجة التي هم يروها بالمساندة أو عدم عرقلة قرار على الأزمة. واعتقد بأنهم يفهموا بان هناك ستكون نتائج سلبية للاعتراض على مصالح روسيا في العـراق.[٣] بينمـا يـرى المعلق الروسي ديمتري كوزيريف" بان روسيا ربحت الكثير بعدم دخولها كبعض البلدان في صفوف التحالف المعادي للعراق في اللحظة الأخيرة، وعدم إرسالها قوات عسكرية إلى العراق، والتي ما كان لها أن تلعب هناك أي دور سوى الرمز إلى رغبة روسيا الصادقة في الحصول على بعض الفتـات من العقود العراقية المقبلة. أن المال يبدو بمثابة صلب الخلاف بين الجناح الموالي لأمريكا والجنـاح الموالي لأوربا في أوساط الساسة والخبراء الروس. والموالون لأمريكا الموجودون في وضع غيـر مريح أدبياً يتهكمون وهم يتذكرون بالدين العراقي غير المسدد وبالعقود النفطية غير المحققة. المـال طبعاً أمر جيد، ولكن هذه المليارات التي يأملها الساسة الروس أنصار التحالف الشامل مع الولايـات المتحدة، استولى عليها أولئك الذين خططوا للحرب مسبقاً. وهذا الواقع يتنامى الآن فـي الولايـات المتحدة ليضحى أزمة سياسية كبيرة والأطراف الحريصة على الأزمة هي فـي الغالـب الـشركات الأمريكية التي لم تحصل على شيء. أما الغرباء وغيرهم من الحلفاء فلا احد يحـسب لهـم هنـاك حساباً. وفي جوقة (حلف المتطوعين) ما كان لروسيا أن تحصل على دخول كبيرة. ولـم يعـرض عليها أحد مثل هذا الأمر. لقد ربحت روسيا ما من انتهاء مرحلة اللاوضوح، حيث بقيـت عقودهـا النفطية مع العراق سنوات سراباً بما أن تنفيذها كان مقرراً بعد أن تلغى العقوبات المفروضة علـى العراق، وهو ما جهدت أمريكا لمنعه بأي ثمن.[٤]

اولا: العلاقات الاقتصادية الروسية العراقية

كان العراق من أهم الشركاء التجاريين لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، فقد بلغت الـديون الروسية على العراق تقريباً ٨ مليارات دولار، اغلبها ديون ورثتها من الاتحاد الـسوفيتي الـسابق،

---

(1) Catherine belton, op. cit
(2) www. Palestine- info.

ويعود القسم الأكبر من المبلغ المستحق لروسيا لصفقات سلاح أبرمت في حقبة الثمانينات خلال الحرب العراقية-الإيرانية.

كما ان روسيا كانت من أهم الدول المصدرة للعراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وإذا ما علمنا صعوبة الوضع الاقتصادي الروسي والاتهامات الروسية للولايات المتحدة بمحاولة الانفراد "بالكعكة العراقية"، لكان من المنتظر أن تتمسك روسيا بديونها، وحجتها في ذلك أعلنها خبراء الاقتصاد والسياسة الروس، وهي أن روسيا دفعت الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي رغم سقوطه وعدم شرعيته.[1] وفي تصريح لوكالة انتر فاكس الروسية، قال يوري فيدوتوف-نائب وزير الخارجية الروسي "لا نعتقد أن مساعدة العراق ينبغي أن تقتصر على الهبات... وان روسيا لا تعتقد أن الظروف مناسبة حتى تقدم روسيا هبات... نعتقد أن مشاريع استثمار مماثلة يمكن أن تكون مفيدة للغاية وينبغي اعتبارها مساهمة ضخمة وحقيقية من روسيا في إعادة أعمار العراق". [2]

كما نفى الكرملين ان يكون اتخذ قراراً بخفض ثلثي الديون العراقية، إذ قالت روسيا أنها "مستعدة للنظر في ذلك" فقط أذا سمح للشركات النفطية الروسية العمل في العراق. وقال مسؤول في الكرملين لوكالة فرانس بريس "ان العراقيين على ما يبدو تسرعوا في الاستنتاج". واضاف المسؤول "أن روسيا أعربت فعلاً عن عزمها دراسة إعادة جدولة الديون العراقية في اطار نادي باريس لكنها تنظر إلى هذه المسالة في نطاق أوسع. وتعتزم القيام بمبادرة إزاء العراقيين فقط إذا أخذت مصالحها في الاعتبار.. إذ أن الأمر يتعلق بمشاركة شركاتنا في القطاع النفطي في العراق".

وشدد المسؤول على ان الأمر لا يتعلق بإلغاء ٦٥% من هذه الديون هكذا بدون مقابل، لم نتخذ بعد هذا القرار ونحن مستعدون لدراسته". وقال المسؤول "ان العراقيين هم الذين تحدثوا عن نسبة ٦٥%. أنها رغبات أخذت على إنها واقع... لكننا مستعدون لتخفيف عبء الديون العراقية". [3]
كما قال سيرغي ايفانوف وزير الدفاع الروسي "لدينا طبعا مصالح اقتصادية في العراق وفي مقدمتها على سبيل المثال الديون المستحقة لروسيا والتي تقدر بعدة مليارات من الدولارات، نحن مستعدون لإعفاء العراق من نصف تلك الديون، أننا نقدر الوضع الحالي في العراق، لكننا على يقين بان العراق ليس أفغانستان، انه بلد غير فقير وسيكون من مقدوره مستقبلا سداد الديون ومن اجل ذلك لابد طبعا من مساعدة العراق والنهوض باقتصاده لدينا عدة اتفاقيات لدينا عدة اتفاقيات وعقود هامة لم يلغها احد وليس بوسع احد إلغاؤها، وعاجلا أم آجلا سيستأنف العمل بها[4]. بينما شدد هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي خلال زيارته لروسيا ، وفي حديث نشرته صحيفة (فريميا نوفوستي) على ان الشركات الروسية سيكون لها دور مهم في أعمار بلاده"، واضاف "ان الحكومة العراقية ستحافظ على مبدأ التوازن في علاقاتها مع كل الإطراف " ، مشيرا إلى " مصالح مشروعة لروسيا في العراق ، وحقها في المساهمة في أحياء اقتصاد هذا البلد و وأكد ان بلاده لاترتبط في أي شكل مسالة الوجود العسكري ضمن قوات حفظ السلام ، وهو الامر الذي يرفضه الروس بشدة ،

---

(1) http: // www. islam on line

(2) صحيفة التآخي (العراق) ، العدد ٤١٠٠ ، الأربعاء ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣

(3) http:// www.nahrain.com.

(4) http:// www.alarabiya.net.

بالعقود الموقعة مع شركات روسية"[١]. إضافة إلى ذلك، وعلى هامش اجتماع وزراء مالية الدولة الصناعية السبع الكبرى في منتجع بوركاراتون-فلوريدا الأمريكية، قال وزير المالية الروسي اليكسي كودرين "ان روسيا تتوقع شطب ٦٥%من ديون العراق المستحقة لها والتي تبلغ ثمانية مليارات دولار مع استبعاد الفائدة... اذ ان شروط نادي باريس تنطبق على العراق لكن في الحالة العراقية فان شطب الديون سيكون بنسبة ٦٥% وليس ٨٠%".[٢] وفي إطار حملتها لتخفيف الديون العراقية أوكلت الولايات المتحدة إلى وزير خارجيتها الأسبق جيمس ببكر- ، مهمة القيام بجولة دولية لتخفيف أو إلغاء الديون العراقية، وكانت روسيا إحدى أهم المحطات في هذه الجولات الدولية. اذ التقى جيمس بيكر مع الرئيس الروسي في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣، في مسعى لإقناع روسيا بالانضمام إلى فرنسا وألمانيا في تخفيف المحنة المالية للعراق .[٣] وبعد اجتماع المبعوث الأمريكي الخاص جيمس بيكر، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه مستعد لمناقشة تخفيف ديون العراق في جماعة غير رسمية للدائنيين بتنسيق إعادة جدولة الديون. وشدد بوتين، مع ذلك، بان روسيا سوف تتفاوض على المسألة (بأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية لروسيا والشركات الروسية في العراق). وكانت العقوبات الدولية المفروضة على العراق، تؤذي التعاون الاقتصادي بين روسيا والعراق لاسيما في المشاريع النفطية والصناعات الثقيلة. وأكد يوري فيدوتوف-نائب وزير الخارجية الروسي "بان روسيا سوف تقف الى جانب حق الشركات الروسية لكي تكون مشاركة في أعادة البناء". وقال فيدوتوف بان العقود الكبيرة الموقعة بين الشركات الروسية ونظام صدام معلقة بعد الحرب. ويتمنى بان القيادة العراقية الجديدة المنتخبة بعد فترة الانتقالية الحالية سوف تؤيدهم[٤] . والجدير بالذكر، ان شركة لوك أويل النفطية الروسية العملاقة، قد حصلت على عقد بقيمة ٣,٧ مليار دولار لحقل غرب القرنة العملاق والذي وقع في عام ١٩٩٧، والتي ألغته حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والتي قالت بان الشركة لم تجر أي أعمال وإنها سعت للحصول على ضمانات أمريكية بصحة العقد، إذا تولت الأمور حكومة عراقية جديدة. بينما تصر شركة لوك أويل ان العقد ما زال سارياً وهو موقف تؤيده السلطات الروسية.[٥] فضلا عن ذلك ، أكدت حكومة صدام ، بان سبب إلغاءها العقد مع الشركة الروسية يعود إلى أخلالها بشروط العقد وليس لأسباب سياسية كما هو شائع ، ومن اجل التخفيف من وطئة هذه الإجراءات ، قام العراق في كانون الثاني ٢٠٠٣ ، بمنح عقدا لشركة ستروينرا سنغاز الروسية لأعمال التشييد في مجال النفط والغاز لتطوير المنطقة (٤) في غرب العراق[٦].

بينما يرى البعض بان فسخ نظام صدام العقد بعد ان امتنعت شركة لوك أويل متعهدة المشروع في المباشرة بالعمل قبل الغاء العقوبات الدولية على العراق ، لأنها لم تود ان تجازف

---

(1) http:// www.daralhayat.com.

(2) صحيفة الصباح (العراق) ، العدد ١٨٢ ، الاثنين ٩ شباط ٢٠٠٤

(3) صحيفة الزمان (لندن - بغداد) ، العدد ١٦٨٩ ، السبت ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٣

(4) Vladimir Isachenkov,op.cit..

(5) http:// www.daralhayat.com.

(6) صحيفة القدس العربي (لندن) , العدد ٤٣٦٧ ,الخميس ٥ حزيران ٢٠٠٣.

بمشاريع واعدة في أمريكا والغرب[1]. فقد أشار السفير بول بريمر بأنه " فيما يتعلق بالقرار ١٤٨٣ يوضح بان باستطاعة أعضاء الأمم المتحدة إرسال القوات . وسيحاول الروس اللعب بالحصول على ضمانات بشان القروض المستحقة لهم ، وعقود النفط التي وقعوها مع صدام"[2]. بينما اعتبرت روسيا إعلان العراق إلغاء عقوده النفطية مع الشركات الروسية محاولة لمعاقبة روسيا لمساندتها القرار الدولي حول نزع الأسلحة العراقية. فقد نقلت وكالة انتر فاكس الروسية عن ليونيد فيدون نائب رئيس شركة لوك أويل النفطية الروسية "بان قرار السلطات العراقية محاولة لمعاقبة روسيا أو الضغط عليها بعد أن دعمت روسيا القرار الدولي حول عودة المفتشين إلى العراق".[3]

ثانياً: رؤية روسيا للعلاقات الاقتصادية مع العراق بعد اذار ٢٠٠٣.

يبدو أن اهتمام روسيا الرئيسي بالعراق اقتصادي بحت ولا ضرورة لربطه بصدام حسين، اذ ان روسيا ليس لها أي مصلحة في إثارة غضب الولايات المتحدة إزاء الإطاحة به. فقد قال اليكسي ارباكوف-نائب رئيس لجنة الدفاع التابعة لمجلس الدوما الروسي "لنا مصالحنا الاقتصادية الخاصة بنا في العراق، وان الاستقرار الإقليمي وعدم انتشار الأسلحة أمر مهم بالنسبة لروسيا... وقد يكون أفضل تحرك تقوم به روسيا هو السعي إلى ضمانات بان يحترم أي شخص يخلف صدام حسين مصالح روسيا الاقتصادية والتي تشمل التنقيب في حقول النفط العراقية وتجارة الأسلحة بعد ما رفعت عقوبات الأمم المتحدة عن العراق".[4] ففي زيارة السيد عبد العزيز الحكيم-رئيس مجلس الحكم الانتقالي إلى روسيا، قدمت روسيا اقتراح بشطب ٦٥ في المائة من ديون العراق لها، اذ قال السيد عبد العزيز الحكيم للرئيس الروسي فلاديمير بوتين "بان روسيا العضو الدائم بمجلس الأمن يمكنها الإسهام في ضمان دور منظمة الأمم المتحدة في العراق والإسراع بنقل السلطة للعراقيين. .. وبإمكان العراق ان يعتبر ألان ان الديون العراقية لروسيا تبلغ ٣,٥ مليار دولار في مقابل ثمانية مليارات دولار في السابق، وهذه الأرقام توازي خفضاً بنسبة ٦٥%".[5] كما اختص السيد عبد العزيز الحكيم-رئيس مجلس الحكم الانتقالي، شركة لوك أويل الروسية العملاقة بالذكر قائلاً "ان العراق قد يحتاج لخبرتها لإعادة بناء صناعة النفط التي تعرضت لدمار". بينما قال ايغور يوسفوف وزير الطاقة الروسية بعد الاجتماع بين عبد العزيز الحكيم وفلاديمير بوتين بان المحادثات ستستأنف قريباً بشأن العقود التي وقعتها شركات روسية قبل الحرب.[6] لذا يعتقد بان اللقاء الذي جمع بين السيد عبد العزيز الحكيم مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في روسيا، والتي من خلاله قال الرئيس الروسي بان (روسيا مستعدة لاستثمار بأربعة مليارات دولار فوراً في العراق)، هي إشارة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية والشعب العراقي وللسياسيين العراقيين.[7] كما ان العراق في حاجة إلى مساعدة تقنية من الشركات النفطية العالمية قبل ان يدعو الاستثمار الأجنبي إلى القطاع النفطي، فقد قال وزير

---

[1] http : // www. elaph. Com.

[2] بول بريمر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

[3] http : // www. alwatan. Com.

[4] http : // www. Islam on line .com

[5] http : // www. nahrian .com

[6] Ibid.

[7] صحيفة الزمان (لندن - بغداد) ، العدد ١٧٠٣ ، الثلاثاء ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤.

النفط العراقي السابق إبراهيم بحر العلوم ان دولاً بينها اليابان والهند وروسيا عرضت المساعدة بما في ذلك شركة لوك أويل النفطية الروسية العملاقة ووزارة الطاقة الروسية التي تدرب ١٥ عراقياً، واضاف قائلاً "البداية متواضعة، ونحن نحتاج هذه الأطراف لتدريب الكثير من كوادرنا". مع ذلك، ان قبول العراق المساعدة من روسيا ربما يشير إلى استعداد العراق لعدم استبعاد روسيا من تطوير حقول النفط.[١] ولم تتوقف شركة لوك أويل الروسية لضمان عقودها النفطية في العراق من محاولاتها عند التفاوض مع العراقيين والأمريكيين ، وإنما قامت بخطوات ملموسة لإثبات حسن النوايا باستقبالها للمجموعة الثانية من الخبراء العراقيين الذين وصلوا إلى روسيا للتدريب في شركة لوك أويل – سيبيريا الغربية وكانت المجموعة الأولى التي وصلت في أواخر يوليو ٢٠٠٤ ، وأنهت تدريبها وعادت إلى العراق ، ويتم تدريب الخبراء العراقيين وفقا لبنود مذكرة التفاهم والتعاون التي وقعها في ١٠ مارس ٢٠٠٤ في العراق رئيس الشركة وحيد اليكبيروف ووزير النفط العراقي إبراهيم بحر العلوم[٢] . إذ أن روسيا تأمل في ان تتمكن الشركات الروسية من المشاركة بصورة اكبر في إعادة أعمار العراق من خلال عقود مباشرة وليس تعهدات من الباطن. ففي تصريح لوكالة انتر فاكس الروسية، قال يوري فيدوتوف–نائب وزير الخارجية الروسي "يبدو ان الاحتمالات بهذا الصدد تزداد حالياً وقد تتمكن الشركات الروسية من الحصول على عقود مباشرة". ورأى الدبلوماسي الروسي "ان الإدارة الأمريكية تدرك على الأرجح ان التسوية الدائمة في العراق لن تكون ممكنة ألا بمشاركة أوسع للأسرة الدولية".[٣] لذا حصلت روسيا على تأكيدات من الولايات المتحدة بان الشركات الروسية ستحصل على نصيب عادل من العقود في العقود في عراق ما بعد الحرب الذي تتطلع كبرى شركات النفط في العالم إلى احتياطاته النفطية الضخمة. فقد قال ايغور ايفانوف وزير الخارجية الروسي عقب اجتماع مع حلف شمال الأطلسي في مدريد "خلال اجتماعاتنا مع الإدارة الأمريكية تلقينا تأكيدات انه لن يكون هناك تمييز ضد الشركات الروسية". وأضاف "أن الشركات الروسية ستنافس شركات الدول الأخرى على قدم المساواة... ستوجه إلينا الدعوة لدخول مناقصات وستتاح لنا كل فرصة للحصول على عمل في إطار هذه العقود". بينما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش لنظيره الروسي فلاديمير بوتين في سان بطرسبرغ "ان الأمر متروك للشعب العراقي فيما يتعلق بمسألة عقود النفط الحساسة". وتخشى روسيا احتمال أن تقتنص الشركات الأمريكية عقوداً ضخمة موقعة مع حكومة الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين. وقد يساعد قرار رفع العقوبات الدولية عن العراق، روسيا في الاحتفاظ بنصيبها من عمليات تطوير حقول نفط العراق لذا تصر روسيا على ضرورة احترام التعاقدات المبرمة، ورفضت أيضا دعوات البعض في الإدارة الأمريكية لإلغاء ثمانية مليارات دولار ديوناً مستحقة على العراق، لذا قال ايغور ايفانوف وزير الخارجية الروسي في مؤتمر صحافي انه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ فان مشكلة ديون العراق بما فيها الديون المستحقة لروسيا ستحسم من خلال آلية دولية مثل نادي باريس، وقال "ومن هنا تنوي روسيا

---

[١] صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ٤٥٧٥ ، الاثنين ٩ شباط ٢٠٠٤ .

[٢] http : // www. alarabiya.net

[٣] صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد ٤٥٨٤ ، الخميس ١٩ شباط ٢٠٠٤ .

متابعة الأمر تحت مظلة المنظمات الدولية".[1] كما أشار وحيد اليكبيروف رئيس شركة لوك أويل الروسية إلى أن أية محادثات مع الشركاء الأجانب في هذا المجال لن تجري ألا بعد استقرار الوضع في العراق ، باعتبار أن المشروع ما زال مجمدا. في الوقت نفسه ، أفاد اليكبيروف أن التعاون مع الشركات الأمريكية في تنفيذ هذا المشروع سيكون مثمرا باعتبار أن أمريكا تسيطر على الوضع في العراق في الفترة الراهنة ، مما يعني أن شركة لوك أويل تواصل محاولاتها لاستعادة العقود الضائعة[2]. وفي تعليقه على مصير عقود الشركات الروسية في العراق ، أشار السفير العراقي في روسيا عبد الكريم هاشم مصطفى في مؤتمر صحافي عقده في مقر وكالة نوفوستي ، إلى انه لم يتم التوصل إلى حل نهائي لهذه المسالة[3]. إذ حصلت الشركات الروسية على بعض العقود النفطية في العراق. ففي بيان قالت شركة لوك أويل النفطية الروسية "أنها وقعت اتفاقاً مع مؤسسة أمريكية لتزويد العراق بالبنزين ووقود الديزل". وقالت "أن شركة ليتاسكو التابعة لها في جنيف، وقعت اتفاقاً مع شركة ريفا يناري اسوشيتس الأمريكية لاجل ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لفترة تصل إلى ١٢ شهراً لتقديم ١٨٠ ألف طن من البنزين و١٣٠ ألف طن من وقود الديزل كل ثلاثة أشهر للعراق بدأ من أول نيسان ٢٠٠٤.[4] وعندما أعلنت وزارة النفط العراقية من أن نحو ٢٠٠ شخص أو شركة أجنبية هم بينها تلقوا ملايين البراميل من النفط مكافأة لهم على دعمهم لنظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، وكان من بين هؤلاء الأشخاص فلاديمير جيرينوفسكي-الزعيم القومي الروسي، ألا أن ناطق باسم فلاديمير جيرينوفسكي نفي تلقيه كميات من النفط العراقي، وقال أن الزعيم القومي الروسي الذي يقيم علاقات وثيقة جداً مع المسؤولين العراقيين السابقين ويزور بغداد في انتظام هو صديق شخصي لصدام حسين، لكنه يقول انه لم يتلق قط لا نفطاً ولا مالاً ولا أي عطايا مادية أخرى من الرئيس العراقي السابق أو حكومته". ونقل عنه أن " معلومات الصحافة العراقية هذه التي تسيطر عليها المحتلون تستهدف روسيا" [5]. ويبدو أن المصالح الاقتصادية الروسية هي المحرك الأساسي الذي يدفع القادة الروس للتعامل مع القادة العراقيين، وليس هناك تحالفاً استراتيجياً بينهم. وكما يشير أحد المحللين العرب " بأننا إلى متى نتناسى -وما أكثر ذلك- انه لا روسيا ولا فرنسا ولا الصين تمانع في ضرب العراق حباً في الشعب العراقي، أو تعاطفاً مع حكومته المرفوضة عالمياً ؟ لماذا لا نتذكر أن محرك الدوران في علاقة روسيا بالعراق هو المصالح الاقتصادية والإستراتيجية" [6] . كما ترى روسيا بان مصالحها الاقتصادية سوف تكون مضمونة أكثر أذا ما انتصرت الولايات المتحدة على العراق. فقد قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بان "الاقتصاد والمال الأمريكي مهم عالمياً وتطويرها يؤثر مباشرة على اقتصاديات روسيا وأوربا". وأشار فلاديمير بوتين بان ملايين الروس

(1) صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد٤٣٦٧ ، الخميس ٥ حزيران ٢٠٠٣ .

(2) http : // www. alarabiya.net

(3) http : // www. Ru4arab.ru.

(4) صحيفة الشرق الأوسط (لندن ـ بغداد) ، العدد ٩٢٤٤ ، السبت ٢٠ آذار ٢٠٠٤ .

(5) صحيفة النهار (بيروت) ، العدد ٢١٨٥٨ ، الخميس ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤

(6) http://www.lslam.com

(7) Anthony Louis,op.cit.

(8) Martin Indyk, op.cit.

يدخروا الدولارات الأمريكية بينما ثلاثة أرباع العملة الصعبة المدخرة في البنك المركزي الروسي كانت مدخرة بالعملة الأمريكية". لذا يرى فلاديمير بوتين بان سياسة (التعاون مع الولايات المتحدة) هي في مصلحة روسيا، وهي لذلك في مصلحة الولايات المتحدة". وبسبب بحث مجلس النواب الأمريكي لاستبعاد روسيا من عقود إعادة أعمار العراق، قال المسؤولين الروس "بأنه من واجب الرئيس جورج بوش التأكيد بأن الأمم المتحدة أكثر من الكونغرس الأمريكي، المسموح لها بصنع القرارات حول إعادة أعمار العراق". بينما أولئك المسؤولين اعترفوا بصورة خاصة بأن المؤسسات الأمريكية سوف تكون حاصلة على حصة الأسد من تلك العقود، وان استبعاد المؤسسات الروسية من العملية سوف تكون غير مقبولة[1].بينما أعاد جورج بوش التأكيد لفلاديمير بوتين بأن المصالح التجارية الروسية في عراق ما بعد صدام سوف تكون محفوظة، كما اظهر عاطفة قوية للمأزق ألشيشاني لبوتين.[2] كما ساهم وجود الخبراء والفنيين الروس في العراق بتطوير أعمار بعض القطاعات الصناعية المهمة لاسيما الكهرباء ، ألا أن تدهور الوضع الأمني في العراق ، اثر بشكل كبير ليس على هذه المساهمة الروسية ، وإنما اثر على جهود أمريكا بتقديم الخدمات للشعب العراقي. فقد قال بول بريمر " بأنه في هذه الأثناء قتل المتمردون عددا من العمال الفنيين الروس في محطة الدورة لتوليد الطاقة، مما حمل حكومتهم على الضغط على الشركات الروسية لكي تسحب كافة موظفيها المنتشرين في العراق. وبما أن ذلك يشمل عدة مئات من العمال المهرة ، فقد كان يهدد بتوجيه ضربة شديدة إلى جهودنا في مد الشبكات بمزيد من الطاقة الكهربائية" [3] . وفي سؤال لقناة العربية، هل تريد روسيا مساعدة العراق في استعادة سيادته واستقلاله واستقرار الوضع الأمني ؟ أجاب سيرغي ايفانوف – وزير الدفاع الروسي " نعم نريد وعبر التعاون الاقتصادي أيضا، لكن تحقيق ذلك في اللحظة الراهنة أمر صعب للغاية مع الأسف ، وكانت لنا شركات عديدة تعمل في العراق واستمر عملها حتى بعد بدء العمليات العسكرية ، وانتهى كل ذلك بمقتل عاملين . فأصبح ترك العمال هناك جريمة، المشكلة أن عمليات الاختطاف والقتل تطال الجميع ، لأفرق بين من شاركت دولهم في التحالف العسكري أم لم تشارك ، حتى لو تصورنا أن أجنبيا ما يرتدي القبعة الزرقاء الخاصة بقوات الأمم المتحدة [4]. كما رحب الكسندر كينشاك–القائم بأعمال السفارة الروسية في العراق بأي تعاون مستقبلي بين الحكومة العراقية المنتظرة والشركات الروسية لتعيد الحياة إلى العلاقات الإستراتيجية. وان المتغيرات الجارية لا يمكنها التأثير على متانة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والعراق. وأكد استعداد بلاده استعداداً كاملاً للمساهمة في إعادة أعمار العراق تحت أي مظلة كانت كون بلاده لديها كافة الإمكانيات لإنجاز مثل هذه المشاريع وتمتلك الخبرة الممتازة في إنجاز هذه المشاريع.[5]

وفي أطار تبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين الروس والعراقيين ، بحث السيد سركيس آغا جان نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان وكالة مع وفد من سفارة جمهورية روسيا الاتحادية ضم السادة اليكسي سولوماتين المستشار ولوري كوزلوف سكرتيري السفارة يوم ٤ آذار ٢٠٠٤ الأوضاع

(1) بول بريمر , مصدر سبق ذكره , ص ٤٦٤.

(2) http : // www. alarabiya.net

(3) صحيفة الزمان (لندن ـ بغداد) ، العدد ١٥٤٢ ، السبت ٢٨ حزيران ٢٠٠٣ .

السياسية للعراق والوضع القائم في إقليم كوردستان على وجه الخصوص واستعداد الحكومة الروسية للمساهمة في أعادة أعمار العراق وبالأخص في مجال الكهرباء وإزالة الألغام والسبل الكفيلة بتطوير العلاقات بين حكومة روسيا الاتحادية وإقليم كوردستان، حيث رحب السيد سركيس آغا جان بجهود الجانب الروسي لافتتاح قنصلية ومكتب تجاري روسي في الإقليم وعبر عن الاستعداد لتسهيل العمل في تلك المجالات.

كما زار الوفد الروسي أيضا محافظة اربيل والتقاه المحافظ فواز دهادي مولود وبحث الجانبان سبل تطوير العلاقات بين الحكومة الروسية الاتحادية ومؤسسات حكومة إقليم كوردستان فقد ابدىء الجانب الروسي رغبته في تطوير تلك العلاقات وفي جميع المجالات ومنها الصداقة بين المدن الروسية والكوردستانية وفي مقدمتها المباشرة بإقامة خط جوي روسي مباشر إلى مطار اربيل الدولي ومساهمة رؤوس الأموال الروسية في أعادة أعمار إقليم كوردستان[1]. كما اعتبر فلاديمير تشاموف افتتاح القنصلية الروسية في اربيل ، بأنه حدث سنة ٢٠٠٧ الرئيسي في العلاقات الروسية – العراقية. فقال السفير الروسي في حديث للصحفيين في روسيا " أننا عملنا على هذا المشروع سوية مع الجانب العراقي خلال مدة طويلة " . فقد وقع وزيرا خارجية روسيا سيرغي لافروف والعراق هوسيار زيباري وثيقة خاصة على هيئة مذكرة حول فتح قنصليتين روسيتين في مدينتين عراقيتين (اربيل والبصرة) ، مع افتتاح قنصلية عراقية في المستقبل في روسيا ولربما في مدينتين أيضا. وأضاف السفير الروسي انه بعد افتتاح القنصلية العامة في اربيل " اقترح ممثلو غرفة التجارة في كوردستان تنظيم زيارة لوفد منهم إلى روسيا وفتح معرض تجاري دائم للسلع الروسية في اربيل ، وفيما يتعلق بفتح قنصلية روسية في البصرة، أشار السفير الروسي بان هذا الأمر يتوقف على الوضع في جنوب العراق، اذ قال " أننا ننتظر إشارات من الجانب العراقي ومن سلطات الدائرة الجنوبية وأننا من حيث المبدأ جاهزون " . ويرى السفير الروسي" أن العلاقات الاقتصادية الروسية – العراقية بدأت في عام ٢٠٠٧ تنتعش وتتقدم ... وتعمل في العراق ألان ما يقارب ١٠ شركات روسية وهي تعمل في مختلف الميادين وبصورة أساسية في مجال الطاقة الكهربائية . ويقوم ٨٠ شخصا من منتسبي شركة (لينتر اينبرغو سرفيس) بتصليح أهم محطة كهربائية بالنسبة لبغداد "[2]. وأوضح السفير الروسي أيضا خلال كلمة ألقاها في افتتاح القنصلية الروسية في اربيل بأنه قد أصبح بإمكان مواطني كوردستان ألان الحصول على تأشيرة الدخول إلى روسيا من القنصلية بدلا من الذهاب إلى بغداد . أما رئيس وزراء إقليم كوردستان نيجرفان بارزاني ، فقد اعتبر هذه الخطوة تعبيرا عن العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين الروسي والكردي [3]. بينما تشهد محافظة البصرة منافسة شديدة بين بريطانيا وروسيا ، التي تبذل جهودا لاستعادة دورها السابق . وفي موقف يعكس جانبا من هذه المنافسة رفض مجلس محافظة البصرة منح استثمارات نفطية لبريطانيا، على خلفية قرار المجلس بمقاطعة بريطانيا عقب الأحداث الأمنية التي شهدتها مدينة البصرة ، وفشل المسؤولون البريطانيون خلال اجتماعاتهم مع المسؤلين في المحافظة في الحصول على نتائج محددة

---

(1) صحيفة التآخي (العراق) ، العدد ٤١٨٤ ، الأحد ٧ آذار ٢٠٠٤ .

(2) http : // www. elaph.com

(3) Ibid.

.فيما أشار السفير الروسي لدى العراق فلاديمير تشاموف خلال زيارته للمحافظة بالاستقرار النسبي الذي تتمتع به . مشيرا إلى عزم بلاده المشاركة في بناء مشاريع للطاقة الكهربائية والنفط . وتشير التقارير المحلية ، إلى أن السفير الروسي الذي استقبل بحفاوة من مسؤولي المحافظة على عكس المسؤولين البريطانيين وجد تجاوبا مع رغبة روسيا لإعادة الشركات الروسية لتنفيذ عقودها السابقة . إذ تحاول روسيا استغلال مشاعر العداء التي يكنها العراقيون لبريطانيا ، للدخول في المنافسة الاستثمارية بقوة ، معربة عن تحول هذه المشاعر إلى قرارات حازمة باستبعاد بريطانيا عن أي فرص استثمارية . كما أن شركة نفط الجنوب العراقية ركزت في مباحثاتها مع السفير الروسي حول أمكان عودة الشركات الروسية لتنفيذ عقودها المبرمة . وان نقص التمويل المالي لشركة نفط الجنوب يدفعها إلى البحث عن مستثمرين كبار ، وهذا ما وجدته الشركة في الجانب الروسي [1]. كما اثار حسين شهرستاني وزير النفط العراقي بتصريحاته خلال زيارته روسيا استياء للقيادة الروسية . فالشهرستاني افهم الروس بان يتخلوا عن حلم الحصول على استثمار حقل غرب القرنة الذي قدمه لهم صدام كهدية لقاء دعمهم لنظامه . ألان شركة لوك أويل تأمل في معاودة العمل في هذا الحقل الذي يعد واحدا من أغنى حقول النفط العراقية . وتنتظر الحكومة الروسية من الحكومة العراقية ماهو أكثر أو تحديدا التزاما بان حقل غرب القرنة سيكون لروسيا . ويأمل الساسة الروس التزام الحكومة العراقية بهذه العقود والاتفاقيات التي تم توقيعها في أوقات سابقة . وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحافي في منتصف يناير ٢٠٠٨ " أن هذا ينطبق أيضا على الاتفاقية التي وقعتها شركة لوك أويل ، وأشار إلى أنها مستعدة لاستئناف العمل في العراق بالتعاون مع شركة كونكوكو فيلبس الأمريكية . وأكد " انه يرى ضرورة أن تستند العلاقات الروسية العراقية إلى أساس من المنفعة المتبادلة . وهذه احد أهم شروط تفعيل العلاقات بين البلدين . وحينها يمكن أن تفتح روسيا صفحة جديدة في العلاقات مع العراق ، ويكون برهانا قاطعا على أن حكومة المالكي تمتلك قرار مستقلا بعيدا عن وصايا المستشارين الأمريكيين " . ولكن ماهي الضمانات التي سيوفرها العراقيون للشركات الروسية في حال الاتفاق على المشاريع في أطار لجنة التعاون الاقتصادي بين البلدين . وأعرب الروس عن الاستعداد لإرسال شركاتهم للعمل في العراق ولكن بشرط توفير ظروف آمنة أكيدة. ويرفضون اقتراح حكومة المالكي بالتعاقد مع شركات أمنية . وأشار سيرغي لافروف إلى التاريخ غير المشرف لمثل تلك الشركات بالعراق ، مضيفا أن " الروس لايريدون أن يلطخوا أياديهم بدماء العراقيين " كما فعل الآخرون [2]. وفي رده على سؤال لصحيفة الخليج الإماراتية حول اقتراحات حملها وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى روسيا لتعزيز العلاقات بين روسيا والعراق ، ومسالة الديون . قال هوشيار زيباري المقترح الذي لدينا هو انه لابد من وجود مذكرة تفاهم أو أطار للتعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا لمراجعة كل الالتزامات والاتفاقيات السابقة والعقود السابقة والبت فيها ، منها قيد التنفيذ والمتابعة ، ومنها عفا عليها الزمن وانتهت ، هذه المذكرة سوف تشمل كافة الجوانب ، منها التعاون في المجال الاقتصادي والطاقة و

---

(1) Ibid.
(2) Ibid.

الكهرباء والبنية التحتية ، وحتى في مجالات التسلح ، وآليتنا للمضي في تحقيق ذلك ، تتمثل في عقد اجتماع قريب على مستوى الخبراء في اللجنة العراقية الروسية المشتركة التي كانت موجودة أصلا ، والتي تضم وزارات مهمة كالنفط والتجارة والخارجية والدفاع ، وذلك للتحضير لمذكرة إطارية للتعاون بين البلدين واللجنة سوف تتوج أعماله باجتماع وزاري بحضور وزيري الخارجية [1].

ففي ١١ شباط ٢٠٠٨ وقعت روسيا والعراق اتفاقا ينص على إلغاء ١٢ مليار دولار من ديون روسيا على العراق. ووقع اليكسي كودرين – نائب رئيس الحكومة وزير المالية الروسي مع هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي على اتفاقية تقضي بإسقاط ٩٣% من الديون العراقية التي تبلغ ٩،١٢ مليار دولار . ومن المقرر إسقاط ٦٥%من هذه النسبة كمرحلة أولى فيما يجري إلغاء النسبة الباقية وقدرها ٥،٤ مليار دولار على مرحلتين بموجب مباحثات بين الجانبين تجري في وقت لاحق . وقال اليكسي كودرين أن شركات نفط روسية ستستثمر أربعة مليارات دولار في العراق بموجب مذكرة تعاون جديدة . وذكر أيضا أن من بين الشركات التي تشملها المذكرة لوك أويل ، ونقلت عنه وكالة رويترز ، قوله للصحافيين " لدينا اتفاق مع الجانب العراقي بتوجيه اهتمام خاص إلى الاتفاقات الموقعة سابقا " . وأشار هوشيار زيباري إلى أهمية دور روسيا في مجالات بلوغ استقرار العراق، مؤكدا أهمية قرار إسقاط الديون المستحقة على العراق. وقال هوشيار زيباري في حديث نقلته وكالة أنباء " ريا نوفوستي " أن هذه المذكرة تفتح الباب أمام روسيا للمشاركة في جميع المشروعات والمناقصات التي يطرحها العراق" ، مؤكدا " استعداد العراق للتعاون في كل المجالات"[2]. وأكد هوشيار زيباري أن هذه المذكرة تؤكد حرص الحكومة العراقية على تطوير التعاون مع روسيا والتي ستكون بمثابة " خارطة طريق " لتطوير التعاون بين البلدين في المستقبل[3].بينما صرح سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي " بان توقيع الاتفاقية الخاصة بتسوية الديون المستحقة على العراق يدل على ما تبذله روسيا من جهود لإعادة بناء الاقتصاد العراق"[4]. وتأمل روسيا المشاركة في المشاريع النفطية بالعراق . وترى في قانون النفط والغاز الذي يتم أعداد مسودته في العراق ، بأنه يجب أن يرسخ مساواة المستثمرين الأجانب في الحقوق لدى المشاركة في استثمار حقول النفط والغاز . فقد أعلن ايغور شيرباك النائب الأول لمندوب روسيا لدى الأمم المتحدة" أننا نعول جدا على أن يتضمن القانون الجديد بنودا ترسخ أمكانية عمل شركات مختلف البلدان بما فيها الروسية التي لديها خبرة ايجابية هائلة في قطاع النفط والغاز العراقي وفي سوق الوقود في هذا البلد على أساس المساواة وعدم التمييز " . وأضاف شيرباك " أننا نؤكد استعداد الشركات الروسية للمشاركة في أعادة بناء الاقتصاد العراقي" . وأشار أيضا إلى " أن القانون الذي يجري من مناقشة مسودته يجب أن يضمن المساواة لكافة الطوائف في الحصول على ثروات البلد الوطنية وان يشكل آلية تضمن وحدة أراضي البلد" [5]. وفي ١٠ آذار ٢٠٠٨ ، استقبل نائب رئيس

([1]) info@alnajafnews.net.

([2]) صحيفة الشرق الأوسط (لندن - بغداد) ، العدد ١٠٦٧٠ ، الثلاثاء ١٢ شباط ٢٠٠٨ .

([3]) http://www.elaph.com

([4]) صحيفة الصباح (العراق) موقعها على الانترنت .

([5])Ibid.

جمهورية العراق طارق الهاشمي سفير روسيا لدى العراق فلاديمير تشاموف . وعبر السيد طـارق الهاشمي عن تقديره لموقف روسيا بشطبها القسط الأكبر من الديون المستحقة على العراق ، مـشددا على أهمية توثيق العلاقات بين البلدين في المجلات الصناعية والاقتصادية ، ولاسيما في قطاعـات النفط والغاز والكهرباء وإعادة الأعمار. من جانبه ، أكد السفير تشاموف وجود مشاريع عديدة تنتظر التنفيذ خاصة بعد التحسن النسبي الذي طرا على الوضع ألامني فـي العـراق [١]. وفـي ٢٤ آذار ٢٠٠٨ ، استقبل نائب رئيس جمهورية العراق عادل عبد المهدي مبعوث الرئيس الروسـي للـشرق الأوسط الكسندر سلطانوف . وعبر السيد عادل عبد المهدي عن تقديره لموقف روسيا بشطبها القسط الأكبر من الديون المستحقة على العراق . وأكد بان سياسة العراق الجديد هي الصداقة مع الجميع ، مشددا على أهمية الاستفادة من الخبرات الروسية في تطوير القطاعات الاقتصادية في البلاد . وأشار أيضا إلى أهمية تمتين العلاقات بين البلدين في الميادين الصناعية والاقتصادية ، ولاسيما في قطاعات النفط والغاز والطاقة . من جانبه ، جدد الكسندر سلطانوف دعم روسيا لحكومة وشعب العراق فـي مختلف المجالات[٢]. وفي ٢٥ آذار ٢٠٠٨ ، استقبل الرئيس العراقي جلال طالباني مبعوث الـرئيس الروسي للشرق الأوسط الكسندر سلطانوف . وأكد الرئيس العراقي أن هذه الزيارة ترسي إلى بدايـة لمرحلة جديدة من توسيع وتطوير وتعزيز العلاقات العراقية – الروسـية فـي الميـادين الـسياسية والاقتصادية والتجارية والنفطية والثقافية . وأشار إلى "أن لهذه العلاقات امتدادا تاريخيا طويلا وقـد صمدت لاختبار الزمن "، وأضاف انه "يطمح إلى أقامة أوسع وأوثق الروابط مع دول العالم ومنهـا روسيا" . وشدد أيضا على "أن القيادة السياسية في العراق مصممة على المضي قـدما فـي توسـيع وتوثيق العلاقات مع روسيا داعيا رجال الأعمال الروس إلى الشروع في الاسـتثمار والعمـل فـي العراق والانطلاق من المناطق الآمنة في إقليم كوردستان والمناطق الآمنة الأخرى في العراق ". كما أعرب المبعوث الروسي عن ثقته بان بلاده تدرك أن للاستقرار أهمية كبيرة لإنجاح العلاقات الدولية وتطوير الروابط مع العراق. وأكد توفر آليات عدة للارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلـدين . مـشددا بصورة خاصة على أن بلاده ستبذل الجهود من اجل دعم سيادة واستقلال العراق ووحـدة أراضـيه واستقراره وإنجاح عملية المصالحة الوطنية فيه [٣]. كما حدد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، المجالين العسكري والطاقة ضمن أولويات المجالات التي يرغب العراق بتطوير التعاون فيهـا مـع روسيا . وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية أن رئيس الوزراء التقى المبعـوث الروسـي للشرق الأوسط الكسندر سلطانوف ، مبينا انه تباحث حول سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، وأعرابه عن رغبة العراق في تطوير العلاقات مع روسيا في المجالين العسكري والطاقة [٤].

([1])http://www.Iraqipresidency.net
([2])Ibid.
([3])Ibid.

([4]) صحيفة الصباح (العراق) ، العدد الصادر في يوم الاثنين ٢٤ آذار ٢٠٠٨ .

الخاتمة

يعد العراق جزءاً مهماً من منطقة الشرق الاوسط، المنطقة الحيوية بالنسبة لروسيا لاسباب عديدة منها استراتيجية واقتصادية وسياسية. كما ان روسيا تعد إحدى الدول الكبرى والتي لا يمكن تجاهلها حتى ولو بالكلمات. اذ ان التدخل العسكري الأمريكي في العراق وإسقاط نظام صدام حسين، فان هذا التغير الكبير، سوف يؤثر بلا شك على طبيعة العلاقات العراقية-الروسية.

وعلى الرغم من معارضة روسيا العلنية للحرب على العراق، الا إنها وافقت ضمناً على الحرب. اذ ان مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة اكبر بكثير من مصالحها مع العراق. فقد حصلت روسيا على ضمانات من الولايات المتحدة برعاية مصالحها في عراق ما بعد صدام. بعبارة أخرى، ان تغيير النظام السياسي في العراق سوف يؤثر بشكل قوي على طبيعة العلاقات العراقية-الروسية، فبعد ان كان العراق إحدى الدول التي لها علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع روسيا، ستصبح هذه العلاقات اقل مما كان في السابق لعدت اعتبارات منها:-

ان توجهات السياسة الجديدة للعراق سوف تكون اكثر ميلاً نحو تبني السياسات الموالية للغرب ولاسيما الولايات المتحدة. كما ان تبني العراق لسياسات اقتصاد السوق سوف يقلص من التعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا، اذ ان المنافسة الاقتصادية ما بين السلع الاقتصادية المنتجة في الغرب التي تتميز بتكنولوجيا عالية مقارنة مع السلع المنتجة في روسيا، سوف لا يكون في صالح بعض السلع الروسية، وهذا لا يعني انقطاع كامل في التعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا، بل يمكن الاستفادة من بعض القطاعات الصناعية المتقدمة في روسيا مثل الصناعات النفطية وقطاع الكهرباء من اجل الاستفادة من الخبرة الروسية لصالح دعم الاقتصاد العراقي.

كما ان سوق السلاح العراقية سوف تتقلص أمام السلاح الروسي، وهذا لا يمنع من إمكانية الاستفادة من بعض التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة في بعض الجوانب لتطوير القدرات الدفاعية العراقية.

ولاسيما ان السلاح الروسي يتميز بنفس القدرات الفنية المتقدمة مقارنة مع السلاح الغربي، فضلاً عن رخص ثمنه.

إضافة الى ذلك، ان تطوير الروابط الثقافية والدينية بين العراق وروسيا، سوف يشكل عامل مهم لا زيادة التقارب والتواصل والتفاهم بين الشعبين الروسي والعراقي، وذلك من خلال إعادة إحياء وتطوير المؤسسات الثقافية كالمركز الثقافي الروسي-العراقي وجمعية الصداقة العراقية الروسية وغيرها. فضلاً عن ما يحتويه العراق من مراكز دينية مقدسة سوف يشكل عامل جذب للمسلمين الروس الذين يبلغ عددهم ما يقارب ٢٠ مليون مسلم، لزيارة العتبات المقدسة في العراق.

الالتقاء والافتراق في العلاقات السعودية- الامريكية

دراسة في تطور العلاقات بين الطرفين وما آلت اليه بعد احداث ايلول/سبتمبر ٢٠٠١

المدرس المساعد

علي محمد حسين العامري(*)

المقدمة

منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، درج المعنيون بالشؤون الدولية على وصف العلاقات السعودية–الأمريكية بأنها علاقات تحالفيه خاصة، على الرغم مما اعترى مسارها من حالات افتراق وفتور تختص ببعض محاور القضية الفلسطينية والصراع العربي–الإسرائيلي وقضايا الأمن والتسلح في المنطقة.

إذ استندت العلاقات السعودية–الأمريكية على نوعية وطبيعة السلوك السياسي الخارجي لكلا الطرفين والقائم على تطابق الأهداف والمصالح المشتركة، سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أو الدولي.. وحتى أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان إدارة الرئيس (جورج ووكر بوش) الحرب على الإرهاب بكل ما تنطوي عليه تلك الحرب من تحول في نظرية الأمن القومي الأمريكي والإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية . حيث تركز هذه الإدارة على ما ينبغي أن يكون عليه الدور الإقليمي للعربية السعودية في التعاطي مع قضايا المنطقة بما ينطبق تماما مع السياسة الأمريكية وتوجهاتها في إطار الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية أو ما يسمى بـــ(مشروع الشرق الأوسط الكبير) وبكل ما يفرضه من استحقاقات ومحددات على سلوك المملكة وكيفية تعاملها مع القوى الساعية لإفشال المشروع الأمريكي.. تلك القوى التي أضحت تشكل عقبة أمام سعي الإدارة الأمريكية في تحقيق برلمجها وسياساتها–في المنطقة. وتحديدا موقف المملكة من الإرهاب والتطرف والأطراف الداعية للإرهاب في الداخل والخارج، فضلا عن الطموحات النووية الإيرانية – وقضايا الإصلاح والديمقراطية.

إن الأهمية التي يحظى بها موضوع العلاقات السعودية – الأمريكية لا يعالج مسار تلك العلاقة–على الرغم من أهمية ذلك–بل إن الأهمية الأكبر باعتقادنا، تنبع من سعي العربية السعودية المستمر إلى التوفيق بين انتمائها ودورها الإقليمي وإستقرارية وشرعية نظامها السياسي–وبين علاقاتها التحالفية الخاصة مع الولايات المتحدة ومن ثم التطلع إلى إحداث تغيير في السياسة الأمريكية حيال قضايا المنطقة بما يؤمن تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال السعي إلى إحلال قدر من الاستقرار والتوازن الإقليمي فيها.

(*) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد.

فكيف يمكن للسعودية تحقيق ما تصبو إليه ضمن هذا السياق؟ تلك هي الفرضية التي ينطلق منها بحثنا لهذا الموضوع.. وذلك من خلال مبحثين: يختص الأول بالمصالح المشتركة وتطور العلاقات السعودية–الأمريكية–في حين ينصرف الثاني إلى القيود التي تعترض نمو العلاقات بين الطرفين.. ولاسيما قضايا الأمن الإقليمي الإرهاب والتطرف الديني وقضايا الإصلاح والديمقراطية.

المبحث الأول

المصالح المشتركة ..وتطور العلاقات السعودية – الأمريكية

يفرض قيام العلاقات الثنائية بين دولة وأخرى وجود مصالح مشتركة. وإن السعي إلى تحقيق المصلحة القومية لأية دولة، هو الهدف الأسمى في سياستها الخارجية، أي أن الدولة تتصرف في سلوكها السياسي الخارجي على وفق مصالحها القومية..

كما أن طبيعة المصالح والأهداف التي تكمن وراءها وعلى النحو الذي يدركه طرفا العلاقة، أما أن تقضي إلى تدعيم العلاقات الثنائية بين الدولتين باتجاه التعاون أو قد تقود إلى التقاطع بسبب التعارض في رؤية كل من طرفي العلاقة بغية ضمان مصالحه القومية.. وبالتالي تدفع طرفي العلاقة باتجاه مغاير قد يصل حد القطيعة بينهما، أو إعادة النظر في بعض جوانب تلك العلاقة.

تأسيسا على ذلك، فأن أي تحليل للعلاقة السعودية–الأمريكية، إنما يتطلب فهم حقيقة تلك العلاقة وجذورها وبالتالي فهم طبيعة المصالح والأهداف التي تكمن وراءها–وسلوك كل من طرفيها تجاه الآخر لتحقيق تلك المصالح والأهداف..

وبهدف تأشير جوانب تلك العلاقة وإبراز معطياتها وأبعادها–ينبغي تناول تلك المصالح والأهداف وتطور العلاقات السعودية–الأمريكية التي بدأت منذ أكثر من نصف قرن مستعرضين أهم التطورات التي رافقت مسيرة العلاقات الثنائيـــة بين الطرفين:

وتتلخص المصالح المشتركة التي قامت عليها العلاقات السعودية–الأمريكية في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية لعل أهمها[1].

١. العداء المشترك للاتحاد السوفيتي السابق ومحاصرة النفوذ الشيوعي .
٢. محاربة الاتجاهات الراديكالية .
٣. تأمين الاستقرار في المنطقة .

[1] د. عبد الله سعود القباع (السياسة الخارجية السعودية) – الرياض - ط/١ - ١٩٨٦ - ص ص٢٩ - ٥٠ .

٤. تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين .

ومهما اختلفت أشكال التعبير عن طبيعة العلاقات السعودية – الأمريكية ، فأن الطابع المركزي للتحالف الذي يربط العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية يفترض وجود التقاء في المصالح[1] ومصالح السعودية في علاقاتها مع واشنطن تتمثل في عدد من المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية – والتي تشمل التعاون الأمريكي في مجال التكنولوجيا لضمان نجاح برامج وخطط التنمية، والمحافظة على استقرار النظام السعودي وأمن المملكة ضد التهديدات الخارجية وكذلك المحافظة على استقرار المنطقة[2].

أما مصالح الحليف الأمريكي فقد اقتصرت على البعد الاقتصادي في العلاقة، هذا ما يؤكده العديد من المعنيين بشؤون العلاقات السعودية–الأمريكية، فضلا عن تقرير (جاكسون) الشهير الذي يحصر مجال العلاقة بالمسألة النفطية. ومن هنا ينبع الاحتلال في فهم العلاقة بين الطابع الاقتصادي للنظرة الأمريكية ، وبين الطابع الشمولي للفهم السعودي[3].

فبينما تمنح السعودية البعد الأمني والسياسي والعسكري الأولية في علاقاتها مع الولايات المتحدة.. وتنظر إلى كونها علاقات تحالفيه خاصة تقوم على المصالح الأمنية المشتركة والعداء للراديكالية وقوى التغيير الثوري في المنطقة، فأن الولايات المتحدة تولي مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، الاهتمام الأول.

إلا أن مركزية الرابط الاقتصادي بالنسبة لواشنطن، لا يستبعد أن يدفع بالولايات المتحدة إلى رؤية المملكة كشريك سياسي، ولكن بدون حساب النفط ليس هناك ما يدفع الأولى إلى إقامة صلات ذات ميزة خاصة مع بلد كالسعودية يعاني من الطابع الصحراوي الغالب ومن ضآلة عدد السكان[4].

وإن تلك الوظيفة تقوم كذلك على الاقتصاد، مادامت السعودية عملاق نفطي ومالي وهي الوحيد القادر على الاضطلاع بتلك المهمة.

لذلك يغدو بالإمكان القول، انه على الرغم من عدم إمكانية فصل العوامل الاقتصادية عن الأبعاد السياسية والإستراتيجية في دائرة اهتمامات الولايات المتحدة بالسعودية، فأن الحقائق الأساسية

---

[1] أنظر – د. غسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية منذ علم ١٩٤٥... دراسة في العلاقات الدولية) بيروت،ط/١-١٩٨٠- ص٢٢٣ .

[2] William B. Guandt , Saudi Arabia in the 1980 , S ,Forrgin Policy , Security and Oil , The Brooking institution , Washington – 1981 P.4

[3] د. غسان سلامة ، المصدر السابق ص٢٢٣

[4] نفس المصدر ص٢٣٦.

تشير إلى أن العوامل الاقتصاديـــة كانت وما برحت الحافز الأكثر أهمية في العلاقات الأمريكية السعودية منذ الشروع بالتنقيب عن النفط[١].

لذلك يبدو واضحا أن هناك مصالح مشتركة بين الطرفين تقوم على عنصر الاعتمادية المتبادلة (Enter dependent). فبينما تحتاج الأولى إلى النفط السعودي وتهتم بتعاون المملكة في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فأن الثانية بدورها تحتاج إلى التعاون الأمريكي في مجال التكنولوجيا والأسلحة والحماية الأمريكية..

وقد انعكست هذه المصالح المشتركة على طبيعة العلاقات بين البلدين، بشكل عام في التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والأمنية[٢].

وقد بدأت العلاقات بين العربية السعودية والولايات المتحدة وتعززت منذ أربعينات القرن الماضي واتخذت عدة أبعاد في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، رافقتها مراحل تطابق واختلاف بين مصالح الطرفين.. وها كم أهم المحطات في سياق تطور تلك العلاقات.

الخلفية التاريخية.. ومسار العلاقات الثنائية:

منذ إعلان الملك عبد العزيز آل سعود عن قيام مملكته (مملكة الحجاز وسلطنة نجد) عام ١٩٢٦، بدأ يتطلع إلى اعتراف الولايات المتحدة بها، وبالتالي الدخول في علاقات سياسية منظمة معها في الوقت الذي لم يكن يطمئن فيه للسياسة البريطانية حيال المنطقة.. ولذلك فاتحت السلطات السعودية وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٢٨ بشأن إقامة علاقات دبلوماسية معها، غير أن الحكومة الأمريكية رفضت الطلب السعودي لعدم تأكدها من حجم ومستقبل المصالح التجارية في المملكة.. وبعد اتصالات أجرتها واشنطن عن طريق سفيرها في لندن مع ممثلي الملك عبد العزيز عام ١٩٣١ إذ أسفرت تلك الاتصالات والمباحثات التي جرت عن الاعتراف بالمملكة[٣].

وسجلت زيارة المندوب الأمريكي (تشارلز كراين) للملك عبد العزيز في نصف العام أول حلقة في سلسلة الاتصال بين الجانبين الأمريكي والسعودي[٤].

---

[1] إبراهيم محمد العواجي (العلاقات الاقتصادية والسياسية الأمريكية – السعودية مجلة شؤون أمريكية – عربية ع / ٧ شتاء ١٩٨٣ – ١٩٨٤ ص١.

[2] أنظر

Helen Lakner , A House on Sand : A Political economy of Saudi , London – 1978 PP. 131 – 134

[3] د. نجاة عبد القادر جاسم (التمثيل الدبلوماسي والقنصلي للمملكة السعودية ١٩٣٦ – ١٩٤٤) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية / الكويت ع ٣٩ يوليو ١٩٨٤ ص١٠٠

[4] نفس المصدر ع ٧ تموز ١٩٧٦ ص٧٤

وبعد حصول شركة (Standard Oil of Kalifornia) على امتياز التنقيب عن النفط في السعودية عام ١٩٣٣ بدأ حجم المصالح الأمريكية بالتزايد، ولكن لم يتم الاتفاق على بدء إقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين بالرغم من محاولات الشركة المذكورة بإقناع وزارة الخارجية الأمريكية بإقامة علاقات دبلوماسية لتأمين مصالح الشركة، غير أن الحكومة الأمريكية استجابت لذلك بدافع من مسؤوليتها السياسية في حماية مصالح الشركات الأمريكية ومواطنيها في الخارج[1] ولذلك لم تقرر الولايات المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة إلا في أيار عام ١٩٤٠ وذلك بسبب إلحاح شركة ستاندرد، ومخاوفها من مشروعات ألمانية وبريطانية تنافسها في الأراضي السعودية، ووصول تقارير إلى الخارجية الأمريكية من المفوضية الأمريكية في بغداد تشير إلى وجود نشاط ألماني وياباني في السعودية[2] فضلا عن اكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨[3] وهكذا بدأت العلاقات السياسية تتطور بين الطرفين.. والتي وصفت فيما بعد بأنها علاقات تحالفيه خاصة..

فما الذي دعا الملك عبد العزيز إلى إقامة علاقة خاصة مع واشنطن؟ ولماذا رجح عرض الشركات الأمريكية على سواها في امتياز النفط دون سواها من الشركات ولاسيما الشركات البريطانية؟ إن ذلك يعود إلى عدة أسباب لعل أهمها:

١- **البعد الجغرافي–التاريخي:**

ابتعاد الولايات المتحدة جغرافيا عن منطقة الشرق الأوسط ، وعدم تورطها في أي تجربة استعمارية في البلدان العربية كما هو الحال بالنسبة للدول الأوربيـــة–وتبنيها من الناحية الأخرى مبدأ (حق تقرير المصير) وخاصة في عهد الرئيس ويلسون[4].

٢- **الكراهية الذاتية للانكليز :**

إن تفضيل الملك عبد العزيز في منح امتياز البترول للأمريكيين دون غيرهم يعود إلى اطمئنانه إليهم ، وأنه كان يرى أن الشركات الأمريكية أكثر استقلالية عن حكومتها مما يجعلها مبرأة من أي أهداف سياسية مقارنة مع رؤيته للشركات البريطانية كشركات حكومية مما قد يترتب عليه قيام شكل من أشكال التدخل البريطاني في شؤون شبه الجزيرة العربية لاستبعاد تطلعات

---

[1] د. نجلاء عبد القادر – المصدر السابق ص ص ١٠٠ – ١٠١.
[2] نفس المصدر ص١٠١.
[3] د. عبد الله سعود القباع (السياسة الخارجية السعودية) م.س ص٤٩.
[4] نفس المصدر ص٤٩.

بريطانية الاستعمارية في المنطقة، فضلا عن مواقفها المنحازة من خصومه الهاشميين في العراق والأردن[1].

٣- **الحاجة للمال :**

إذ أن الأزمة المالية الحادة التي واجهت الملك عبد العزيز بسبب قلة توافد الحجاج على المملكة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية بالتفاعل مع سعيه إلى تكوين جيش وتطوير أجهزة الدولة، أدت إلى حاجته الماسة إلى المال، الأمر الذي دعاه إلى تفضيل عرض الشركات الأمريكية بمنح امتياز البترول على الشركات البريطانية إضافة إلى أنه اشتمل على تقديم قروض مالية لحل مشاكله الاقتصادية..

٤- **الرؤية المستقبلية للدور الأمريكي:** يعتقد البعض أن الملك عبد العزيز كان يدرك الدور المقبل الذي سوف تضطلع به الولايات المتحدة في المنطقة والعالم[2] الأمر الذي دعاه إلى تفضيل الشركات الأمريكية على غيرها ولاسيما البريطانية.

تأسيسا على ما سبق، يغدو بالإمكان القول أن دخول الشركات النفطية الأمريكية، هو الذي قاد بشكل تدريجي إلى توسيع العلاقات السياسية وتعميقها بين البلدين.

فبعد عامين من عقد امتياز التنقيب على البترول، أقامته الولايات المتحدة–تمثيلا قنصليا مع المملكة ثم دفعت درجة هذا التمثيل عام ١٩٤٢ إلى مفوضيه، وفي عام ١٩٤٩ أصبح التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفارة[3].

كما أن الشركات النفطية نجحت في إقناع إدارة الرئيس (فرانكلن روزفلت) الذي تعهد في شباط/فبراير ١٩٤٣ بأول التزام حيال المملكة حين صرح (بأن الدفاع عن المملكة السعودية مسألة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة)[4]. وبعد ذلك وصلت بعثة عسكرية أمريكية لتدريب الجيش السعودي والبدء ببناء مطار الظهران قرب حقول النفط الذي تحول فيما بعد إلى أضخم قاعدة جوية أمريكية في المنطقة[5].

ثم جاء لقاء الملك عبد العزيز بالرئيس روزفلت الذي جرى على ظهر سفينة حربية أمريكية في البحيرات المرة بقناة السويس في شباط/فبراير ١٩٤٥ ليؤشر تزايد الاهتمام الأمريكي بالمملكة، وكان الاهتمام

---

[1] د. بدر الدين عباس الخصوصي (اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين) مجلة دراسات الخليج والجزيرة – الكويت ع / ٣١ – ١٩٨٢ ص١٩١.

[2] نفس المصدر ص ص١٨٩ – ١٩٠.

[3] د. عبد الله سعود القباع – م.س ص ٣٧٠

[4] غير أن تصريح (روزفلت) لم يكن يحمل أي مضمون عسكري ، وإنما كان يسعى إلى وضع السعودية في ما يتلاءم مع القوانين الأمريكية ، الأمر الذي يتيح لها الحصول على المساعدات الأمريكية دون حاجة لأن تتم العملية عبر لندن ، وكذلك لحماية مصالح الشركات النفطية الأمريكية من المنافسة البريطانية – .. بهذا الصدد:
انظر د. غسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية) م.س ص٢٤٢

[5] فرد هاليداي (المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية – شركة كاظمه للنشر / الكويت ط/٢ أبريل ١٩٧٧ ص٢٢.

بالنفط ومحاولة الحصول على مساندة الملك عبد العزيز لحل مشكلة فلسطين من الأسباب الرئيسية وراء هذا اللقاء. إذ عبر الملك عن دعمه مؤكدا (أن الخلاف السعودي الأمريكي حول القضية الفلسطينية لم يؤثر على مصالح أمريكا النفطية وأن التعاون معها أفضل من أي تعاون آخر)[١].

وبعد هذا اللقاء الذي يعد أول قمة غير رسمية بين الطرفين، أعلنت السعودية في آذار/مارس ١٩٤٥ الحرب على المحور، إذ عززت هذه السابقة مكانة المملكة لدى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ومنذ عام ١٩٤٦ وحتى وفاة الملك عبد العزيز في تشرين ثان/نوفمبر ١٩٥٣، شهدت العلاقات السعودية–الأمريكية تطورات عززت العلاقات الثنائية بينهما ولاسيما في مجال الدفاع والحرص على استقلال المملكة من خلال تبادل المذكرات بينهما.. ففي رسالة موجهة للملك عبد العزيز في تشرين أول عام ١٩٥٠ عبر الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) فيها عن (حرص الولايات المتحدة العميق على استقلال المملكة)، وفي عام ١٩٥١ تم تجديد الاتفاقية الخاصة بقاعدة الظهران، وفي حزيران/يونيو عام ١٩٥٣ تبادل الطرفان مذكرات بشأن التعاون المشترك على صعيد الدفاع.. إذ يعد ذلك أول التزام رسمي من قبل الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة[٢].

ما تقدم يؤشر ملامح وجذور تحالف استراتيجي بين العربية السعودية والولايات المتحدة.. ويبدو أنها رتبت استحقاقات على المملكة لم تكن أسرة آل سعود قادرة تماما على تلبيتها حيال الحليف الأمريكي.. وذلك بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية التي رافقت مسار العلاقات الثنائية بين الطرفين لفترة امتدت لأكثر من نصف قرن، ابتداء من أواخر عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى مطلع الألفية الثالثة.. والتي وضعت صانعي القرار في العربية السعودية أمام خيارات ومواقف صعبة حيال السياسة الأمريكية في المنطقة وأدخلها في أكثر من اختبار وتجربة لتصادم مصالح الطرفين واختلاف وجهات النظر حول العديد من القضايا والتي كانت تنبع–أساسا–من الأوضاع الإقليمية ولاسيما في عهدي الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤–١٩٧٥) وأخيه غير الشقيق فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢–٢٠٠٦) ولازالت قائمة في عهد الأخ الثالث غير الشقيق عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٦..).

وفي الآتي أهم التطورات التي رافقت مسار العلاقات الثنائية :

١. في الفترة الواقعة ما بين (١٩٥٣–١٩٥٧) نشبت أزمة مؤقتة في عهد الملك سعود بن عبد العزيز الذي اعتلى العرش بعد وفاة أبيه، بسبب تطلعه إلى انتهاج سياسة مؤيدة لـ(جمال عبد

[1] د. غسان سلامة – السياسة الخارجية السعودية م.س ص ص٢٤٢ – ٢٤٣.
[2] نفس المصدر ص٢٤٣.

الناصر) بعد توالي صعود المد القومي في تلك الفترة، لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر[1] وسرعان ما استعادت العلاقات الثنائية حرارتها بعد زيارة الملك سعود لواشنطن في شباط / فبراير ١٩٥٧، وفي أعقاب صدور مبدأ (أيزنهاور) لملئ الفراغ في الشرق الأوسط، إذ استقبل من قبل الرئيس الأمريكي (دوايت أيزنهاور) شخصيا وهو استقبال لم يحظى به رئيس أجنبي للولايات المتحدة حتى ذلك الحين.. ولكن يبدو أن الغرض من ذلك هو ضمان تجديد اتفاقية قاعدة الظهران ومحاولة إقناع السعودية بالمشاركة في المشروع الأمريكي.. وقد ساهم وقوف الولايات المتحدة إلى جانب مصر خلال أزمة السويس في إنهاء هذه الأزمة الطارئة[2].

٢. في مطلع ستينات القرن الماضي شهدت العلاقات السعودية–الأمريكية بعض التوتر بسبب ما بدا من محاولات أمريكية للتقرب من (عبد الناصر) ثم بسبب الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي في كانون أول ١٩٦٢ على الرغم من الاحتجاجات الشديدة التي وجهتها السعودية إلى إدارة الرئيس (جون كندي). غير أن هذه الخلافات لم تحول دون تعزيز التعاون العسكري والدفاعي بينهما، ناهيك عن استمرار التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على استقرار النظام السعودي والدفاع عنه طوال فترة حرب اليمن[3].

٣. بعد تولي الملك فيصل السلطة عام ١٩٦٤، تعززت العلاقات السعودية–الأمريكية إذ أصبحت المملكة في عهده أكثر اقترابا إلى الولايات المتحدة، والعكس كذلك صحيح. ومما ساعد على ذلك مثلا، عدم حاجة المملكة للدعم المالي، ناهيك عن تأثيرها السياسي في المنطقة، وأن إجراءات فيصل الإدارية في الداخل عززت العلاقة الثنائية، مما ضمن حصول الأخيرة على إمدادات النفط ردحا طويلا من الزمن[4].

٤. في مجال تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين، قام الملك فيصل بأول زيارة له (كملك) إلى الولايات المتحدة عام ١٩٦٦، قابل فيها الرئيس الأمريكي (لندن جونسون) وكانت أولى مهام هذه الزيارة، حث الأخير على اتخاذ ما من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة والمساهمة في حل القضية الفلسطينية.. بعدها طرحت الولايات المتحدة (مشروع روجرز) للسلام في الشرق

---

[1] أنظر – فرد هوليداي (المصدر السابق ص٢٤ وكذلك د. غسان سلامة م.س ص٢٤٣.

[2] أن غاية واشنطن من الوقوف إلى جانب عبد الناصر خلال أزمة السويس ، كانت محاولة لكسب من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة .. أنظر نفس المصدر ص٢٤ – ٢٥.

[3] يبدو أن الأزمة التي رافقت العلاقات السعودية – الأمريكية في الفترة الواقعة – بين (١٩٥٣ – ١٩٥٧) كانت بسبب تأرجح الملك سعود ، بين الانحياز إلى عبد الناصر وخطه القومي وبين الانحياز إلى الولايات المتحدة ، مما أدى إلى إيقاف معاهدة التعاون المعقودة مع الأخيرة في حزيران / يونيه ١٩٥٤ قابلها وقف المساعدات الأمريكية خلال عام ١٩٥٥ .. للمزيد أنظر :
Helen Lackner , A Hous built on sand , op. cit PP. 114 – 122.

[4] فرد هاليداي (المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ..) م.س ص٢٧.

الأوسط في أعقاب حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ طالبة تأييد الملك فيصل لبنود هذا المشروع– وكان رده بالقول ((إننا لا نقبل بأي مشروع لا يقبل به الفلسطينيون))[1].

٥. في عام ١٩٧١ قام الملك فيصل بزيارة واشنطن قابل أثناءها الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون).. وفي أعقاب حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ تكررت زيارات المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم وزير الخارجية (هنري كيسنجر) للذي كان اهتمامه ينصب بالدرجة الأولى على رفع الحضر النفطي الذي فرضته السعودية مع الدول العربية المنتجة للنفط، حيث أدرك كيسنجر أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السعودية في مجال الصراع العربي–الإسرائيلي وخطورة الدور الذي يمكن أن يلعبه البترول في المعركة[2].

وعلى أثر تأزم العلاقات بين الدولتين في أعقاب حرب تشرين قام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة إلى المملكة عام ١٩٧٤ وهو أول رئيس أمريكي يزور السعودية.. لم يتمكن الأخير من إقناع الملك فيصل أثناء الزيـــارة فيما يتعلق بقضايا المنطقة غيـــر أنه لم ينف إعجابه بالملك فيصل ورؤيته تجاه القضايا العربية[3].

٦. وبسبب دعم إدارة الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) لإسرائيل، نبه الملك فيصل هذه الإدارة في آب ١٩٧٤ بالقول ((إذا لم تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه إسرائيل ، فستكون الجزيرة العربية مرغمة على تعديل سياستها))[4].

وفي ذات الاتجاه عبر ولي عهده (خالد بن عبد العزيز) في معرض تعليقه على العلاقة الخاصة التي تربط المملكة بالولايات المتحدة بالقول ((إذا كان أصدقائنا لا يستطيعون إقناع إسرائيل بقبول الحق العربي، فأننا نتوقع من أصدقائنا ألا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي))[5].

إن ما تقدم يؤشر الآتي:

أولا: أن تجربة الحضر النفطي قد وضعت العلاقات السعودية–الأمريكية على المحك، والذي أراد الملك فيصل من خلاله أن يثبت للولايات المتحدة، حرص المملكة على مبدأ التضامن العربي الذي لا تستطيع الخروج عنه، مهما كانت خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة.

---

[1] د. عبد الله سعود القباع (السياسة الخارجية السعودية ..) م.س ص ص ٣٧٣ – ٣٧٤.
[2] نفس المصدر ص٣٧٤.
[3] للمزيد من التفاصيل أنظر .. بنوا ميشان (فيصل عاهل السعودية .. الإنسان الحاكم – تعريب – رمضان لاوند ، دار أسود للنشر / بيروت بلا تاريخ ص ص ١٨٩ – ١٩٣.
[4] نفس المصدر ص١٩٧.
[5] محمد عثان (السعودية وهموم العرب .. خلال نصف قرن ، المكتب العالمي للطباعة والنشر – بيروت ١٩٧٨ ص١٠٩.

ثانيا: إن الملك فيصل كان ينتهج سياسة توفيقية في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة، قوامها–محاولة التنسيق بين خصوصية تلك العلاقة وبين التمسك بالحقوق العربية.. وأنه لم يتخطى هذا المسار التوفيقي طوال فترة حكمه إلا في القضايا الملحة التي تمس جوهر الدور العربي والإقليمي للمملكة[1].

٧. أما في عهد الملك خالد بن عبد العزيز الذي أعتلى العرش بعد اغتيال الملك فيصل في آذار/مارس عام ١٩٧٥، واصلت السعودية انتهاج نفس السياسة ولكن بدور أكبر في الشؤون الدولية.. وبمعنى آخر (أكثر واقعية) في التعاطي مع القضايا العربية المصيرية ولاسيما القضية الفلسطينية[2].

فبعد مضي أكثر من شهرين على رحيل الملك فيصل، ألقى الملك خالد خطابا اعترف فيه بوجود إسرائيل، مسجلا أول خروج عن الثوابت التي كانت تقوم عليه سياسة الملك فيصل[3] وكذلك استطاعت السعودية منذ عام ١٩٧٥ أن تزيد من نفوذها في العالم بفضل العوائد النفطية الهائلة، فضلا عن بروز الاعتمادية المتبادلة بينها وبين الولايات المتحدة[4].

٨. على الصعيد الإقليمي، فقد برز الدور السعودي بشكل أكثر وضوحا بفعل الاتجاهات الجديدة للسياسة السعودية، على أساس أنها أضحت ((أكثر عملية)) وانسجاما مع تصوراتها لهذا الدور، وحين كان وليا للعهد، أضحى (فهد بن عبد العزيز) الشخصية الأكثر أهمية في تشكيل السياسة الخارجية السعودية لاسيما ما يتعلق بشؤون العلاقة مع الولايات المتحدة والسياسة النفطية، في مقابل سعيه المستمر في الحفاظ على مبدأ الإجماع العربي، بإتباعه سياسة توفيقية لتحقيق أكبر قدر ممكن من إرضاء الدول العربية وبالتالي تجنب العزلة[5].

٩. ولكن منذ تولي القيادة من قبل الملك فهد بعد وفاة أخيه الملك خالد ١٩٨٢، أضحت السياسة الخارجية السعودية أكثر فاعلية، إذ لم تعد تكتفي بالممارسة التوفيقية بل المبادرة في طرح المشاريع السياسية ذات الصلة بالقضايا العربية والإقليمية لاسيما (مشروع فهد) لحل القضية الفلسطينية الذي أصبح فيما بعد مشروعا عربيا بعد تبنيه في مؤتمر قمة فاس، حيث وصفت المملكة في حينها بأنها أحد الأطراف المباشرة في إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي.. وقد أشرت المواقف السعودية من القضايا العربية والإقليمية، أمثلة واضحة على توسع الدور السعودي في عهد الملك فهد.. مثال ذلك تراجع السادات وعزلة مصر بعد كامب ديفيد، والخلافات العربية–العربية، وما آلت إليه الثورة الإسلامية في إيران،

---

[1] للمزيد، أنظر – (إبراهيم سعد الدين وآخرون (كيف يصنع القرار في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط/١ ١٩٨٥ ص ص٤٣ – ٤٤.

[2] أنظر – Helen Lackner , A Hous built on sand op. cit P. 122 And P. 124

[3] Ibid , P. 122.

[4] Ibid , P. 131.

[5] William B. Gundt , Saudi Arabia in the 1980 , S , op cit , P. 80.

الحرب العراقية–الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، فضلا عن مشكلة أفغانستان والمشكلة اللبنانية وقضية أسعار البترول.

وقد تنامى الدور السعودي طيلة عقد الثمانينات، بفعل المتغيرات الجديدة–المليئة بالصراعات السياسية والأيدلوجية، الأمر الذي فرض على المملكة الدخول في خضم السياسة الدولية.. إضافة إلى دورها العربي والإسلامي[1].

وهكذا وجدت الولايات المتحدة في الدور السعودي الفاعل الأكثر أهمية في التعاطي مع حقائق الوضع الجديد في المنطقة منذ مطلع عام ١٩٧٩ ومآلا ذلك في عقد الثمانينات، حيث أضحت السعودية في ظل هذه الحقائق القاسم المشترك في السياسة العربية الإسلامية.

غير أن القيام بهذا الدور، وعلى النحو الذي يحمل السعودية على القبول بمفردات السياسة الأمريكية–(الغير مرغوبة في المنطقة) قد وضع القيادة السعودية أمام خيارين:

إما أن يلبوا رغبة الحليف الأمريكي–وهذا يعني تخلي المملكة عن دورها الإقليمي وبالتالي الركون إلى العزلة.. وإما أن ترفض القيام بهذا الدور الذي تتطلع إليه الولايات المتحدة، وهذا يعني التخلي عن الحليف الأمريكي–الأمر الذي قد يؤول إلى إعادة النظر في العلاقة الثنائية (الخاصة) التي تربط بين الطرفين.. إذ يغدو بالإمكان القول، إن أحداث المنطقة ومتغيراتها الجديدة، قد وضعت صانعي القرار في السعودية أمام موقف صلب حيال السياسة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي ألقى ظلالا كثيفة حول مستقبل العلاقات السعودية–الأمريكية وأدخلها في أكثر من اختبار .في ربيع عام ١٩٧٩ وبسبب اختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا الإقليمية السائدة آنذاك، نشأت أزمة فعلية بين العربية السعودية والولايات المتحدة، قد لا يكون لعمقها مثيل في تاريخ العلاقات السعودية–الأمريكية.. وكان مصدرها الرئيسي كما هو معروف ينبع من معطيات إقليمية وليس من صلب العلاقة الثنائية نفسها.. ويبدو أن الأمريكيين هم المسؤولون أساسا عن التطور السلبي في العلاقة[2] وقد تجلى ذلك من خلال الأسباب والدوافع التي كانت تكمن وراء تلك الأزمة، التي دارت حول جملة قضايا متداخلة أهمها:

١. الوضع في إيران وسقوط الشاه، وتلكؤها في دعم نظامه، مما يؤكد عدم قدرتها على ضمان بقاء أي نظام حليف عندما يصل إلى حافة السقوط، بل تساهم هي في إسقاطه عندما تفقد الثقة في قدرته على ضمان المصالح الأمريكية أو عندما يعتمد سياسة قد تتقاطع مع السياسة

---

[1] أنظر د. فاضل زكي محمد (أضواء على الدبلوماسية العربية السعودية _ الثوابت والمستجدات) دراسات سعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية _ وزارة الخارجية السعودية ، ١٩٨٧ ص٨٧ ، ص١٢٧ ، ص١٨٩.

[2] د. غسان سلامة (السياسة الخارجية السعودية .. م.س.ذ ص٢٥٣.

الأمريكية[1]. فقد أدرك السعوديون أن الموقف الأمريكي من شاه إيران، يدل على عدم الرغبة أو عدم القدرة على دعم الحلفاء. فبعد سقوطه (كحليف قوي) للولايات المتحدة شعر السعوديون أن الأخيرة لم تعمل كل ما بوسعها لإنقاذه[2].

٢. أسعار النفط واللغط الأمريكي باتهام السعودية بمشاركتها في زيادة الأسعار ثم التهديد بالتدخل العسكري لحماية استمرار ضخ النفط[3].
٣. الموقف السعودي من اتفاقيات ومن ثم معاهدة (كامب ديفيد)—ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تراهن على ردود فعل إيجابية أو على الأقل محايدة حيال هذه المعاهدة، أعلنت السعودية بأنها لا تفي بالغرض المطلوب.. وأن المملكة ترى أن ما تم التوصل إليه في قمة كامب ديفيد لا يمثل صيغة نهائية مقبولة للسلام مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس كارتر[4].
٤. التشكيك بإستقرارية النظام السعودي—وذلك من خلال حملة واسعة شارك فيها أعضاء من الكونغرس وصحف أمريكية بارزة، استهدفت التشكيك بمقدرات المملكة على مسايرة التحديث وعلى تجنب الخلافات بين أمراء الأسرة المالكة.

فضلا عن إبعاد رئيس جهاز المخابرات الملحق بالسفارة الأمريكية في جده، بعد أن ثبت أنه كان وراء تلك الحملة لنقله معلومات عن أوساط تكهنت بوجود خلافات في الأسرة المالكة واحتمال سقوط نظام الحكم السعودي، وذلك عبر تقاريره السرية التي كان يبعثها إلى واشنطن[5].

إن هذه القضايا والأحداث بمجملها، أثارت ردود فعل في المملكة، عبر عنها بوضوح السفير السعودي في واشنطن بوضوح آنذاك ، مما أدى بالتالي إلى اختلاف في النظرة للعلاقة التحالفية بين الطرفين، كما أن قيامها في وقت متقارب أدى إلى نشوء—تلك الأزمة[6].

---

[1] مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ١٩٧٣— ١٩٧٩—مؤسسة الدراسات الفلسطينية/بيروت ط/١-١٩٨٠ ، ص٦٢.

[2] أنظر نفس المصدر ، ص٦٢ ، وكذلك ، فاليري يورك (آفاق الخليج في الثمانينات مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ، السلسلة الخاصة (٦٦) ١٩٨٢ ص٨٢.

[3] أنظر — د.غسان سلامة ، م.س ص٢٥٣ ، ص٢٥٨.

[4] أنظر نص البيان الذي أعلنه مجلس الوزراء السعودي في : منير الهور ، طارق الموسى (مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ — ١٩٨٥) دار الجليل ، عمان — ط/٢ ١٩٨٦ ، ص ص١٩١ — ١٩٢.

[5] أنظر – بول فندلي (من يجرؤ على الكلام – اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية) بيروت ط/٦ ١٩٨٨ ص٢٥٦ ، وكذلك د. غسان سلامة م.س، ص٢٥٨.

[6] للمزيد من التفاصيل ، أنظر د. غسان سلامة م.س ص٢٥٤ ، ص٢٥٨ ، وكذلك – مروان بحيري (النفط العربي والتهديدات الأمريكية .. م.س ص٦٢.

في ظل هذه الأجواء المشحونة بانعدام الثقة المتبادل بين الطرفين ، وُقعت معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية، أعقبها وصول (زبغنيو برجنسكي) مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي إلى المملكة ، لحملها على اتخاذ موقف مؤيد للمعاهدة، قابلها رفض سعودي.

إذ وصفت العلاقة حينذاك بعبارة ((بقيت الصداقة واضمحلت الثقة بين الطرفين)) وتأكيدا لذلك، صرح سعود الفيصل مطلع مايس ١٩٧٩ ((بأن العلاقات بين البلدين تدهورت بسبب خلافات حول كامب ديفيد))[1] أعقبه تصريح (سابروس فايس) وزير الخارجية الأمريكي أكد فيه ((أن معاهدة الصلح المصرية–الإسرائيلية قد أثرت في العلاقات وأدت إلى نشوء خلافات حادة في وجهات النظر بين البلدين))[2].

وهكذا، فأن استمرار فتور العلاقات السعودية–الأمريكية، قد شجع عدد من القوى الدولية للاستفادة من هذه الفرصة.. فبإضافة إلى فرنسا التي كانت تسعى إلى إحلال طائرات (الميراج) مكان طائرات (F–15)، حاول الاتحاد السوفيتي السابق والصين إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية، الأمر الذي حض الطرفين لتخفيف حدة الأزمة وصولا إلى وضع نهاية لها[3].

لذلك صدر سيل من التصريحات في أيار وحزيران ١٩٧٩ من قبل مسؤولي الدولتين عبرت عن خطوات إيجابية لوضع حد لهذه الأزمة، من بينها تصريح الأمير عبد الله بن عبد العزيز–الذي يُصف بأنه أقل تأييدا لتعميق العلاقة مع واشنطن–قائلا أنه ((لا يعتقد أن العلاقة بين واشنطن والرياض سوف تتأثر من رفض السعودية لكامب ديفيد)). كما أن الموقف السعودي تجاه قضايا النفط بدأ يتطور حين لمحت في نهاية أيار ١٩٧٩ برغبتها في زيادة إنتاج النفط لوضع حد للارتفاع المتزايد في أسعاره وصولا إلى إنهاء أزمة الطاقة، بناء على طلب أمريكي مباشر.. في مقابل تأكيد عدد من المسؤوليين الأمريكيين وبعض الصحف الأمريكية في واشنطن إيقاف ضغطها على الرياض بشأن تأييد معاهدة كامب ديفيد[4].

وفي تموز/يوليو ١٩٧٩، وحين تسلم الرئيس كارتر أوراق اعتماد السفير السعودي الجديد (فيصل الحجيلان)، صرح قائلا ((أن واشنطن تقدر السعودية كصديق وكحليف)) إذ كان هنا الحدث البروتوكولي صورة علنية عن قرب انتهاء الأزمة– بعد تفاقم الوضع في إيران بعد الثورة الإيرانية، وانتهاء النزاع بين شطري اليمن[5] فضلا عن تفاقم الخلافات العربية–العربية.

---

[1] أنظر د. غسان سلامة – م.س ص٢٥٩ ص٢٦٠.
[2] نفس المصدر ص٢٦٠.
[3] نفس المصدر ص٢٦٠.
[4] نفس المصدر ص٢٦١.
[5] إن النزاع المسلح الذي نشب بين شطري اليمن في شباط ١٩٧٩ ، أحدث قلقا سعوديا حول قضايا الأمن والاستقرار في الخليج والجزيرة العربية ، استمر حتى انتهاء النزاع المذكور بوساطة عراقية – سورية في آذار ١٩٧٩ ، لمزيد من التفصيل راجع ، شاه رام شوبان (الأمن في الخليج الفارسي) – دور القوى الخارجية المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية / لندن ١٩٨٢ – (مترجم للعربية) ص ص٩١ – ٩٤.

وعلى صعيد التعاون العسكري والعلاقات الأمنية بين الطرفين في أعقاب المتغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة بعد سقوط الشاه، واحتمالات تمدد الثورة الإيرانية ، فضلا عن تدعيم الوجود السوفيتي في أفغانستان واليمن الجنوبي، وانعكاسات الحرب العراقية- الإيرانية.. يمكن القول أن هذه المتغيرات-ولاسيما الأخيرة-كان لها الأثر البالغ في توجيه السياسة الأمنية السعودية نحو التنسيق الأوثق مع الولايات المتحدة والتطلع إلى عقد صفقات أسلحة جديدة لتدعيم قدراتها العسكرية الحيوية البحرية[1] بما يتناسب وحجم التهديدات المحتملة.

ففي إطار التنسيق الأمني بين الطرفين بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية بادرت إدارة الرئيس كارتر في ٣٠ أيلول ١٩٨٠ بإرسال (٤) طائرات إنذار مبكر (أواكس) كاستجابة لتطمين السعوديين بشأن الالتزام الأمريكي بأمن المملكة والدول الخليجية الأخرى.. حيث عبرت الإدارة الأمريكية بأن موقف ((الحياد)) الذي اتخذته الولايات المتحدة من حرب الخليج[2] لا يعني أنها تبقى محايدة في تلبية الاحتياجات الدفاعية المشروعة لأصدقائها[3] ومهما تكن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تكمن وراء إرسال طائرات الأواكس والوجود البحري الأمريكي في الخليج العربي ونتائجه السياسية السلبية على السعودية ودول المنطقة ، فأنهما قد ساهما في تخفيف هواجس السعوديين وتركا انطباعا إيجابيا للصداقة الأمريكية في المنطقة خلال تلك الفترة .

على الرغم من انفراج أزمة عام ١٩٧٩، إلا أن استمرار أسبابها الموضوعية، فضلا عن موقف الإدارة الأمريكية من حرب الخليج وسلوكها حيال أطراف النزاع، وسياستها التسليحية تجاه السعودية والدول الخليجية الأخرى، قد أدخل العلاقات السعودية – الأمريكية في مراحل مد وجزر في الأيام الأخيرة من فترة إدارة الرئيس كارتر وخلال إدارة الرئيس (رونالد ريغان) ١٩٨١-١٩٨٨.. وحتى احتلال الكويت وانتهاء الحرب الباردة مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وقد تجلى ذلك في إطار قضية التسلح السعودية، التي شكلت نقطة اقتران واضحة في العلاقات السعودية-الأمريكية، وبالتحديد منذ عام ١٩٨٢ حين أبدت إدارة الرئيس ريغان عدم استعدادها تزويد السعودية بما تحتاج إليه من أنظمة سلاحيه متقدمة، الأمر الذي أثار جدلا واسعا حول موقف الولايات المتحدة من نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى المملكة، مما أجبر الأخيرة على اللجوء إلى تنويع مصادر التسليح لتلبية احتياجاتها العسكرية، فبعد فرنسا وألمانيا وبريطانيا التي عقدت معها عام

---

[1] أحمد فارس عبد المنعم (الدور السعودي في الإستراتيجية الأمريكية) السياسة الدولية ع (٦٧) يناير ١٩٨٢ ص ص٨٨ – ٨٩.
[2] للاطلاع على الموقف الأمريكي من حرب الخليج الأولى ، راجع د. إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي – شركة ربيعان / الكويت ط/١ ١٩٨٤ ص ص١٩٧ – ٢٠٩.
[3] شاه رام شوبان ، الأمن في الخليج ... ص ص ص٩٧ – ٩٨.

١٩٨٥ ما يعرف بـــ(صفقة المليارات) لجأت إلى الصين الشعبية التي لم ترتبط معها آنذاك بعلاقات دبلوماسية لعقد الصفقة التي عرفت بـــ(صفقة الصواريخ) والتي أعلن عنها في ربيع عام ١٩٨٨، وذلك لامتلاك بعض القدرة الرادعة ضد التهديدات الإيرانية المحتملة. إذ سببت هذه الصفقة توترا في العلاقات بين الطرفين.. أدت إلى طرد السفير الأمريكي في الرياض بعد مطالبته باسم الحكومة الأمريكية الاطلاع على مزايا هذه الصواريخ[١].

المبحث الثاني

العلاقات السعودية–الأمريكية بعد أحداث أيلول/٢٠٠١.. القيود والمشكلات

إن أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم تأت من فراغ.. بل كانت ولا ريب، انعكاسا لأحداث وتطورات كبيرة سبقتها في النظام الدولي والإقليمي–في السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي أهمها: حرب الخليج الثانية–والتي كانت امتدادا لحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية–الإيرانية)، والسنوات الأخيرة من الحرب الباردة، ثم انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتي وزوال خطر الشيوعية، والتي كانت أولى نتائجها تفرد القطب الأوحد–الولايات المتحدة–الأمريكية–بالسياسة الدولية واتجاهاتها[٢].

وإذا ما عدنا إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي.. وحتى أحداث أيلول، والتي شكلت متغيراتها، حرج كبير للقيادة السعودية، وسببت خلل في مبدأ التوازن الذي اعتمدته المملكة في سياستها الخارجية على مر العقود الماضية.. حيث كان الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، باكورة هذا التحول.. والذي وضع علاقتها بالولايات المتحدة أمام اختبار صعب في أعقاب التحالف الغربي الذي قادته الأخيرة ، فلم يكن أمام القيادة السعودية إلا خيار واحد، هو الانضمام إلى هذا التحالف، ليس لأنها أدركت (أو روج لها) بأن العراق بات يشكل تهديداً لأمنها وسلامة أراضيها وأمن وسلامة منظومة مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل أنها كانت تدرك تماماً بأن إدارة بوش الأب ماضية في سعيها لطرد القوات العراقية من الكويت وتدمير ما تبقى من قدراته، وبالتالي تحقيق هدف الوجود العسكري المباشر في المنطقة. وهذا ما لا ترغب به، لأنه ينطوي على استحقاقات تضع العربية السعودية إزاء ضغوط محلية وإقليمية شتى (عربية وإسلامية).

---

[1] لمزيد من التفصيل حول قضايا الأمن الإقليمي والتسلح ، راجع علي محمد حسين العامري (السياسة الخارجية السعودية حيال الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٨) رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ١٩٨٩ ، ص ص٢٣٤ ـ ٢٥٨.

[2] للمزيد ، راجع ـ أحمد بيضون وآخرون في (العرب والعالم بعد أحداث أيلول / سبتمبر) مركز دراسات الوحدة العربية ، ط/١ بيروت ٢٠٠٢ ص ص٩ ـ ١١ وكذلك ، د. نصير عاروري (أمريكا الخصم والحكم) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران / ٢٠٠٧ ص ص٢٧٥ ـ ٢٧٩.

إن الحسابات غير الدقيقة، في الكوارث والأزمات الإقليمية التي كانت تتطلب شجاعة دبلوماسية من دول إقليمية كبيرة مثل السعودية راعية لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وتواجه مظاهر متداخلة ومعقدة، تؤثر بشكل أو بآخر على وزنها الاستراتيجي ومستقبلها السياسي، ابتداءً من دعم خاطئ للعراق في حربه ضد إيران مادياً ولوجستياً، ومروراً بدعم الولايات المتحدة اللامحدود في حربها (غير المبررة) لإسقاط النظام العراقي، أدى بعد ذلك إلى عملية انكشاف أمني غير مسبوقة سوغت إمكانية ابتزاز السعودية ومعها نظم الخليج الأخرى بعد اهتزاز شرعيتها وبروز ضعفها وهشاشتها، وصلواً إلى التورط في سلسلة اتفاقيات ثنائية (دفاعية/تعاونية) مع إيران في حقبة الرئيس (محمد خاتمي) المنتهية في عام ٢٠٠٥، لتعود الثانية بعد ذلك لممارسة دورها الإقليمي القوي في المنطقة من خلال برنامجها النووي وطموحاتها النووية... وبالتالي سعيها للحصول على المزيد من المزايا الإستراتيجية/الاقتصادية في مفاوضاتها مع الترويكا الأوربية، وروسيا والصين[1].

بمعنى آخر... أن إيران قد نجحت عملياً في درء تهمة ((محور الشر)) عن نفسها من دون أن تجد نفسها مضطرة للدفاع عن ذلك، وإنما سوغت بفعلها الهجومي مكانة دولية مهمة في ظل السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الإقليمية، كما اعترفت الولايات المتحدة عنوة بالنظام الذي راوغت طويلاً في اعتباره شريكاً محتملاً في الترتيبات الإستراتيجية الإقليمية[2].

ولعل ما يركد ذلك، السلوك الذي اعتمدته الولايات المتحدة في البحث عن شريك فاعل لا يكلفها الكثير في الحفاظ على مصالحها في المنطقة وفق معادلة (الربح والخسارة).. ففي النصف الثاني من عقد الثمانينيات، كانت سياسة (الاحتواء المزدوج) حيال كل من العراق وإيران-خلال فترة إدارة الرئيس ريغان-وخلال عقد التسعينيات، في فترة إدارة الرئيس (بوش الأب) ثم إدارة الرئيس (بيل كلينتون) مع استمرار نفس السياسة، مع عزل العراق عن محيطه الإقليمي والدولي، ثم توزيع الأدوار الإقليمية بين دول المنطقة ولاسيما تركيا وإيران وكل حسب قربه أو بعده عن التوجهات الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذه الحقبة شهدت تقارب (حذر) بين السعودية وإيران.

غير أن أحداث ١١ أيلول/٢٠٠١، أحدثت تحولاً كبيراً في السياسة الأمريكية وإستراتيجيتها الأمنية، على أساس أنها قد أظهرت تحديات غير مسبوقة للأمن القومي الأمريكي، فضلاً عن أنها

[1] إن التجاذب السعودي – الإيراني في الخليج هو في جوهره وحقيقته الجيو - ستراتيجية هو صراع الإيديولوجية بين جذرها وأحد فروعها ـ وكذلك صراع إقصاء وفعالية ويغدو بالإمكان القول أنه تنافس من أجل الزعامة الدينية ، يسعى الطرفان من خلالها للوصول إلى السيادة الإقليمية ـ أنظر – وقارن :
فتحي العفيفي (الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية : الخليج العربي في العام ٢٠٠٦) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع / ٣٣٣ تشرين /٢/ نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص١٠٠ ، ص١١٤.
[2] أنظر ، نفس المصدر ص١١٤.

ترافقت مع وصول (المحافظين الجدد) إلى سدة الحكم والذي تزايد إحساسهم بالتفوق العسكري المبني على فهم قديم ، بأن الولايات المتحدة لديها حصانة من أي خطر يداهمها من الخارج بحكم عزلتها الجغرافية عن العالم ((مبدأ مونرو))... فضلاً عن تفوقها الاقتصادي والعسكري[١].

غير أن البحث عن عدو إستراتيجي، كان هاجساً أمريكياً، منذ اللحظة التي انهار فيها الاتحاد السوفيتي وتلاشي الخطر الشيوعي.. وإذ كان ثمة خطر آت–فهو (الإسلام الأصولي)–كما أشارت إليه مندوبة الولايات المتحدة السابقة في المنظمة الدولية (جين كبرياتيك) بالقول: ((إن العدو الآتي هو الأصولية الإسلامية)) وكذلك ما ورد في إعلان الحلف الأطلسي في بيان له صدر في شباط/فبراير ١٩٩٢: ((بأن الإسلام الأصولي هو العدو القادم للحلف))[٢]، وقد ترسخ هذا الهاجس في العقلية الأمريكية لاحقاً.

((الحرب على الإرهاب... وإستراتيجية بوش الجديدة))

على الرغم مما أصاب الولايات المتحدة وحلفائها من جراء أحداث أيلول/سبتمبر والتي أنذرت العالم بمستقبل خطر، غير أنها منحت الرئيس (جورج دبليو بوش) فرصة نادرة لتمرير سياسته الخارجية، وبوضع المحور الأساس لسياق عمل إدارته في تحشيد الرأي العام الأمريكي وكسب التأييد محلياً وعالمياً[٣].

إن الشعار الذي سوقته إدارة بوش (إما أن تكون معنا أو مع الإرهاب) قد أطلق يدها في تحشيد ما تشاء من وسائل الموت والدمار إلى الدرجة التي حل فيها (إرهاب الدولة الأمريكية) محل الوسائل السياسية والدبلوماسية في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب في الداخل والخارج... ومعاقبة من يؤوي الإرهابيين ويوفر لهم الملاذ الآمن... تلك الثنائية في السياسة الأمريكية لم تترك فسحة للتمييز بين الإرهاب والمقاومة[٤].

إن خطة الحرب على الإرهاب، وضعت على رأس أهدافها، التشديد على تفرد الولايات المتحدة وعدم منازعتها من قبل أي قوة عالمية، إذ لم تمض ساعات على حادث الهجوم على نيويورك وواشنطن، حتى أعلن الرئيس بوش حربه على الإرهاب، وسرعان ما حولته إدارته إلى إستراتيجية واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[٥].

---

[1] تميم حسين التميمي (تحديات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث أيلول) مجلة دراسات عراقية ـ مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ع / ٤ ٢٠٠٦ ص١٥٩.
[2] نفس المصدر ، ص١٣٩ ـ ١٤٠.
[3] د.نصير عاروري (أمريكا الخصم والحكم) م.س.ذ ، ص ص٢٧٥ ـ ٢٧٦.
[4] أنظر ، نفس المصدر ص٢٧٦.
[5] نفس المصدر ص٢٧٦.

وأصبح التدخل الإنساني بموجب هذه الإستراتيجية، مبرراً ومسوغاً للتدخل العسكري خارج أطر السيادة الوطنية، كما وأخذت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان شأناً كبيراً في الاستخدام المعولم للآلة العسكرية، بحيث باتت مفاهيم (إستراتيجية الهيمنة) تفرض على الولايات المتحدة أن تغير في بناء علاقاتها العالمية والإقليمية من أجل ناظم دولي جديد يقوم على تفردها والإقرار لها بالقطبية الأحادية[1].

كما أنها رفضت تقديم أي حافز–حتى لبعض حلفاءها المقربين–يشجع على المشاركة في (التحالف ضد الإرهاب)، فضلا عن تهميش الدبلوماسيين في الإدارة من أنصار وزير الخارجية–السابق (كولن باول) الذين يسعون في هذا الاتجاه، ووصفتهم بأنهم يبالغون في تقدير نفوذ بعض الحلفاء. إذ كانت أميل إلى نائب الرئيس (ديك شيني) ووزير الدفاع السابق (رامسفيلد) وحلفاءهم من المحافظين الجدد أمثال (بول وولفويتز وريتشارد بيرل) الذين يرون أن الحرب على الإرهاب ستعفي الولايات المتحدة من مداهنة السعودية لضمان النفط[2].

ناهيك عما أشار إليه الرئيس بوش إلى (أن الإحساس الأمريكي بالأمن قد تعرض لهزة عنيفة نتيجة أحداث أيلول.. وأن الولايات المتحدة غير محصنة ضد الهجوم) مما أدى بالتالي إلى إجراء تغييرات كبيرة في الإستراتيجية العسكرية في أعقاب صدور وثيقة عن البيت الأبيض تحت عنوان (إستراتيجية الأمن القومي) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تنطوي على (مبدأ الاستباق والوقاية) باستخدام القوة في التعاطي مع التحديات المحتملة.. وأن الحرب على الإرهاب سوف تطال دولا ترعى الإرهاب[3].

وفي الحقيقة يغدو بالإمكان القول، أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، جاءت مع سياق الأحداث منذ مطلع القرن الحالي بأنها (إستراتيجية هيمنة) ناهيك عن سعي إدارة بوش وتأكيدها غير مرة على جعل هذا القرن أمريكيا لا ينازعها فيه أحد.

ولتحقيق أهدافها، فأن الولايات المتحدة – في ضوء ما تقدم–لا تستثني أقرب الحلفاء–ولاسيما في حربها ضد الإرهاب– وباستخدام كل الوسائل المتاحة في تحقيق التفوق الدائم، وأن تعارضت هذه الوسائل مع الشرعية الدولية.

وهكذا شرعت الولايات المتحدة بتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية الجديدة باحتلال – أفغانستان بقيادتها لدول الحلف الأطلسي في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١، ثم احتلال العراق بقيادتها للتحالف

---

[1] أنظر ، فتحي العفيفي (الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية) م.س.ذ ص١١٣.

[2] أنظر د. نصير عاروري – م.س ص٢٧٧.

[3] للمزيد أنظر – تميم حسين الحاج محمد (الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة تجاه العراق وآفاقها المستقبلية) دراسات عراقية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ع / ٣ كانون/١ ٢٠٠٥ ص ص٧٥ – ٨٨.

الغربي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على خلفية اتهامه بحيازة أسلحة الدمار الشامل ورعايته للإرهاب . وبنفس الذريعة، وعن نفس الوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض وتحت عنوان (اتحاد التطرف مع التكنولوجيا الخطرة في دول محور الشر) أكدت على مخاطر امتلاك إيران لقدرات نووية، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى بدء التوتر في العلاقات الأمريكية–الإيرانية، والذي اتخذ اتجاهات شتى مع تفاقم الأزمة النووية الإيرانية ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق[١].

وفي ظل الأجواء التصعيدية حيال الملف النووي الإيراني[٢] التي بدأت منذ مطلع عام ٢٠٠٥، بعودة إيران بقوة إلى الساحة الإقليمية من خلال طموحاتها النووية وخطابها الإعلامي المؤدلج، وسعيها للنفوذ والتمدد في العراق، والمخاوف الخليجية من تلك الطموحات، فضلا عن الموقف الأمريكي حيال هذا الملف صعودا وهبوطا.

تأتي تصريحات وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) التي تنم عن ارتباك واضح في الدبلوماسية السعودية التي غيرت مواقفها حيال إيران غير مرة خلال أشهر قليلة حين أعلن من طهران في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ ((أن إيران ليست صديقا فحسب، بل الصديق الأقرب)) وأكد ((على حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية.. وشكر المسؤولين الإيرانيين على عدم السعي إلى الحصول على أسلحة نووية)) وقبل شهرين من هذا التصريح، أعلن من واشنطن عن قلق مجلس التعاون الخليجي من الملف النووي، والتمدد الإيراني في العراق[٣].

على الرغم من أن سلوك المملكة حيال إيران، الذي مثلته تصريحات سعود الفيصل الأنفة الذكر، جاء انعكاسا للتطمينات الإيرانية بشأن سلمية برنامجها النووي، غير أن ذلك السلوك–في حسابات الإستراتيجية–يعد هروبا إستراتيجيا.. لدولة لها وزنها العربي والإسلامي، وتحتل المركز في منظومة دول مجلس التعاون ، فضلا عن موقعها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي. هذا من جانب ومن جانب آخر، أن سلوكها هذا ((يزعج)) الحليف الأمريكي الذي بدوره يقف على طرفي نقيض مع إيران وطموحاتها الإقليمية الغير مرغوبة من قبل الإدارة الأمريكية، ويتهم الأولى بالدعم المالي للإرهاب، والسكوت عن الفتاوى التي يطلقها بعض رموزه المتمثلة بالإسلام الأصولي (الوهابية) ناهيك عن تعرض المملكة لمشكلات معقدة تعكسها الضغوط التي تمارسها نفس تلك الرموز معترضة

---

[1] أنظر ، نفس المصدر ص ص٧٥ – ٧٦.

[2] حول الملف النووي الإيراني ، أنظر – ورقتنا المنشورة تحت عنوان (الأزمة النووية الإيرانية .. بين التصعيد والتهدئة) في أوراق دولية ، ع (١٥٥) كانون/٢ ٢٠٠٧ ص ص١٣ – ١٦.

[3] حسن فحص ، (سعود الفيصل : إيران الصديق الأقرب)) جريدة الحياة ٢٠٠٦/٦/١٤ ص١ ، ص٦ ، نقلا عن ، فتحي عليفي (الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية ..) م.س.ذ ص١١٥.

على الوجود العسكري الأمريكي وبرامج وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة. الأمر الذي قد يفضي إلى تخلي الأخيرة عن الحليف السعودي.. وبالتالي الركون إلى افتراق حقيقي قد يعتري العلاقة ألتحالفيه الخاصة بين الطرفين.. على أساس أن القيادة السعودية لم تعد قادرة على الصمود أمام استحقاقات تلك البرامج والسياسات.

((الحرب على الإرهاب.. ودعوات الإصلاح والديمقراطية))

منحت أحداث الحادي عشر من أيلول (المحافظين الجدد) في سياق الحرب على الإرهاب فرصة كبيرة لتفعيل معتقداتهم، والوسائل اللازمة لتوسيع قاعدة التأييد لهم داخل الولايات المتحدة، والصوت المسموع في قضايا السياسة الخارجية–لاسيما في شؤون الشرق الأوسط–.

إذ أن التيار المتشدد من قادة المحافظين الجدد، والأكثر تأثيرا،.. هم الموالون لإسرائيل، يساندهم في هذا الاتجاه (أعضاء العهد اليهودي لشؤون الأمن القومي) ناهيك عن (اليمين المسيحي) الذي تتطابق وجهات نظرة–بشأن الشرق الأوسط مع هاتين المجموعتين والذي اكتسب قوة إضافية جديدة في المناخ السياسي السائد في الولايات المتحدة–بعد أحداث الحادي عشر من أيلول[1].

وقد تبنت هذه المجموعات توجهات وأفكار وسياسات تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط أهمها[2]:

١. إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والحليف الإستراتيجي الوحيد الذي تثق به الولايات المتحدة.
٢. ينبغي أن تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها العسكري، من أجل ممارسة نفوذها كما أن التحالفات الإستراتيجية يجب أن تبرم مع الأنظمة والثقافات المشابهة لها.. بمعنى أن العلاقة الخاصة مع السعودية ليست في محلها وبالتالي–يجب إعادة تقييمها.
٣. على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة خارجية تتسم بالبادرة، وأن تحض على تغيير الأنظمة في الدول التي تشكل تهديدا للولايات المتحدة أو إسرائيل، وفي هذا السياق، على الولايات المتحدة أن لا تتسامح مع (المواقف الغامضة) فالذين ليسوا جزءا من الحل.. هم إذن جزء من المشكلة.

هذا إضافة إلى ما علمنا، بأن الهجوم المباشر على الولايات المتحدة جاء من أقرب حليفين لها في الشرق الأوسط (السعودية ومصر).. إذ أن منفذي العملية الـ(١٩) من عناصر القاعدة، من بينهم (١٥) يحملون الجنسية السعودية وأن (شبكة القاعدة) التي أسسها (أسامة بن لادن) السعودي وشريكه المصري (أيمن الظواهري)، قد اتخذت قرارا إستراتيجيا، يتمثل بضرب الراعي للنظامين المصري

[1] د. عاصم محمد عمران (النظام السعودي في الإدراك الأمريكي بعد أحداث أيلول) مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ع (٢٦) شباط ٢٠٠٥ ص٧٦ – ٧٧.
[2] أنظر ، نفس المصدر ص٧٧

والسعودي الأكثر قوة في العالم (الولايات المتحدة) يقابل ذلك احتضان المملكة للمتطرفين الإسلاميين لتنأى بنفسها ولتخفف من هواجسها حيال شرعية نظامها السياسي، التي تشكل الوهابية أحد الأعمدة الأساسية التي تستند عليها تلك الشرعية، وخاصة مع اشتداد المعارضة الغير مسبوقة المناهضة للسياسة الأمريكية والرافضة للوجود العسكري الأمريكي في السعودية لبان الحرب على أفغانستان[1] كما أشرنا في سياق البحث.

وبناء على ذلك، كان الجدل يدور حول الإجراء العسكري الذي ينبغي اتخاذه ضد العراق في الفترة التي سبقت الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣–مع توتر العلاقات السعودية–الأمريكية. فالجناح المتشدد من المحافظين الجدد، يتبنى رؤية جديدة للشرق الأوسط، مفادها: التخلي عن بعض الأولويات السابقة التي تؤكد على أن لا مكان إلا للدول الديمقراطية التي هي في حالة سلام مع إسرائيل.. وعلى وفق هذه الرؤية، لابد من التخلي عن حماية بعض الأنظمة المعتدلة، كدول مجلس التعاون الخليجي، بل وتغيير أو إصلاح بعضها بما فيها المملكة العربية السعودية، وذلك من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة وإستراتيجيتها الجديدة[2].

وفي أعقاب ذلك، ظهرت ردود فعل سلبية من داخل الولايات المتحدة من خلال حملة شنتها أجهزة الإعلام الأمريكية وأوساط سياسية، ومراكز البحوث والدراسات حول بنية النظام السياسي السعودي، التي أضحت من وجهة نظرهم غير ملائمة للإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، ولا تتوافق مع الدعوات العصرية لحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والحريات العامة في السعودية – فضلا عن مشروع تقسيم المملكة العربية السعودية[3].

كما أن الفكر الوهابي–الذي يضفي الشرعية على النظام السياسي السعودي–يقف من وجهة النظر الأمريكية على طرفي نقيض مع جوهر القيم التي جاءت بها وقامت عليها، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وأن أي تحالف يفقد القيم المشتركة لا يمكنه الصمود طويلا ((وهذا هو درس الحادي عشر من أيلول)) فأن موثوقية السعودية كحليف للولايات المتحدة في المنطقة ينبغي أن تخضع إلى إعادة نظر.. وهذا يعني (مرة أخرى) أن السعودية أضحت أقل قدرة على تلبية استحقاقات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.

في ضوء ما تقدم، يمكن رصد الحقائق الآتية:

---

[1] انظر على سبيل المثال Martin Indyk , Back to the Bazaar , Foreign Affairs , February 2002 محمد عز العرب (العلاقات السعودية – الروسية .. من الافتراق إلى الاتفاق) مجلة السياسة الدولية ، ع (١٥٤) أكتوبر ٢٠٠٣.

[2] انظر ، د. عاصم محمد عمران (النظام السياسي السعودي ..) م.س ص٧٧.

[3] انظر ، نفس المصدر ص٧٩.

أ. تسود رؤية جديدة لدى الولايات المتحدة والغرب عموما، بأن الإسلام بات يشكل خطرا على الغرب وحضارته، وأن إسلام السعودية (المعتدل) الذي وقف ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي، وضد الإسلام الراديكالي في إيران، أثبت أنه إسلام خطر بعد أحداث ١١ أيلول.. إن كان إسلاما شيعيا أم سنيا أم وهابيا، معتدلا أو أصوليا، أنه أصبح العدد الجديد القادم في صراع الحضارات تلك الفكرة التي تبنتها العقلية السياسية الأمريكية[1].

ب. بدء انحسار الدور السعودي النفطي-بحب الرؤية الأمريكية-بالاعتماد على بدائل نفطية جديدة توفرت بعد تكريس الوجود العسكري المباشر في آسيا الوسطى.. وقبل ذلك، الاتفاقيات النفطية مع روسيا.. إذ أن الوجود الأمريكي في أفغانستان يعد خطوة هامة للهيمنة على الموارد النفطية والغاز الطبيعي في منطقة تمتد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وحتى منطقة الخليج العربي[2] الأمر الذي دفع بالقيادة السعودية إلى التقرب من موسكو، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها-عبد الله بن عبد العزيز-الملك الحالي إلى روسيا الاتحادية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والتي جاءت على خلفية تداعيات الحادي عشر من أيلول والمسألة العراقية ، وتعزيز علاقاتها مع عدد من الأطراف الدولية مثل الصين وروسيا الاتحادية، واليابان، والاتحاد الأوربي، لإيجاد نوع من التوازن في علاقاتها الدولية وعدم اقتصارها على قطب دولي واحد، فضلا عن تنويع دوائر حركة السياسة الخارجية السعودية، وهذا من شأنه التقليل من حدة الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها المملكة وبخاصة ما يتعلق بعلاقاتها مع واشنطن التي باتت تنطوي على قضايا ومشكلات شائكة ومعقدة ولاسيما في ظل اتجاه الولايات المتحدة إلى تقليص اعتمادها على السعودية سواء كان على الصعيد العسكري الإستراتيجي أو النفطي، هذا فضلا عن نقاط الضعف التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، والتي أفضت إلى حاجة أكبر لتقوية الدعم الوهابي للمملكة ونظامها السياسي، إذ ساهم هذا النظام في (تصدير الوهابية) عبر بناء مئات المساجد والمدارس الدينية في الخارج-ولاسيما-في آسيا الوسطى الإسلامية وأفغانستان وباكستان-حيث التنافس السعودي- الإيراني لكسب المسلمين هناك، إضافة إلى المنظمات الخيرية التي تمولها الأسر السعودية الثرية لتمويل مشروع

---

[1] في أيار / مايو ٢٠٠٦ ، صدرت تقارير في واشنطن عن هيئات بحثية مثل : معهد شؤون الخليج ، فريدم هاوس ، لجنة الحريات الدينية) تضمنت مجالات لناشطين سعوديين وباحثين أمريكيين تنتقد : ١) تباطؤ المملكة في حذف العبارات والآيات القرآنية التي تحض على كراهية اليهود والكفار من غير المسلمين . ٢) التوسع في موضوع الكراهية ليشمل إقصاء الشيعة والسنة من غير الوهابيين ، وتجاهل تاريخ الأشراف الهاشميين في مكة ، وآل الرشيد في الرياض ، الحراك الاجتماعي خارج الدائرة السعودية – واعتبار كل ذلك إقصاء للآخر ، أنظر – فتحي العفيفي ، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – ستراتيجية) م.س.ذ ص ١١٠.

[2] أنظر ، د. عاصم محمد عمران – م.س ص٧٩.

تصدير الوهابية والتي تحولت لاتجاه آخر.. حيث أتضح أن (أسامة بن لادن)، وعلى الرغم من إسقاط الجنسية السعودية عنه استطاع استغلال ذلك المشروع للحصول على التمويل اللازم لتأسيس شبكة القاعدة[1].

ج. ظهور البدائل العسكرية للوجود العسكري الأمريكي والتسهيلات العسكرية التي تقدمها كل من: قطر، البحرين، سلطنة عمان، والكويت–حيث تنتشر القواعد والأساطيل الأمريكية ومراكز قيادتها، فضلا عن قواعدها في أفغانستان والعراق وجمهوريات آسيا الوسطى[2].

في ضوء ما تقدم، يغدو بالإمكان القول/أن الولايات المتحدة قد أدركت تماما، بأن الدعم اللامحدود للأنظمة السياسية في الخليج–وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية–لم يحول دون بروز متطرفين من الإسلام السياسي، يهددون المصالح الأمريكية والغربية.. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فأن الشعار الذي ابتدعته إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (الإصلاح عن طريق التغيير بالفوضى الخلاقة أو زعزعة النظام بالديمقراطية) لمعرفة الوزن الحقيقي للقوى المجتمعية، واختيار أكثرها اعتدالا كل ذلك، وبالتالي دعمهما للوصول إلى السلطة، أنهى عمليا (مظلة الحماية الأمريكية) لهذه الأنظمة–ومنها السعودية–التي باتت تفتش عن بدائل أخرى، لتنأى بنفسها، سواء بالانفتاح على الداخل بمظاهر شكلية للديمقراطية، أو التعويل على حلفاء جدد. وهذا ما يفسر تقاعس حكومات الخليج عن دعم المشروع الأمريكي في العراق حتى لا يتحول إلى سابقه لكل من يقاوم نزعة الهيمنة الأمريكية[3].

الخاتمـــــة :

وهكذا يبدو أن مسار العلاقات السعودية–الأمريكية التي وصفت بأنها علاقات تحالفيه خاصة، أتسمت بالالتقاء حينا، وبالافتراق حينا آخر.. وبحسب (ترمومتر) المتغيرات الإقليمية التي أتسمت بدورها على الدوام بعدم الاستقرار. غير أن التوتر الحقيقي الذي ساد تلك العلاقات والذي قد يفضي إلى مستوى الافتراق بين الطرفين هو (القيم والمبادئ) التي جاءت بها حملة الحرب على الإرهاب وعلى وفق الشعار الأمريكي (من ليس معنا.. فهو ضدنا) فضلا عن تداعيات احتلال أفغانستان والعراق، والإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة واستحقاقاتها التي كشفت عن ضعف وهشاشة الحليف السعودي وعدم قدرته على الصمود في تلبية تلك الاستحقاقات.

---

[1] نفس المصدر ص٨٠.

[2] أنظر ، محمد عز العرب (العلاقات السعودية – الروسية ..) م.س ، وكذلك
Martin Indrk , Back to the Bazaar , op cit

[3] للاطلاع على الدور الأمريكي في آسيا الوسطى الإسلامية ، راجع بحثنا – الموسوم (التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإقليمية) – مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ع (٣٤) – تشرين أول ٢٠٠٧ ص١٣١ وما بعدها.

ناهيك عن دعوات الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان.. فهو الأمر الأكثر إزعاجا وقلقا للسعودية، بعد أن أضحت ضمن قائمة المستهدفين بسياسة مكافحة الإرهاب-فكيف يمكن للسعودية والحال هذه، أن تساهم فيها وهي ذاتها متهمة بدعم الإرهاب واحتضانه-من وجهة النظر الأمريكية ، التي تقر بأن وسائل التعليم التي تحض على كراهية اليهود والكفار من غير المسلمين إضافة إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المملكة، بل وعدم دمقرطة نظامها السياسي هي التي أوجدت التطرف الذي أفرز بدوره نماذج من الإرهاب والإرهابيين.

إذ يفترق حلفاء الأمس في تعريف الإرهاب ووسائل ممارسته، فالسعوديون على وفق وجهة النظر الأمريكية هم جزء من المشكلة وليسوا طرفا في حلها..

فالسعودية إذن متهمة أمام الحليف الأمريكي على أنها ساهمت في إنتاج مديري أحداث الحادي عشر من أيلول، وترويج سياسات التطرف الديني وتساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الدعم المالي لتنظيم القاعدة-من خلال المؤسسات الدينية المنتشرة في العالم الإسلامي.. وقد ساعد نظامها السياسي ((اللاديمقراطي)) وسياساته الداخلية الخاطئة على خلق التطرف في المجتمع السعودي.

في مقابل ذلك، فأن وجهة النظر السعودية، النابعة من الحسابات-والموازنات الجديدة التي أعقبت أحداث أيلول وما تلاها من تطورات قد أعيد النظر فيها وفقا للمتغيرات الجديدة التي سادت المنطقة..

ولسان حال صانع القرار السعودي يفيد، بأن العلاقات الخاصة مع الحليف الأمريكي، هي علاقات مكلفة سياسيا للمملكة، فهي تنتقص من شرعية نظامها السياسي.. بمعنى آخر-أن الحليف الأمريكي تحول من داعم الشرعية النظام السياسي إلى مهدد له.. إذ أن الهاجس الذي يراود أسرة آل سعود وعلى الدوام هو استقرارية نظامها السياسي وأمن واستقرار المملكة الذي يستند على تلك الشرعية.

وقد تعززت قناعة لدى أسرة آل سعود، بأن السير وراء السياسات-الأمريكية ومشاريعها، والاصطفاف معها تماما، سيعجل من نهاية النظام بدلا من الحفاظ على استقراريته، لا بل أدرك صناع القرار في السعودية ومنذ حرب الخليج الثانية، بأن الولايات المتحدة تحولت من موقع الحليف والحامي إلى موقع المهدد. لذلك فقد أضحت السياسة الخارجية السعودية حيال الحليف الأمريكي، تعتمد على قاعدة إبعاد الأذى، وليس طلب المساعدة أو الحماية.. وتسعى إلى توسيع دائرة علاقاتها الدولية، وتعزيز تلك العلاقات مع قوى دولية وإقليمية صاعدة تتطلع إلى أدوار إقليمية وعالمية مثل الصين، روسيا الاتحادية، واليابان، والاتحاد الأوربي-فضلا عن إيران والعراق الجديد.. وقوى إقليمية أخرى بما يؤمن قدر من التوازن في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

عرض:

العراق والعرب : الرأي المتبادل والمصير المشترك
المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

المدرس المساعد
سعد سلوم(*)

المقدمة

تحت شعار (العراق والعرب .. الرأي المتبادل والمصير المشترك) عقدت كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية مؤتمرها السنوي الثاني يوم السبت الموافق ٢٢ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨، تخللت المؤتمر جلستين شارك فيهما نخبة من الاساتذة والباحثين واكد الباحثون من خلالهما تعزيز علاقات حسن الجوار بين العراق ومحيطه العربي و ضرورة تعزيز الحضور الدبلوماسي العربي في العراق مثلما ناقش المؤتمرون الاتفاقية الامنية للعراق وآثارها في العلاقات مع العرب فضلا عن اهداف متعددة اثارها المؤتمر مثل تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي وتعزيز العلاقات الثقافية والتنموية وصياغة شبكة اعلام عقلاني أزاء القضايا المشتركة.

الجلسة الاولى للمؤتمر

بعد قراءة آي من الذكر الحكيم وكلمات الافتتاح التي استهلها السيد رئيس الجامعة المستنصرية الدكتور تقي الموسوي بالترحيب بالحضور والباحثين ودأب الجامعة المستنصرية على دعم المؤتمرات العلمية التي تقيمها الجامعة بما يخدم صناعة القرار السياسي في العراق، القيت بعدها كلمة وزارة التعليم العالي التي اشادت بدور الجامعة المستنصرية، واهمية عقد مؤتمرات علمية مماثلة، ثم القى السيد معين الكاظمي رئيس مجلس محافظة بغداد والذي كان لدعمه المادي والمعنوي آثر مهم في عقد ونجاح المؤتمر، بعدها القى السيد عميد كلية العلوم السياسية الاستاذ الدكتور ناظم عبد الواحد جاسور كلمته التي أشار فيها الى انعقاد المؤتمر في ظل ظروف اقليمية ودولية جديدة تبشر بتحولات جوهرية على مستوى علاقات العراق الخارجية ولا سيما مع محيطه العربي، واشار الى النجاح الذي حققه المؤتمر العلمي الاول للكلية من خلال الآثر الايجابي للتوصيات الصادرة عنه

(*) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

مما حفز على عقد المؤتمر الثاني الذي تنصب جميع اهدافه ومحاوره في سؤال مركزي هو: مــاذا يريد العراق من العرب وماذ يريد العرب من العراق .

بدات الجلسة الاولى التي ترأسها الدكتور فاضل عباس العامري مساعد رئـيس الجامعــة الاداري، وكان مقرر الجلسة د. حبيب الشاوي

افتتحت وقائع الجلسة الاولى ببحث قدمه ا. م.د قحطان الحمداني (كلية العلـوم الـسياسية/ جامعة بغداد) تحت عنوان (سوريا والعراق..الثوابت والمتغيرات)، استعرض الباحث مــن خلالــه عوامل الجمع الجغرافية وعوامل التشتت السياسية وكيف تظل العوامل المشتركة في اللغــة والــدين والحضارة اساسا ثابتا للخروج من عناصر الفرقة والتشتت فكانت هذه الثوابت الراسخة للعلاقــات بين الشعبين العراقي والسوري تقوم على اسس وطيدة رسمت افاق التطور اللاحــق بينهمــا ولكــن المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية محليا واقليميا ودوليا والاطماع الشخـصية والمــصالح الذاتية، افسدت صفو الوئام والاستقرار واثارت الخصومات والفتن وسمحت بالتدخل الخارجي لتزيد النار اشتعالا.

ورأى الدكتور الحمداني في الاحتلال الامريكي للعراق وتهديد سـوريا بــالاحتلال عــاملا مؤثرا في تدهور العلاقات مع سوريا واشاد الباحث بالسياسة السورية الحكيمة في ابعــاد المواجهــة الحتمية مع الولايات المتحدة.

ويرى الباحث ان العلاقات الطبيعية بين العراق وسوريا لا يمكن ان تأخذ مــسارها الامــن والسليم الا بعد رحيل القوات الامريكية من العراق، ولا يمكن معالجة الازمات الانية والمستقبلية الا عبر الحوار الاخوي ومبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية لكلا الطرفين.

وفي بحثه الموسوم (العلاقات العراقية الخليجية.. توازنات جديدة لاســتقرار ســتراتيجي)، خلص ا.م.د وائل محمد اسماعيل-كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية، الى ان البيئة الاقليمية، تمارس دورا محوريا بالتأثير في مسار وتوجيه العلاقات العراقية الخليجية، وتحتل ايران موقعا ركنيا في هذه البيئة كرأس مثلث قاعدته العراق والسعودية فيما تشكل الولايات المتحدة مــشكلة مــستطيل التأثير في المثلث المذكور، ويذهب الباحث الى ان اركان المثلث ومستطيل التأثير قد وجــه مجمــل علاقات المدخل الخليجي ببيئته الداخلية والخارجية ، ويعتقد الباحث ان الانماط التصورية لتلك البيئة السياسية الايديولوجية قابلة للتشكل والتغير واعادة النظر ولكن بحدود التوازنات الدولية التي تبقى من حيث الثوابت ترجيحا لدور الولايات المتحدة الاميركية سواء في العراق او الخليج.

من جانبه، تناول في صيغة استفهامية، ا.د محمد فاضل الربيعي (كليـة الآداب/ الجامعـة المستنصرية) حاجة العراق الى محيطه العربي وبالعكس عبر بحثه الموسوم (ماذا يريد العراق من العرب، وماذا يريد العرب من العراق؟) واستتبع البحث من خلال العمق الجغرافي والارث التاريخي كما يؤكد الباحث محورية موضوعه في العامل الزمني المؤثر في حدث التغيير العراقي بعد ٢٠٠٣ اذ ابعد الحدث حسب الباحث الدول العربية عن العراق لاسباب شتى دون ان يلمح الى تلك الاسباب الا ان الباحث يرى ضرورة عودة الستراتيجية العربية الى العراق والتفاعل مع المتغيـرات بـروح ايجابية بعيدة عن التزمت والتعصب ومحاولة فرض الارادة او اجباره على السير فـي فلكهـا او ان تصب سياسته في الاطار الذي ترغب فيه.

وبحكم العلاقة التبادلية كما يذهب الباحث بين حاجة العراق للعرب وحاجة العرب اليه فان الضرورة تفرض على الطرفين البحث عن كل مايعزز صلة احدهما بالاخر، ووفقا لذلك فان اهم ما يطلبه العراق من محيطه العربي عدم التدخل في شؤونه وتجنب اثارة الفتن في الـداخل امـا اهـم مايريده العرب من العراق فهو ان لا تتحول اراضي العراق الى منصة للعـدوان علـيهم بواسـطة القوات الاجنبية.

وقدم د. محمود صالح الكروي (كلية التربية ابن الهيثم/ جامعة بغداد) بحثه الموسوم (مـن اجل خطاب ثقافي عقلاني تجاه قضايا المنطقة العربية) موضحا فيه طبيعة ما تـشكله الثقافـة فـي الخطاب السياسي بحيث اصبحت الثقافة ضرورة لازمة لنجاح النظم السياسية وبغض النظـر عـن تشابكات وتعقيد الخطاب السياسي العربي فان الباحث يركز ضرورة تفعيل الخطاب الثقـافي داخـل (الانظمة) العربية ومنها العراق من اجل تحقيق خطوة اولى للنهضة والتقدم.

وفي البحث الاخير من الجلسة الاولى، تناول ا.د عبدالامير محسن جبـار (كليـة العلـوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) في بحثه الموسوم (العراق والعرب بين الأمـن المـستعار والأمـن الجماعي)، التحديات والاستجابات العربية التي لم تتفاعل مع المتغيرات والتحـولات الدوليـة وقـد استعرض الباحث قسما من المراحل وتجلياتها في القرار السياسي منها المرحلة التي اعقبت الحـرب العالمية الثانية وتداعي اركان الاستعمار القديم ومن ثم المرحلة المستحدثة في قيام الكيان الصهيوني وحرب السويس عام ١٩٥٦ ومرورا باعلان مبدأ ايزنهاور في (ملء الفراغ) حتى هزيمة ١٩٦٧.

يرى الباحث بان القرار العربي السياسي لم ينجح في مواجهة التحديات السابقة والمتعاقبـة والمتوالدة باطراد ويؤشر الفشل العربي في العمل المشترك، من هنا فان الباحـث يعتقـد ضـرورة التصدي لاقامة امن جماعي عربي في هذه الآونة الا ان الصعوبة الكأداء، تكمن في قصور الـوعي

وغياب الثقة بين الدول العربية وعلى ذلك فان اطروحة الباحث هي في قضية الوعي بالمشكلة التي تعد بابا للفهم والتفهم وبالتالي ايجاد الطريق الموضوعي الصحيح للبناء الامني العام.

وقائع الجلسة الثانية

في وقائع الجلسة الثانية التي ترأسها ا.د حامد سعد الشمرتي، واخذ د حميد نفل النداوي موقع المقرر لادارة الجلسة، ابتدأت الجلسة ببحث الدكتور خضير عباس عطوان(كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين) الموسوم (خيارات العراق ازاء النظام الامني الخليجي).

طرح الباحث اسئلة مهمة تتعلق بدور الاكاديمي في العلوم السياسية فهو طبيب مهنة كما يذهب ويخضع لمعاينته موضوع البحث وتهمه الخيارات الانية اكثر من قراءة التاريخ او الاحداث ومن اجل الوصول الى الخيارات التي من الممكن تبنيها قد نكون بحاجة الى قراءة نقدية- علمية للاسئلة المطروحة.

وفي اثر هذه استأنف الباحث خطوات البحث للاجابة عن احدى الخيارات الممكنة في العراق للتعامل مع المحيط الخليجي واذا كانت الجغرافية قد اعطت للعراق ميزة اساسية فهي عبء ايضا كما يرى الباحث لاسباب كثيرة وبذلك ستدفع المتغيرات بالعراق على مدى المستقبل القريب الى ان يكون طرفا مساهما في الاستقرار الاقليمي والخليجي تحديدا ، ويتساءل البحث : ماهي خيارات العراق ازاء المنظومة الامنية الاقليمية الخليجية وهل البيئة الاقليمية تهيىء لبلادنا فرص التعاون ام الصراع؟.

وللاجابة عن تلك الاسئلة ، يؤكد الباحث مكانة العراق في المنظومة الاقليمية وتحليل موقعه في الستراتيجية الدولية على اساس المتغيرات المؤثرة في تطوره السياسي مثل تأثير الولايات المتحدة الاميركية وطبيعة وشكل النظام السياسي قيد التشكل في العراق من جهة ودور ايران من جهة آخرى، ويحدد الباحث النقاط الاساسية والموضوعية التي تكشف عن امكانية الخيار السياسي في ضوء ظرفه الآني عبر المتغيرات المؤثرة في التواجد السياسي للولايات المتحدة وسياقات العملية السياسية والدور الايراني والتوازن الاقليمي فضلا عن قضايا كثيرة ستشغل العراق في اكتشاف نظرته للخيارات السياسية.

ثم قدم ام.د عزيز جبر شيال (كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) بحثه الموسوم (العلاقات العراقية الكويتية) موضحا فيه الوضع الاستثنائي لعلاقات الجيرة بين البلدين وما فرضته الوقائع الجيو سياسية على عدم رسم شكل ادنى من العلاقة السياسية والحدودية فضلا عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق الامر الذي من شأنه تعريض المشكلة العراقية الكويتية الى

التراوح بين الهدوء والحل وبين التفاقم والتفجر في احيان آخرى ويعتقد الباحث باننا بحاجة الى قراءة دقيقة وحاسمة لتقييم العلاقات مع الاشقاء الكويتيين على جميع المستويات.

وجاء دور الباحث م.م سعد سلوم (كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) عبر بحثه (هواجس الهوية واللاستقرار في العلاقات العراقية السعودية) ملفتا النظر الى المخاوف المشحونة بالريبة والعداء والتقلبات اذ يتعين على المملكة العربية السعودية ان تتعامل مع وضع مفاجيء (عراق متعدد الاصوات) وفي نفس الوقت خارج الاصوات المتنافرة في الفضاء الاقليمي، وضع سياسي من المتوقع ان يكون عابرا للمجتمعات الاقليمية ومن الممكن ان يعد نموذجا سلبيا على المنظومة السياسية السعودية (الديني والسياسي، العائلة الحاكمة وخلافة العرش) ومع ذلك فان الظرفية التاريخية مهما ابدت من مفارقات سياسية بين المجتمعات الاقليمية الا انها تظل بحاجة الى القرار السياسي الآني العابر للمفارقات ومن دونه تظل الفكرة عاجزة عن ابداء الحل، وفي هذا السياق، يعتقد الباحث بان تطبيع العلاقات العراقية السعودية، يعتمد على فرصة استخدام رأس المال السعودي في الاستثمار واعادة اعمار العراق ما يجعل تحسين العلاقة وتعميقها دافعا لتخطي المخاوف المتبادلة.

من جانبه ، تناول د. سرحان غلام حسين (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية) في بحثه (سبل النهوض بالتنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي) معطيات الدول والتجمعات الاقليمية والدولية في قضايا الامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية ويؤكد ان هذه المعطيات تمثل الشروط المسبقة لكل عملية نمو وتوجيه طاقات المجتمعات والدول وهي بمثابة عناصر واقعية وحيوية لتشجيع التعامل مع التكتلات الكبرى في العالم.

اما الباحثة م.م سهيلة عبد الانيس (كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية) فقد ختمت الجلسة الثانية ببحث بشأن (العراق والجامعة العربية) وتساءلت من خلاله عن الدور العربي في العراق واين الجامعة العربية منه وفي سياق الاجابة ناقشت الباحثة الدور العربي كمفهوم غير متفق عليه في واقع الفعل وعلى هذا الاساس فان عملية النظر العربي الى العراق، تظل فكرة مؤجلة وغير متبلورة في اتجاه حقيقي ومع ذلك، ترى الباحثة ان الدور العربي في العراق، مر بمرحلتين، الاولى قبل ٢٠٠٣ والثانية ما بعدها اذ عارضت الجامعة العربية في الاولى استخدام القوة ضد العراق وحملت اميركا نتائج استخدام القوة في الثانية الا ان الوضع في الفترة الاخيرة قد تغير وبدأ السعي الى تعويض المفقود ولعب دوراً ما في العراق كما في ازدياد التمثيل الدبلوماسي واعادة ترتيب العلاقات على جميع الصعد.

التوصيات المقترحة للمؤتمر العلمي السنوي الثاني

انتهى المؤتمر بمجموعة من التوصيات التي تضم مجموعة من المحاور التي تغطي كافة جوانب العلاقات العراقية العربية وهي:

محور علاقات العراق مع دول الجوار العربي

١- العلاقات العراقية الأردنية:-

ربط الملف الاقتصادي بالملف الإنساني في العلاقات بين الجانبين ، أي بعبارة أخرى ربط الحوافز الاقتصادية المقدمة للأردن متمثلة بالأسعار التفضيلية للنفط بأوضاع اللاجئين العراقيين في الأردن وخلق توازن بين الإجراءات الصارمة على الحدود الأردنية ولأمن الأراضي الأردنية على نحو لا يخل بكرامة المواطنين العراقيين.

٢- العلاقات العراقية السعودية :-

اولا: العمل على توثيق العلاقات الدبلوماسية والامنية بما يعزز اواصر العمل المشترك في مكافحة الارهاب والتصدي لتنظيمات القاعدة التي تتخذ من الاراضي السعودية منطلقا للعمل الارهابي في العراق

ثانيا: تقديم التسهيلاتاللازمة لجذب رأس المال السعودي للاستثمار في المحافظات العراقية التي يتوفر فيها الأمن ، وهذا يوفر فرصة أمام الجانبين لتعميق العلاقات بين الجانبين بما يوفر إرباحا لرأس المال السعودي في ارض حصينة للاستثمار من جهة ويدفع عجلة إعادة الأعمار في العراق من جهة ثانية.

ثالثا: تشكيل اللجنة العراقية السعودية لتصفية الملفات العالقة لا سيما ما يتعلق بالحدود والتعويضات وغلق ملف المهاجرين واللاجئين.

٣-العلاقات العراقية على الكويتية:-

تشكيل لجنة متخصصة تتابع تقييم للعلاقات مع الكويت يكون من صلب مهامها معالجة الملفات العالقة وهي:

أولا- ملف التعويضات التي ما يزال العراق يدفعها بسبب سياسات النظام السابق

ثانيا -متابعة المناهج الدراسية التي ما تزال تستخدم تعابير مثل (غزو العراق للكويت) أو(الاحتلال العراقي للكويت) أو (الجار الشمالي) واستبدالها بغزو صدام للكويت او الاحتلال الصدامي للكويت وذلك في سبيل تخفيف لغة الخطاب التعليمي في المناهج الدراسية والخطاب الأعلامي

السائد وأستبدل المصطلحات التي ترسخ القطيعة بين شعبي البلدين لوضع حد لبزة العداء التي يجب أن لا ترثها الأجيال المقبلة

٤- العلاقات العراقية السورية :-

أولا : القيام بحملة دبلوماسية هدفها طمأنة الحكومة السورية على أن لا تستخدم الأراضي العراقية بما يخل بأمن سوريا ومستقبل نظامها السياسي والتأكيد على ترابط أمن سوريا بأمن وأستقرار العراق

ثانيا: والقيام بعمل ميداني فعلي لتشجيع اللاجئين العراقيين في سوريا على العودة للوطن وتحمل الحكومة العراقية الأعباء الاقتصادية المترتبة على ذلك.

محور التعاون الاقتصادي مع الدول العربية

أولا : عقد اتفاقية جماعية (لمنع الازدواج الضريبي) بين العراق ودول الجوار لتشجيع القطاع الخاص على التنقل بالعمل و بين دول المنطقة.

ثانيا: التخفيف من القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال من الدول العربية والى العراق، إذ أن العراق لا تمنع قوانينه حركة رؤوس الأموال العراقية الى الخارج في حين تضع الدول العربية قيوداً وضوابط تضمن عودة رؤوس الأموال في حال الاستثمار بالخارج.

ثالثا: تشكيل بنية سوق مشتركة من خلال آليات توحد أسعار المنتجات في الأسواق العربية. ما يتطلب فرض تعريفة كمركبة موحدة على الدول خارج السوق المشتركة وإلغاءها بين دول السوق المشتركة. والتخطيط لإصدار عملة موحدة بين دول السوق المشتركة.

محور الخطاب الإعلامي تجاه القضايا العربية

١- ترصين الخطاب الإعلامي العراقي نحو القضايا العربية مع التأكيد على إن العراق معني بالمشكلات والأزمات العربية ويعمل على الإسهام في حلها .

٢- يحث المؤتمر الحكومة العراقية إن تنأى بنفسها عن التصريحات المتشنجة لبعض الساسة العراقيين والتي من شانها إن تثير حفيظة بعض الدول العربية وان تتبنى خطاب إعلامي موحد يتسم بالاعتدال .

٣- مع تأكيد المؤتمر على أهمية ضمان حرية التعبير والصحافة . يحث المؤتمر الحكومة العراقية تتبنى خطاب إعلامي موحد خاص بها .وان يكون الناطق باسم الحكومة العراقية هو المصدر الإعلامي الوحيد الذي يعبر عن وجهة نظرها في ما يخص القضايا العربية.

محور العلاقات الثقافية العراقية – العربية

١. المطالبة بإعادة عضوية العراق في اتحاد الأدباء والكتاب العرب . مقره في دمشق لعدم تجديد عضوية إتحاد الأدباء العراقي منذ عام ٢٠٠٣ لأسباب سياسية .وعدم إعادة عضوية العراق تعكس عدم اعتراف من النخب المثقفة العربية بالتحولات الجارية في العراق مما يشكل هيمنة للسياسة على الثقافة بما يضر علاقات الإخوة والجوار.

٢. استعادة دور العراق في رعاية المؤتمرات الثقافية العربية والأنشطة الفنية على أرضه من اجل إعادة التواصل مع المثقفين العرب وصولا إلى تعريف المثقفين بتنوع الثقافة العراقية وخصوصيات مكوناتها .

٣. دعم برامج الجامعات العراقية الخاصة بالتعاون مع الجامعات العربية وتسهيل مهام الأكاديمي العراقي في مجال تبادل الخبرات مع الأكاديميين العرب في المجالات التربوية والثقافية من خلال الإسهام في المؤتمرات العلمية .

محور العلاقات الاكاديمية بين الجامعات العربية

ضرورة اشراك اساتذة الجامعات العراقية من المتخصصين في الوفود الرسمية والدبلوماسية والمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بما يحقق مصلحة العراق العليا، كما هو معمول به في بعض الدول العربية والاوربية اذ تضم الجامعات العراقية كوادرا تمتاز بالكفاءات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وفي جميع الاختصاصات.

Mustansiriya Of Higher Education
and Scientific Research

Al- Mustansiriyah University
College of political Science



The International and Political Journal

ISSN = 1991 - 8984